

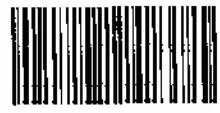
تمت بجميع التصويبات المطلوبة
منى في هذه الرسالة

د/ محمد الموردي القادر
س ١٥ الموردي

در محمد محمد
د

د/ محمد محمد صالح
س

س ١٥ الموردي



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٥٦١

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا

فرع الفقه والأصول

كتاب الفرائض والوصايا من الحاوي الكبير

للإمام الماوردي أبي الحسن علي بن محمد الماوردي
٣٦٤ - ٤٥٠ هـ

٢٦٨٢

تحقيق ودراسة

أحمد حاج محمد شيخ ماجي

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة

في الفقه والأصول



إشراف فضيلة الدكتور

محمد الحاروسي عبد القادر

١٤٠٨ / ١٤٠٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وآله
الطاهرين

ملخص رسالة مكتورة في الفقه

عنوان الرسالة : كتاب الفرائض وكتاب الوصايا من الحاوي الكبير للماوردي

تقع الرسالة في ثلاثة مجلدات ، وعدد صفحاتها (١٢٣٦ ص) وتقع في قسمين :

القسم الأول : الدراسة

القسم الثاني : النص المحقق

الدراسة تشمل المباحث الآتية :

ترجمة المؤلف بذكر اسمه ، كنيته ، لقبه ، ونشأته ، حياته ، شيوخه تلاميذه ، منزلته العلمية ، مؤلفاته ، دراسة كتاب الحاوي الكبير - كتاب الفرائض وكتاب الوصايا - منهج المؤلف ، مصادره ، نسخ المخطوطة التي اعتمدت عليها في التحقيق ، منهج الباحث .

النص المحقق : كتاب الفرائض وكتاب الوصايا

كتاب الفرائض

قسم المؤلف كتاب الفرائض إلى مقدمة وأبواب

المقدمة : فيها تسع مسائل وسبع وعشرون فصلاً .

باب الموارث فيه : أربع عشرة مسألة وثمانية عشر فصلاً

باب العصبية فيه : مسألة وستة فصول

باب ميراث الجد فيه : ثمان مسائل وأحد وعشرون فصلاً

باب المشتركة فيه : فصل واحد

باب ميراث ولد الملاعة وولد الزنى فيه : فصلان

باب ميراث المجوس فيه : فصل واحد

باب ميراث الخنثى فيه : فصلان

باب ذوي الأرحام فيه : أحد عشر فصلاً

كتاب الوصايا

قسمه المؤلف إلى مقدمة وأبواب

المقدمة فيها : أربعون مسألة وسبع وتسعون فصلاً

باب الوصية للقرابة فيه : مسألة واحدة وأربع عشر فصلاً

باب ما يكون رجوعاً في الوصية فيه : خمس مسائل وأحد عشر فصلاً

باب المرض الذي تجوز فيه العطية ولا تجوز فيه : أربع عشرة مسألة وأحد وعشرون فصلاً .

باب ما يجوز للوصي أن يصنعه في أموال اليتامى وفيه : خمس مسائل وأثنا عشر فصلاً

وقد توصلت إلى النتائج التالية :

١ - إن كتاب الحاوي كتاب لم يؤلف مثله في المذهب الشافعي لأنه حوى أقوال الامام والوجه والطرق .

٢ - إنه قد حوى كثيراً من أقوال الصحابة والتابعين والفقهاء الذين انقرضت مذاهبيهم حال كونها مقرونة بأدلتها .

٣ - إنه قد استوعب جميع مسائل الفرائض والوصايا في كتابي الفرائض والوصايا وأكثر فيها الامثلة .

٤ - إخراج كتاب من أهم كتب الفقه ويعتبر مصدراً مهماً لمن جاء بعده .

عميد كلية الشريعة والدراسات الاسلامية

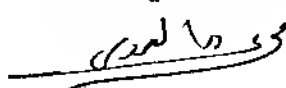
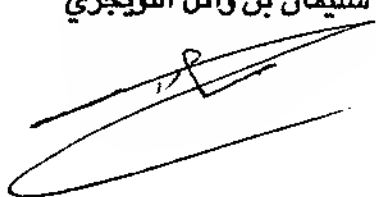
د / سليمان بن وائل التويجري

المشرف

د / محمد العروسي عبد القادر

الباحث

احمد حاج محمد شيخ ماحي



إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور
انفسنا وسيئات اعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ومن يضل
فلا هادي له .

واشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمدا
عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين وأعلى واسلم على نبيينا
محمد صلا وسلاما دائمين الى يوم الدين .

أما بعد ... فإن احسن الحديث كتاب الله وخير الهدي
هدى محمد صلى الله عليه وسلم وشر الامور محدثاتها وكل
محدثه بدعة ، وكل بدعة ضلالة . أما بعد :

فلما منَّ الله عليّ بالالتحاق بقسم الدراسات العليا فرع
الفقه واموله بجامعة أم القرى مار لزاما عليّ ان أقدم بحثا
لنيل درجة الدكتوراه ، فوقع في قلبي ان اشارك في تحقيق
كتاب الحاوي واخترت منه كتابي الفرائض والومايا لما ورد
عن النبي صلى الله عليه وسلم من الحث على تعلم علم
الفرائض وتعليم الناس له وكما أنَّ أول علم ينتزع من الامة .
لهذا وغيره احببت ان اكون من طلبة علم الفرائض .

هذا وقد واجهتني بعض المعوقات المتمثلة في كثرة
مسائل الكتاب وتفرعاته التي يوردها المؤلف ولاذكر لها في
الكتب المتداولة في كتابي الفرائض والومايا بالاضافة الى
معبودة مادة الفرائض والومايا التي تحتاج الى عقلية رياضية
وقد ولقنتني الله واعافني على اتمام تحقيق كتابي الفرائض
والومايا فالحمد لله أولا وآخرا الذي بنعمه تتم المالحات .
ثم اشكر فضيلة الشيخ الدكتور محمد العروسي غيد القادر
الذي اشرف على هذه الرسالة والذي استفدت من علمه

الغزير والذي لم يأل جهدا في توجيهي وارشادي فله منى جزيل
الشكر والعرفان الجميل . فאלله أسأل أن يحفظه ويرعاه .
كما أشكر فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور ياسين شاذلى
وفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور محمد شعبان الذين سبق أن
أشرفا على هذه الرسالة أيضا .

وكما أشكر القائمين على جامعة أم القرى وعلى رأسهم
معالى مدير الجامعة الأستاذ الدكتور راشد الراجح . . كما
أخص بالشكر القائمين على كلية الشريعة وعلى رأسهم فضيلة
الأستاذ الشيخ الدكتور سليمان التويجى وسلفه فضيلة الشيخ
الدكتور صالح بن حميد والقائمين على قسم الدراسات العليا
الشرعية وعلى رأسهم فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور رئيس
قسم الدراسات العليا الشرعية على عباس الحكمى وسلفه فضيلة
الشيخ سيد سابق لما بذلوا ويبدلون من الجهود الخيرية فى
خدمة طلبة العلم وجزاهم الله خير الجزاء .

الماوردي

بما أن الماوردي قد كتب عنه العلماء قديما وحديثا
مبيينين سيرته ومؤلفاته وشيوخه وتلامذته ، ومنزلته العلمية
لذا فإتفقنا سأكتب عنه تعريفا مختصرا أعطى فيه لمحة بسيطة
عن حياة هذا الامام العَلم ، فأقول :

(١)

اسمه وكنيته ولقبه .

اتفق من ترجم له على أن اسمه : علي بن محمد بن حبيب
البصري . كما اتفقوا على أن كنيته : أبو الحسن . إلا أن
اليافعي ذكر أن كنيته أبو الحسين ، ولم أره لغيره ، فلعل
ذلك خطأ مطبعي أو تحريف من ناسخ .

وأما لقبه : فللماوردي لقبان :

أحدهما : لقب عائلة . والآخر : لقب منصب .

فأما لقب العائلة ، فهو الماوردي وهو الذي اشتهر به
أكثر من غيره . وهذه النسبة إلى بيع ماء الورد وعمله .
وأما لقب المنصب فهو لقبه بأقضى القضاة . والماوردي
أول من تلقب به .

(١) هذه مراجع الترجمة مرتبة على الحروف الهجائية :
البدائية والنهاية لابن كثير ٨٥/١٢ ، تاريخ بغداد
للخطيب ١٠٢/١٢ ، تهذيب الاسماء واللغات للذوي ٢١٠/٢
شذرات الذهب في أعيان من ذهب لابن عماد الحنبلي ٢٩٥/٣
طبقات الشافعية للأسنوي ٣٨٧/٢ ، طبقات الشافعية لابن
فداية الله ص ٥١ ، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي
٢٦٧/٥ ، طبقات المفسرين للسيوطي ص ٧١ ، العبر في خبر
من غير للذهبي ٢٢٣/٣ ، الكامل في التاريخ لابن الأثير
٨٧/٨ ، كشف الظنون ١٩/١ وغيرها ، لسان الميزان لابن
حجر ٢٦٠/٤ ، مرآة الجنان لليافعي ٧٢/٣ ، المنتظم في
تاريخ الملوك والأمم ١٩٩/٨ ، ميزان الاعتدال للذهبي
١٥٥/٣ ت ٥٩٣٦ .

نشأته وحياته :

ولد الماوردي بالبصرة سنة ٣٦٤هـ وبها نشأ ، واستفاد من علمائها ، وقد كان طموحا فذهب الى بغداد وتخرج على علمائها حتى أصبح اماما من أئمة الشافعية له حلقة يقصده فيها طلاب العلم .

شيوخ الماوردي :

- سمع الماوردي من فحول عصره وجهابذة وقته منهم :
- (١) أبو حامد أحمد بن محمد الاسفراييني-بلدة بخراسان- شيخ المذهب وإمام طريقة العراقيين ، الذي قال فيه أبو الحسين القسدي : مارأيت في الشافعيين أفقه من أبي حامد .
- ولد سنة ٣٤٤هـ وتوفي في شوال سنة ٤٠٦هـ .
- (٢) أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين الميمري أحد أئمة المذهب . توفي رحمه الله سنة ٣٨٦هـ .
- (٣) الامام أبو محمد عبد الله بن محمد البخاري المعروف بالبافى ، من أفقه أهل زمانه ، وعالم النحو والادب .
- توفي سنة ٣٩٨هـ .

-
- (١) هو بصاد مهملة مفتوحة ثم ياء مشناة تحت ساكنة ثم ميم مفتوحة هذا هو الصحيح المشهور . وهو منسوب الى ميمر نهر من أنهار البصرة ، لأن الميمري كان بصرى لا كما قال ابن باطيش أنه منسوب الى ميمر بلدة قديمة في طرف ولاية خورستان . تهذيب الأسماء ٢/٢٦٥ .
- (٢) بفتح الباء المنقوطة بواحدة في آخرها الفاء . نسبة الى باف إحدى قرى خوارزم . الانساب ٢/٤٨ .

- (٤) أبو علي الحسن بن علي بن محمد الجبلي^(١) .
(٥) أبو القاسم جعفر بن محمد بن الفضل المعروف^(٢)
بالمارستاني ، ولد ببغداد سنة ٣٠٨هـ وتوفي سنة ٣٨٧هـ

تلامذته :

(١) أبو الفضل عبد الملك بن ابراهيم بن أحمد الهمداني
الفرسي المعروف بالمقدسي ، الامام الجليل الورع . توفي
رحمه الله سنة ٤٨٨هـ .

(٢) أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون البغدادي المعروف
بابن الباقلاني الحافظ الثقة محدث بغداد المتوفى سنة
٤٨٨هـ .

(٣) أبوبكر أحمد بن علي بن شابت المشهور بالخطيب
البغدادي صاحب تاريخ بغداد - واحد الحفاظ الذي قال فيه
ابن ماكولا :

كان أبوبكر الخطيب آخر الأعيان ممن شاهدناه معرفة
وحفظا واثقانا وضبطا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتفننا في علمه وأسانيده وعلمنا بمحييه وغريبه وفرده
ومنكره ومطروحه .

والذي قال فيه الساجي : ما أخرجت بغداد بعد الدارقطني
مثل الخطيب . ولد سنة ٣٩٢هـ وتوفي في ذي الحجة ٤٦٣هـ^(٣) .

(١) بفتح الجيم والباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها السلام
نسبة إلى جيلة بلدة من بلاد الشام قريبة من حمص مما
يلي تلك السواحل . الانساب ١٩٢/٣ .
(٢) بفتح الميم وكسر الراء وسكون السين المهملة ، وفتح
التاء ثالث الحروف ، وفي آخرها النون نسبة إلى
المارستان موضع ببغداد يجتمع فيه المرضى والمجانين
مأخوذ من "بیمارستان" يعنى موضع المرضى . الانساب
١٩/١٢ .

وفاته :

اتفق الذين كتبوا عن الماوردي على أنه توفي يوم الثلاثاء ثلاثين ربيع الأول سنة ٤٥٠هـ بعد عمر حافل بخدمة العلم . ودفن في مقبرة باب حرب ببغداد ، وصلى عليه تلميذه الخطيب البغدادي .

منزلته العلمية :

يتمتع الماوردي بمنزلة عالية ومكانة مرموقة حتى لُقِبَ بأقضى القضاة ، ومؤلفاته تدل على سعة علمه وتفوقه في فنون كثيرة .

قال ابن الجوزي في المنتظم : كان الماوردي من وجوه فقهاء الشافعية ، وولى القضاء ببلدان كثيرة .
ووصف ابن الأثير بأنه كان إماماً .

وفي لسان الميزان نقل كلام الشيخ أبي حامد ، فقال :
قدم بغداد ودرّس وصنّف ، وكان حافظاً للمذهب .

وقال أبو الفضل بن خيرون الحافظ : كان رجلاً عظيم القدر مقدّماً عند السلطان ، أحد الأئمة ، له التمانيف الحسنة في كل فن من العلم .

وقال الخطيب البغدادي - وكان تلميذه - : كتبت عنه ،
وكان شقة .

وقال ابن السبكي : إمام الجليل القدر ، الرفيع المقدار والشان ... له اليد الباسطة في المذهب والتفنّن^٢
التام في سائر العلوم .

مؤلفات الماوردي :

ألف الماوردي كتباً كثيرة نافعة نقسمها الى ثلاثة

اقسام :

القسم الاول : الكتب الدينية .

القسم الثانى : الكتب السياسية والاجتماعية .

القسم الثالث : الكتب اللغوية والادبية .

أولا : الكتب الدينية :

(١) الحاوى الكبير :

وقد أشنى عليه العلماء .

قال الأسنوى : لم ينف مثله . وكذا قال الحسينى فى

طبقاته ص ٢٤٧ .

وقال حاجى خليفة فى كشف الظنون : لم يؤلف مثله .

كشف الظنون (١/٦٢٨)

وأفاد الحافظ ابن حجر أن (بحر المذهب) للرويانى

مأخوذ من الحاوى للماوردي^(١).

وأما نسخ الكتاب فهمى موجودة فى كثير من مكتبات

العالم ، لكنها ناقصة فى أغلب نسخها .

وقد حقق كثير من كتب الحاوى فى جامعة أم القرى.

(٢) تفسير القرآن : ويسمى بالذكت والعيون .

ويعد كتابه من التفاسير المتقدمة ، وقد اتهم الحافظ

ابن الصلاح بأنه يختار أقوال المعتزلة فى بعض الاوقات ،

ولاجل هذا قال : فتفسيره من أجل هذا عظيم الضرر .

١- الجواهر والدرر فى ترجمة شيخ الإسلام شمس الدين محمد بن عبد الله بن تيمية ٣١٥/١

واتهام الماوردي بالاعتزال يحتاج الى ثرو وتثبت، وليس نقله بعض أقوال المعتزلة أو موافقته لهم في بعض المسائل بجامعة معتزليا . ولذا قال الحافظ ابن حجر : "ولا ينبغي أن يطلق عليه اسم الاعتزال" .

وهذا التفسير مطبوع بعناية وزارة الأوقاف الكويتية بتحقيق خضر محمد خضر .

(٣) كتاب الإقناع في الفقه الشافعي ، وهو مختصر مفيد ، ومطبوع .

(٤) كتاب أعلام النبوة . وهو كتاب يبحث في أمارات النبوة وأثبات النبوات ، وهو مطبوع .

ثانيا : الكتب السياسية والاجتماعية :

(١) كتاب الأحكام السلطانية :

وهو مشهور متداول ، وضع فيه غايات أولية يحتاجها الخليفة والوزير والقاضي وقائد الجيش ... الخ . وقد أفاد الحافظ : أن الأحكام السلطانية لأبي يعلى مأخوذ من الأحكام السلطانية للماوردي لكنه بنى على مذهب الإمام أحمد^(١) .

(٢) كتاب قوانين الوزارة وسياسة الملك :

بين فيه آداب الوزارة وأحكامها ، ومال الوزير وماعليه والكتاب مطبوع .

(٣) كتاب تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك :

تكلم فيه عن سياسة الملك وقواعده وأصول الأخلاق . وهو

مطبوع بتحقيق الأستاذ محيي هلال سرحان .

(ط)

ثالثا : الكتب اللغوية والادبية :

(١) كتاب الامثال والحكم :

وهو مطبوع بتحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم احمد .
والكتاب ادبى يشتمل على عشرة فصول ضمَّنه المؤلف ثلاثمائة
حديث ، ومن الحكمة ثلاثمائة ومن الشعر ثلاثمائة .

(٢) كتاب فى النحو :

(١)
قال ياقوت الحموى : رأيت فى حجم الايفاح أو أكبر منه

والايفاح كتاب فى النحو لأبى على الفارسى (المتوفى سنة

(٢)

٣٣٧هـ) .

(١) معجم الادباء ٥٤/١٥ مطبوعات دار المامون .

(٢) مقدمة الامثال والحكم ص ٩ .

منهج الماوردي في الحاوي

لقد افصح الماوردي عن منهجه في مقدمة الحاوي أتم
افصاح حيث قال :

(ولما كان أصحاب الشافعي رضي الله عنه قد اقتصروا
على مختصر إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى المزني رحمه الله
لانتشار الكتب المبسوسة عن فهم المتعلم واستطالة مراجعتها
على العالم حتى جعلوا المختصر أصلا يمكنهم تقريبه على
المبتدئ، واستيفاءه للمنتهى وجب صرف العناية إليه وإيقاع
الاهتمام به . ولما صار مختصر المزني بهذه الحال من مذهب
الشافعي لزم استيعاب المذهب في شرحه واستيفاء اختلاف
الفقهاء المتعلق به ، وإن كان ذلك خروجاً عن مقتضى الشروح
التي تقتضي الاقتصار على إبانة المشروح ليصح الاكتفاء به
والاستغناء عن غيره .

وقد أعتمد بكتابي هذا شرحه على أعدل شروحه . وترجمته
بالحاوي رجاء أن يكون حاوياً لما أوجبه تقدير الحال من
الاستيفاء والاستيعاب في أوضح تقسيم وأصح ترتيب ، وأسهل
مأخذ وأحذق فصول ، وأنا أسأل الله أكرم مسئول أن يجعل
التوفيق لي مادة والمعونة هداية بطوله ومشيلته^(١).

طريقته في العرض :

إنه يقسم الكتاب إلى أبواب ، ثم يذكر المسائل تحت
الباب ، وكل مسألة فيها خلاف يورد فيها أقوال العلماء من
المحاباة والتابعين والفقهاء ودليل كل قول من الكتاب

(١) مقدمة الحاوي ١ : ٢١ ، ب

والسنة والاجماع والقياس ، ثم يرجح ما يراه راجحا ثم يذكر تحت المسألة فصولا يستوفى فيها الوجوه للأصحاب فى المذهب .
 لقد وفى ما وعد الماوردى فى مقدمته فى الحاوى أثناء شرحه لمختصر المزنى فى شرح المسائل وذكر أقوال الامام مع ذكر أقوال العلماء من الموافقين للمذهب والمخالفين .
 هذا وقد استقرأت ما فى كتابى الفرائض والومايا فوجدت أنه ناقش المذاهب الأخرى سواء الموجودة أم المنقرضة فقد ناقش الامام أبا حنيفة فى (٤٤) مسألة ، وناقش الامام مالك فى (١٩) مسألة ، كما ناقش الامام أحمد فى (٨) مسائل .

ملاحظة :

(١) أثناء رجوعى الى المصادر الاصلية وجدت الامام الماوردى امينا فى نقله لأقوال العلماء غير أنه لم يوفق فى بعض الاحيان فشأنه شأن كل عالم حيث أن العصمة للأنبياء وحدهم . انظر على سبيل المثال ص ٣٨٨، ٣٩٠، ٥٤٠، ٦١٩، ٧١٣

٧٦٣ / ١٥٦ / ٣٧٧ / ٢٩٠ / ٢٩٦

(٢) عدم ذكر الأحاديث التى أوردتها فى الكتاب بسندها وعدم عزوها الى كتب الأمهات الحديثية مع أنه يذكرها أحيانا بالمعنى .

مصادر المؤلف فى كتابى الفرائض والومايا :

كان الماوردى عالما تحريرا حافظا للمذهب الشافعى من الأقوال للامام والوجوه للأصحاب علاوة على ذلك أقوال الصحابة والتابعين والفقهاء لذلك يصعب تحديد مصادره غير أنى أسرد

بعض المصادر التي نص عليها الماوردي في الكتابين :

- (١) كتاب الامالى للامام الشافعى ص (٣٥١) .
 - (٢) كتاب الاملاء للامام الشافعى ص (٩٤١، ٨٤٠) .
 - (٣) كتاب الام للامام الشافعى ص (٧٥١، ٧٣٣، ٧٢٧، ٦٦٢، ٦٦١) .
 - (٤) الافصاح شرح مختصر المزني لأبى على الطبري ص (٥٥٩) .
 - (٥) شرح أبى اسحاق المروزي لمختصر المزني ص (١١٨) .
- ويعزو احيانا الى كتب الامام الشافعى الجديدة فيقول
مثلا : فالذى نص عليه الشافعى فى المناسك فى كتبه الجديد
ص (٦٧٦) .

ومعلوم أن كتب الامام الجديدة كثيرة منها :

- (١)
"الام" و "الاملاء" و "المختصرات" و "الجامع الكبير".

وكما انه يستشهد بالاشعار ويورد اقوال أهل اللغة

كالفراء وأبى عبيدة وغيرهم . ص (٥٢٩) ٥٤٠

النسخ التى اعتمدت عليها فى تحقيق كتابى الفرائض والوصايا

النسخة الاولى :

نسخة دار الكتب المصرية وهى برقم (٨٢) فقه شافعى وتوجد صورة فى مركز البحث العلمى تحت رقم (٧٢٠٧١) فقه شافعى .

عدد لوحات كتابى الفرائض والوصايا فيها (٢٥٨) لوحة وهى فى جزئين : الجزء العاشر والحادى عشر .
يبدأ كتاب الفرائض من لوحة (١٣٨) الى آخر لوحة (٢٤٦) فمجموع ما فى هذا الجزء (١٠٨) ورقة وخمس لوحات من الجزء الحادى عشر .

ويبدأ كتاب الوصايا من الورقة (١/٦) من الجزء الحادى عشر وينتهى عند لوحة (١/١٥٠) .
وأول الجزء الحادى عشر فصل فى الاجداد والجدات الذين يرثون برحم .

مقاس هذه النسخة ٢٥ سم طولا و ١٧ سم عرضا وفيها واحد وعشرون سطرا فى كل سطر قرابة ٩ - ١١ كلمة .
وقد تزيد أحيانا وتنقص .

وهى منسوخة بخط كوفى منقول ومشكول بعض الكلمات .
أوقف هذه النسخة كاملة المعز الأشرف العالى السيفى صير عثمان رأس نوبة الأمراء محمد ارمة الملكى الناصرى .
وعلى النسخة ختم دار الكتب المصرية . وختم تملك غير مقروء .

وهذه النسخة اصح النسخ التى حملت عليها إذ يقل فيها السقط والطمس والتحريف وتمتاز بوضوح العنوان : الباب والمسألة والفصل بخط عريض واضح كبير ورمزت لها (أ) .

النسخة الثانية :

وهى نسخة دار الكتب المصرية برقم (٨٢) وتوجد منها صورة فى مركز البحث العلمى تحت رقم (٢٤) فقه شافعى . وقد استوعبت كتابى الفرائض والوصايا فى جزء واحد وهو الجزء التاسع .

عدد لوحات كتابى الفرائض والوصايا (١٤٠) لوحة ويبدأ كتاب الفرائض عند لوحة (١/٤٣) ويبدأ كتاب الوصايا عند لوحة (١/١٠٦) وينتهى عند لوحة (ب/١٨٣) .

مقاس هذه النسخة ١٦٥ x ٩٥ سم وهى من ٢٥ سطرا وتتراوح كلمات كل سطر ما بين ١٣ - ١٦ كلمة .

وهى منسوخة بخط نسخى قديم أغلبها غير منقوط .

نسخها : على بن عبد الله بن محمد السيوطى يوم الاثنين

العاشر من شعبان المكرم سنة ٦٣٨هـ .

كانت هذه النسخة فى جامع مؤيد ، ونقلت منه الى دار

الكتب المصرية بالقاهرة وعليها وقفية المؤيد .

وتحتوى النسخة على اخطاء كثيرة وفيها سقط كما ان

الفصول والمسائل متداخلة مع الكتاب غير مميزة عنها ببداية

السطر بل امتازت بالقلم العريض نسبيا ورمزت لها (ب) .

النسخة الثالثة :

نسخة مكتبة الازهر وهى برقم (١٤٢) فقه شافعى ج ١٣ وتوجد منها صورة فى مركز البحث العلمى تحت رقم (٦١) فقه شافعى .

يبدأ كتاب الفرائض عند لوحة (٩٠/ب) وينتهى الفرائض عند آخر لوحة منه (١٩٤) وهو الجزء الوحيد الموجود فى مكتبة الازهر من هذه النسخة . ولانعلم الناسخ ولاتاريخ النسخ وهى منسوخة بخط تعليق نسخ . قليلة النقط . عدد لوحات هذه النسخة (١٩٤) . عدد الاسطر فى الصحيفة الواحدة (٢١) سطرا . عدد الكلمات فى السطر الواحد مابين ١٠ - ١٢ كلمة .

وينتهى كتاب الفرائض عند لوحة ١/١٩٤ .

الناسخ غير مذكور كما أن تاريخ النسخ غير مذكور أيضا عليها تملك أحمد بن ابراهيم بن العماد الشافعى القوصى . عليها ختم دار الكتب . ووقفية ملك المؤيد أبو العز شيخ .

رمزت لهذه النسخة (ج) .

النسخة الرابعة :

نسخة مكتبة أحمد الثالث فى استنبول بتركيا برقم (٩/٧٦٩) وهى الجزء التاسع ، ويوجد منها صورة فى مركز البحث العلمى تحت رقم (٣٤) فقه شافعى .

ويبدأ كتاب الفرائض فى أولها بقوله : فصل فإذا ثبت ماومفنا فلايخلو أن يكون مع الاخوة والجد ذو فرض أم لا ، فان

كان معهم ذو فرض فسيأتى ... وينتهى الجزء بقوله : باب
مايجوز للوصى أن يضمنه فى أموال اليتاما .
عدد لوحات هذه النسخة (٢١٤) لوحة .
عدد الأسطر فى الصفحة الواحدة (١٧) سطرا .
عدد الكلمات فى السطر من ١٠ - ١٥ كلمة . ومقاسها
(١٥ x ١٤ر٥) سم وهى منسوخة بخط نسخ معتاد واضح . عليها
تمويجات مما يدل على أنها قوبلت على الأصل الذى نسخت منه .
ناسخ هذه النسخة غير مذكور . تاريخ النسخ غير مذكور
ولكنه فى حدود القرن السادس تقريبا على الورقة الاولى ختم
مكتوب فيه : الحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى
لولا أن هدانا الله . وختم آخر فيه رقم المخطوطة .
رمزت لهذه النسخة (د) .

منهجي في التحقيق

كان منهجي في التحقيق كما يلي :

- (١) قابلت بين النسخ لاختراج النص كما وضعه المؤلف مع
- (٢) اثبات الفروق في الهامش مع مراعاة علامات الترقيم .
- (٣) ~~السمب الآيات القرآنية إلى مسورها وأبين مواضعها من السور~~ خرجت الأحاديث والآثار الواردة في المخطوطة .
- (١) شرحت الكلمات الغريبة الواردة في المخطوطة من مراجعها المعتبرة .
- () خرجت الأقوال التي ينقلها المؤلف عن العلماء في المسائل الخلافية من المراجع المعتبرة .
- (.) ترجمت للأعلام الواردة في المخطوط ترجمة موجزة .
- () خرجت الأبيات الشعرية التي وردت في المخطوطة التي وجدت لها مراجع .
- (٦) عملت فهرس للموضوعات والآيات والأحاديث والآثار والأعلام والمراجع والأبيات الشعرية والكلمات المشروحة .

كتاب الوحي

قال الشافعي رحمه الله طاعا الله وحده رحل وذهب فاراد سقما
 فلم يشرب ما يدر جوعها عنده فمات فخر بنمايا وبنا حبيب
 امسا استبراح الاحد اربع فمات الشافعي المرحوم وبنا حبيب
 المشروب اليه حشا الله تعالى وعلو ربه على المرحوم
 وقال الله تعالى ان الله يا حبيب ارفعك وادبر ملاقاتي الى
 اسمها وشنك اني فاراد من لم يصح يقضا فلهيود
 النبي او كثر عاقبته وشنك ارجانه ومواسل الكتلان
 من انما منه يقضا ربه دوا اليك وصهي من ان تلبسه
 برفا سر ربه دوا اليك المرحوم عليه فلما كان
 قودي ابو مسروق عن الرضا عن الله عليه وسلم انه قال
 اياها ملانة الى صحت انجحت وما تخرج فادخه
 قودي اني حشا الله ان الله عليه وسلم قال
 تقبلوا الربا اني حشا الله عليه وسلم قال
 بارسوا الله فورا اذا خذت الخبز فلا يجزى واذا التفت
 فلا يجزى ولما وعد ملاكك وعوضك الربا حشا الله عليه وسلم
 قودي حشا الله عليه وسلم قال
 وعلم انه قال على البر ما اقتدت حتى تؤدبه في وشر
 استودع ربه الله صلى الله عليه وسلم وبنا حبيب الشافعي
 وكل من سمع في الجاهلية لقيامه بها لا ميسر في ذلك

[illegible]

لا اله الا الله
محمد رسول الله

الحسن يقول ان شاء الله تعالى وثقل الله تعالى ان يصلح عباده ان يوسعوا
جبل عليه من الصخر ولا يصف علمه ان يكون معه علم وهو ذاك وسنمعه
معدا من روضه المطهر من الشرايع والاصناف ودرهم لهم المواعيل والافلاك
جعل له من عاست انسانهم وبواملت اسبابهم لفضل الحق عليهم وبنا ليل
الهم حتى يعل علمه الاصطف ويسعمل به الخلق فسعاه من قلوبهم وبنا
فأحكمهم وادفأيت كل امه حجرت من ذال على عادتها وكاشا ليرى في جبالها
يتوارى بالخلق والشام رحما توارى بها لانفساب طلاء السراصل وبنا ذا
بحالت الرجل منهم فله دل تراحمها المعاصم في عديم حلقه عديم فربله
ودعي وصت رسلي على كل وحشي صيرل بترى وارزله وانك اذا ما لك
احد صاومه الاخرى كادى الاستعظام منه منهم ثري حبيب من عظم فله
كـ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حلف في الاسلام وانما حلف فان قابله
لم يده الاسلام الاسمه جعل للخلق في صدر الاسلام تسلي الا لا حلف
السند منسلة الا لا على السند من بدل عليه طاهكا والراحم للسند
من لوه تعالى والهدى عرفت انما لم فانوه صرحهم ثم نسخ ذلك فبنا فله
وارو لولا الارحام بعضهم اولي بعض في ذات الله تعالى به سكره
فصل وكانوا الى الجاهلية لا يؤمنون بالناس والاطفال ولا يطوبون
المالك الا لمن حصى وعزأ مروي من هجرته عن كبره ان لم يجد او سكره
رسوله واوس بن سويد وهما من لا تفكر صا على صرحها ورحمها والهم
عمر ولا عاقبات في رحمانا لست ام حلقه فابسول الله في يوحى وبنا
فلم يورث عا له عو له عا لا رسول الله ان ولدها لا يورثها ولا حركها
ولا سكره ولا طهر عليها ولا يصفها بل يورث الله تعالى للرجال الصديق
مركه ولو الامان والا ليرثون والنساء صيب ما ترك الله الا ليرثون ما
قبل يورثه او كبره صيبا بغير عا ولتفكرت اهل الله لنفسه في قوله تعالى
صيبا اهل السبيل والنساء اصبحت اهل عفتهم من غير عا ومالك والنساء
صيب منه لا الى الجاهلية كعمر بن الخطاب والنساء وهذا قول اربع باب والمالك

والصريح لهذا الفتوى لا بد من كون جرحه ليس له ملك فصل نأ ذا صرحا وصفا
تملك الظن ان ائمت البيعة على رنة حكم الله لان البيعة توصف بكونها من غير نأ
بالجرحه صحت بانبات رنة في هذه الخالف اولى والله اعلم فصل في قول
السلطان ابو بليقة لرجل من اقرار له بعد لآخر قلنا قد ان له الله الحق والروح
لانه ليس يستحق ان يكون نأنا بد وكسلا ليرى روايتا فان اقر لآخره
بالبيعة لآخر بعد اذ ان بالان المقدم ولم يقدم اقران بالهوا اذ اقره لان الله
فصل في قول بان الاتصديق للشيخ ما تقدم في الظاهر الا لآخره لان الله
اذا هم الاقر والآخر اقرهم اقرهم بالحق فصل واذا اتاها الرجل ظلالا او جاه
كلها اقرهم بها ايها سلم اقرهم الى الآخر واعتبر له بالبرقة فان ظلال
تأقرهم في بيعة لا يقرهم في الفرائض لم يسل سلمه الله وان كان لغيرها
في الاسلام فكل صا والنا لسله الله دون من سلمه والنفوس بها ان الجارث
في الفرائض لم يقرهم دعوى بالسلط لا لمق الا ما اقره في فلو جرح من سلم المجهول
انما له رساله الى غيره واعترف للمباينة لم يجوز انه قد حكم له بعد التسليم
بأنه لم يجز ان يدعيه من نفسه ولا ان يستفيد بالحق الاعتقاد به وهو مخالف
لوزن في رجل بالسقاطه وانما يتوهم سلمه بعد اذ عا لا نسوه الجرح وال
لم يجز وصا ولا عا الاول لا كانه بيعة سلمه بعد اذ عا لا نسوه الجرح وال
على رنة بيعة لم يجز واربعها اياه الفأته واكتفا بهيل كعوى به ولي سلمه
لاستقراره ان الى الناس سكره دعوى بسبهم جرح لا يملك الشرايع الا لآخر
فما عا على ان نسبه لا يخرج عنها لم سلوى لملك فان لم يكنه اتفاقية صا
عاقى بالفاقة لاختفاء بالاسلام وان يسوع عنه وصفت الخافه بالسلط الاخر
باصح الاول في افاقة الفأته بالاسلام واه اعلم بالاصح

فصل في بيان ان الدنيا مقترضة وان الزنا اهل الخانات عفتهم وان المال ميراث
لولا ان الله صا بعارث ان فوا لا يفسد عفتهم من رنة ونزله الا من طلبه فان
بنا لله بيا هو ربنا لا يستبرأ منها بغيرها فان لم يكنه اتفاقية صا
عاقى بالفاقة لاختفاء بالاسلام وان يسوع عنه وصفت الخافه بالسلط الاخر

5-1

(۱-۲) در میان
مردمان ایران

جہانگیر شاہ

۱۱۱

2/2/2018 11:00

Franklin/Edwards

من وکلاء مشایخ

بسم الله الرحمن الرحيم

1854-1860

عبدالرشید

507-7127

8-29-1951

9.4.2

!

21-22

MEMPHIS

四

三

94

20

نظر من انما الى التي هي اس
هذا الجواب انما هو انما هو
انما هو انما هو انما هو

100



في حال عاكة فلذلك لا ينبغي فخر علي ما معنى من التفضل
 والاعتراف في الترتيب ففمن لا جاز ما لك وجعل للرضي عنه
 من الأوليك ما كان حونا لا به علي المال وضم منه الثاني
 وأبو حنيفة وجميع من التفتي لا يخافون فيه في حق غيره من الأوليك
 وستأتي جواب المسألة في كتاب النكاح مستقصاة
 ان شاء الله تعالى والله التوفيق
 فويل حبه شيخه

سأله ما نسب ما عذر للرضي عنه
 لصنعيه في الحال التستاسي
 ان شاء الله تعالى
 وأخبره عن طهره في
 مسأله ما نسب ما عذر للرضي عنه

الرضي عنه ما عذر للرضي عنه في الحال التستاسي
 ان شاء الله تعالى
 وأخبره عن طهره في
 مسأله ما نسب ما عذر للرضي عنه

أخره (د)

إذا ادرك في الرضيه انه رضي عنه الى غير ذلك من غير محذور الثاني
 ان الرضي بالملاذ قد صار كالأب بغير ادراكه فان كان الأب راضي
 حار للرضي مع الادراك للرضي والقول الثاني وهو اختيار الرضي
 انه لا يجوز للرضي مع علوه التغيير للرضي ولذا لا مخرج
 اجد هذا للرضي لا مالك الاختيار بالرضيه المطلقة وتلك
 لا يملك بالرضيه المغيره والثاني ان الاختيار لا يجرى
 من اختيار الرضي لان الاختيار باذن غيره ان كان ذلك فان
 اختيار الجاح كالمولى غير الاختيار والرضي والله اعلم مسأله
 فلا يشترط في ولايه الرضي في النكاح ما تاليت اعلان
 ولا ما الرضي على التبرع كزوج الا في نفسه الا في نفسه انشبا
 بغيرها ان لا نسب ان يشترط في حال ولاه لنفسه وبيع عليه
 من عاقت نفسه وليس في آية للرضي والثاني لا لا ان يكون بالكره
 على ملكه وليس للرضي شيء في عاقت والقاتل ان لا يكون له عذر
 وليس في آية للرضي في الرضي في ما سوى ذلك ان لا يكون له عذر
 سؤالا فلو جعل للرضي ان الرضي مع كذا غرضه ما به من عاقت الله
 ان يكون سؤالا في ما يشترط في عاقت ان لا يشترط في عاقت الله
 نفسه ما روي عن علي بن الرضي عن ابي الحسن انه اذا عذر

كتاب الفرائض

الفرائض

١٠٤١٣٨/١
٩٤٤٣/ب
١٣٤٩٠/ج

الفرائض لغة من الفرض وهو الحز في الشيء ، يقال : فرضت الزند والموك ، وفرضت القوس ، وهو الحز الذي يقع فيه الوتر . والجمع فراض . والفرض ما أوجبه الله تعالى . سمى بذلك ؛ لأن له معالم وحدودا .
والفرض : العطية الموسومة ، يقال : ما أصبت منه فرضا ولا قرضا وفرضت الرجل وأقرضته إذا أعطيته .
المصاح (فرض) ، القاموس المحيط .
قلت : وهذه المعاني كلها يمكن أن تشتق منها كلمة الفرائض ؛ لأنها حز مقتطع من التركة للوارث . وكذلك فقد أوجبها الله تعالى . وهي أيضا عطية موسومة محددة مقدرة للوارث .
والفارض والفرضي : الذي يعرف الفرائض . المصاح .
والفرائض : جمع فريضة على فعيلة أي مفروضة .
وقيل اشتقاقها من الفرض الذي هو التقدير ، لأن الفرائض مقدرات لأصحابها . فالفرض جمعه فروض ، مثل فلس وفلوس . المصباح المنيّر (فرض) .
والفرض شرعا هو نصيب مقدر للوارث .
تعريف علم الفرائض :

عند الشافعية :
هو الفقه المتعلق بالارث والعلم الموصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق من التركة .
نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين محمد بن أبي العباس الرملي ٣/٦ مطبعة مطبى الهابى الحلبي ١٢٨٦هـ .

وعند الحنفيّة قال المطرزي :
هو العلم بمسائل الميراث . المغرب (فرض) .
وعند الحنابلة قال ابن قدامة :
هو العلم بقسمة الموارث .
الكافي ٢/٢٥٥ المكتب الاسلامي ، دمشق ط (١) ، المطلاع على أبواب المقنن لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي ، المكتب الاسلامي ط (١) ١٣٨٥هـ .
والموارث جمع ميراث ، وهو المال المخلّف عن الميت ، وأصله موراث ، انقلب الواو ياء ، لانكسار ما قبلها المرجع الأخير مادة (ورث) .
وعند المالكية :
قال الخرشي :
الفرائض هو علم الموارث وبيان من يرث ومن لا يرث

حَقِيقٌ بِمَنْ عَلِمَ أَنَّ الدُّنْيَا مَنْقَرُضَةٌ ، وَأَنَّ الرِّزَايَا قَبْلَ
 الْفَايَاتِ مَعْتَرُضَةٌ ، وَأَنَّ الْمَالَ مَتْرُوكٌ لَوَارِثٍ ، أَوْ مِمَّا بِحَادِثٍ ،
 أَنْ يَكُونَ [زَهْدُهُ فِيهِ] أَقْوَى مِنْ رَغْبَتِهِ ، وَتَرْكُهُ [لَهُ] أَكْثَرُ مِنْ
 طَلْبَتِهِ ، فَإِنَّ النِّجَاةَ مِنْهَا قَوْرٌ ، وَالِاسْتِرْمَالَ فِيهَا عِزٌّ .
 أَعَانَنَا اللَّهُ [وَإِيَّاكُمْ] عَلَى الْعَمَلِ بِمَا نَقُولُ ، وَوَقَّقَنَا
 لِحَسَنِ الْقَبُولِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

- = ومقدار مالكل وارث .
 فحده : مايوصل لمعرفة قدر مايجب لكل ذي حق من التركة
 شرح الخرشى على مختصر خليل ١٩٥/٨ مطبعة الأميرية ،
 مصر ط (١) .
 قلت : فالتعاريف كلها متفقة على أن علم الفرائض هو
 العلم بمسائل الميراث .
 (١) الرزاييا : جمع الرزية ، وهى المصيبة . اهـ مختار
 الصحاح (رزا) .
 (٢) ج : فيها .
 (٣) (٤) ب : [] ماقط .
 (٥) الطلبة بكسر الطاء : ماطلبته من شيء . الصحاح (طلب) .
 (٦) الاسترسال : فى الصحاح : استرسل اليه : انبسط واستأنس
 أساس البلاغة والقاموس المحيط (رسل) .
 (٧) أ ، ج [] ماقط .
 (٨) ورد النهى عن تعليق المسألة بالمشيئة : عن أبى هريرة
 رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم : "لايقولن أحدكم : اللهم اغفر لى أن شئت ،
 اللهم ارحمنى أن شئت ، ليعزم المسألة ، فإنه لامستكره
 له" .
 الحديث متفق عليه ، أخرجه البخارى فى كتاب الدعوات
 باب ليعزم المسألة ، انظر فتح البارى ١١/١٣٩ ،
 المطبعة السلفية - القاهرة ، ومسلم فى كتاب الذكر
 والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب العزم فى الدعاء ،
 لايقول أن شئت ٧٠٦/١٧ من شرح النووى المطبعة المصرية
 ومكتبتها .
 قال النووى :
 قال العلماء : عزم المسألة الشدة فى طلبها والجزم من
 غير ضعف فى الطلب ولا تعليق على مشيئة ونحوها .
 وقيل : هو حسن الظن بالله تعالى فى الإجابة .
 ومعنى الحديث استحباب الجزم فى الطلب وكراهة التعليق
 على المشيئة .
 قال العلماء : سبب كراهته أنه لايتحقق استعمال
 المشيئة الا فى حق من يتوجه عليه الإكراه ، والله
 تعالى منزّه عن ذلك .
 وقيل : سبب الكراهة أن فى هذا اللفظ صورة الاستغناء
 على المطلوب والمطلوب منه . اهـ المصدر السابق .
 وقال الحافظ ابن حجر :

(١) ولما علم الله عز وجل أنَّ ملاح عباده فيما اقْتَنَوْه
 - مع ما جَبَلُوا عليه من الضَّنِّ^(٢) به والاسف عليه - أن يكون ممره
 بَعْدَهُمْ/معروفا ، وقَمَمَهُ مَقْدَرًا مفروضا ، ليقطع بينهم التنازع ج ٩٠/
 والاختلاف ، ويدوم لهم التواصل والائتلاف^(٣) ، جعله لمن تَمَاسَّتْ
 انسابهم ، وتواصلت اسبابهم ، لغفل الحنؤَ عليهم^(٤) ، وشدة
 الميل اليهم ، حتى يقلَّ عليه الاسف ، ويستقل به الخلف ،
 فسبحان من قَدَّرَ هدى ، ودَبَّرَ فاحكم^(٥) .

وقد كانت كل أمة تجرى من ذلك على عادتها . وكانت
 العرب في جاهليتها يتوارثون بالحلف^(٦) والتناصر كما يتوارثون
 بالانساب طلبا للتواصل به ، فإذا تحالف الرجلان منهم قال كل
 واحد منهما لصاحبه في عقد حلفه : هدمى هدمك ، ودمى دمك ،
 وسِلِمى سِلِمك ، وحربى حربك ، [وتنصرنى] وانصرك ، [وترثنى]
 وترثنى^(٧) .

= قال ابن عبد البر : لا يجوز لأحد أن يقول : اللهم أعطني
 أن شئت وغير ذلك من أمور الدين والدنيا ، لأنه كلام
 مستحيل لا وجه له ، لأنه لا يفعل إلا ما شاء .
 وظاهره أنه حمل النهى على التحريم ، وهو الظاهر .
 وحمل النووى النهى فى ذلك على التنزيه . وهو أولى ..
 المصدر السابق .

(١) قنا (قنوت) الغنم وغيرها (قنوة) و (قنيتها قنية)
 أيها بكسر القاف وضمها فيهما : إذا (اقتنيتها) لنفسك
 للتجارة ، واقتناء المال وغيره : اتخاذه . مختار
 الصحاح (قنا) .

(٢) جبل : جبله الله أى خلقه . اهـ مختار الصحاح (جبل) .
 (٣) ضن : (ضن) بالشئ يغن بالفتح (ضنا) بالكسر وضنانه
 بالفتح أى بخل . اهـ مختار الصحاح (ضن) .

(٤) ب : وايتلاف .
 (٥) الحنؤ : العطف ، حنا عليه : عطف . مختار الصحاح .
 وانظر القاموس المحيط (حفا) .

(٦) ج : فحكم .
 (٧) وهى الحالة التى كانت عليها العرب قبل الاسلام : من
 الجهل بالله ورموله وشرائع الدين ، والمفاخرة بالانساب
 والكبر والتجبر وغير ذلك . اهـ النهاية فى غريب
 الحديث والاثار لابن الاثير (جهل) مطبوعة عيسى البابسى
 ط (١) ١٣٨٣هـ .

(٨) الحلف والتعالف أن يتعاهد ويتعاقد اثنان على أن يكون
 أمرهما واحدا فى النمرة والحماية وبينهما حلف ، وحلفه
 بالكسرة : أى عهد . المصباح (حلف) .

(٩) ب : [] ساقط .

(١) [وارشك] : قاتلا مات أحدهما ورشه الآخر . فأدرك الإسلام طائفة
منهم ، فروى جبير بن مطعم قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : (لا حلف في الإسلام ، وأيما حلف كان في الجاهلية
لم يَزِدْهُ الإسلام إلا شدة) (٢) فجعل الحليف في صدر الإسلام بمنزلة
الرجل [الأم] (٣) فاعطى المدين ويبدل عليه ما حكاه أكثر أهل التفسير في
قوله تعالى : { وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُم نَصِيبُهُمْ } (٤) .

- (١) أ : [ماقط .
انظر تفسير ابن جرير الطبري ٢٧٢/٨ مطبعة دار المعارف
مصر ، تحقيق محمود محمد شاكر وتخريج أحمد محمد شاكر .
(٢) جبير بن مطعم بن عدي القرشي صحابي عارف بالانساب
توفي سنة ثمان ، أو تسع وخمسين . التقريب ١/١٢٦ ، ت ٤٣
بنشر محمد سلطان نمكاني ، تهذيب الاسماء واللفات
١/١٤٦ ت ١٠٣ مطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ،
الاستيعاب ٢٣٠/١ مع الاصابة ، مطبعة السعادة ، مصر
ط (١) ١٣٢٨ هـ ، الاصابة ٢٢٥/١ ت ١٠٩١ مع الاستيعاب .
(٣) أخرجه الإمام مسلم في كتاب فضائل الصحابة ، باب
مؤاخاة النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه بهذا
اللفظ ١٩٦١/٤ ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، احياء
التراث العربي ، وأبو داود في كتاب الفرائض ، باب في
الحلف ١٢٩/٣ مطبعة المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ،
والترمذي ، كتاب السير ، باب ما جاء في الحلف ، عن
طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال في خطبته (بمكة عام الفتح) :
"أوفوا بحلف الجاهلية فإنه لا يزيدكم يعني الإسلام إلا شدة
ولا تحذثوا حلفا في الإسلام" . وقال الترمذي : هذا حديث
حسن صحيح ٢٠٩٠٢٠٨/٥ من تحفة الاحوذى ، مطبعة المدنى ،
القاهرة ط (٢) ١٣٨٣ هـ ، وأحمد ١٨٠*/٢ مطبعة دار صادر
بيروت .
(٤) ب : [سابق .
أ : فيه .
(٥) تفسير ابن جرير ٢٧٥/٨ .
(٦) النساء : ٣٣
(٧) قال ابن الجوزي في تفسير قوله تعالى :
{ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ } قرا ابن كثير ونافع وأبو
عمرو وابن عامر (عاقدت) بالالف ، وقرا عاصم وحمة
والكسائي : (عقدت) بلا الف . قال أبو علي : من قرا
بالالف فالتقدير : والذين ماقدتهم أيمانكم ، ومن حذف
الالف فالمعنى : عقد حلفهم أيمانكم ، فحذف المضاف ،
وأقيم المضاف اليه مقامه .
وفيه ثلاث أقوال : =

(١) ثم نسخ ذلك بقوله عز وجل : {وَأُولُوا الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ
أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} (٢)

- = أحدهما : أنهم الحلف ، كان الرجل يحالف الرجل فأيهما
مات ورثه الآخر ، فنسخ بقوله : {وَأُولُوا الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ
أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ} . رواه ابن طلحة (على) عن ابن عباس . وبه
قال سعيد بن جبير وعكرمة وقتادة .
والثاني : أنهم الذين آخى بينهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهم المهاجرون والأنصار ... رواه سعيد بن =
جبير عن ابن عباس . (وأخرجه البخاري عن ابن عباس في
تفسير هذه الآية ، وبه قال ابن زيد . فتح الباري
٢٤٨، ٢٤٧/٨) .
والثالث : أنهم الذين كانوا يتبنون أبناء غيرهم في
الجاهلية . هذا قول سعيد بن المسيب . اهـ زاد المسير
في علم التفسير ٧٢، ٧١/٢ ، المكتب الاسلامي ، ط (١)
١٣٨٥هـ .
(١) النسخ : لغة : النقل والازالة . القاموس المحيط .
المصباح المنير (نسخ) .
وشرعا : ازالة الحكم الثابت بشرع متقدم ، بشرع متأخر
عنه على وجه لولاه لكان ثابتا . اهـ كتاب الحدود في
الاصول لأبي الوليد الباجي ص ٤٩ مطبعة مؤسسة الزعبي ،
بيروت عام ١٣٩٢هـ ، تحقيق الأستاذ نزيه حماد .
(٢) الأنفال : ٧٥

فصل

- (١) وكانوا في الجاهلية لا يورثون النساء والأطفال ،
ولا يعطون المال إلا لمن حمى وغزا ، فروى ابن جريج عن عكرمة
(٢) (٣) (٤) (٥) (٦)
[أن] أم كحلة أو بنت كحلة وشعلبة وأوس بن سويد وهم من

- (١) ج : ولا الأطفال .
(٢) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج أبو الوليد وأبو خالد الأموي ، سولاهم ، المكي ، ثقة فقيه فاضل ، وكان يدلّس ويرسل ، مات سنة ١٥٠هـ .
التقريب ٥٢٠/١ ت ١٣٢٤ ، الكاشف ١٨٥/٢ ت ٣٥٠٨ مطبعة دار الكتب العلمية بيروت ط (١) ١٤٠٣هـ .
(٣) عكرمة بن عبد الله ، أبو عبد الله ، سولي ابن عباس ، بربري من أهل المغرب ، ثقة ثبت ، عالم بالتفسير ، مات سنة ١٠٧هـ .
التقريب ٣٠/٢ ت ٢٧٧ ، تهذيب الاسماء واللفات ٢٤٠/١ ت ٤٢١ مطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت .
(٤) أ : [] ماقط .
(٥) أ ، ج : أم كحلة وبنت كحلة .
وقال الحافظ ابن حجر : ... وأما المرأة فلم يختلف في أنها أم كجة بضم الكاف وتشديد الجيم إلا ما حكى أبو موسى عن المستفري أنه قال فيها أم كحلة بسكون المهملة بعدها لام . وماتقدم أنها بنت كحلة في روايتي ابن جريج ، فيحتمل أن يكون كنيتهما وافقت اسم أبيها . وأما ابنتها فيستفاد من رواية ابن جريج أنها أم كلثوم . الإصابة في ترجمة أم كجة الانصارية ٤٨٨٠/٤٨٧ ت ١٤٦٥ .
وذكر الحافظ في ترجمة زوجها المتوفى عنها سعد بن الربيع أن اسمها عمرة بنت حزم . الإصابة ٢٧٠/٢ .
(٦) هكذا ذكر المؤلف ، والمواب كما في سنن أبي داود وغيره أن سعد بن الربيع هو المتوفى .
قال أبو داود في ١٢١/٢ حدثنا مسدد ، ثنا بشر بن المفضل ، ثنا عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جئنا امرأة من الأنصار في الأسواف ، فجاءت بابنتين لها ، فقالت : يا رسول الله هاتان بنتا ثابت ابن قيس ، قتل معك يوم أحد ، وقد استفاء عمهما مالهما وميراثهما كله ، فلم يدع لهما مالا إلا أخذه ، فما ترى يا رسول الله ؟ فوالله لا تنكحان أبداً إلا ولهما مال ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يقضى الله في ذلك " ، قال : ونزلت سورة النساء : { يوصيكم الله في أولادكم } الآية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ادعوا لي المرأة وصاحبها ، فقال لعمري أعطتهما الثلثين ، وأعط أمهما الثلثين ، وما بقي فلك " .
قال أبو داود : أخطأ بشر فيه ، إنما هما بنتا سعد بن الربيع . وشابت بن قيس قتل يوم اليمامة . اهـ =

الانمار ، كان أحدهما زوجها ، والآخر عمّ ولدها ، فمات زوجها
فقالت أم كحلة : يا رسول الله توفى زوجى ، وتركنى وبنته ،
فلم نُؤرّث ، فقال عمّ ولدها : يا رسول الله إنّ ولدها لا تركب
فرسا ، ولا تحمل كلاً ، ولا تنكأ عدوا ، يكسب عليها ولا تكسب ،
فأنزل الله تعالى : { لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ
وَالْأَقْرَبُونَ ، وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا
قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا } .^(١)

واختلف أهل التفسير فى قوله تعالى : { لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ
مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ } على قولين :^(٢)
أحدهما : يعنى للرجال مما اكتسبوا من ميراث موتاهم ،
وللنساء نصيب منه ، لأن الجاهلية لم يكونوا يُورّثون النساء .

= قلت : الاسواف : اسم لحرم المدينة . اهـ النهاية فى
غريب الحديث (سوف) ، ومسند أحمد . انظر الفتح
الربانى لأحمد عبد الرحمن البنا ، مطبعة دار الشهاب ،
القاهرة .

وسعد بن الربيع بن عمرو الأنصارى الخزرجى أحد نقباء
الانمار ، قتل يوم أحد . اهـ تهذيب الأسماء واللغات
٢١٠/١ ت ٢٠١ وذكر الحديث وتمحيص الترمذى له ، الإصابة
٢٧٠٢٩/٢ ت ٣١٥٣ .

وفى اسم عم بنتى سعد بن الربيع اختلاف كثير . وراجع
ترجمة أوس بن ثابت فى الإصابة ٨٠/١ ت ٣١٨ وترجمة أم
كجة ٤٨٧/٤ ت ١٤٦٥ .

(١) الكل : بالفتح الشغل . والكل : العيال . وكل الرجل
كلام من باب ضرب . ويطلق الكل على الواحد وغيره .
المصباح المنير (كل) .

(٢) نكيت العدو نكاية : اذا أكرت فيه القتل والجراح .
ونكات القرحة أنكأها مهموزا بفتححتين أى قشرتها بعد
البراء . ونكات فى العدو نكأ من باب نفع أى لفة فى
نكيت فيه اذا قتلت واشخت . المصباح (نكى) ، المصباح
المنير ، أساس البلاغة (نكأ) .

(٣) النساء : ٧
رواه ابن جرير فى تفسيره بهذا النص ٥٩٨/٧ ، السيوطى
فى الدرر المنثور ٤٣٩/٦ مطبعة دار الفكر ، بيروت ط (١)
١٤٠٣هـ .

(٤) النساء : ٣٢

(١)

وهذا قول ابن عباس .

(٢)

والثاني : للرجال نصيب من الثواب على طاعة الله ، ب/٤٤

(٣)

والعقاب على معصية الله . وللنساء نصيب مثل ذلك في ان

للمرأة بالحسنة عشر امثالها . ولا تجزى بالسيئة إلا مثلها

كالرجل .

(٤)

وهذا قول قتادة .

(١) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم أبو العباس

ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد قبل الهجرة
بثلاث سنين ، مات سنة ثمان وستين بالطائف .

التقريب ٤٥٥/١ ت ٤٠٤ ، تهذيب الاسماء ٢٧٤/١ ت ٣١٢ ،
الاستيعاب ٣٥١/٢ ت ٣٥٢ مع الاصابة ، الاصابة ٣٣٠/٢ ت ٤٧٨١

ب : التوارث . (٢)

أ : نصيب من فعل ذلك ، ج : نصيب على ذلك . (٣)

قتادة بن دعامة السدوسي . أبو الخطاب البصري ، ثقة ، (٤)

ثبت ، مات سنة مائة وبضع عشرة .

التقريب ١٢٣/٢ ت ٨١ ، تهذيب الاسماء واللفات ٥٧/٢
ت ٦٦ .

فصل

وكان المسلمون قبل الهجرة إذا حضر أحدهم الموت قسم ماله بين أهله وأقاربه ومن حضره من غيرهم ، كيف شاء واحب^(١) ميراثا ووصية ، وفيه نزل قول الله تعالى : {كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمَتَّقِينَ} .^(٢)

واختلف أهل التفسير في قوله تعالى : {وَأَتَى ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ} ، والمُسْكِينِ وابنِ السَّبِيلِ على قولين :^(٣)

أحدهما : أنهم قرابة الميت من قبل أبيه ومن قبل أمه فيما يعطيهم [من ميراثه ، والمسكين وابن السبيل فيما يعطيهم] من وصية . وهذا قول ابن عباس .^(٤)^(٥)

والثاني : أنهم قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا قول علي بن الحسين والسدي .^(٦)^(٧)

(١) ب : قوله تعالى .

(٢) البقرة : ١٨٠

(٣) الاسراء : ٢٦

(٤) ب : [] ساقط .

(٥) انظر : زاد المسير في علم التفسير ٢٧/٥ قال ابن الجوزي وفي حقهم ثلاثة أقوال :

أحدها : أن المراد به برهم وصلتهم .

والثاني : الثقة الواجبة لهم وقت الحاجة .

والثالث : الوصية لهم عند الوفاة . المصدر السابق .

(٦) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، أبو الحسين ،

زين العابدين ، المدنى ، تابعى ، توفي بالمدينة سنة ٩٣هـ ، رُوي عنه في غير ذلك .

تهذيب الأسماء واللغات ٣٤٣/١ ت ٤٢٧ ، التقريب ٣٥/٢

ت ٣٢١ ، ثقة ثبت صاحب فاضل . ~~سنة ٩٣هـ~~ .

(٧) زاد المسير ... وقال ابن الجوزي : فعلى هذا يكون

حقهم اعطاءهم من الخمس ، ويكون الخطاب للولاة .

السدي : بضم المهملة وتشديد الدال هو اسماعيل بن عبد

الرحمن بن أبي كريمة ، أبو محمد الكوفى ، صدوق بهم ،

وروى بالتشيع ، مات سنة ١٢٧هـ .

التقريب ٧١/١ ت ٥٢١ .



(١) ثم توارث المسلمون بعد الهجرة ، بالاسلام والهجرة ، فكان إذا ترك المهاجر أخوين أحدهما مهاجر والآخر غير مهاجر، كان ميراثه للمهاجر ، دون من لم يهاجر ، ولو ترك عمًّا مهاجرًا وأخًا غير مهاجر كان ميراثه للعم دون الأخ ، قال ابن عباس : وفي ذلك نزل قوله تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يهاجِرُوا سَالِكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يهاجِرُوا} . (٢) (٣) (٤) (٥) (٦)

[قال ابن عباس] . ثم أكد الله تعالى ذلك بقوله :

- (١) روى البخاري عن ابن عباس أنه قال : {ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون . والذين عاقدت أيمانكم ...} قال : كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الانصارى المهاجرى ، دون ذوى رحمه للاخوة التى آخى النبى صلى الله عليه وسلم بينهم . فلما نزلت {ولكل جعلنا موالى} قال : فسختها (والذين عاقدت أيمانكم) كتاب الفرائض ، باب ذوى الارحام ٢٩٠٢٨/١٢ من فتح البارى ، وراجع تفسير ابن كثير ٤٨٨/١ ٤٨٩٠ مطبعة عيسى البابى الحلبي ، مصر .
- (٢) انظر زاد المسير ٣٨٥/٣ .
- (٣) قال ابن الجوزى فى تفسير قوله تعالى : {أولئك بعضهم أولياء بعضهم} فيه قولان : أحدهما : فى النصرة . والثانى : فى الميراث .
- وقال المفسرون : كانوا يتوارثون بالهجرة . وكان المؤمن الذى لم يهاجر لا يرث قريبه المهاجر . وهو معنى قوله تعالى : {مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا} اهـ زاد المسير فى علم التفسير ٣٨٥/٣ .
- (٤) قال ابن الجوزى : قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصم والكسائى : {ولايتهم} بفتح الواو . وقرأ حمزة : بكسرا الواو ... ومن كسر واو الولاية فهى بمنزلة الامارة ، واذا فتحت ، فهى بمنزلة النصرة . اهـ المصدر السابق .
- (٥) الانفال : ٧٢
- (٦) ب : [ساقط] .

{إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ} ^(١) يعنى الا تتوارثوا بالإسلام والهجرة . فكانوا على ذلك حتى نسخ ذلك بقوله تعالى : {وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أُولِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا} ^(٢) .

(٣) (٤)

يعنى الوصية لمن لم يرث {كان ذلك فى الكتاب مسطورا} [

وفيه تاويلان :

أحدهما : كان توارثكم بالهجرة فى الكتاب مسطورا .

(٥)

والثانى : {كان} نسخه فى الكتاب مسطورا .

(١) الانفال : ٧٣

قال ابن الجوزى فى تفسير قوله تعالى : {الا تفعلوه} قولان :

أحدهما : انه يرجع الى الميراث . فالمعنى : الا تأخذوا فى الميراث بما أمركم ، قاله ابن عباس .

والثانى : انه يرجع الى التناصر . فالمعنى : الا تتعاونوا وتتناصروا فى الدين . قاله ابن جريج . اهـ زاد المسير فى علم التفسير ٣٨٦/٣ .

(٢) ، (٣) الاحزاب : ٦

(٤) ب : [ساقط .

(٥) ب : [ساقط .

(٦) قال ابن الجوزى : قوله تعالى : {كان ذلك} يعنى نسخ

الميراث بالهجرة ورده الى ذوى الارحام {فى الكتاب} يعنى اللوح المحفوظ {مسطورا} أى مكتوبا . اهـ زاد

المسير فى علم التفسير ٣٥٤/٦ .

فصل

- ثم إن الله تعالى فرض المواريث ، وقدرها ، وبَيَّن
 (١)
 المستحقين لها في ثلاث آي من سورة النساء ، نسخ بهن جميع
 (٢)
 ما تقدم من المواريث .
 (٣)
 فروى داود بسن قيس عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن
 (٤)
 جابر بن عبد الله أن امرأة سعد بن الربيع قالت : يارسول

- (١) ب : ثلاث آي من القرآن في سورة النساء . قلت : وهي قوله
 تعالى : {يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ} ، فإن كن نساء فوق اثنين فلهن ثلثا ما ترك ،
 وإن كانت واحدة فلها النصف ...} إلى قوله تعالى :
 {وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ} آية ١٢، ١١ وقوله تعالى :
 {يَسْتَفْتُونَكَ} قل الله يفتيكم في الكلالة ، أن امرؤ هلك
 ليس له ولد ، وله أخت ، فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها
 أن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين فلها الثلثان
 مما ترك ، وإن كانوا أخوة ، رجالا ونساء ، فللذكر مثل
 حظ الأنثيين يبين الله لكم أن تنزلوا والله بكل شيء
 عليم { آية ١٧٦
 قال أبو الطيب الطبري :
 فبين في الآية الأولى حكم البنين مع البنات ،
 وحكم البنات المنفردات ، وحكم الأبوين مع الأولاد ،
 وحكم الأبوين المنفردين وحكهما مع الأخوة . وذكر في
 الآية الثانية حكم الأزواج إذا لم يكن معهم ولد ، وإذا
 كان معهم ولد ، وحكم الأخوة مع الأخوات من الأم . وذكر في
 الآية الثالثة حكم الأخت الواحدة والأختين من أب أو من
 أب وأم إذا لم يكن ولد ، وحكم الأخوة والأخوات من أب
 أو من أب وأم . اهـ شرح مختصر المزنى ، كتاب
 الفرائض .
 (٢) بالحلف والهجرة .
 (٣) داود بن قيس الفراء الدباج ، أبو سليمان ، القرشي
 مولاهم المدني ثقة فاضل . مات في خلافة أبي جعفر .
 التقريب ٣٢٤/١ ت ٣٥ .
 (٤) عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي ، أبو
 محمد ، المدني صدوق في حديثه لين ، مات بعد الأربعين
 ومائة .
 التقريب ٤٤٧/١ ت ٦٠٧ ، تهذيب الاسماء واللفات ٢٨٧/١
 ت ٣٣ .
 (٥) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري صحابي ابن
 صحابي مات بالمدينة بعد السبعين .
 التقريب ١٢٢/١ ت ٩ ، تهذيب الاسماء ١٤٢/١ ت ١٠٠ ،
 الإصابة ٢١٣/١ ت ١٠٢٦ .

(١) الله إِنَّ سَعْدًا هَلَك ، وترك بنتين ، وقد أخذَ عَمَّهُمَا مَالَهُمَا ، فلم يَدْعُ لهما مالا إِلَّا أخذه . فما ترى يا رسول الله ؟ فوالله لا يَنْكحَان أبدا الا ولهما مال . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يقضى الله فى ذلك . فنزلت سورة النساء : {يُؤْمِرُكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ} (٢) الآية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ادموا لى المرأة وماحبها ، فقال للنعم : اعطهما الثلثين ، واعط امهما الثمن ، ومابقى فلك . (٣)

(٤) وروى ابن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : مررتُ فأتانى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودنى هو وابو بكر ماشيين ، وقد اُغْمِيَ عَلَى ، فلم أكلّمه ، فتوضأ ، ثم صَبَّ عَلَى فَأَفَقْتُ ، فقلت : يا رسول الله كيف اصنع فى مالى ولِى اخوات ؟

- (١) ب : ابنتين .
 (٢) النساء : ١١
 (٣) الترمذى ، كتاب الفرائض ، باب ما جاء فى ميراث البنات بهذا اللفظ تقريبا . ثم قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح ٢٦٧/٦ ، تحفة الاحوذى ، ابو داود ، كتاب الفرائض باب ما جاء فى ميراث الملب ١٢٠/٣ ، ابن ماجه فى كتاب الفرائض ، باب فرائض الملب ٩٠٨/٢ مطبعة دار احياء التراث العربى ، بيروت ، الحاكم ، كتاب الفرائض . ثم قال : هذا حديث صحيح الاسناد . وقال الذهبى : صحيح المستدرک ٣٣٣/٤ ، مطبعة دار المعرفة ، بيروت ، الدارقطنى ، كتاب الفرائض ٧٩٠٧٨/٤/٢ مطبعة دار المحاسن للطباعة ، القاهرة ١٣٨٦هـ مع التعليق المغنى على الدارقطنى لعبد الله هاشم .
 وتقدم ص ٧ أن الماوردى قد أخطأ فى نقل الحديث .
 (٤) هو محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير التيمى أبو عبد الله المدنى ، ثقة فاضل ، مات سنة ١٣٠هـ .
 التقريب ٢١٠/٢ ت ٧٣٦ ، خلاصة تهذيب الكمال للخزرجى ص ٣٦٠ المطبعة الكبرى المنيرية ، مصر سنة ١٣٠١هـ .
 (٥) هو عبد الله بن أبى قحافة : عثمان بن مامر ، وهو غنى عن التعريف ، مات سنة ١٣هـ .
 التقريب ٤٣٢/١ ت ٤٦٦ ، تهذيب الاسماء ١٨١/٢ ت ٢٨٧ ، الاسابة ٣٤١/٢ ت ٤٨١٧ .

قال : /فَنَزَلَتْ {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ} (١) الى آخر ١٤١/١
الصورة . (٢)

(٣) فقال ابن سيرين : [نزلت هذه الآية] على رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو يسير وإلى جنبه حذيفة بن اليمان
فبلغها رسول الله صلى الله عليه وسلم حذيفة ، وبلغها
حذيفة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وهو يسير خلفه . (٤)
قبين الله تعالى في هذه الآية الثلاث ما كان مرسلًا ، وفسر

- (١) النساء : ١٧٦
(٢) أخرجه أبو داود بهذا اللفظ في كتاب الفرائض ، باب
الكلالة ١١٩/٣ ، البخاري ، كتاب المرضى ، باب عيادة
المغنى عليه ١٥٠/٧ ، باب وضوء العائد للمريض ١٥٧/٧ ،
مطبوعة محمد علي صبيح ، القاهرة ، مسلم ، كتاب
الفرائض ، باب ميراث الكلالة ٣،٢/٢ مطبعة عيسى البابي
بمصر مجلدين ، الخرمدى ، كتاب الفرائض ، باب ما جاء
في ميراث الأخوات ٢٧٣/٦ مع تحفة الاحوذى .
(٣) هو محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة
البصري ، ثقة . ثبت ، عابد . مات سنة عشر ومائة .
التقريب ١٦٩/٢ ت ٢٩٥ ، تهذيب الاسماء واللغات ٨٢/١ ت ١١
ب : [ساقط] .
(٤) حذيفة بن اليمان ، واسم اليمان حسيل مصفرا . العباسي
(٥) صحابي جليل ، من السابقين ، مات سنة ٣٦ هـ .
التقريب ١٥٦/١ ت ١٨٣ ، تهذيب الاسماء ١٥٣/١ ت ١١٤ ،
الاصابة ٣١٧/١ ت ١٦٤٧ .
(٦) عمر بن الخطاب بن نفيل ، أمير المؤمنين مات سنة ٢٣ هـ
شهيدا .
التقريب ٥٤/٣ ت ٤١٥ ، تهذيب الاسماء واللغات ٣/٢ ت ٢ ،
الاستيعاب ٤٥٨/٢ ، الاصابة ٥١٨/٢ ت ٥٧٣٦ مع الاستيعاب .
ب : عنه .
(٧) رواية ابن سيرين منقطعة ، لأنه تابعي ، ولكن روي عن
(٨) حذيفة كما في المطالب العالاية بزوائد المسانيد
الثمانية في تفسير سورة النساء ٣٢١،٣٢٠/٣ ، دار
الجاز للنشر والتوزيع مكة المكرمة .
وذكر المعلق حبيب الرحمن الاعظمي أن البوميري قال :
رواه ابن أبي عمير بسند فيه انقطاع . والبخاري بسند
متصل رواه ثقات . وقال السيوطي : وأخرج العدلي
والبخاري في مسنديهما وأبو الشيخ في الفرائض بسند
صحيح عن حذيفة . راجع الدر المنثور في التفسير
بالمأثور ٧٥٦/٢ .
(٩) أي غير موضع ولا مقيد .

(١) وبَيَّنَ ما كان مجملًا . وقد رت الغروض ما كان مُبَيَّنًا . ثم بيَّن
 بسنته صلى الله عليه وسلم ما احتجج الى بيانه ، ثم قال
 بعد ذلك : (إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، فَلَا وَمِيقَةَ
 لِوَارِثٍ) . رواه شرحبيل بن مسلم عن أبى امامة عن النبى صلى
 الله عليه وسلم . (٢) (٣) (٤) (٥)

- (١) أ : فبين .
 (٢) المجمل : ما لا يفهم المراد به من لفظه ، ويفتقر فى
 بيانه الى غيره مثال ذلك قوله تعالى : {وَأَتُوا حَقَّهُ
 يَوْمَ حَصَادِهِ} . فالحق المذكور فى الآية مجهول القدر
 والجنس ، فيحتاج الى البيان .
 انظر كتاب الحدود لأبى الوليد الباجى ص ٤٥ ، كتاب
 الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ٧٥/١ ، مطابع
 القصيم ١٣٨٩هـ .
 (٣) شرحبيل بن مسلم بن حامد الخولاني الشامي . صدوق فيه
 لين . مات بعد المائة .
 (٤) التقريب ٣٤٩/١ ت ٤٧ ، خلاصة تهذيب الكمال ص ١٦٥ .
 هو صدى - بالتصغير - بن عجلان ، أبو امامة الباهلي .
 صحابي مشهور ، سكن الشام ومات بها سنة ست وثمانين .
 التقريب ٣٦٦/١ ت ٩٣ ، تهذيب الاسماء ٢٧٨/٢ ت ١٧٦ ،
 الاصابة ١٨٢/٢ ت ٤٠٥٩ مع الاستيعاب .
 (٥) أخرجه أبو داود بهذا السند فى كتاب الوصايا ، باب فى
 الوصية للوارث، واللفظ له . قال المنذرى : وفى اسناده
 اسماعيل بن عياش . وقد اختلف فى الاحتجاج بحديثه .
 ومنهم من ذكر ان حديثه عن أهل الحجاز وأهل العراق
 ليس بذلك ، وان روايته عن أهل الشام أصح ، وهذا
 الحديث من روايته عن أهل الشام . مختصر سنن أبى داود
 ١٥٠/٤ مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٨هـ مع معالم السنن ،
 الترمذى عن أبى امامة ، وحسنه ، ثم عن عمرو بن خارجة
 مرفوعا ثم قال : هذا حديث حسن صحيح . راجع كتاب
 الوصايا ، باب ماجاء (لاوصية لوارث) ، النسائى عن
 عمرو بن خارجة فى الوصايا ، باب ابطال الوصية للوارث
 ٢٤٧/٦ مع ~~الاصابة~~ ابن ماجة عن انس وأبى امامة
 فى كتاب الوصايا ، باب لاوصية لوارث ٩٠٦،٩٠٥/٢ . وقال
 الحافظ : اسناده قوى يعنى حديث أبى امامة . راجع
 الدراية فى تخريج أحاديث الهداية ٢٩٠/٢ مطبعة
 الفجالة الجديدة ، مصر ، القاهرة .
 قال الخطابى فى شرح الحديث : قوله : "أعطى كل ذى حق
 حقه" اشارة الى آية المواريث . وكانت الوصية قبل
 نزول الآية واجبة . وهو قوله تعالى : {كتب عليكم اذا
 حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين
 والاقربين} ثم نصت بآية الميراث . اهـ معالم السنن
 مع مختصر سنن أبى داود للمنذرى ١٥٠/٤ .

ثم دعا الى علم الفرائض ، وحث عليه ، لانهم كانوا على
 قرب عهد بخيره ، ولئلا يقطعهم التشاغل بعلم ما هو اعم من
 عباداتهم المترادفة ، او معاملاتهم المحتملة ، فيؤل ذلك الى
 انقراض الفرائض ، فروى ابو الزناد عن الامرج عن ابي هريرة
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال / : (تعلموا الفرائض ج ٩٣/
 فإنها من دينكم ، وإنه نصف العلم ، وإنه أول ما ينزع من
 امتي ، وإنه ينسى) .^(٩)

- (١) أ ، ب : ولأن لا يقطعهم .
- (٢) ب : أهم .
- (٣) ب : فيؤدى .
- (٤) أ : أبو الدرداء عن الامرج عن ابي هريرة .
- (٥) هو عبد الله بن ذكوان القرشى أبو عبد الرحمن ،
 المدنى المعروف بابى الزناد ، ثقة ، فقيه ، مات سنة
 ١٣٠هـ وقيل بعدها .
- التقريب ٤١٣/١ ت ٢٨٦ ، تهذيب الاسماء ٢٣٣/٢ ت ٣٤٨ ،
 من كلام ابي زكريا يحيى بن معين ص ١٠٧ ت ٣٤١ ، مطبعة
 دار الماسون للتراث ، دمشق ، خلاصة تهذيب الكمال
 ص ١٩٦ .
- (٦) هو عبد الرحمن بن هرمز الامرج ، ابو داود المدنى ،
 ثقة ثبت عالم مات سنة ١١٧هـ .
- التقريب ٥٠١/١ ت ١١٤٢ ، تهذيب الاسماء واللفات ٣٠٥/١
 ت ٣٦٣ ، خلاصة تهذيب الكمال ص ٢٣٦ .
- (٧) هو عبد الرحمن بن مكر الصحابى الجليل ، حافظ الصحابة
 اختلف فى اسمه واسم ابيه مات سنة سبع أو ثمان أو
 تسع وخمسين .
- التقريب ٤٨٤/٢ ت ١٤ ، تهذيب الاسماء واللفات ٢٧٠/٢ ت
 ٤٣٦ ، الاصابة ٤٠٣/٢ ت ٥١٤٠ مع الاستيعاب .
- (٨) "أنه نصف العلم" قال ابن الصلاح : لفظ (النصف) فى هذا
 الحديث بمعنى أحد القسمين ، وإن لم يتساويا . وقال
 ابن عيينة اذا سئل عن ذلك : أنه يبتلى به كل الناس .
 وقال غيره : لأن لهم حالتين حالة حياة وحالة موت
 والفرائض تتعلق باحكام الموت . ذكره المباركفورى
 ناقلا عن الفتح . راجع تحفة الاحوذى ٢٦٦/٦ .
- (٩) أخرجه ابن ماجة بهذا السند ، ولغظه : قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم : يا أبا هريرة "تعلموا الفرائض
 وعلموها ، فإنه نصف العلم ، وهو ينسى وهو أول شئ
 ينزع من امتي" كتاب الفرائض ، باب الحث على تعليم
 الفرائض ٩٠٨/٢ ، والحاكم عن ابي زناد عن الامرج مرولا
 فى كتاب الفرائض ، وفيه حفص بن عمر بن ابي العطف
 تلميذ ابي الزناد . قال الذهبي : حفص واه بمره .
 المستدرک ٣٣٢/٤ ، الدارقطنى ، كتاب الفرائض ، وفيه
 حفص أيضا ٨٢/٤ .

- (١) وروى أبو الأحوص عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ فَإِنِّي أَسْرُؤُ مَقْبُوضٍ ، وَإِنَّ الْعِلْمَ سَيَقْبِضُ حَتَّى يَخْتَلِفَ الرَّجُلَانِ فِي الْفَرِيضَةِ لَا يَجِدَانِ مَنْ يُخْبِرُهُمَا بِهِ) .
- (٢) وروى عبد الرحمن بن رافع التَّنُوخِيُّ عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ قُفْلٌ : آيَةٌ مُحْكَمَةٌ ، أَوْ سُنَّةٌ

- (١) هو عوف بن مالك بن نضلة ، الجشمي ، الكوفي ثقة ، قتل في ولاية الحجاج على العراق . اهـ .
التقريب ٩٠/٢ ت ٧٩٦ ، خلاصة التهذيب ص ٢٩٨ .
- (٢) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب العدلي ، أبو عبد الرحمن ، من السابقين الأولين مات سنة ٥٣٢هـ .
التقريب ٤٥٠/١ ت ٦٣٠ ، تهذيب الاسماء واللفات ٢٨٨/١ ت ٢٢٣ ، الاستيعاب ٣١٦/٢ مع الاصابة ، الاصابة ٣٦٨/٢ .
- (٣) أخرجه الحاكم في كتاب الفرائض عن عوف بن أبي جميلة عن سليمان بن جابر الهجري عن ابن مسعود مرفوعا .
وقال : هذا حديث صحيح الاسناد ، وله علة ثم قال عن عوف عن رجل عن سليمان بن جابر عن ابن مسعود ...
ووافقه الذهبي ٣٣٣/٤ ، الترمذي عن ابن مسعود وأبي هريرة ، ثم قال : هذا حديث فيه اضطراب ، كتاب الفرائض ، باب ما جاء في تعليم الفرائض ٢٦٥/٦ . وقال الميثمي بعد ما أورد حديث ابن مسعود : رواه أبو يعلى والبزار وفي اسناده من لم أعرفه ، ثم أورده عن أبي بكرة مرفوعا ، وقال : رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه محمد بن عقبة السدوسي وثقه ابن حبان وضعفه أبو حاتم مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، كتاب الفرائض ، باب علم الفرائض ٢٢٣/٤ نشر مكتبة القدسي ، القاهرة ١٣٥٢هـ .
- (٤) هو المصري ، قاضي افريقيا ، ضعيف ، مات سنة ١١٣هـ .
التقريب ٤٧٩/١ ت ٩٢٨ ، خلاصة التهذيب ص ٢٢٦ .
- (٥) هو أبو محمد ، وقيل أبو عبد الرحمن السهمي المحابي الجليل ، مات سنة ٦٣هـ وقيل خمس وستين .
تهذيب الاسماء واللفات ٢٨١/١ ت ٣٢٣ ، التقريب ٤٣٦/١ ت ٥٠٢ ، الاصابة ٣٥١/٢ ت ٤٨٤٧ .
- (٦) (فهو قفل) أي زائد ، لضرورة لمعرفته .
- (٧) (آية محكمة) أي غير منسوخة ، راجع التعليق على سنن ابن ماجة لمحمد فؤاد عبد الباقي ٢١/١ .

(١) ماضية ، أو فريضة عادلة (٢) وقال صلى الله عليه وسلم :
(أفرضكم زيد) (٤) (٥)

فاختلف الناس على تأويله على أقاويل :

أحدنا : أنه قال ذلك حشا لجماعتهم على مناقشته
والرغبة فيه كرجبته ، لأن زيدا كان منقطعا إلى علم الفرائض ،
بخلاف غيره .

(١) لم أر لفظة (ماضية) في الأصول التي راجعتها وإنما فيها
(قائمة) ومعناها ثابتة أسنادا ، أو حكما بأن لا تكون
منسوخة .

(٢) (فريضة عادلة) المراد بالفريضة : كل حكم من أحكام
الفرائض يحصل به العدل في أقسام التركات بين الورثة
راجع المصدر السابق .

قال الخطابي : في هذا الحديث حث على تعلم الفرائض ،
وتقديم تعلمه ، مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذرى ،
كتاب الفرائض ، باب تعليم الفرائض ١٥٩/٤ مع معالم
السنن لأبي سليمان الخطابي .

(٣) أبو داود ، كتاب الفرائض ، باب في تعليم الفرائض ،
باب ما جاء في المقدمة ، باب اجتناب القياس ٢١/١ .

قال المنذرى : وفي أسناده عبد الرحمن بن زياد بن
أنعم الأفریقی وقد تكلم فيه غير واحد . وفيه أيضا :
عبد الرحمن بن رافع الثنوخى ، قاضى أفريقية ، وقد
غمزه البخارى وابن أبى حاتم . اهـ مختصر سنن أبى
داود ، كتاب الفرائض ، باب في تعليم الفرائض ،
الحاكم فى المستدرک فى كتاب الفرائض ٣٣٢/٤ ،
الدارقطنى ، كتاب الفرائض ٨٢/٤ ، البغوى فى شرح
السنة ، كتاب العلم ، باب التفقه فى الدين ٢٩١/١
المكتب الإسلامى .

قال الشيخ الألبانى : ضعيف . انظر ضعيف الجامع الصغير
وزياداته ٦٩/٤ مطبعة المكتب الإسلامى ط (٢) بيروت .

(٤) هو زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصارى أبو سعيد ، صحابى
مشهور ، كاتب الوحي ، مات سنة خمس أو ثمان وأربعين .
التقريب ٢٧٢/١ ت ١٦١ ، تهذيب الأسماء ٢٠٠/١ ت ١٨٦ ،
الإصابة ٥٩١/١ ت ٢٨٨٠ .

(٥) أخرجه الإمام أحمد عن أنس ولفظه : "أرحم امتى أبو بكر
وأشدّها فى دين الله عمر ، وأصدقها حياء عثمان بن
عفان ، وأعلمها بالحلال والحرام معاذ بن جبل ،
وأقرؤها لكتاب الله أبى ، وأعلمها بالفرائض زيد بن
ثابت ، ولكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن
الجراح" ٢٨١، ١٨٤/٣ ، البغوى فى شرح السنة فى كتاب
فوائد الصحابة باب مناقب أبى عبيدة بن الجراح ، ثم
قال : قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . قلت : =

والثاني : انه قال له ذلك تشريفاً وان شاركه غيره فيه ،
 كما قال : " اقرؤكم أبي " ^(١) ، واعرفكم بالحلال والحرام معاذ ^(٢) ،
 وامدقكم لهجة ابو ذر ^(٣) ، واقضاكم علي ^(٤) . ومعلوم ان اعرف
 الناس هو اعرفهم بالفرائض وبالحلال والحرام ، لان ذلك من
 جملة القضاء .

- = وروى عن معمر عن قتادة مرسل . وفيه : " واقضاهم علي " قال ابوحاتم السجستاني : هذه الفاظ اطلقت بحذف "من" يريد من ارحم امتي ، ومن اشداهم ، ومن اصدقهم ، ومن افرضهم ، واقربهم ، يريد ان هؤلاء من جماعة فيهم تلك الفضائل ، كقوله - عليه السلام - للانصار : " انتم احب الناس الي " : من احب الناس . اهـ ١٣٢/١٤ من شرح السنة .
- (١) هو أبي بن كعب بن قيس الانصاري الخزرجي ابو المنذر ، سيد القراء . اختلف في سنة موته قيل سنة تسع عشرة وقيل سنة اثنتين وثلاثين .
- (٢) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن اوس الانصاري الخزرجي ، ابو عبد الرحمن من اعيان الصحابة واليه انتهى العلم بالاحكام والقرآن ، مات بالشام سنة ثمان عشرة .
- (٣) التهذيب الاسماء ١٠٨/١ ت ٤٤ ، الاصابة ١٩/١ ت ٣٢ .
- (٤) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن اوس الانصاري الخزرجي ، ابو عبد الرحمن من اعيان الصحابة واليه انتهى العلم بالاحكام والقرآن ، مات بالشام سنة ثمان عشرة .
- (١) التهذيب ٢٥٥/٢ ت ١١٩١ ، تهذيب الاسماء ٩٨/٢ ت ١٤٣ ، الاصابة ٤٢٦/٣ ت ٨٠٣٧ .
- (٢) اللهجة : اللسان ، ولهج بالشئ : اذا ولى به . النهاية (لهج) .
- (٣) وقد اخرج الامام احمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما اظلت الخضراء ولا اقلت الغبراء من رجل اصدق لهجة من ابي ذر "
- (٤) التهذيب ١٧٥/٢ ، ١٩٥/٥ ، وعن ابي الدرداء ايضاً ٤٤٢/٦ ، والترمذي عن ابي ذر نفسه ، ثم قال ابو عيسى : هذا حديث حسن ، كتاب المناقب ، مناقب ابي ذر ٣٠٣/١٠ مع التحفة .
- ابو ذر الغفاري : جندب بن جنادة ، وفي اسمه واسم ابيه خلاف ، تقدم اسلامه ، وتاخرت هجرته ، مات سنة ٣٢٢ هـ .
- (١) التهذيب ٤٢٠/٢ ت ٢ ، تهذيب الاسماء ٢٢٩/٢ ت ٣٤١ ، الاصابة ٦٢/٤ ت ٣٨٤ .
- (٢) علي بن ابي طالب بن عبد المطلب الهاشمي ، ابوتراب ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وزوج ابنته فاطمة ، توفي سنة ٤٠ هـ .
- (٣) التهذيب ٣٩/٢ ت ٣٦١ ، تهذيب الاسماء واللفات ٣٤٤/١ ت ٤٢٩ ، الاصابة ٥٠٧/٢ ت ٥٦٨٨ .
- (٤) ب : اعلم الناس .

والثالث : أشار بذلك الى جماعة من الصحابة كان افرضهم
زيداء ولو كان ذلك على عموم جماعتهم لما استجاز أحد منهم
مخالفته .

والرابع : أنه أراد بذلك أنه أشدهم عناية به وحرما
عليه وسؤالا عنه .

والخامس : أنه قال ذلك لأنه كان أصحهم حسبا وأسرعهم
جوابا .

(١)
ولاجل ما ذكرناه من هذه المعاني ما أخذ الشافعى فى
الفرائض بقول زيد ؟

(١) اتفقت جميع النسخ فى اثبات حرف (ما) ومذهب الامام
الشافعى فى الفرائض مذهب زيد بن ثابت ، وقال المزنى
فى مختصره فى بداية كتاب الفرائض : اختصار الفرائض
مما سمعته من (الشافعى) ومن الرسالة ومما وضعته على
نحو مذهبه ، لأن مذهبه نحو قول زيد بن ثابت . اهـ
١٣٨/٨ . قلت : ومن هنا تكون (ما) موصولة .

فصل

- (١) وإذ قد وضع مذكرنا فالميراث مستحق بنسب وسبب .
 فالنسب : البُنُوَّة والابُوَّة وماتفرغ عليهما .
 والسبب : نكاح وولاء .
 والوارثون من الرجال/عشرة : الابن وابن الابن وان سفل ، ١٤٢/١
 والاب والجد وان علا ، والاخ وابن الاخ ، والعم وابن العم ،
 والزوج ، ومولى النعمة .^(٤)
 ومن لا يسقط منهم بحال ثلاثة : الابن [والاب] والزوج .^(٥)
 والوارثات من النساء سبع : البنت ، وبنت الابن وان
 سفلت ، والام ، والجدة وان علت . والاخت ، والزوجة ، ومولاة^(٦)
 النعمة .
 ومن لا يسقط منهن بحال [ثلاثة : الام ، والبنت والزوجة .^(٧)
 واما من لا يرث بحال] فسبعة : العبد ، والمدبّر ،^(٨)
 والمكاتب ، وامّ الولد ، وقاتل العمد ، والمرقد ، واهل

(١) ب : واذا قد صح . ج : واذا قد وضع .
 (٢) ب : يستحق .
 (٣) شرح مختصر المنزلى لأبى الطيب الطبرى ، الفرائض ، ل ٢ .
 (٤) المذهب ، الفرائض ، فصل والوارثون من الرجال عشرة
 ٢٤/٢ ، مطبعة عيسى البابى بمصر ، التنبيه لأبى اسحاق
 الشيرازى ، الفرائض ، ص ٩١ مطبعة التقدم العلمية
 بمصر ١٣١٩هـ ، الاقناع ، الفرائض ص ١٢٤ للمؤلف ، ط (١)
 مطبعة مكتبة دار العروبة ، الكويت ١٤٠٢هـ .
 (٥) ب : [] ساقط .
 (٦) المذهب ، الاقناع .
 (٧) الاقناع .
 (٨) ب : [] ساقط .

(١) ملتين . وسنذكر في نظم الباب ما يتعلق من خلاف وحكم .

(١) الملة كالدين ، وهو اسم لما شرع الله لعباده على لسان الانبياء ليتوصلوا به الى جوار الله . والفرق بينهما وبين الدين : ان الملة لاتضاف الا الى النبي عليه الصلوة والسلام الذي تسند اليه نحو {اتبعوا ملة ابراهيم} آل عمران ٩٥ ، ولا تكاد توجد مضافة الى الله ، ولا الى آحاد أمة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا تستعمل الا في حملة الشرائع دون آحادها : لا يقال : ملة الله ، ولا يقال : ملتى وملة زيد ، كما يقال : دين الله ودين زيد . ولا يقال : الصلوة ملة . وتقال الملة اعتبارا بالشئ الذي شرعه الله . والدين يقال اعتبارا بمن يقيمه اذا كان معناه الطاعة اه المفردات في غريب القرآن لأبى القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأمفهانى توفى سنة ٥٠٢هـ مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، مصر ١٣٨١هـ (مجل) .

(٢) نظم الباب ، أصله من نظمت الخرز : جعلته في سلك ، والمراد هنا تنظيمه . اه المصباح المنير (نظم) .

فصل

- والورثة على أربعة أقسام :
- أحدها : من يأخذ بالتعميب وحده ، فلا يثبت لهم فرض ،^(١)
ولا يتقدر لهم سهم ، وهم البنون ، وبنوهم ، والاخوة وبنوهم^(٢)
والاعمام وبنوهم .
- فإن انفردوا بالتركة أخذوا جميعها .^(٣)
وإن شاركهم ذو فرض أخذوا ما بقى بعده .^(٤)
ولا تعمل فريضة يرثون فيها .^(٥)
- والقسم الثاني : من يأخذ بالفرض وحده وهم خمسة :^(٦)
الزوج ، والزوجة ، والام ، والجدة ، والاخوة للام .

- (١) التعميب من العمبة ، وهم القرابة الذكور الذين يدلون بالذكور . والعمبة جمع عامب مثل كفرة وكافر . هذا ما قاله أهل اللغة . اهـ المصباح (عمب) .
- وتعريفه : كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى . اهـ المذهب ، الفرائض ، باب ميراث العمبة ٢٩/٢ ، التنبيه الفرائض ، باب ميراث العمبة ص ٩٣ .
- (٢) ب : ولا يثبت .
- (٣) التنبيه
- (٤) ج : أخذ .
- (٥) عالت الفريضة أي ارتفعت ، وهو أن تزيد سهامًا ، فيدخل النقصان على أهل الفرائض ، وأصله مأخوذ من الميل ، وذلك أن الفريضة إذا عالت فهي تميل على أهل الفرائض جميعًا فتنتقصهم . اهـ المصاح (عال) .
- وتعريفه :
- العول : أن تزيد الفروض على سهام الأصل . اهـ الاقناع ص ١٢٩ . وقال النووي : العول في الفرائض بفتح العين واسكان الواو وهو إذا ضاق المال عن سهام أهل الفروض اهـ . تعذيب الاسماء واللغات ٥٢/٤ مادة (عول) .
- (٦) الاقناع .

والقسم الثالث : من يأخذ بالفرض تارة ، وبالتعميب
أخرى ، وهم ثلاثة أصناف : بنات الملب ، وبنات الابن ،
والأخوات ، يأخذن بالفرض إذا انفردن ، وبالتعميب إذا
شاركهن الأخوة .^(١)
^(٢)

والقسم الرابع : من/يأخذ بالفرض تارة وبالتعميب أخرى ج/٩٤
وبهما في الثالثة ، وهم : الآباء ، والأجداد ، يأخذون مع
[ذكور الأولاد بالفرض ، وبالتعميب مع] عديمهم ، وبالتعميب
والتعميب مع إناثهم .^(٣)
^(٤)

(١) ب ، ج : يأخذون .
(٢) وفي الأقناع : إذا انفردن عن ذكر ، والتعميب إذا
شاركهن ذكر أو كان مع الأخوات جد أو بنات .
(٣) ب : [] باقت .
(٤) الأقناع ص ١٢٥ .

فصل

- (١) اربعة من الذكور يعمدون أخواتهم ، وهم الابن ، وابن الابن ، والاخ للاب والام ، والاخ للاب . (٢)
- واربعة يسقطون أخواتهم : ابن الاخ ، والعم ، وابن العم ، وابن المولى . (٣)
- واربعة ذكور يرثون نساء لآلئهم بفرض ولا بتعميب : ابن الاخ يرث عمته ، ولآلئته . والعم يرث ابنة أخيه ، ولآلئته . وابن العم يرث بنت عمه ، ولآلئته . والمولى يرث عتيقته ولآلئته . (٤) (٥) (٦)
- وامراتان ترشان ذكراين ، ولا يرشانهما بفرض ولا بتعميب : أم الأم ترث ابن ابنتها ولا يرثها ، والمولاة ترث عتيقها ولا يرثها . (٧) (٨)
- والرجل يرث من النساء سبعة . ومن الرجال تسعة ، لأن الزوج لا يرثه رجل . والمرأة ترث من الرجال عشرة ومن النساء سبعة ، لأن الزوجة لا ترثها امرأة . (٩) (١٠) (١١)

-
- (١) ب : واربعة .
 (٢) التنبية ، الفرائض ص ١٠١ .
 (٣) المذهب ، الفرائض ، فصل والوارثون من الرجال ٢/٢٥ ، روضة الطالبين ، الفرائض ، فصل في عميات المعتق ٢٢٠٢١/٦ ، المكتب الاسلامى ط (٢) ١٤٠٥ هـ .
 (٤) ب : ابنة .
 (٥) ب : عتيقه .
 (٦) ب : ولآلئها .
 (٧) ا : أم الابن .
 (٨) لأن بينها وبينه بنت .
 (٩) ا ، ج : سبع .
 (١٠) ا ، ج : ولا المرأة .
 (١١) ا ، ج : ست .

مسألة

- (١) قال الشافعي رحمه الله : (لا يرث العممة ، والخالة ،
(٢) وبنت الأخ ، وبنت العم ، والجدة أم أب الأم ،^(٣) والخال ، وابن
الأخ للأم ، والعم أخو الأب للأم ،^(٤) والجدة أبو الأم ، وولد
البنت ، وولد الأخت ، ومن هو أبعد منهم) .
- وانما بدأ الشافعي بذوي الأرحام ، [لأنهم عنده لا يرثون
مع وجود بيت المال ، فبدأ بهم ، لتقديمه ذكر من لا يرث : من
الكافرين والمملوكين، وذوو الأرحام] هم من ليس بعصبة ولا ذوي^(٥)
فرض على ما سذكره من/عدهم وتغميل أحوالهم .^(٦)
- وقد اختلف المحابة والتابعون والفقهاء في توريثهم
إذا كان بيت المال موجودا .
- فذهب الشافعي إلى أن لاميراث لهم ، وأن بيت المال^(٧)
أولى منهم .
- وبه قال من المحابة زيد بن ثابت وأحدى الروايتين عن^(٨)

- (١) ب : رضى الله عنه بدل : رحمه الله .
(٢) ب : بنت الأخ ، بدون واو العطف .
(٣) ب : والجدة أم أبى العم .
(٤) مختصر المزنى ، باب من لا يرث ١٣٨/٨ مع الأم مطبعة دار
المعرفة ، شرح أبى الطيب للمختصر ، الفرائض ، باب من
لا يرث ل ٢ .
(٥) ب : [ماقط .
(٦) قال أبو اسحاق الشيرازي : ذوو الأرحام : هم الذين
لا فرض لهم ولا تعميب . المهذيب ٢٤/٢ .
(٧) المهذب ، الفرائض ، فصل وان مات رجل ولم تكن له
عصبة ٣٢/٢ ، التنبيه ، الفرائض ص ١٠١ .
(٨) سنن الحرمذى ، كتاب الفرائض ، باب ما جاء في ميراث
النساء ٢٨٣/٢ من تحفة الإموذى ، المصنف لعبد الرزاق ،
باب ميراث ذوي القربا ٢١/٩ نشر المكتب الإسلامى ،
بيروت ، شرح السنة للبخارى كتاب الفرائض ، باب ميراث
ذوي الأرحام ٣٥٨/٨ ، السنن الكبرى للبيهقى فى كتاب
الفرائض ، باب من لا يرث من ذوي الأرحام ٢١٣/٦ ، المغنى =

(١)
 عمر بن الخطاب رضي الله عنهما .
 (٢)
 ومن الفقهاء مالك وأكثر أهل المدينة والأوزاعي وأكثر (٣)
 (٤)
 أهل الشام وداود بن علي .
 (٥)
 وقال أبو حنيفة : ذوو الأرحام أولى بالميراث من بيت (٦)

- = والشرح الكبير ، كتاب الفرائض ، باب ذوى الأرحام ٨٣/٧ مطبعة دار الكتاب العربي ، بيروت ، نيل الاوطار ، كتاب الفرائض ، باب ما جاء فى ذوى الأرحام ٧١/٦ مطبعة مصطفى البابى الحلبي .
- (١) الموطأ ، الفرائض ، باب ما جاء فى العمدة ٥١٦/٢ مطبعة دار احياء الكتب العربية ، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، السنن الكبرى للبيهقي .
- (٢) الموطأ ، كتاب الفرائض ، باب من لاميراث له ٥١٨/٢ ، مختصر خليل ومواهب الجليل ، كتاب الفرائض ٤١٣/٦ مطبعة السعادة ، مصر ، ط (١) ١٣٢٩هـ ، الشرح الكبير لأبى البركات مع حاشية الدسوقي ١٦/٤ المطبعة الكبرى الاميرية ، مصر ط (٣) ١٣١٩هـ ، بداية المجتهد ، كتاب الفرائض ٣٢٩/٢ مطبعة مصطفى البابى ، مصر ، ط (٣) ١٣٧٩هـ .
- مالك بن انس بن مالك الاصبهى ، أبو عبد الله ، امام المذهب ، رأس المتقين ، وتوفى سنة ١٧٩هـ .
- التقريب ٢٢٢/٢ ت ٨٥٩ ، من كلام أبى زكريا يحيى بن معين ص ١٢٣ ت ٤٠٠ ، تهذيب الاسماء واللغات ٧٥/٢ ت ١٠٠ شجرة النور الزكية ٥٢/١ مطبعة الكتاب العربى ، بيروت مختصر خليل وشرحه للخرشى ، كتاب الفرائض ٢٠٧/٨ المطبعة الكبرى الاميرية ، مصر ط (٢) ١٣١٧هـ .
- (٤) شرح السنة للبغوى ، كتاب الفرائض ، باب ميراث ذوى الأرحام ٣٥٨/٨ ، المغنى لابن قدامة ، كتاب الفرائض ، باب ذوى الأرحام ٣١٧/٦ مطبعة الفجالة الجديدة ١٣٨٨هـ الأوزاعي : عبد الرحمن بن عمرو بن أبى عمرو الأوزاعي ، أبو عمرو ، الفقيه ، ثقة جليل ، مات سنة ١٥٧هـ .
- التقريب ٤٩٣/١ ت ١٠٦٤ ، تهذيب الاسماء واللغات ٢٩٨/١ ت ٣٥٥ .
- (٥) المغنى لابن قدامة .
- داود بن علي بن خلف الاصبهاني ثم البغدادي ، أبو سليمان امام أهل الظاهر توفى سنة ٢٧٠هـ .
- تهذيب الاسماء واللغات ١٨٢/١ ت ١٥٧ .
- (٦) أبو حنيفة النعمان بن ثابت ، امام المذهب الحنفى ، مات سنة ١٥٠هـ .
- تهذيب الاسماء واللغات ٢١٦/٢ ت ٣٣١ ، الطبقات السنية فى تراجم الحنفية ٨٨/١ لعبد القادر التميمي ، مطابع الاهرام التجارية ، القاهرة .

(١) المال ، وبه قال من الصحابة على بن أبى طالب وعبد الله
(٢)
(٣) ابن مسعود واحدى الروايين عن عمر بن الخطاب رضى الله عنهم
(٤)
(٥) ومن التابعين عمر بن عبد العزيز والحسن البصرى وشريح
(٦)
(٧)
(٨) والشعبى

- (١) المبسوط ٣/٣٠ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ٢٤٢/٦
الاختيار للفتوى وشرحه لعبد الله بن محمود الموصلى
المتوفى سنة ٦٨٣هـ ، كتاب الفرائض ١٥١/٥ .
- (٢) المصنف لعبد الرزاق ، باب ميراث ذوى الارحام ١٨/٩ ،
شرح السنة للبخارى ، السنن الكبرى للبيهقى ، كتاب
الفرائض ، باب من قال بتوريث ذوى الارحام ٢١٧/٦ ، نيل
الاطوار ، كتاب الفرائض ، باب ما جاء فى ذوى الارحام
٧٠/٦ مطبعة مطبى الباقى ، مصر .
- (٣) المصنف لعبد الرزاق ، سنن الدارمى ، كتاب الفرائض ،
باب ميراث ذوى الارحام ٣٦٧/٢ ، بنشر دار احياء السنة
النبوية ، شرح السنة للبخارى ، السنن الكبرى للبيهقى
مطبعة المجلس لدائرة المعارف النظامية ، حيدر آباد ،
الهند ط (١) ١٣٤٤هـ ، المغنى لابن قدامة
- (٤) المصنف لعبد الرزاق ١٩٠١٨/٩ ، المصنف لابن أبى شيبة
كتاب الفرائض ، من كان يورث ذوى الارحام دون الموالى
٢٧٣/١١ مطبعة الدار السلفية ، بومباي ، الهند ، شرح
السنة للبخارى ، السنن الكبرى للبيهقى ، سنن الدارمى
المغنى لابن قدامة ، نيل الاوطار .
- ملاحظة : هذه المراجع قد اطلقت القول عن عمر فى توريث
ذوى الارحام .
- (٥) المغنى لابن قدامة .
هو الخليفة الراشد والامام العادل ابو حفص الاموى
القرشى التابعى ، مات سنة ١٠١هـ .
- (٦) التقريب ٥٩/٢ ت ٤٧٦ ، تهذيب الاسماء واللغات ١٧/٢ ت ٨
المبسوط وتحفة الاحوذى ٢٨٣/٦ .
- (٧) الحسن بن أبى الحسن البصرى ، اسم ابيه يسار ،
الانصارى ، مولاهم ، ثقة فقيه فاضل ، مات سنة ١١٠هـ .
- (٨) التقريب ١٦٥/١ ت ٢٦٣ ، تهذيب الاسماء واللغات ١٦١/١
ت ١٢٢ .
- (٧) المبسوط ، المغنى .
شريح بن الحارث بن قيس الكوفى ، النخعى ، القاضى ،
ابو أمية ، ثقة . قيل له صحبة ، مات قبل الثمانين .
- (٨) التقريب ٣٤٩/١ ت ٥١ .
شرح السنة ، نيل الاوطار .
- (٨) الشعبى : عامر بن شراحيل ، ابو عمرو ، ثقة مشهور
فقيه فاضل ، مات بعد المائة .
- التقريب ٣٨٧/١ ت ٤٦ ، تهذيب الاسماء واللغات ٢٧٨/٢
ت ٤٦٨ .

(١)
وطاوس ،

(٢) ومن الفقهاء : أهل العراق وأحمد بن حنبل وإسحاق بن
(٣) راهويه ، غير أن أبا حنيفة قدّم المولى على ذوى الأرحام ،
(٤) وخالفه [من تقدّمه] ، فقدّموا ذوى الأرحام [على المولى] ،
(٥) واستدلوا على توريث ذوى الأرحام [بقوله تعالى :
(٦) وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ] فلم يجز أن
(٧)

- (١) المغنى لابن قدامة .
طاوس بن كيسان اليماني ، أبو عبد الرحمن الحميري
مولاهم ، الفارسي ، واسمه ذكوان ، وطاوس : لقب ، ثقة
فقيه فاضل ، مات سنة ١٠٦ هـ .
التقريب ٣٧٧/١ ت ١٤ ، تهذيب الاسماء واللغات ٢٥١/١
ت ٢٦٩ .
- (٢) بداية المجتهد ، الفرائض ٣٣٩/٢ ، المغنى لابن قدامة ،
نيل الأوطار ، كتاب الفرائض ، باب ذوى الأرحام .
- (٣) المغنى لابن قدامة ، المقنع ، كتاب الفرائض ، باب ذوى
الأرحام ٤٣٤/٢ مطبعة الدجوى ، القاهرة ١٩٨٠ م ، العدة
شرح العدة ، الفرائض ، باب ذوى الأرحام ص ٣٢١ ، ٣٢٢ ،
المطبعة السلفية .
- هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي ، نزيل
بغداد ، أبو عبد الله إمام أهل السنة ، ثقة حافظ
فقيه حجة ، مات سنة ٢٤١ هـ .
التقريب ٢٤/١ ت ١١٠ ، تهذيب الاسماء واللغات ١١٠/١
ت ٤٥ .
- (٤) نيل الأوطار ، كتاب الفرائض ، باب ذوى الأرحام ٧٠/٦ .
هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي ، أبو محمد بن
راهويه المروزي ثقة حافظ مجتهد ، مات سنة ٢٣٨ هـ .
التقريب ٥٤/١ ت ٣٧٤ .
- (٥) شرح معاني الآثار ، كتاب الفرائض ، باب ميراث ذوى
الأرحام ٤٠٢/٤ مطبعة دار الكتب العلمية ط (١) ١٣٩٩ هـ ،
بيروت ، المبسوط ، كتاب الفرائض ، باب أصحاب
الموارث ١٧٥/٢٩ ، المختار ، كتاب الفرائض ١٢٢/٥ مع
شرحه الاختيار تأليف الإمام عبد الله بن محمود أبي
الفيل الموصلي المتوفى ٦٨٣ هـ مطبعة المكتبة التجارية
الكبرى ، مصر ط (١) ١٣٦٩ هـ .
- (٦) ج : [] باقت .
- (٧) كابن مسعود وعمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعلقمة
وابراهيم . اهـ شرح السنة للبغوي ، الفرائض ، باب
ميراث ذوى الأرحام ٣٥٨/٨ ، المصنف لعبد الرزاق ، باب
ميراث ذوى القرابة ١٩٠، ١٨/٩ ، المبسوط ، الفرائض
١٧٥/٢٩ مطبعة السعادة ، مصر .
- (٨) ب : [] باقت .
- (٩) الأحزاب : ٦

يدفعوا عن الميراث ، وقد جعلهم الله تعالى أولى به /
 (١) (٢) (٣)
 وبرواية طاوس عن عائشة رضي الله عنها ، وأبي أمامة
 عن عمر جميعا رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه قال : ((الله)) [الله] ورسوله سَوَّلَى مَنْ لَمْ يَمُوتْ لَهُ . وَالْخَالُ وَارِثٌ
 (٤) (٥)
 مِنْ لَوْارِثٍ لَهُ .
 (٦)
 وبرواية المقداد بن معدى كرب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 (٧)
 أنه قال : (الخال وارث من لا وارث له ، [يَقْلُ عَنْهُ

-
- (١) أ ، ج : ولرواية .
 أخرج عبد الرزاق رواية عائشة موقوفة ، ومنقطعة ، لأنها
 عن ابن طاوس عن رجل ممدق عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في باب ميراث ذي القربى ٢٠/٩ ، الترمذي في كتاب
 الفرائض ، باب ما جاء في ميراث الخال ٢٨٣، ٢٨٢/٦ مع
 تحفة الأحوذى ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ،
 وقد أرسله بعضهم ، ولم يذكر فيه عن عائشة ، والحاكم
 في كتاب الفرائض ، المستدرک ٣٤٤/٤ ، وقال : هذا حديث
 صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .
 (٢) عائشة بنت أبي بكر الصديق ، أم المؤمنين ، ألقب
 النساء مطلقا ، وأفضل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
 إلا خديجة ففيها خلاف شهير ، ماتت سنة ٥٧ هـ .
 التقريب ٦٠٦/٢ ت ٢ ، تهذيب الاسماء واللغات ٣٥٠/٢ ت ٧٥٣
 الاستيعاب ٣٥٦/٤ ، الاصابة ٣٥٩/٤ ت ٧٠٤ .
 (٣) هو أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري ، معروف بكنيته ،
 صحابي ، مات سنة ١٠٠ هـ .
 التقريب ٦٤/١ ت ٤٦١ ، الاستيعاب ٥/٤ ، الاصابة ٩/٤ ت ٤٩
 (٤) ب : [ساقط] .
 (٥) حديث أبي أمامة عن عمر أخرجه الترمذي في كتاب الفرائض
 باب ما جاء في ميراث الخال ، ثم قال : هذا حديث حسن
 ٢٨٢-٢٨١/٦ مع تحفة الأحوذى ، ابن ماجه في كتاب الفرائض
 باب ذوى الأرحام ٩١٤/٢ .
 (٦) المقداد بن معدى كرب بن عمرو ، أبو كريمة الكندي ،
 صحابي مشهور ، مات سنة ٨٧ هـ .
 التقريب ٢٧٢/٢ ت ١٣٥٠ ، تهذيب الاسماء واللغات ١١٢/٢
 ت ١٦٤ ، الامامة ٤٥٥/٣ ت ٨١٨٤ .
 (٧) العقل : الدية .
 وأصله أن القاتل إذا قتل قتيلًا ، جمع الدية من الأبل ،
 فعقلها بفناء أولياء المقتول أي ثدها في عقلها
 ليسلمها إليهم ، ويقبضوها ، فسميت الدية عقلا بالمصدر
 وكان أصل الدية الأبل ، ثم قومت بالذهب والفضة . اهـ
 النفاية (عقل) .

(١) (٢)
ويُروى [] .

- (٣) وبرواية واسع بن حبان قال : توفي ثابت بن الدحاحة ، ب/٤٦
(٥) ولم يدع وارثا ولا عمة ، فرفع الى النبي صلى الله عليه
(٦) وسلم ، فسأل عنه عاصم بن عدي هل ترك من أحد ؟ فقال :
(٧) ما نعلم يارسول الله ترك أحدا ، فدفع رسول الله صلى الله
(٨) عليه وسلم ماله الى ابن أخته أبي لبابة /بن عبد المذدر) . ج/٩٥

- (١) : [] ماقط .
(٢) أخرجه ابن ماجة في كتاب الفرائض ، باب ذوى الأرحام ٩١٤/٢ ، وفي كتاب الديات ، باب الدية على العاقلة ، فإن لم يكن ماقلة ففي بيت المال ٨٧٩/٢ ، وأبو داود في كتاب الفرائض ، باب ميراث ذوى الأرحام ٨٣/٣ من عون المعبود مطبعة دار الكتاب العربي ، بيروت ، م/٤ ، وأحمد ١٣١/٤ ، والحاكم في المستدرک ، كتاب الفرائض ٣٤٤/٤ ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، وقال الذهبي : على بن أبي طلحة ، قال أحمد له أشياء منكرات . اهـ وقال الحافظ : هو صدوق يخطئ وهو من رجال مسلم . انظر تقريب التهذيب ٣٩/٢ ، وابن الجارود في المنتقى ، كتاب الفرائض ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة ١٣٨٢هـ ، وقال العجلوني : وصحح ابن حبان هذا الحديث . وقال أبو زرعة : حسن . انظر كشف الخفاء ومزيل الإلباس ٤٤٧/١ مطبعة مؤسسة الرمال ، بيروت .
(٣) واسع بن حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري المازني ، صحابي مات قبل المائة .
التقريب ٣٢٨/٢ ت ٣ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٤٣/٢ ت ٢٢٤ ، الإصابة ٦٢٧/٣ ت ٩٠٩٣ .
(٤) ثابت بن الدحداحة بن نعيم بن إياس ، حليف الأنصار البلوي ، ويقال : ثابت بن الدحداح ، أبو الدحداح ، وأبو الدحداحة ، شهد أحدا ، مات مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الحديبية .
الاستيعاب ١٩٥/١ ، الإصابة ١٩١/١ ت ٨٧٨ .
(٥) ب : وارثه .
(٦) هو عاصم بن عدي بن الحارث بن عجلان الأنصاري صحابي ، شهد أحدا ، مات في خلافة معاوية رضي الله عنه وأرضاه .
التقريب ٣٨٤/١ ت ١٦ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٥٥/١ ت ٢٧٦ .
(٧) ب : فقال نعم .
(٨) أخرجه البيهقي في كتاب الميراث في باب من قال بتوريث ذوى الأرحام ، وأعله بالانقطاع ٢١٦٠٢١٥/٦ ، لأن واسع بن حبان مختلف في صحبه كما في التهذيب ١٠٢/١١ ت ١٧٥ ، ولكن أخرج الدارمي في سننه ، كتاب الفرائض ، باب في ميراث ذوى الأرحام أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أعطى خلا المال ٣٨٠/٢ نشر دار أحياء السنة المحمدية =

وبرواية الزهري ^(١) أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 (العم والد إذا لم يكن ^(٢) دونه أب ، والخالة والدة إذا لم ^(٣)
 يكن ^(٤) دونها أم) .

قالوا : ولأن من أدلى بوارث كان وارثا كالعصبات .
 قالوا : ولأن اختصاص ذوى الأرحام بالرحم ، لا يوجب سقوط
 أرثهم ، كالجدة .

قال : ولأن ذوى الأرحام شاركوا المسلمين في الإسلام ،
 وفضلهم بالرحم . فوجب أن يكونوا أولى منهم بالميراث ،
 كالمعتق لَمَّا ساوى كافة المسلمين في الإسلام ، وفضل عليهم
 بالمعتق ، ما روى أولى منهم بالميراث .
 وكالأخ للأب والأم ، لَمَّا ساوى الأخ للأب ، وفضله بالأب كان
 أولى بالأرث .

^(٥)
 ودليلنا رواية شرحبيل بن مسلم عن أبي إمامة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه قال : (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَعْطَى كُلَّ

= هو أبو لبابة الأنصاري المدلى اسمه بشير وقيل رفاعة
 ابن عبد المنذر ، صحابي مشهور ، كان أحد الفقهاء ،
 عاش إلى خلافة علي .
 التقريب ٤٦٧/٢ تر ١ ، الإصابة ١٦٨/٢ ت ٩٨١ .
 (١) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب القرشي الزهري
 كنيته أبو بكر الفقيه الحافظ . متفق على جلالتهم
 واتقانه ، مات سنة ١٢٥ هـ وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين .
 التقريب ٢٠٧/٢ ت ٧٠٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٩٠/١
 ت ٢٤ .

(٢) أ : العممة .
 (٣) أ : دونها .
 (٤) لم أجد هذا مرفوعا .
 (٥) أ : شراحيل . والصواب ما أثبتته .

ذى حقَّ حقَّه . فَلَاوِصِيَّةٌ لَوَارِثٍ . فإشار الى ان فى القرآن كل
(٢)
المواريث ، وليس فيه لذوى الأرحام شيء .
(٥) (٣) (٤)
وروى عطاء بن يسار [قال] اتى رجل من اهل العالية ،
فقال : يا رسول الله إن رجلا هلك ، وترك عمة وخالة ، فقال :
(اللهم رجل ترك عمة وخالة ، ثم سكت هنيئة ، ثم قال : لا ارى
(٦)
انزل علي شيء ، [لا شيء] لهما . (٧) (٨)

(١) أخرجه الترمذى فى أبواب الومايا ، باب ماجاء لاوصية
لوارث ٣٠٩/٦ تحفة الأحوذى . وحسنه ، وابن ماجة فى
الومايا ، باب لاوصية لوارث ٩٠٥/٢ ، وأحمد ٢٦٧/٥ ،
وابن الجارود فى المنتقى فى باب ماجاء فى الومايا
ص ٣١٧ ، وأبو داود فى الومايا ، باب ماجاء فى نسخ
الوصية للوالدين والأقربين ٧٣/٣ مع عون المعبود .
وحسنه الحافظ فى التلخيص الحبير فى كتاب الومايا
٩٢/٣ مطبعة شركة الطباعة الفنية المتحدة ، القاهرة .
وأخرج النسائى الحديث عن عمرو بن خارجة فى الومايا ،
باب ابطال الوصية للوارث ٢٤٧/٦ ، المطبعة المصرية
بالأزهر ، والترمذى فى الومايا ، باب ماجاء لاوصية
لوارث . وقال : هذا حديث حسن صحيح راجع تحفة الأحوذى
٢١٣/٦ . وابن ماجة فى الومايا ، باب لاوصية لوارث
٩٠٥/٢ . وأخرجه أيضا عن أنس بن مالك فى نفس الكتاب
والباب .

(٢) أ ، ج : فإشار الى ما فى القرآن من المواريث .
(٣) عطاء بن يسار الهلالى ، أبو محمد المدنى ، مولى
ميمونة ، ثقة فاضل ، مات سنة ٩٤هـ وقيل بعد ذلك .
التقريب ٢٣/٢ ت ٢٠٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ١/٣٣٥
ت ٤١١ .

(٤) أ : [ساقط] .
(٥) العالية والموالى : وهى اماكن باعلى اراضى المدينة ،
والنسبة اليها على غير قياس ، وادناها من
المدينة على أربعة أميال ، وابتعداها من جهة نجد
ثمانية . النهاية (علا) .

(٦) ويقال : هنية وهنيئة أى قليلا من الزمان ، وهو تصغير
هنة . النهاية (هنا) .

(٧) ج : [ساقط] .

(٨) أخرجه البيهقى بهذا اللفظ تقريبا ، وفيه انقطاع ، لأن
عطاء بن يسار تابعى ، السنن الكبرى ، الفرائض ، باب
من لا يرث من ذوى الأرحام ٢١٢/٦ ، والطحاوى فى شرح
معانى الآثار ، كتاب الفرائض ، باب ميراث ذوى الأرحام
٣٩٦، ٣٩٥/٤ ، وابن منصور فى سننه ٩٠/١ ، دار الكتب
العلمية ببيروت ط (١) ١٤٠٥هـ ، والدارقطنى ، الفرائض
٨٠/٤ عن شريك بن عبد الله بن أبى نمر مرسلا ، وعسن =

- (١) وروى زيد بن أسلم عن عليّ (أنّ النبي صلى الله عليه وسلم ركب الى قباء يستخير الله في العمرة والخالة ، فنزل عليه ان لاميراث لهما) . (٢)
- (٣) وروى عمران بن سليم أن رجلا مات ، فأتت بنت [أخته] النبي صلى الله عليه وسلم في الميراث ، فقال : (لا شيء لك ، اللهم من منعت ممنوعاً ، اللهم من منعت ممنوعاً) . (٤)
- (٥) ثم الدليل من طريق المعنى هو أن مشاركة الأنثى لأخيها أثبت في الميراث من أفرادها . ألا ترى أن بنات الابن يسقطن (٦)
- (٧)
- (٨)

- = أبى هريرة موصولا ، ولكن الدارقطني قال : الأول اصح ، والحاكم في المستدرک ، الفرائض ٣٤٣/٤ عن ابن عمر ، وعن العارث عن علي . وفي كل منهما ضعف . وراجع التلخيص الحبير ، الفرائض ٨١/٣ .
- (١) هو العدوي ، مولى عمر ، أبو عبد الله أو أبو أسامة المدني ، ثقة عالم ، وكان يرسل ، مات سنة ١٣٦هـ .
- التقريب ٢٧٢/١ ت ١٥٧ ، تهذيب الاسماء واللغات ٢٠٠/١ ت ١٨٥ .
- (٢) قباء : بضم القاف وتخفيف الباء ، وبالمد ، وهو مذكر منون معروف ، هذه هي اللغة الفصحى المشهورة ، وحكى القصر . تهذيب الاسماء واللغات (قباء) ، وفي المصباح المنير قباء : موضع بقرب المدينة من جهة الجنوب نحو ميلين . (قباء) .
- قلت : هي الآن حى من أحياء المدينة ، وقد اتمل البناء بها .
- (٣) أخرجه الحاكم عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبى سعيد الخدرى مرفوعا ، وقال الذهبي : فيه ضرار بن مرد أبو نعيم ، وهو هالك . اهـ التلخيص ، المستدرک ، الفرائض ٣٤٣/٤ ، والطبرانى في الصغير عن أبى سعيد أيضا ، وفيه ضعف . اهـ مجمع الزوائد ، الفرائض ، باب العمرة والخالة ٢٣٠٠، ٢٢٩/٤ .
- (٤) أ ، ب : عمران بن سليمان ، ج : عمر بن سليمان ، وما أثبتته من سنن سعيد بن منصور .
- قال ابن أبى حاتم في ترجمة نصر بن شفى : روى عن شيخ من بنى سليم عن عتبة بن عبد السلمي المحابى . اهـ الجرح والتعديل ٤٦٦/٨ ت ٢١٣٨ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بعبدر آباد الدكن الهند ط (١) ، تهذيب التهذيب ٩٨/٧ .
- (٥) ب : [] باق .
- (٦) أخرجه سعيد بن منصور في كتاب الفرائض في باب العمرة والخالة ٩١/١ .
- (٧) ب : لاختها .
- (٨) ب : فى .

مع البنين ، وإن شاركهن ذكر ورثن ، وصرن به عمبة ، فَلَما
كانت بنات الأخوة والأعمام يسقطن مع إخوتهن ، كان أولى أن
يسقطن بانفرادهن .

وتحريره قياساً : أن كل أنثى أسقطها من في درجتها ،
بالأولى سقطت بانفرادها ، كابنة المولى^(٢) ،
^(٣)

ولأن كل من أسقطه المولى لم يرث بانفراده ، كالعبد
والكافر ،

ولأن كل ولادة لم تحجب بها الزوجين إلى أقل الفرشين لم
يورث بها ، كالولادة [من] زنا . ولأنه وارث فوجب أن يكون من^(٤)
مناسبه من لا يرث ، كالمولى يرث ابنه ، ولا يرث بنته .^(٥)
^(٦) ^(٧) ^(٨) ^(٩)

ولأن المسلمين يعقلون عنه ، فوجب أن يسقط بهم ذوو
الأرحام كالمولى .^(١٠)

-
- (١) ج : ذكور . أي ابن الابن . هذا عند عدم وجود ابن
الصلب .
(٢) أ : بالادلاء ، ب : بالادلا . ولو قال بالأولى أن تسقط
لكان أولى .
(٣) أي المعتق .
(٤) ب : لم يرث .
(٥) ب : [] ساقط .
(٦) أي الميت .
(٧) مناسبه : فلان يناسب فلانا فهو نسيبه أي قريبه . اهـ
الصاح (نسب) .
(٨) ب : من لا يرث .
(٩) قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه إذا مات المولى
المعتق ، ولا وارث له ولا ذو رحم ، فإن كان للمولى
المعتق يوم يموت المولى المعتق ، أولاداً ذكوراً وإناثاً
فماله لولد ذكور المعتق ، دون إناثهم لأن النساء
لا يرثن من الولاء إلا من اعتقن ، أو أعتق من اعتقن .
وانفرد طاووس فقال : ترث النساء . اهـ كتاب الإجماع
كتاب الولاء ص ١٧٢ ، ١٧٣ نشر دار طيبة ، الرياض ط (١)
١٤٠٢ هـ .
(١٠) يقصد أن بيت مال المسلمين يعقل عن الميت لو قتل
أثناء حياته فوجب أن يسقط بيت مال المسلمين ذوي
الأرحام .

(١) [فَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : {وَأُولُوا الْأَرْحَامِ} (٢)]

بعضهم أولى ببعض، فمن أربعة أوجه :

أحدها : أن المقصود بالآية نسخ التوارث بالحلف

(٣) . ولم يُرد بها أعيان من يستحق الميراث من (٤)
المناسبين لنزولها قبل أي الحواريث . (٥)

والثاني : أن قوله {بعضهم أولى ببعض} دليل على أن
مأسوى ذلك البعض ليس بأولى ، لأن التبعض يمنع من
الاستيعاب .

(٦) والثالث : أنه قال في كتاب الله ، فكان ذلك مقصورا
على ما فيه ، وليس لهم فيه ذكر ، فدل على أن ليس لهم في
الميراث حق .

والرابع : أن قوله {أولى} محمول على ما سوى الميراث
من الحفانة وما جرى مجراها دون الميراث ، إذ ليس في الآية
ذكر ما هم به أولى .

وأما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم : (الخال
وارث من لا وارث له) فمن وجهين :

أحدهما : أن هذا الكلام سؤفوع في لسان العرب للسلب ج/ ٩٦

(١) ب : وأما .

(٢) ب : [ماقط .

(٣) وأخرج الحاكم عن الزبير بن العوام قال : فينا نزلت
هذه الآية {وَأُولُوا الْأَرْحَامِ} بعضهم أولى ببعض في كتاب
الله { قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد آخى
بين رجل من المهاجرين ورجل من الأنصار فلم نشك أنا
نتوارث ، لو هلك كعب وليس له من يرثه فظننت أني أرثه
ولو هلك كذلك يرثني حتى نزلت هذه الآية {وَأُولُوا
الْأَرْحَامِ} بعضهم أولى ببعض .

ومححه الحاكم ووافقه الذهبي ، المستدرک ٣٤٥/٤ .

(٤) ج : به .

(٥) ج : الميراث .

(٦) أ ، ج : وكان .

والنفس ، لالاشبات . وتقديره : ان الخال ليس بوارث . كما
تقول العرب : الجوع طعام من لا طعام له . والدنيا دار من
لا دار له . والمبر حيلة من لا حيلة له . يعنى ان ليس بطعام .
(١)
ولادار . ولا حيلة .

والجواب الثانى : انه جعل الميراث للخال الذى يعقل ،
انما يعقل اذا كان عممة . (٢) ونحن نُؤَرِّثُ الخال ، اذا كان عممة ،
وانمسا الاختلاف فى خال ليس بعممة ، فكان دليل اللفظ يوجب
سقوط ميراثه ،

(٣)

واما الجواب عن دفعه ميراث ابن الدحداح الى ابن اخته
فهو انه اعطاه ذلك لمصلحة رآها ، لاميراثا ، لانه لما قيل :
لا وارث له ، دفعه اليه ، على أنها قضية فى عين ، قد تجوز
ان يخفى سببها . فلايجوز ادعاء العموم فيها . وكان ذلك
كالذى رواه عمرو بن دينار عن عَوْسَجَةَ عن ابن عباس : (أَنَّ رجلا
(٤) (٥) (٦)

مات ، ولم يدع وارثا الا غلاما له ، كان اعتقه ، فقال رسول ١٤٥/١
الله صلى الله عليه وسلم : هل له احد ؟ فقالوا : لا ، إلا
غلاما كان اعتقه ، فجعل رسول الله على الله عليه وسلم

(١) شرح مختصر المزنى لأبى الطيب الطبرى ل ٣ ، فتح البارى

٣٠/١٢ ، وقال الحافظ : وحكى هذه الاحتمالات ابن العربى

(٢) كخال الذى يكون له جانب من الام وجانب من جهة الاب .
فهو يعقل بالجهة الثانية ولو كانت بعيدة .

(٣) ب : فاما .

(٤) ا ، ج : تحفا .

(٥) هوالتابعى ، المكى ، ابو محمد الاثرم الجمعى مولاهم
ثقة ثبت مات سنة ١٢٦هـ .

(٦) التقريب ٦٩/٢ ت ٥٧٥ ، تهذيب الاسماء واللفات ٢٧/٢ ت ١٥٥
هو عوسجة المكى ، مولى ابن عباس ، ليس بمشهور .
التقريب ٨٩/٢ ت ٧٩٢ .

(١) ميراثه له . ومعلوم أنه لا يستحقه ميراثا ، لكن فعل ذلك لمصلحة رآها .

(٢) وروى عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : (مات رجل من خزاعة فَأُتِيَ النبي صلى الله عليه وسلم بميراثه ، فقال : التمسوا له وارثا ، أو ذات رحم ، فلم يجدوا له وارثا ، ولذا ذات رحم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أعطوه الكبير من خزاعة) . (٤) فَمَيَّزَ رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الوارث وذى الرحم ، فدل على أنه غير وارث ، ثم دفع ميراثه الى الكبير من قومه ، /وليس ذلك بميراث مستحق . (٥) ب/٤٧

وهكذا مادفعه الى ابن الأخت والخال ، لأنه رأى المصلحة في إعطائهم أظهر منها في إعطاء غيرهم .

- (١) أخرجه الترمذى فى كتاب الفرائض ، باب فى ميراث المولى الأسفل . وقال : هذا حديث حسن . والعمل عند أهل العلم فى هذا الباب إذا مات رجل ، ولم يترك عصبة أن ميراثه يجعل فى بيت مال المسلمين . راجع ٢٨٦، ٢٨٥/٦ مع تحفة الأحوذى ، وأبو داود فى الفرائض ، باب ذوى الأرحام . وقال المنذرى : وأخرجه النسائى . راجع عون المعبود ٨٤/٣ المطبعة الهندية الحجرية م ٤ ، ابن ماجه فى الفرائض ، باب من لا وارث له ٩١٥/٢ ، وعبد الرزاق فى الممنف فى باب ميراث المولى موله ١٧٠، ١٦/٩ ج : عبد الله بن زيد عن أبيه . وهو خطأ والمواب :
 - (٢) عبد الله بن بريدة بن حصيب الأسلمى أبو سهل المروزى ، قاضيها ، ثقة ، مات سنة ١٠٥هـ .
 - (٣) التقريب ٤٠٤/١ ت ٢٠٣ . هو بريدة بن الحميب - بمهملتين مفرا - أبو سهل ، الأسلمى ، صحابى : أسلم قبل بدر . توفى سنة ٦٣هـ .
 - (٤) التقريب ٩٦/١ ت ٢٨ ، الإصابة ١٤٦/١ ت ٦٣٢ .
 - (٥) أخرجه أبو داود فى كتاب الفرائض ، باب ذوى الأرحام ٨٤/٣ مع عون المعبود . وقال المنذرى : أخرجه النسائى مسندا ومرسلا . المختصر للمنذرى ١٧٤/٤ . قلت : وأخرجه أحمد ٣٤٧/٥ .
- خزاعة : حى من الأزد ، سموا ذلك لأن الأزد لما خرجت من مكة لتتفرق فى البلاد تخلعت عنهم خزاعة وأقامت بها . اهـ الصحاح (خزع) ، القاموس المحيط (خزع) .
- (٥) ب : من خزاعة .

وأما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم : (والخالة
والدة إذا لم يكن دونها أم) فهو أنه محمول على [ما] ^(١) سوى
الميراث من الحفانة ، وإلا فليست الخالة كلاماً عند عددها في
الميراث ، إذا كان هناك وارث ، فَعَلِمَ أن مراده [به] ^(٢) غير
الميراث .

وأما قياسهم [على العمبة] ^(٣) بعلّة أنه يدلى بوارث
فمُتَقَبَضٌ ببنت المولى ، ثم المعنى في العمبة تقديمهم على
المولى .

وأما قياسهم على الجدة فالمعنى فيها أنها لما شاركت
العمبة كانت وارثة ، وليس ذوو الأرحام مثلها .

وأما الجواب عن قولهم ساووا جميع المسلمين ، وفعلوهم
بالرحم . فهو أنه استدلال يُفَسِّدُ ببنت المولى ، لأنها قد
فُضِّلَتْهم مع المساواة ، ثم لا تُقَدَّمُ ^(٤) [عليهم] ، على أن المسلمين
فعلوهم بالتعصيب ، لأنهم يعقلون ، فكانوا أولى بالميراث .
فإن قيل : لا يجوز أن يكون المسلمون ورثته لجواز وصيته ^(٥)
لهم ، والوصية لا تجوز لوارث . قيل : هذا باطل بمن لا وارث له ،
لأن المسلمين ورثته باجماع ، وتجوز الوصية لكل واحد منهم ،
على أن الوصية إنما ^(٦) [لا] تجوز لوارث مُعَيَّن . وليس في
المسلمين من يُتَعَيَّنُ في استحقاق ميراثه ، لأنه مصروف في
ممالح جميعهم .

-
- (١) ب : [] ساقط .
(٢) ب ، ج : [] ساقط .
(٣) أ ، ج : [] ساقط .
(٤) ب : [] ساقط .
(٥) ب : ورثوه .
(٦) ج : [] ساقط .

فصل

- (١) واذا قد مضى/الكلام في ذوى الارحام فالرد ملحق به ، لان ج ٩٧/
 (٢) الخلاف فيهما واحد . فكل من قال بتوريث ذوى الارحام قال :
 (٣) بالرد ، [وكل من منع من توريث ذوى الارحام منع من الرد] .
 (٤) والرد : هو ان تعجز سهام الخريفة عن استيفاء جميع
 (٥) التركة . فلا يكون معهم عصة ، كالبنت التى فرضها النصف اذا
 لم يشاركها غيرها ، وقد بقى النصف بعد فرضها ، فحل يرد
 عليها ، ام يكون لبنت المال ، وليس لها غير فرضها ؟
 (٦) اختلف [فيه] الفقهاء :
 فمذهب الشافعى : ان الباقي من التركة بعد سهام ذوى
 الفروض يكون لبنت المال ، ولا يرد على ذوى الفروض ، اذا كان
 بيت المال موجودا .
 (٧) وبه قال زيد بن ثابت .
 (٨)

- (١) الرد : زيادة في قدر السهام ونقص في عددها ، ولا عصة هناك
 تستحقه . اهـ مفتى المحتاج ٧/٢
 (٢) ا ، ج : وكل .
 (٣) ب : زاد : منع من الرد ، وكل من منع من توريث ذوى
 الارحام .
 (٤) ب ، ج : منع من الرد .
 (٥) ج : [ساقط] .
 راجع شرح مختصر المزنى لابى الطيب الطبرى ، كتاب
 الفرائض ل٤ .
 (٦) ا ، ج : [ساقط] .
 (٧) الام ، كتاب الفرائض ، باب رد الحواريث ٨٠٠٧٦/٤ ، شرح
 مختصر العزنى لابى الطيب ل٣ .
 (٨) المصنف لعبد الرزاق ، الفرائض ، باب ميراث ذى
 القربة ٢١/٩ ، الدارمى ، الفرائض ، باب قول على وعبد
 الله وزيد في الرد ٣٦١/٢ ، المصنف لابن أبى شيبه ،
 الفرائض ، في الرد واختلافهم فيه ٢٧٧٠٢٧٦/١١ ، الدار
 السلفية بمبای ، الهند ، السنن الكبرى ، الفرائض
 باب من جعل مافضل عن اهل الفرائض ولم يخلف عصة ...
 ٢٤٤/٦ .

(١) وهو مذهب مالك ، وأهل المدينة ، وداود .

وقال أبو حنيفة : يرد ما فضل من سهام ذوي الفروض عليهم ، وهم [به] أولى من بيت المال ، وبه قال على وابن مسعود رضي الله عنهما وأكثر التابعين .

والفقهاء على خلاف/بينهم في مستحقّي الردّ من هم ؟
واستدلوا جميعا لوجوب الرد ، وتقديّمهم على بيت المال
بما تقدم من عموم قوله تعالى : { وأولوا الأرحام بعضهم أولى
ببعض } /

- (١) راجع الكافي في فقه أهل المدينة ، كتاب الفرائض ، ١٠٤٤/٢ ط (١) نشر مكتبة الرياض الحديثية بالرياض ، مختصر خليل والخرشي ، كتاب الفرائض ٢٠٧/٨ .
- (٢) ج : [ساقط .
- (٣) شرح معاني الآثار ، كتاب الفرائض ، باب ميراث ذوي الأرحام ٤٠١/٤ ، المبسوط ، الفرائض ، باب الرد ١٩٢/٢٩ الاختيار لتعليل المختار ، الفرائض ١٤١/٥ .
- (٤) المصنف لعبد الرزاق ٢٠/٩ ، سنن الدارمي ، كتاب الفرائض ، باب فيمن أعطى ذوي الأرحام دون الموالى ٣٧٥-٣٧٤/٢ ، سنن سعيد بن منصور ، الفرائض ، باب ما جاء في الرد ، القسم الأول ص ٧٩-٨٠ ، المصنف لابن أبي شيبة ، الفرائض ، في الرد واختلافهم فيه ٢٧٥/١١ ، شرح معاني الآثار ، الفرائض ، باب ميراث ذوي الأرحام ٣٩٩/٤ ، السنن الكبرى ، شرح السنة ، الفرائض ، باب ميراث ذوي الأرحام ٣٥٨/٨ .
- (٥) المصنف لعبد الرزاق ، المصنف لابن أبي شيبة ، الفرائض في الرد واختلافهم فيه ٢٧٤-٢٧٧/١١ ، سنن سعيد بن منصور ٨٠-٧٨/١ ، سنن الدارمي ٣٦١،٣٦٠/٢ ، شرح معاني الآثار ، السنن الكبرى للبيهقي ، شرح السنة .
- (٦) كمسروق والقاسم بن عبد الرحمن والنخعي والشعبي وأبي الشعثاء جابر بن زيد وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود راجع المصنف لعبد الرزاق ٢١٠،٢٠/٩ ، الدارمي .
- (٧) أ ، ج : بوجوب .

(١) وبما روى (أن سالما مولى أبى حذيفة قتل يوم اليمامة)^(٢)
 وترك أمه ، فورثها عمر رضى الله عنه ماله كله^(٣) .
 قالوا : ولأن كل سفاها ورث بعض المال مع غيره جاز أن^(٤)
 يرث جميعه اذا انفرد [بنفسه] كالعممة .^(٥)
 قالوا : ولأنه لما جاز أن ينقصوا من فروضهم بالعول
 عند زيادة الفروض على الحركة جاز أن يزدادوا بالرد عند عجز
 الفروض عن الحركة .^(٦)

ودليلنا : هو أن الله تعالى لما قسم فروض ذوى الفروض
 المسماة فى ثلاث آى من كتابه قال النبى صلى الله عليه وسلم
 (قد أعطى الله كل ذى حق حقه ، فلاوصية لوارث)^(٧) فدل على أن

-
- (١) هو أبو عبد الله سالم بن عبيد بن ربيعة ، وقيل سالم
 ابن معقل ، من فلاء الصحابة ، استشهد يوم اليمامة .
 تهذيب الاسماء واللغات ٢٠٦/١ ت ١٩٥ ، الاستيعاب ٧٠/٢ ،
 الاصابة ٦/٢ ت ٣٥٢ .
- (٢) أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف
 القرشى العبدشمى ، واسمه هشيم ، وقيل هشيم وقيل هاشم
 وقيل : قيس ، كان من السابقين الى الاسلام واستشهد يوم
 اليمامة .
 الاصابة ٤٢/٤ ت ٢٦٤ ، الاستيعاب ٣٩/٤ ، تهذيب الاسماء
 واللغات ٢١٧/٢ ت ٣٢٢ .
- (٣) وهى بلاد الجو أكثر نخيلا من سائر الحجاز ، وبها
 تنبأ مسيلمة الكذاب ، وهى دون المدينة فى وسط الشرق
 من مكة على ستة عشر مرحلة من البصرة وعن الكوفة
 نحوها . القاموس المحيط (يهم) .
 قلت : يوم اليمامة هى المعركة التى قاتل فيها
 المسلمون مسيلمة الكذاب .
- (٤) وأخرج الدارمى عن عبد الله بن شداد بن الهاد قال :
 أصيب سالم مولى أبى حذيفة يوم اليمامة ، فبلغ ميراثه
 مائتى درهم . فقال عمر : أحبسوها على أمه حتى تأتى
 على آخرها ، السنن ، كتاب الفرائض ، باب العممة
 ٣٦٨/٢ ، وابن سعد عن عبد الله بن شداد بن الهاد .
 وفيه : فباع عمر ميراثه ، فبلغ مائتى درهم ، فأعطاه
 أمه ، فقال : كليها . اهـ طبقات ابن سعد ٨٨/٣ مطبوعة
 دار صادر ، بيروت ، المصنف لعبد الرزاق ، المواريث ،
 باب ميراث ذى القرابة ٢٠/٩ .
- (٥) سناسب : قريب .
- (٦) ب : [] ساقط .
- (٧) تقدم ص ٣٤٠٣٣ من الكتاب .

من سَمَى له فرفا فهو قدر حقه . وذلك يمنع من الزيادة عليه ،
ولأن كل من لم يُؤرَّث مع غيره إلا بالفرض ، لم يُؤرَّث مع
عدم غيره إلا ذلك الفرض ، كالزوج والزوجة ، لأنه لا يرد
(١)
(٢)
عليهما بوفاق .

ولأن كل قدر حجب عنه الشخص مع وجود من هو أبعد منه
حجب عنه ، وإن انفرد به ، كالمال المستحق بالدين والوصية
ولأن كل من تجردت رحمه عن تعصيب لم يأخذ بها من تركه
حقيقين ، كالأخت للاب والام لا تأخذ النصف ، لأنها [أخت] لاب
(٣)
والسدى ، لأنها أخت لام .

فأما الجواب عن الآية فقد مضى . وأما استدلالهم بأن
عمر رضى الله عنه أعطى ميراثا بالم إلى أمه فلمصلحة رآها
من يتولى مصالح بيت المال ، كما دفع النبي صلى الله عليه
وسلم ميراث الخزاعي إلى الكبير من خزاعة .

وأما قياسهم على العمبة فالمعنى فيهم أن ما يستحقونه
(٤)
غير مُقَدَّر ، وليس كذلك ذوو الفروض ، لأنه مُقَدَّر .

وأما قولهم : أنه لما جاز أن ينقصوا بالعمول جاز أن
يزادوا بالرد ، فالجواب عنه أن للزيادة جهة تستحقها وهي
بيت المال ، فلم يجز ردها ، ولما لم يكن للنقص جهة تمام
جاز عولها ، ألا ترى أن أهل الدين والوصايا إذا ضاق
(٥)
[المال] بهم، دخل العمول عليهم ، ولو زاد عنهم ، لم يجز
الرد عليهم .

-
- (١) ب : لم يرد .
(٢) وقال أبو البركات : لا يرد على الزوج والزوجة إجماعا .
الشرح الكبير على مختصر خليل ٤/٤١٦ .
(٣) ب : [] باق .
(٤) أ : إنما ، ج : أنهم .
(٥) أ ، ج : [] باق .

فصل

(١)
فإذا ثبت أن بيت المال أحق من ذوى الأرحام وبالفاضل
عن ذوى السهام ، فإنه يصير إلى بيت المال أرشاً لا فيضاً .
(٢)
وهكذا من مات وليس له وارث ، صار ماله إلى بيت المال
(٣)
ميراثاً .
(٤)

وقال بعض الناس : يكون فيضاً لاميراثا لأمور منها :
أنه لو كان ميراثا لوجب صرفه إلى جميع المسلمين دون
بعضهم .

ولوجب/ أن يفصل فيه الذكر على الأنثى ، ولانفرد به أهل ب/ ٤٨
عمر الميت دون من تأخر .

وفى جواز ذلك كله دليل على أنه فى لاميراث .
ودليلنا قوله تعالى : {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ
أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ} فكسنت الموالاة بينهم تمنع من أحكام من
خالقهم .

ولأن بيت المال يعقل عنه ، فوجب أن يكون/ انتقال ماله ١٤٧/أ
إليه بالموت ميراثا كالعمبة .

-
- (١) ب : وبالفاضل .
(٢) أ ، ج : وأنه .
(٣) وأما الفى فهو كل ما أخذ من الكفار من غير قتال
كالمال الذى تركوه فزعا من المسلمين ، والجزية والخراج
أبو اسحاق الشيرازى ، التنبيه ص ١٣٧ ، وانظر النهاية
فى غريب الحديث (فى) ، القاموس الفقهى ص ٢٩١ مطبعة
دار الفكر ، دمشق ط (١) ١٤٠٢ هـ .
(٤) المهذب ، الفرائض ، فصل وان مات رجل ولم تكن له عمبة
٣١/٢ ، التنبيه ص ١٣٧ .
(٥) ب : أولى .
(٦) التوبة : ٧١ ،

ولأنه مال مسلم ، فلم يجر أن يكون انتقاله إلى بيت
المال فينا . كالزكوات .
وَأَمَّا [الجواب عن] ^(١) استدلالهم ، فهو إن ^(٢) تَعَيَّنَ الوارث ^(٣)
يقتضى مذكروه ، وإذا لم يَتَعَيَّنْ لم يقتضه .

(١) ج : [] ساقط .
(٢) ب : أنه .
(٣) أ ، ج : تعيين .

فصل

(١)

فإذا ثبت أن بيت المال أحق إذا كان موجودا ، صرف

الامام العدل أمواله في حقوقها .

[فأما إذا كان بيت المال معدوما بالجور من الولاية ،

وفساد الوقت وصرف الأموال في غير حقوقها] ، والعدل بها عن (٢)

مستحقيها ، وجب توريث ذوي الأرحام ، ورد الغاضل على ذوي (٣) (٤)

(٥) (٦) (٧)

السهم ، وهذا قول أجمع عليه الْمُخْتَلِفُونَ من أصحابنا .

(١) أ ، ج : يصرف .

(٢) ب : [ساقط .

(٣) ب ، ج : مستحقها .

(٤) أ : يوجب .

(٥) ب : الفغل .

(٦) قال ابن فارس : أصل التحصيل استخراج الذهب من حجر المعدن . المصباح مادة (حمل) .

قلت : فالمحملون هنا الذين يأخذون الفقه من ينابيعه .

(٧) قال أبو اسحاق الشيرازي : فإن لم يكن امام عادل ففيه وجهان :

أحدهما : أنه يرد على أهل الفروض على قدر فروضهم إلا على الزوجين . فإن لم يكن أهل الفرض قسم على ذوي

الأرحام .

والثاني : وهو المذهب أنه لا يرد على أهل السهم .

ولا يقسم المال على ذوي الأرحام ، لأننا دللنا أنه

للمسلمين . والمسلمون لم يعدموا ، وإنما عدم من يقبض

لهم ، فلم يسقط حقهم ، كما لو كان الميراث لصبي وليس

له ولي فعلى هذا يصرفه من في يده المال إلى المصالح

المعذب ، كتاب الفرائض ، باب ميراث العمبة ، فصل :

وان مات رجل ولم تكن له عمبة ٣٢/٢ .

وقال النووي : ولو فقدوا كلهم فأصل المذهب أنه لا يورث

ذوو الأرحام ولا يرد على أهل الفرض . بل المال لبيت

المال . وأفشى المتأخرون إذا لم ينتظم أمر بيت المال

بالرد على أهل الفرض غير الزوجين مافضل عن فروضهم

بالنسبة ، فإن لم يكونوا صرف إلى ذوي الأرحام . اهـ

منهاج الطالبين ، كتاب الفرائض ص ٨٥ ، مع منهاج

الطلاب .

وَتَفَرَّدَ أَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيُّ وَمَنْ جَذَبَهُ الْمِيلُ إِلَى رَأْيِهِ^(١)
فَأَقَامَ عَلَى [مَنْعِ ذَوَى الْأَرْحَامِ وَالْمَنْعِ مِنْ رَدِّ الْفَاضِلِ] عَلَى ذَوَى^(٢)
السَّهَامِ ، اسْتِدْلَالًا بِأَنْ مَا يَنْصَرَفُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ مُسْتَحَقٌّ فِي جِهَاتٍ^(٣)
بَاقِيَةٍ ، إِذَا عَدِمَ بَيْتُ الْمَالِ لَمْ يَبْطُلِ اسْتِحْقَاقُ تِلْكَ الْجِهَاتِ .^(٤)
فَوَجِبَ صَرْفُ ذَلِكَ الْمَالِ فِيهَا ، كَالزُّكُوتِ الَّتِي لَمْ تَسْقُطْ بِعَدَمِ
بَيْتِ الْمَالِ ، وَوَجِبَ صَرْفُهَا فِي جِهَاتِهَا .

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ فَاسِدٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :
أَحَدُهَا : [أَنْ] مَا يَسْتَحَقُّ صَرْفَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فِي جِهَاتٍ غَيْرِ^(٥)
مَعِينَةٍ ، وَإِلْمَا يَتَعَيَّنُ بِاجْتِهَادِ الْإِمَامِ ، فَإِذَا بَطَلَ التَّعْيِينَ ،
سَقَطَ الْاسْتِحْقَاقُ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ الْجِهَةَ لَا تُعَدُّ كَالْعَرَبِيِّ إِذَا مَاتَ ،
عَلِمْنَا أَنَّ لَهُ عَصْبَةً أَدْنَى مِنْ غَيْرِ أَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَتَّعَيَّنُوا سَقَطَ حَقُّهُمْ .^(٦)
وَانْصَرَفَ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِ جِهَتِهِمْ . وَكَذَلِكَ جِهَاتُ بَيْتِ الْمَالِ إِذَا لَمْ
تَتَّعَيَّنْ ، سَقَطَ حَقُّهَا وَانْصَرَفَ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهَا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ
الزُّكُوتُ لِتَعَيَّنِ جِهَاتِهَا ، وَقَطَعَ الْاجْتِهَادُ فِيهَا ، [فَلَمْ يَسْقُطْ
حَقُّهَا] مَعَ التَّعْيِينِ ، وَإِنْ عُدِمَ مَنْ كَانَ يَقُومُ بِمُصَرَّفِهَا .^(٧)^(٨)^(٩)^(١٠)

(١) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ أَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيُّ وَيَعْرِفُ
بِأَبْنِ أَبِي طَاهِرٍ ، شَيْخُ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، وَانْتَهَتْ
إِلَيْهِ الرِّيَاسَةُ بِبَغْدَادَ ، وَعَظَّمَ جَاهَهُ عِنْدَ الْمُلُوكِ وَالْعَوَامِ
تُوفِيَ لَيْلَةَ السَّبْتِ سَنَةَ ٤٠٦ هـ .
تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللِّفَاتِ ٢٠٨/٢ ت ٣١٨ ، طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ
الشَّافِعِيَّةِ لِأَبِي عَاصِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْعَبَادِيُّ الْمُتُوفَى سَنَةَ
٤٥٨ هـ ص ١٠٧ مَكْتَبَةُ الْبَلَدِيَّةِ بِالْأَسْكَندَرِيَّةِ .

(٢) ب : [] مَاقُط .
(٣) ب : بَيْتُ الْمَالِ مُسْتَحَقٌّ فِي جِهَاتٍ لَمْ يَبْطُلِ .
(٤) أ ، ب : وَوَجِبَ .
(٥) أ ، ج : [] مَاقُط .
(٦) ب : فِي .
(٧) ب : كُورًا ، بَدَلُ : أَدْنَى .
(٨) ب : فَانْصَرَفَ .
(٩) ج : [] تَكَرَّرَ .
(١٠) ب : عَلِمَ .

والثانى : ان مال الزكاة ^(١) [له] ^(٢) من يقوم بصرفه ^(٣) فى جهاته اذا عُدَّ القِيم ^(٤) من الوَلَاة ، وهم ارباب الاموال ، ^(٥) فلزمهم القيام بذلك ساكان لازسا للوَلَاة . وليس [لمال الميت ^(٦) من يقوم بصرفه] ^(٧) [فى هذه] ^(٨) الجهات ، وليس يجوز ان يستحق مال بجهة لاتتعين بوصف ولا باجتهد ناظر ، لما فيه من تفريع المال عن جهته ، فاعلمه .

والثالث : ان بيت المال [انما كان احق بميراثه من ذوى الارحام ، لان بيت المال] ^(٩) يَعْقِل عنه ، فمار ميراثه له ، ^(١٠) فلما عُدَّ بيت المال ، وسقط ^(١١) الْعَقْل عنه ، وجب ان يسقط الميراث منه .

وإذا كان مذكرناه ثابتا ، وكان توريث ذوى الارحام عند عدم بيت المال واجبا . فهكذا رد الفاضل عن ذوى السهام/وسنذكر كيفية توريثهم، والرد على ذوى الفروض فى باب ج/٩٩ ذوى الارحام فى هذا الكتاب ، فإنَّ فى ذلك دِقَّةً واستمعابا ، ولعلها هى المارفة لمن منعهم الميراث عند عدم بيت المال ^(١٢) [والله اعلم] .

-
- (١) ج : الزكوات .
 (٢) ب : [ساقط] .
 (٣) أ : من .
 (٤) ب : القيمة به ، ج : القيم به .
 (٥) ب : فلزمهم من القيام .
 (٦) ب : [ساقط] .
 (٧) ج : [ساقط] .
 (٨) ب : [ساقط] .
 (٩) ب : [ساقط] .
 (١٠) أ ، ج : فلما كان .
 (١١) أ ، ج : يسقط .
 (١٢) أ ، ج : [ساقط] .

مسألة

(١)

قال الشافعي رحمه الله : (والكافرون) .

وهذا كما قال ، الكافر لا يرث المسلم// والمسلم لا يرث ١٤٧/١

(٢)

الكافر ، وهو قول الجمهور .

(٣) (٤)

وحكى عن معاذ بن جبل ومعاوية أن المسلم يرث الكافر ،

(٥)

ولا يرث الكافر المسلم ، وبه قال محمد بن الحنفية وسعيد بن

(١) مختصر المزنى ، اختصار الفرائض ، باب من لا يرث ٣٣٨/٨ مع الأم ، الأم ، الفرائض ، باب الخلاف في ميراث أهل الملل ٧٣/٤ .

(٢) قال ابن رشد : أجمع المسلمون على أن الكافر لا يرث المسلم . ومذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء الأئمة إلى أنه لا يرث المسلم الكافر . بداية المجتهد ، الفرائض ٣٥٢/٢ ، شرح النووي على صحيح مسلم الفرائض ٥٢/١١ .

(٣) الأم ٧٣/٤ ، المصنف لابن أبي شعبة ، الفرائض ، من كان يرث المسلم من الكافر ٣٧٣/١١ ، المحلى ، الفرائض ، مسألة لا يرث المسلم الكافر ٣٠٤/٩ نشر المكتب التجارى للطباعة ، بيروت ، السنن الكبرى للبيهقي ، الفرائض ، باب ميراث العرشد ٢٥٥،٢٥٤/٦ ، شرح السنة للبغوي ، الفرائض ، باب الأبواب التي تمنع الميراث ٣٦٤،٣٦٣/٨ .

(٤) الأم ٧٣/٤ ، المصنف لابن أبي شعبة ٣٧٤،٣٧٣/١١ ، سنن الدارمي ، الفرائض ، باب ميراث أهل الشرك وأهل الاسلام ٣٧٠/٢ ، المحلى ٣٠٤/٩ ، شرح صحيح مسلم للنووي ٥٢/١١ معاوية بن أبي سفيان : مخر بن حرب بن أمية الأموي القرشي ، أبو عبد الرحمن الخليفة الصحابي ، كاتب الوحي ، مات سنة ٦٠هـ .

التقريب ٢٥٩/٢ ت ١٢٢٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٠٢/٢ ت ١٤٩ ، الاستيعاب ٣٩٥/٣ ، الإصابة ٤٣٣/٣ ت ٨٠٦٨ .

(٥) الأم ٧٣/٤ .

محمد بن علي بن أبي طالب ، الهاشمي ، أبو القاسم ، ابن الحنفية نسبة إلى أمه خولة بنت جعفر ، سببت من بني حنيفة . ثقة عالم ، مات بعد الثمانين .
التقريب ١٩٢/٢ ت ٥٤٩ ، تهذيب الأسماء واللغات ٨٨/١ ت ٢٠ .

- (١) المسيب ومسروق والنخعي والشعبي واسحاق بن راهويه ، استدلالا
بما روى عن سعاد أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول : (الاسلام يزيد ولا ينقص)^(٦)
قالوا : كما يجوز للمسلم أن ينكح الذمية ، ولا يجوز
للذمي أن ينكح المسلمة ، ولأن أسوال المشركين يجوز أن تميز^(٧)
(٨)

- (١) الأم ، شرح النووي على صحيح مسلم .
سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي
أبو محمد ، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار ، مات
بعد التسعين .
التقريب ٣٠٦/١ ت ٢٦٠ ، تهذيب الاسماء واللغات ٢١٩/١
ت ٢١٢ .
(٢) السنن للدارمي ٣٧٠،٣٦٩/٢ ، المحلى ٣٠٤/٩ ، شرح صحيح
مسلم للنووي .
مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني ، أبو عائشة ،
الكوفي ، ثقة ، فقيه عابد مخضرم ، مات سنة ٦٣ هـ .
التقريب ٢٤٢/٢ ت ١٠٥٥ ، تهذيب الاسماء واللغات ٨٨/٢
ت ١٢٨ .
(٣) المحلى ، شرح السنة ٣٦٤،٣٦٣/٨ ، شرح النووي على صحيح
مسلم .
ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي ، أبو عمران
الكوفي الفقيه ، ثقة . مات سنة ٩٦ هـ .
التقريب ٤٦/١ ت ٣٠١ ، تهذيب الاسماء ١٠٤/١ ت ٣٦ .
(٤) شرح صحيح مسلم ٥٢/١١ .
(٥) المحلى ٣٠٤/٩ ، شرح السنة ٣٦٤،٣٦٣/٨ .
(٦) ابن أبي شيبة في المصنف عن أبي الأسود الدؤلي عن سعاد
٣٧٤/١١ ، وأبو داود في سننه عن أبي الأسود عن سعاد
مباشرة وبواسطة رجل لم يسمه ، وسكت عنه أبو داود .
وقال المنذرى : في سماع أبي الأسود عن سعاد نظر .
وقال الحافظ : لكن سماعه ممكن ، انظر فتح الباري
٥٠/١٢ ، مختصر أبي داود ، الفرائض ، هل يرث المسلم
الكافر ١٩٠/٤ ، والحاكم في المستدرک ، الفرائض ، باب
لا يرث المسلم الكافر ، وصححه ، ووافقه الذهبي ٣٤٥/٤ ،
والبيهقي في السنن الكبرى ، الفرائض ، باب ميراث
المرتد ٢٥٥،٢٥٤/٦ ، وقال : ان صح الخبر فتأويله غير
مأذوب اليه ، انما أراد ان الاسلام في زيادة ، ولا ينقص
بالردة .
(٧) أخرج ابن أبي شيبة عن عبد الله بن معقل قال : ما رأيت
قضاء بعد قضاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
أحسن من قضاء قضى به معاوية في أهل الكتاب ، قال :
نرثهم ولا يرثوننا ، كما يحل لنا النكاح فيهم ، ولا يحل
لهم النكاح فينا . المصنف ٣٧٤/١١ ، وانظر الأم ٧٣/٤ .
(٨) ج : تصرف .

الى المسلمين قهرا ، [فهذا] أولى ان تصير اليهم ارشا ،
ولايجوز ان تصير اموال المسلمين الى المشركين قهرا ، فلم
يجز ان تصير اليهم ارشا .

ودليلنا رواية على بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن
اسامة بن زيد ان النبی صلی الله عليه وسلم قال : (لايرث
المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم) .
وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو
قال : قال رسول الله صلی الله عليه وسلم : (لايتوارث اهل
ملتین) .

- (١) ب : [] باقط . بدلها : فاولى .
(٢) عمرو بن عثمان بن عفان بن أبي العاص ، الأموي ، أبو
عثمان ، ثقة .
(٣) التقريب ٧٥/٢ ت ٦٣٦ ، تهذيب الكمال في ترجمة اسامة
ابن زيد وعلى بن الحسين .
(٤) اسامة بن زيد بن حارثة الكلبي ، الأمير ، أبو محمد ،
وأبو زيد ، صحابي ابن صحابي ، مولى رسول الله صلی
الله عليه وسلم ، مات سنة ٥٦هـ .
(٥) التقريب ٥٣/١ ت ٣٥٧ ، تهذيب الاسماء واللفات ١١٣/١
ت ٤٦ ، الاستيعاب ٥٧/١ مع الامابة ، الامابة ٣١/١ ت ٨٩ .
(٦) أخرجه البخاري في صحيحه في الفرائض ، باب لايرث
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ١٩٤/٨ ، مسلم في
الفرائض ٢/٢ .
(٧) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص
القرشي السهمي المدني ، مدوق ، مات سنة ١١٨هـ .
(٨) التقريب ٧٢/٢ ت ٦٠٧ ، تهذيب الاسماء واللفات ٢٨/٢ ت ١٨
محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي مقبول .
(٩) من الثالثة .
(١٠) التقريب ١٧٩/٢ ت ٤٠٠ .
(١١) أخرجه أحمد في ١٧٨/٢ ، وأبو داود في الفرائض ،
باب ميراث المسلم الكافر ١٨١/٤ ، من مختصر المنذرى
وقال أحمد عبد الرحمن البنا : سنده عند أحمد وأبي
داود جيد . اهـ الفتح الرباني ، باب موانع الارث
١٩٠/١٥ ، وابن ماجه في الفرائض في باب ميراث اهل
الاسلام من اهل الشرك ٩١٣/٢ . وصححه ابن الملقن في خلاصة
البدر المنير ، ورقة ١٢٠ . راجع فتح الغفار المشتمل
على أحكام سنة المختار للقاضي شرف الدين الحسن بن
أحمد اليماني ، كتاب الفرائض ، باب امتناع التوارث
بين ملتین ١٣٦/٢ مطبعة دار احياء التراث العربی ،
بيروت ١٤٠١هـ ، وتعليق شعيب الأرنؤوط على شرح السنة
٣٦٤/٨ .

وروى عن الزهري قال : (كان لا يكره الكافر المسلم
 (١)
 ولا المسلم الكافر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (٢)
 ولا على عهد أبى بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم ، فلما
 ولي معاوية رحمه الله ، ورث المسلم من الكافر ، وأخذ بذلك
 الخلفاء حتى قام عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، فراجع
 السنة الأولى ، ثم أخذ بذلك يزيد بن عبد الملك ، فلما قام
 (٣)
 هشام بن عبد الملك أخذ بسنة الخلفاء . (٤)
 ولأن كل ملتقى امتنع العقل بينهما ، امتنع التوارث
 بينهما كالكافر والمسلم .

ولأن التوارث مستحق بالولاية ، وقد قطع الله الولاية
 (٦)
 بين المسلم والذمى ، فوجب أن ينقطع به التوارث .
 ولأن بُعد ما بين المسلم والذمى أعظم مما بين الذمى
 والحربى ، فلما لم يتوارث الذمى والحربى لبعد ما بينهما ،

-
- (١) أ ، ج ، في .
 (٢) عثمان بن عفان بن أبى العاص الأموى ، أمير المؤمنين
 ذو النورين ، استشهد سنة ٣٥هـ .
 التقرير ١٢/٢ ت ٩٧ ، تهذيب الاسماء ٢٢١/١ ت ٢٩٥ .
 الإصابة ٤٦٢/٢ ت ٥٤٤٨ .
 (٣) يزيد بن عبد الملك بن مروان ، أبو خالد ، القرشى
 الخليفة الأموى ، ولى الخلافة بعد عمر بن عبد العزيز
 سنة ١٠١هـ فعزم أن يتأسى بسيرة عمر بن عبد العزيز
 ولكن قرناء البوء لم يتركوه فحسنوا له الظلم ، مات
 سنة ١٠٥هـ .
 البداية والنهاية ٢٤٠/٩ ، ط/دار الكتب العلمية ،
 بيروت ١٤٠٥هـ .
 (٤) هشام بن عبد الملك بن مروان ، بويح له بالخلافة بعد
 موت أخيه يزيد بن عبد الملك سنة ١٠٥هـ فقام بالخلافة
 أتم القيام ، وتوفى سنة ١٢٥هـ .
 البداية والنهاية ٢٤٣/٩ ، ٣/١٠ .
 (٥) أخرجه ابن أبى شيبة فى المصنف ، كتاب الفرائض ، من
 قال لا يرث المسلم الكافر ٣٧٣/١١ .
 (٦) هو المماهد الذى أعطى عهدا يأمن به على ماله وعرضه
 ودينه . اهـ القاموس الفقهى ص ١٣٨ .

(١) كان أولى أن لا يتوارث المسلم والذمي .

فأما قوله صلى الله عليه وسلم : (الاسلام يزيد ولا ينقص)

ففيه تاويلان ، وكل واحد منهما /جواب : ب/٤٩

أحدهما : أن الاسلام يزيد بمن أسلم من المشركين ،
(٢) ولا ينقص بالمرتدين .

والثاني : أن الاسلام يزيد بما يفتح من البلاد .

وأما النكاح فغير معتبر بالميراث ، ألا ترى أن المسلم
ينكح الحربية ولا يرثها ، وقد ينكح العبد الحرة ، ولا يرثها .
وأما أخذ أموالهم قهرا فلا يوجب ذلك أن يُمير اليُنا
ارثا ، لأن المسلم لا يرث الحربى ، وإن غُلبَ مَالُهُ ، وهم
يقولون : إنه يرث الذمى ولا يغنم ماله ، فلم يجز أن يعتبر
أحدهما بالآخر .

(١) المذهب ، الفرائض ، فصل ولا يرث المسلم من الكافر ٢٥/٢

(٢) راجع كلام البيهقى ص ٥١ من الكتاب ، المبسوط للسرخسى
الفرائض ، باب مواريث أهل الكتاب ٣٠/٣٠ .

فصل

فإذا ثبت أنه لا يتوارث أهل ملتين فقد اختلفوا في الكفر هل يكون كله ملة واحدة ، أو يكون مِلَّةً ؟
فمذهب الشافعي : أن الكفر كله ملة واحدة ، وإن تَنَوَّعَ (١)
أهله .

(٢) وبه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهو مذهب أبي حنيفة وماتبيه . (٣)

(٤) وقال مالك : الكفر / ملل : فاليهودية ملة ، والنصرانية ج / ١٠٠ ملة ، والمجوسية ملة ، وبه قال من الصحابة على بن أبي (٥)

-
- (١) المهديب ، الفرائض ، فصل : ولا يرث المسلم من الكافر ٢٤/٢ ، شرح صحيح مسلم للنووي ، الفرائض ٥٣،٥٢/١١ . وهذا إحدى روايتين عن الإمام أحمد ، واختارها الخلال ، المغنى لابن قدامة ، الفرائض ، قأما الكفار فيتوارثون ٢٩٥/٦ .
- (٢) قال الإمام البخوي : ويروى عن عمر : أن الكفر ملل . شرح السنة ، الفرائض ، باب الأسباب التي تمنع الميراث ٣٦٤٠٣٦٣/٨ .
- (٣) مختصر الطحاوي ، الفرائض ، موانع الإرث ص ١٤٢ ، دار أحياء العلوم ، بيروت ط (١) ١٤٠٦هـ ، المبسوط للسرخسي كتاب الفرائض ، باب مواريث أهل الكتاب ٣٠/٣ ، الاختيار لتعليل المختار ، الفرائض ، فصل قد ذكرنا أن الموانع ١٦٦/٥ ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ، الفرائض ٢٤٠/٦ المطبعة الكبرى الأميرية ، مصر ١٣١٥هـ .
- (٤) قال ابن رشد : فمذهب مالك وجماعة إلى أن أهل الملل المختلفة لا يتوارثون . اهـ بداية المجتهد ، الفرائض ٣٥٣/٢ ، الكافي لابن عبد البر ، كتاب المواريث ١٠٤٤/٢ وقال الشيخ أحمد بن غنيم المالكي : فالذي عليه مالك ومن وافقه أن النصرانية ملة ، واليهودية ملة ، ومن عداهما من الكفر ملة واحدة . اهـ الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، الفرائض ٢٨٠/٢ ، مختصر خليل مع الخرشى ، الفرائض ٢٢٣/٨ .
- (٥) وهذا رواية عن أحمد ، انظر الهداية لأبي الخطاب ، الفرائض ، باب مواريث أهل الملل ١٧٤/٢ مطبعة القميم ط (١) ١٣٩١هـ ، المغنى لابن قدامة ، الفرائض ، فصل قأما الكفار فيتوارثون إذا كان دينهم واحدا ٢٩٥/٦ .

(١) طالب رضى الله عنه ، ومن التابعين الحسن البصرى وشریح ،
(٢) (٣)
(٤) (٥) (٦)
ومن الفقهاء : الزهرى والثورى والنخعى

استدللا بما أخبر الله تعالى من التقاطع بينهم، حيث
يقول في حكايته [عنهم] ، {وَقَالَتِ الْيَهُودُ : لَيْسَتْ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ ، وَقَالَتِ النَّصَارَى : لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ} وتقاطعهم
(٧)
(٨)
(٩)
يمنع من توارثهم ، ولأن اختلاف شرائعهم يوجب اختلاف مللهم ،
ولأن ما بينهم من التباين كالأذى بين المسلمين وبينهم من

- (١) المغنى لابن قدامة .
(٢) المصنف لعبد الرزاق ، كتاب أهل الكتاب ، باب لا يتوارث أهل ملتين ١٧/٦ ، المصنف لابن أبي شيبة ، الفرائض ، فى النمرانى يرث اليهودى واليهودى يرث النمرانى ٣٧٥/١١ .
(٣) المغنى لابن قدامة .
(٤) شرح السنة ، الفرائض ، باب الأسباب التى تمنع الميراث ٣٦٤، ٣٦٣/٨ ، المغنى لابن قدامة .
(٥)، (٦) قال ابن قدامة : وروى عن النخعى والثورى القولان معا . اهـ ، وقال ابن رشد : وقال الثورى : الكفار كلهم يتوارثون . اهـ بداية المجتهد ، الفرائض ٣٥١/٢ الثورى : هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثورى ، أبو عبد الله الكوفى ، ثقة حافظ فقيه ، عابد امام حجة ، مات سنة ١٦١هـ .
التقريب ٣١١/١ ت ٣١٢ ، تهذيب الاسماء واللفات ٢٢٢/١ ت ٢١٥ .
(٧) ب : [] ساقط .
(٨) البقرة : ١١٣
(٩) قال الراغب الاسفهانى :
الشرع : نهج الطريق ، يقال : شرعت له طريقا ، والشرع مصدر ، ثم جعل اسما للطريق النهج ، ف قيل له شرع وشرع وشرعية ، واستعير ذلك للطريقة الالهية ... المفردات فى غريب القرآن (شرع) .
الفرق بين الشريعة والدين والملة :
ان الشريعة سميت بذلك لكثرة الاخذ منها .
وسمى الدين بذلك ، لأن فيه انقيادا وطاعة .
وسميت الملة لاسمرار أهلها عليها .
الفروق اللغوية لأبى هلال العسكري ص ١٨٣ مطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠١هـ .
وقال الراغب الاسفهانى :
قال بعضهم : سميت الشريعة شريعة تشبيها بشرعية الماء من حيث ان من شرع فيها على الحقيقة المصدوقة روى وتطهر {انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا} الاحزاب : ٣٣ . المفردات (شرع)

الْخَبَائِنِ ، فَاقْتَنِي أَنْ تَكُونِ مِنْهُمْ مَخْلُفَةً .
 ودليلنا قوله تعالى : {وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءُ} (١)
 بِمَعْنَى {

وقال تعالى : {وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى
 تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ} فجمعهما . (٢)

وروى عمرو بن مرة عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه قال : (الناس حيّز ، وأنا وأصحابي حيّز) (٣)
 (٤)
 (٥)

-
- (١) الأنفال : ٧٣
 (٢) البقرة : ١٢٠
 (٣) عمرو بن مرة عن عبد الله بن طارق ، الجملي ، بفتح
 الجيم والميم ، المرادي ، أبو عبد الله الكوفي الأعمى
 ثقة عابد ، مات سنة ١١٨هـ وقيل قبلها .
 التقريب ٧٨/٢ ت ٦٧٧ ، وقال أبو حاتم ثقة يرى الأرجاء
 مات سنة ١١٦هـ .
 الكاشف ٢٩٥/٢ ت ٤٢٩٧ .
 (٤) هو سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري ، أبو سعيد
 الخدري ، له ولأبيه صحبة . مات بالمدينة سنة ٦٣هـ
 وقيل غيرها .
 التقريب ٢٨٩/١ ت ١٠١ ، تهذيب الأسماء ٢٣٧/٢ ت ٣٥٥ ،
 الاستيعاب ٤٧/٢ مع الإصابة ، الإصابة ٣٥/٢ ت ٣١٩٦ .
 (٥) أخرجه الإمام أحمد عن طريق عمرو بن مرة عن أبي
 البخخري عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنه قال لما نزلت هذه السورة : {إذا جاء
 نصر الله والفتح} قال قراها رسول الله صلى الله عليه
 وسلم حتى ختمها وقال : الناس حيّز وأنا وأصحابي حيّز .
 وقال : لاهجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية . فقال
 مروان : كذبت . وعنده رافع بن خديج وزيد بن ثابت
 وهما قاعدان معه على السرير . فقال أبو سعيد الخدري
 لو شاء هذان لحداك . فرفع عليه مروان الدرة ليفرضه
 فلما رآيا ذلك قالا : صدق .
 انظر ٢٢/٢ ، ١٨٧/٥ . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد :
 رواه أحمد والطبراني باختصار كثير . ورجال أحمد رجال
 الصحيح . اهـ كتاب الجهاد ، باب ما جاء في الهجرة
 ٢٥٠/٥ .
 حيّز : بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء المكسورة وفي
 آخره زاي .
 والمعنى : الناس في ناحية ، وأنا وأصحابي في ناحية .
 عمدة القاري لبدر الدين العيني ، كتاب الجهاد والسير
 باب فضل الجهاد والسير ٨٠٧٨/١٤ مطبعة دار الفكر سنة
 ١٣٩٩هـ .

ولأنهم مشتركون في الكفر ، وإن تَنَوَّعُوا ، كما أن
المسلمين مشتركون في الحق وإن تَنَوَّعُوا .
وليس التَّبَايُنُ بينهم بِمَانِعٍ من توارثهم ، كما يَتَّبَايَنُ
أهل الإسلام في مذاهبهم ، ولا يوجب ذلك اختلاف توارثهم ، لأن
الأصل إسلام أو كفر ، لا ثالث لهما .

فصل

فإذا ثبت أن الكفر كله ملة واحدة ، فقد اختلف الناس

في كيفية توارثهم

فمذهب الشافعي أن أهل الذمة يتوارثون [هم] وأهل العهد (١)
بعضهم من بعض على اختلاف أديانهم ، وأهل الحرب يتوارثون (٢)
بعضهم من بعض وإن اختلفت أديانهم ، ولاتوارث بينهم وبين (٣)
أهل الذمة . (٤)

وقال أبو حنيفة : لَا تَوَارَثُ بَيْنَ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَأَهْلِ

-
- (١) ب : [] ساقط .
(٢) العهد : الأمان والميثاق والذمة . ومنه قيل للحربي يدخل دار الإسلام بأمان ذو عهد ومعاهد . اهـ المصباح المنير (عهد) .
المستأمن : من دخل دار الإسلام بأمان . اهـ المطلع على المبدع ص ٢٢١ .
(٣) ج : وبعضهم .
(٤) لأنه حقن دمهم بسبب واحد ، فوارث بعضهم من بعض كالمسلمين . اهـ المذهب ، كتاب الفرائض ، فصل : لا يرث المسلم من الكافر ٢٥/٢ .
قال النووي : والمعاهد والمستأمن هل هما كالذمي أم لا ؟ فيه وجهان : أحدهما - وهو المنصوص - كالذمي ، لأنهما معصومان بالعهد والأمان . فعلى هذا يتوارث الذمي والمستأمن ، وعلى الآخر في التوارث بينهما الطريقتان ويتوارث هو والحربي . اهـ الروضة ، كتاب الفرائض ، الباب الخامس في بيان مانع الميراث ٢٩/٦ .
(٥) لأن جميع ملل الكفر في البطلان كالملة الواحدة ، لأن الله تعالى قال : {فمإذا بعد الحق إلا الضلال} . اهـ مغنى المحتاج ، الفرائض ٢٥/٣ .
(٦) لأن الموالة انقطعت بينهما . راجع المذهب ، كتاب الفرائض ، فصل : لا يرث المسلم من الكافر ٢٥/٢ ، التنبيه ، كتاب الفرائض ص ١٠٠ .
وقال النووي : فلو كان أحدهما ذمياً والآخر حربياً فطريقتان : المذهب وبه قطع الأكثرون : لا يتوارثان . لانقطاع الموالة بينهما . وربما نقل الفرغيون الإجماع على هذا .
والثاني : على قولين حكاهما الإمام وغيره . شأنهما : التوارث ، لشمول الكفر . اهـ الروضة ، كتاب الفرائض الباب الخامس في بيان مانع الميراث ٢٩/٦ .

(١) الحرب ، وكذلك أهل العبد لَأَتَوَارَثَ بينهم وبين أهل الذمة ،
(٢)
وأهل الحرب يتوارثون مالم تختلف بهم الدار ، واختلاف دارهم
يكون باختلاف ملوكهم ، ومعاداة بعضهم لبعض في الدين ،
(٣)
كالترك والروم فلا يُوَرَّثُ بعضهم من بعض .
(٤)

-
- (١) مختصر الطحاوي ، كتاب الجهاد والسير ص ٢٩١ ، الاختيار
لتعليق المختار ، كتاب الفرائض ، فصل في الموانع
١٦٦/٥ ، تبين الحقائق على كنز الدقائق ، كتاب
الفرائض ٢٤٠/٦ ، البحر الرائق ، كتاب الفرائض ٥٥٧/٨
المطبعة العلمية ، مصر ، ط (١) .
(٢) المراجع السابقة .
(٣) ب : الدار .
(٤) المراجع السابقة .
قال الزيلعي : واختلاف الدار يمنع الارث . والمؤثر هو
الاختلاف حكما وان كان في غيرها حقيقة ، والدار اما
تختلف باختلاف المنعة والملك كدار الاسلام ودار الحرب ،
ودارين مختلفين من دار الحرب ، باختلاف له ، لانقطاع
الولاية والتناصر فيما بينهم ، والارث يكون بالولاية .
تبين الحقائق ، كتاب الفرائض ٢٤٠/٦ .

فصل

فعلى ماذكرنا من المذاهب اذا مات يهودى من اهل الذمة ،
 فمترك أمّا مثله يهودية وابنا مسلما واربعة اخوة : ائدهم^(١)
 [يهودى] ذمى ، والآخر نصرانى ذمى ، والآخر مجوسى معاهد ، والآخر^(٢)
 وثنى حربى ، فعلى قول معاذ لأمه اليهودية السدس ، والباقى^(٣)
 لابنه المسلم ، ولاشئ لاختوته .^(٤)
 وعلى قول مالك : لأمه اليهودية الثلث ، والباقى لآخيه^(٥)
 اليهودى ، لموافقته له فى ملته ، ولايحجب الأم ، لآنه واحد ،
 ولاشئ لمن سواه .

وعلى قول أبى حنيفة : لأمه السدس ، والباقى بين آخيه
 اليهودى والنصرانى ، لأنهما من اهل الذمة ، [ولاشئ لآخيه
 المجوسى ، لآنه معاهد] ، ولاشئ لآخيه الوثنى ، لآنه حربى .^(٦)

-
- (١) ج : أمه .
 (٢) ب : أبى .
 (٣) ج : [] ساقط .
 (٤) المجوسية : نحلة ، والمجوسى : منسوب إليها ، والجميع
 المجوس ، يقولون بالأسلمين : وهما النور والظلمة ،
 يزعمون أن الخير من فعل النور ، وأن الشر من فعل
 الظلمة . لسان العرب ، مادة (مجن) .
 (٥) الوثن : المئتم ، سواء كان من خشب أو حجر أو غيره .
 والجميع : (وثن) مثل اسد واسد . (واوثنان) . وينسب
 إليه من يتخدين بعبادته على لفظه ، فيقال : رجل
 (وثنى) ، وقوم (وثنيون) ، وامرأة (وثنية) ، ونساء
 (وثنيات) . انظر المصباح المنير (وثن) .
 (٦) ومعاوية . وبه قال محمد بن الحنفية ، وسعيد بن
 المسيب ، ومسروق ، والنخعى ، والشعبى ، واسحاق .
 (٧) لأنهم محجوبون بالابن .
 (٨) ومن وافقه من الصحابة كعملى ومن التابعين الحسن
 البصرى وشريح . ومن الفقهاء الزهرى والثورى والنخعى .
 (٩) ب : [] ساقط .

وعلى مذهب الشافعى ، لأمته : السدس ، والباقي بين
أخوته الثلاثة اليهودى والنصرانى والمجوسى المعاهد ، لأن
أهل المعهد يرضون أهل الذمة عنده ، ولاشئ لأخيه الوثنى ،
لأنه حربى .

(١) روضة الطالبين ٢٩/٦ .

١٥٠/١

فصل

ولو مات نصراني من أهل الذمة ، وترك زوجة وشقيقة من
أهل العهد ، وأما يهودية من أهل الذمة ، وابنا مسلما ،
وبنت ابن وشقيقة تؤدي الجزية ، وأخوين^(١) : أحدهما مجوسى ج/١٠١
يؤدي الجزية ، والآخر وثنى من أهل العهد ، وعمّا نصرانيا من
أهل الجزية .

فعلى قول معاذ للزوجة الثمن ، وللام السدس ، والباقي
للابن المسلم .

وعلى قول مالك : المال كله للعم النصراني .

وعلى قول أبي حنيفة : لأمه السدس ، ولبنت ابنه النصف^(٢)
لأنه يقبل الجزية من عبدة الأوثان ، ويجعلهم من أهل الذمة ،
والباقي لأخيه المجوسى ، ولأشء لزوجته ولأخيه الوثنى ، لأنه
لا يؤرث أهل العهد من أهل الذمة .

وعلى مذهب الشافعى : لزوجته الربع ، لأنها معاهدة ،
ولأمه السدس ، [والباقي] لأخيه المجوسى وأخيه الوثنى المعاهد^(٣) ،

(١) قال النووي : الجزية : مأخوذة من المجازاة والجزاء ،
لأنها جزاء لكفنا عنهم وتمكينهم من سكنى دارنا .
وقيل : من جزى يجرى : إذا قضى ... وجمعها جزى كقربة
وقرب .

وسمى : ضريبة على فعيلة بمعنى مفعولة ، وجمعها
ضرائب . اهـ تمحيص التنبيه ص ١٣٧ .

(٢) ج : لا يقبل الجزية .
(٣) مختصر الطحاوى ، كتاب الجهاد ص ٢٨١ ، ٢٨٢ ، وقال أبو
الحسن القدورى : وتوضع الجزية على أهل الكتاب والمجوس
وعبدة الأوثان من العجم . ولا توضع على عبدة الأوثان من
العرب . اهـ الكتاب ٤/١٤٤ مع الباب ، مطبعة الفتوح
الأدبية ، مصر ١٣٣١هـ ، الهداية شرح بداية المبتدى ،
كتاب السير ٢/١١٨ ، ١١٩ مطبعة مصطفى البابى ، الاختيار
لتعميل المختار ٤/٢١٦ .

(٤) ب : [] ساقط .

ولاشيء لبنت ابنه الوثنية التي تؤدي الجزية ، لأنه لايجوز
أخذ الجزية عنده من عبدة الأوثان . والله أعلم .^(١)

(١) المذهب ، كتاب السير ، باب الجزية ٢/٢٥٠ ، الروضة
كتاب عقد الجزية والهدنة ، الشرط الخامس ، المنف
الثالث ١٠/٣٠٥ .

فصل

فلو مات مسلم وترك ابنا مسلما وابنا نصرانيا أسلم ،
فإن كان إسلام النصراني/قبل موت أبيه ولو بطرفة عين، كان ب/هـ
الميراث بينهما ، وهذا إجماع ، وإن كان إسلامه بعد موت
أبيه ولو بطرفة عين لم يرثه ، وهكذا لو ترك المسلم الحرَّ
ابنين : أحدهما حرَّ والآخر عبد أُعْتِقَ ، فإن كان عتقه قبل موت
أبيه ورَّثه ، وإن كان بعده لم يرثه (١)
وبه قال من المحابة : أبو بكر وعلى وزيد وابن مسعود (٢) (٣) (٤) (٥)
رضي الله عنهم

ومن الفقهاء أبو حنيفة ومالك وأكثر الفقهاء (٦) (٧) (٨)

-
- (١) المذهب ، كتاب الفرائض ، فصل : ومن أسلم أو اعتق على ميراث ٢٤/٢ ، الروضة ، الفرائض ، الباب الخامس في بيان مانع الميراث ٣٠/٦ .
(٢) لم أجد من ذكره .
(٣) المصنف لابن أبي شيبة ، كتاب الفرائض ، في الرجل والمرأة يسلم قبل الميراث ٤٢٣/١١ ، كتاب السنن لسعيد ابن منصور ، كتاب الفرائض ، باب من أسلم على الميراث قبل أن يقسم ٥٢/١ .
(٤) لم أجد من ذكره .
(٥) المغنى لابن قدامة ، كتاب الفرائض ، مسألة : وكذلك من أسلم على ميراث ٣٧٠/٦ ، تهذيب ابن القيم الجوزية على مختصر سنن أبي داود للمنذرى ١٨٢/٤ .
(٦) المغنى لابن قدامة ، الفرائض ، مسألة وكذلك من أسلم على ميراث ٣٧٠/٦ ، تهذيب ابن القيم على مختصر سنن أبي داود ١٨٢/٤ .
(٧) المدونة الكبرى ، كتاب الموارث ، في ميراث المسلم والنصراني ٨٨/٣ مطبعة دار الفكر للطباعة ، الكافي لابن عبد البر ، كتاب الفرائض ١٠٥٢/٢ .
(٨) منهم عطاء بن أبي رباح ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وإبراهيم النخعي وغيرهم . راجع المصنف لعبد الرزاق ، كتاب أهل الكتابين ، باب الميراث لا يقسم حتى يسلم ٣٤٤/١٠ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ، المغنى لابن قدامة ، تهذيب ابن القيم .

وحكى عن الحسن البصرى وقتادة ومكحول أنهم ورّثوا من
 أسلم أو أعتق على ميراث قبل أن يقسم
 (١) (٢) (٣)
 وروى ذلك عن عمر وعثمان رضى الله عنهما
 (٤) (٥)
 وحكى عن اياس وعكرمة وأحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه
 (٦) (٧) (٨)
 أنهم ورّثوا من أسلم قبل القسمة ، ولم يورّثوا من أعتق قبل
 القسمة ، استدلالا بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه

- (١) المصنف لابن أبى شيبة ، كتاب الفرائض ، من قال : يرث
 ما لم يقسم ٤٢٥/١١ ، كتاب السنن لسعيد بن منصور ،
 كتاب الفرائض ، باب من أسلم على الميراث قبل أن يقسم
 ٥٤/١ .
- (٢) المغنى لابن قدامة ٣٧١، ٣٧٠/٦ ، تهذيب ابن القيم .
- (٣) المرجعين الأخيرين .
 مكحول بن زيد ، ويقال : ابن أبى مسلم بن شاذل الكلبي
 الدمشقى ، أبو عبد الله ، ثقة فقيه ، مات سنة ١١٨هـ -
 تهذيب الاسماء واللفات ١١٣/٢ ت ١١٦ ، التقريب ٢٧٣/٢
 ت ١٣٥٤ .
- (٤) المصنف لعبد الرزاق ، كتاب أهل الكتابين ، باب
 الميراث لا يقسم حتى يسلم ٣٤٦، ٣٤٤/١ .
 قلت : وروى عنه أيضا أنه ورث من أسلم على ميراث .
 انظر المرجع السابق ص ٣٥٠، ٣٤٦ .
- (٥) المرجع السابق ، المصنف لابن أبى شيبة ، السنن لابن
 منصور .
- (٦) المغنى لابن قدامة ، تهذيب ابن القيم .
 هو ابن معاوية بن قرّة بن اياس بن هلال المزنى ، أبو
 واثلة البصرى قاضيها ، ولجده صحبة ، ثقة ، مات سنة
 ١٢٢هـ .
 التقريب ٨٧/١ ت ٦٧٥ .
- (٧) المصنف لابن أبى شيبة .
- (٨) مختصر الخرقى ، الفرائض ص ١٢٧ ، وقال أبو الخطاب :
 فاما اذا كان الذمى قريب مسلم ، فمات المسلم ،
 ثم أسلم الذمى قبل قسمة تركته فهل يرثه أم لا ؟ على
 روايتين : أحدهما : يرثه . وهو اختيار الخرقى .
 والآخرى : لا يرثه .
 فاما من كان عبدا ، فاعتق بعد موت مورثه ، وقبل
 قسمة تركته ، فلا يرثه رواية واحدة . اهـ الهداية .
 كتاب الفرائض ، باب مواريث أهل الملل ١٧٤/٢ ، وراجع
 المغنى لابن قدامة ، كتاب الفرائض ، مسألة وكذلك من
 أسلم على ميراث ٣٧٠/٦ ، تهذيب ابن القيم ١٨٢/٤ .
- (٩) المغنى لابن قدامة .

قال : (من أسلم على شيء فهو له) . (١) وروى أبو الشعثاء عن
ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (كل
قَسَمٍ [قَسَمٌ] في الجاهلية فهو على ما قَسَمَ ، وكل قَسَمٍ أدركه
الاسلام فإنه على قَسَمِ الاسلام) . (٢)

ودليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : (لايتوارث أهل
ملتئين) ، ولأن الميراث ينتقل بالموت الى ملك الوارث ،
لبالقسمة ، ولأن تأخير القسمة لايجب تورث من ليس بوارث ،
كما أن تَقْدِيمَهَا لايجب سقوط من هو وارث ، ولأنه إِنْ وَلِدَ (٣)

(١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه عن عروة بن الزبير
مرفوعا ، وفيه انقطاع ، لأن عروة تابعي ، كتاب
الفرائض ، باب من أسلم على الميراث ٥٥/١ ، ولكنه روى
موصولا عن أبي هريرة وابن عباس وبريدة بن الحبيب ،
وحسنه الألباني بمجموعه ، الأرواء ، كتاب الفرائض ، باب
ميراث أهل الملل ١٥٦/٦ ، مطبعة المكتب الاسلامي ط (١)
١٣٩٩هـ .

(٢) هو جابر بن زيد الأزدي ، ثم الكوفي ، البصري مشهور
بكنيته : أبي الشعثاء ، ثقة فقيه ، مات سنة ١٩٣هـ .
التقريب ١٢٢/١ ت ٣ ، تهذيب الأسماء واللفات ١٤١/١
ت ٩٨ .

(٣) ج : [ساقط .
(٤) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الفرائض ، باب فيمن
أسلم على ميراث ، راجع مختصر أبي داود للمنذري ١٨٢/٤
ابن ماجه ، كتاب الرهون ، باب قسمة الماء ٨٣١/٢ ،
وأخرجه أيضا عن ابن عمر مرفوعا بلفظ (ماكان من ميراث
قسم في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية ، وماكان من
ميراث أدركه الاسلام فهو على قسمة الاسلام ، كتاب
الفرائض ، باب قسمة الميراث ٩١٨/٢ ، وصححه الشيخ
الألباني ، الأرواء ١٥٧/٦ .
وقال الخطابي :

فيه بيان أن أحكام الأموال والأنساب والانكحة التي كانت
في الجاهلية ماضية على ماوقع الحكم منهم فيها أيام
الجاهلية ، لايرد منها شيء في الاسلام ، وأن ماحدث من
هذه الأحكام في الاسلام ، فإنه يستأنف فيه حكم
الاسلام . اهـ شرح الخطابي على سنن أبي داود ، راجع
مختصر أبي داود للمنذري ١٨٢/٤ .

(٥) تقدم في ص ٥٢ .
(٦) ب ، ج : لو ، بدل : ان .

للميت اخوة قبل قسمة تركته لا يرثونه . وهكذا لو اسلموا ،
(٢)
لم يرثوه .

فاما قوله صلى الله عليه وسلم : (من اسلم على شيء
فهو له) ففيه تاويلان :

احدهما : من اسلم وله مال فهو له ، لا يزول عنه
باسلامه .

والثاني : من اسلم قبل الموت رغبة في الميراث فهو
له .

واما حديث ابن عباس فمعناه : ان المشركين اذا ورثوا

ميتهم ثم اقتسموه في جاهليتهم كان/على قسمتهم ، ولو اسلموا
(٣)
قبل قسمته اقتسموه على قسمة الاسلام . والله اعلم .

(١) ب : لم يرثوه .

(٢) ج : لا يرثونه .

(٣) أ ، ج : على جاهليتهم قسمهم .

(٤) ب : القسمة اقتسموا .

فصل

- (١) وإذا مات ذمى ولأوارث له كان ماله لبیت المال [فيثا] ،
(٢) لاميراشا ، ويمصرف مصرف الغنى ، فلو كان له عصة مسلمون لم
(٣) يكن لهم فيما صار منه الى بيت المال حقا ، وهكذا لو كان
(٤) عصة الذمى في دار الحرب ليس لهم عهد فلاميراث لهم منه ،
ويكون ماله فيثا ، ولو كان لهم عهد استحقوا ميراثه .

-
- (١) ج : [] ساقط .
(٢) التنبيه للشيرازي ص ١٤٥ قال : وأما الغنى ...
والأموال التي يموت عنها صاحبها ، ولأوارث له من أهل
الذمة ففيها قولان :
أحدهما : أنها خمس . فيصرف خمسها الى أهل الخمس .
والثاني : لا يخمس الا ما هربوا عنه فزعا من المسلمين .
(٣) ب : كانت .
(٤) ب : ولا .

فصل /

واذا تحاكم أهل الحرب اليينا في ميراث ميت منهم ، وله ورثة من أهل الحرب [وورثة من أهل العهد] وورثة من أهل الذمة ، لم يُورَث أهل الذمة منهم ، كما لَأَنُورَثَهُمْ من أهل الذمة ، وقسمنا ميراثه بين أهل الحرب وأهل العهد مع اتفاق دارهم واختلافهما وتباين أجناسهم واتفاقها كالروم والترك وكالعند والزنج ،

وقطع أبو حنيفة التوارث بين المختلفين في أجناسهم والمتباينين في ديارهم ، فلم يُورَث التركي من الرومي ، ولا الزنجي من الهندي . وهذا [قول] يؤول الى أن يجعل الكفر ملأ وهو لا يقوله .

-
- (١) ج : [] ساقط .
 (٢) هذا وجه مرجوح في المذهب ، لأن المعاهد كالذمي .
 وتقدم هامش ص ٥٩ .
 (٣) ب : اتفاقهم ، بدون (دارهم) .
 (٤) ج : وأديانهم .
 (٥) تقدم ص ٧٠/٥٩ .
 (٦) ب : [] ساقط .

مسألة

(١)
قال الشافعي رحمه الله : (والمملوكون) .
وهذا صحيح ، العبد لا يرث ، وَلَا يُورَثُ ، فإذا مات العبد ،
كان ماله لسيده ملكا ، وَلَا حَقَّ فيه لأحد من ورثته . وهذا
اجماع .

(٢)
فإذا مات [العبد أحد من ورثته ، لم يرثه] العبد
في قول الجميع .

(٣) (٤)
وحكى عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي
الله عنهما أنه إذا مات أبو العبد أو أخوه اشترى العبد
من تركته ، وأعتق ، وجعل له ميراثه .

(٥)
فاختلف أصحابنا : هل قالا ذلك استحبابا أو واجبا ؟
وقال بعضهم : ذهبوا إلى استحبابه رأيا .

وقال آخرون : بل ذهبوا إليه واجبا ، وقالاه مذهبا حَقَمًا ،
وبوجوب ذلك قال الحسن البصري وإسحاق بن راهويه ، وفي
هذا القول اجماع على أن العبد [لَا يُورَثُ في حال رِقِّه ، وهو
أقوى دليل على أنه] لَا يملك إِذَا مَلَكَ ، لأن الملك بالميراث
(٦) (٧)

(١) مختصر المزني ، الفرائض ، باب من لا يرث ٢٣٨/٨ مع الام
شرح أبي الطيب ، الفرائض ، باب من لا يرث ل ٦ .

(٢) ب : [ساقط] .
(٣) المصنف لابن أبي شيبة ، كتاب الفرائض ، في المملوكين
وأهل الكتاب من قال : لا يحجبون ولا يرثون ٢٧١/١١ .

(٤) المرجع السابق ، من كان يحجب بهم ولا يرثهم ٢٧٢/١١ ،
السنن لسعيد بن منصور ، الفرائض ، باب من أسلم على
الميراث قبل أن يقسم ٥٥/١ .

(٥) لو قال : وجوبا لكان أظهر ، ليقابل استحبابا .
(٦) المغني لابن قدامة ، الفرائض ، مسألة والعبد لا يرث
٣٤٦/٦ .

(٧) ب : [ساقط] .

أقوى منه بالتمليك ، وإنما أوجبوا ابتياعه وعتقه ، وهذا
(٢)
غير صحيح من وجهين :
أحدهما : أن سيد العبد لا يلزمه بيع عبده ، ولا يجوز أن
يُجبر على [إزالة] ملكه .
(٣)
والثاني : أنه لو بيع من سيده لكان يرث معتقا بعد
(٤)
الموت ، وقد دللنا على أن المعتق بعد الموت لا يرث والله
(٥)
أعلم .

-
- (١) ب : فانما .
(٢) أ ، ب : لازم .
(٣) أ ، ج : [] ساقط .
(٤) ب ، ج : ابتيع .
(٥) ب : وهذا دليل ، بدل (وقد دللنا) .

فصل

- (١) فاما المدبر فكالمعد ، لايرث ولايُورث ، وكذلك امّ الولد
لايرث ولايُورث .
- (٢) فاما المكاتب فهو عبد مابقى عليه درهم ، لايرث ولايُورث ،
وبه قال من الصحابة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان [وزيد
ابن ثابت وعائشة وامّ سلمة وعبد الله بن عمر رضى الله عنهم ،
ومن التابعين سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز

- (١) ب : واما .
التدبير ، والمدبر : مأخوذ من الدبر ، لأن السيد
اعتقه بعد موته . والموت دبر الحياة . ولا يقال
التدبير في غير الرقيق كالخيل وغيرها مما يوصى به .
تمحيص التنبيه للنووي ص ٩٧ .
وقى المصباح : اذا اعتقه بعد موته (دبر) .
- (٢) أم الولد هي الامة التي علفت بولد حر في ملك الواطى،
المعذب ٢٠/٢ ، التنبيه ص ٩٩ .
- (٣) الكتابة : أن يكتب السيد للعبد كتابا بالعق عند
اداء مبلغ من المال يقسط أقساطا، وتسمى النجوم . اهـ
المصباح المنير (كتب) .
- (٤) الاقناع ، الفرائض ص ١٢٨ .
- (٥) المصنف لعبد الرزاق ، كتاب المكاتب ، باب ميراث ولد
المكاتب وله ولد أحرار ٣٩٤/٨ ، السنن الكبرى للبيهقى
كتاب المكاتب ، باب موت المكاتب ٣٣٢/١٠ ،
- (٦) ب : [ساقط] .
المحلى ، كتاب الكتابة ، مسألة ١٦٨٨ ، ٢٢٩/٩ .
- (٧) المصنف لعبد الرزاق ، السنن الكبرى ٣٣١/١٠ .
- (٨) المحلى ٢٢٩/٩ .
- (٩) المرجع الأخير .
أم سلمة هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة ، المخزومية
أم المؤمنين ، ماتت سنة ٦٢ هـ .
- التقريب ٦١٧/٢ ت ٢ ، تهذيب الاسماء واللفات ٣٦١/٢
ت ٧٦٩ ، الامابة ٤٥٨/٤ ت ١٣٠٩ .
- (١٠) المصنف لعبد الرزاق ٣٩١/٨ ، السنن الكبرى ٣٣٢، ٣٣١/١٠
عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوى ، أبو عبد الرحمن
أحد المكثرين ، مات سنة ٧٣ هـ .
- التقريب ٤٣٥/١ ت ٤٩١ ، تهذيب الاسماء ٢٧٨/١ ت ٣٢١ ،
الاصابة ٣٤٧/٢ ت ٤٨٣٤ .
- (١١) المحلى .
- (١٢) المغنى لابن قدامة ، الفرائض ، فصل فاما المكاتب
٣٩٣/٦ .

(١) (٢)

ومن الفقهاء الزهري وأحمد بن حنبل .

وقال عبد الله بن عباس : إذا كتبت صحيفة المكاتب عتق،

(٣)

ومار حرا يرث ويورث .

(٥)

(٤)

وقال علي بن أبي طالب عليه السلام : يعتق منه / بقدر ١٥٢/١

مأدى ، ويرث به ، ويرث منه بقدر ما بقي ، ولا يرث به .

(٦)

[وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : إن أدى قدر

(٧)

قيمته عتق ، وورث ، والا فهو عبد ، لا يرث] .

وقال أبو حنيفة ومالك : هو عبد ما بقي عليه درهم

(٨)

[واحد] فإن مات له ميت لم يرثه ، قال : وإن مات أدِّي من

ماله ما بقي عليه من كتابته ، وجعل الباقي لورثته ، إلا أن

(٩)

أبا حنيفة يجعل ذلك لمن كان معه / في الكتابة ومن كان حرا . ٥١/ب

وقال مالك : يكون لمن كان معه في الكتابة دون من كان

(١) المصنف لعبد الرزاق ٣٩٣/٨ .

قلت : وقال أيضا : فإنه يؤدي ما بقي من كتابته ، ثم

يقسم بينهم ما بقي من ماله على قرائضهم . المرجع

السابق ص ٣٩٤ .

(٢) قال أبو الخطاب :

فأما المكاتب فلا يرث بحال مادام في كتابته . وهل يرث

إذا خلف زيادة على مال الكتابة ؟ قال في رواية ابن

منصور وغيره : لا يرث ، وما خلفه لسيده وقال في رواية

حرب : يؤدي مال الكتابة من المال ، ويحكم بعتقه

ويكون الباقي لورثته . وهو اختيار أبي بكر عبد العزيز

الهداية ، كتاب الغرائض ، باب ميراث الولاء ١٨٢، ١٨١/٢

المحلى .

(٣) المصنف لعبد الرزاق ٣٩١/٨ - ٣٩٥ ، السنن الكبرى ٣٣١/١٠

(٤) ج : عنه .

(٥) المصنف لعبد الرزاق ، سنن البيهقي .

(٦) ب : [ماقط] .

(٧) ب ، ج : [ماقط] .

(٨) مختصر الطحاوي ، كتاب المكاتب ، وإذا مات المكاتب

(٩) ص ٢٨٧ ، المبسوط ، كتاب المكاتب ، باب ميراث المكاتب

٥٠/٨ ، الاختيار ، كتاب المكاتب ، فمل وإن مات المكاتب

٦٣/٤ .

(١)
حَرَّأ .

والدليل على جميعهم ما روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال : (الْمَكَاتِبُ عَبْدٌ مَابَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهُمٌ [مِنْ كِتَابَتِهِ]) (٢) (٣)

ولان/من منعه الرق من ان يرث مَنَعَهُ الرق ان يورث ١٠٣/ج
كالعبد .

-
- (١) الموطأ ، كتاب المكاتب ، باب القضاء في المكاتب
٧٨٨/٢ .
المدونة الكبرى ، كتاب المكاتب ، في المكاتب يموت
ويترك ولدا ٣٣/٣ ، الشرح الصغير لأحمد الدردير ، باب
في أحكام الكتابة ٤٢٢/٢ ، بلغة السالك المكتبة
التجارية الكبرى .
- (٢) ا ، ب ، ج : [ساقط ، وما اشبهه من أبي داود .
- (٣) أخرجه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ثم
سكت عنه ، كتاب العتق ، باب في المكاتب يؤدي بعض
كتابته فيعجز أو يموت ٣١/٤ ، الطبعة الهندية ، وابن
ماجة في كتاب العتق ، باب في المكاتب ٨٤٢/٢ .
قلت : وحسنه الشيخ الألباني . الارواء ، الفرائض ١١٩/٦

فصل

- (١) فاما المعتكق بعضه فقد اختلف الناس هل يرث ام لا ؟
 (٢)
 فحكى عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه : انه يرث
 (٣)
 بقدر ما عتق منه ، ويحجب [به] و [به] قال المزنى وعثمان البتى
 (٤) (٥) (٦) (٧)
 وحكى عن عبد الله بن عباس انه يرث كل المال كالأحرار .
 (٨)
 وبه قال ابو يوسف ومحمد . (٩) (١٠)

- (١) ب ، ج : نعمه .
 (٢) ب : يورث .
 (٣) شرح السنة للبغوي ، كتاب الفرائض ، باب الابواب التي تمنع الميراث ٢٦٦/١ ، المحلى ، كتاب المواريث ، مسألة ١٧٤١ ، ٣٠٢/٩ .
 (٤) ج : [] ساقط .
 (٥) ب : [] ساقط .
 (٦) وكذلك ابن سريج ، انظر المذهب ، الفرائض ، فصل ولا يرث الحر من العبد ٢٥/٢ ، روضة الطالبين ، الفرائض ، الباب الخامس في بيان مانع الميراث ٢٠/٦ .
 المزنى : هو ابو ابراهيم امماعيل بن يحيى المزنى الميمرى كان معظما بين اصحاب الشافعى وزاهدا .
 له المؤلفات الجيدة ، وهو صاحب المختصر الذى شرحه الماوردى بكتابيه الحاوى مات سنة ٢٦٤هـ ، طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٢٠ ، تهذيب الامعاء ٢٨٥/٢ ت ٤٩٢ .
 (٧) المحلى ، المواريث ، مسألة ١٧٤١ ، المغنى لابن قدامة كتاب الفرائض ، مسألة قال : ومن بعضه حر يرث ويورث ٢٤٨/٦ .
 عثمان بن مسلم البتى - بفتح الموحدة وتشديد المثناة - ابو عمرو البصرى ، يقال : اسم ابيه سليمان ، صدوق ، عابوا عليه الافتاء بالرأى ، مات سنة ١٤٢هـ .
 التقريب ١٤/٢ ت ١١٢ .
 وبهذا قال الامام احمد ، مختصر الخرقى ، الفرائض ، باب مسائل شتى في الفرائض ص ١٢٦ ، الهداية لآبى الخطاب ، الفرائض ، باب ميراث المعتكق بعضه والمكاتب ١٨١/٢ .
 (٨) المغنى لابن قدامة .
 (٩) (١٠) الاختيار ، كتاب العتق ، فصل : ومن اعتق بعض عبده عتق ٣٥/٤ .
 يعقوب بن ابراهيم بن حبيب ، ابو يوسف القاضى ، صاحب أبى حنيفة . ثقة ، مات ببغداد سنة ١٨٢هـ .
 تاج التراجم ص ٨٠ ت ٢٤٧ ، ط (٢) باكستان ، كراتشى ١٤٠١هـ ، تاريخ بغداد ٢٤٢/١٤ دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الميزان ٤٤٧/٤ دار المعرفة ، بيروت =

وحكى عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضى الله عنهما
انه لا يرث بحال ، وبه قال الشافعى ومالك ، لانه اذا لم تكمل
حريته ، فاحكام الرق عليه جارية .

فعلى هذا لو مات حر ، وترك ابنا حرًا وابنا نصفه حر ،
فعلى قول المزنى : المال بينهما اثلاثا ، لانه مقسوم على
حرية ونصف ، فيكون للحر ثلثاه ، وللذى نصفه حر ثلثه ، وهو
المروى عن على عليه السلام ،

وعلى قول أبى يوسف يكون المال بينهما بالسوية ،
لاستوائهما فى حكم الحرية . وهو المروى عن ابن عباس ،
وعلى قول الشافعى المال للحر وحده ، وهو المروى عن
عمر وزيد رضى الله عنهما .

ولو ترك الحر ابنا نصفه حر وعمًا حرًا .
فعلى قول المزنى : للابن : النصف ، والباقى للعم .
وعلى قول أبى يوسف : المال كله للابن .
وعلى قول الشافعى ومالك : المال [كله] للعم .
ولو ترك الحر ابنيين نصف كل واحد منهما حر ، وعمًا

-
- = محمد بن الحسن ^{بن} فرقد الشيبانى ، ولد بواسط ، صاحب أبا
حنيفة ، ولى قضاء الرقة للرشد ثم قضاء الرى ، وبها
مات سنة ١٨٩هـ .
(١) تاج التراجم ص ٥٤ ت ١٥٩ مطبعة العائى ، بغداد ١٩٦٢م .
لم أجد من ذكره .
(٢) المغنى لابن قدامة .
(٣) شرح مختصر المزنى لأبى الطيب ، الفرائض ل ٧ ، المذهب
روضة الطالبين .
(٤) مختصر خليل وجواهر الاكلیل ، الفرائض ٣٣٨/٢ مطبعة
مطقى البابى ، القاهرة ، ط (٢) ١٣٦٦هـ ، الكافى لابن
عبر البر ، كتاب المواريث ١٠٤٩/٢ .
(٥) ب : وعليه .
(٦) أ : [] ناقت .
(٧) أ : حرا .

(١)
[حزًا] .

فعلى قول أبى يوسف : المال لابنين .

وعلى قول الشافعى : المال للعم .

واختلف أصحابنا فى قياس قول المزنى على وجهين :

أحدهما : أن لهما النصف ، [لأن لهما نصف^(٢) الحرية ،
والنصف الآخر للعم .

والوجه الثانى : أنه يجمع حريتهما فتكون حرية ابن

تام ، فيكون المال بينهما ، ولاشئ للعم .

فلو ترك الحر ابنا وبنتا نصفها حر .

فعلى قول أبى يوسف : المال بينهما : للسذكر مثل حظ

الأنثيين .

وعلى قول الشافعى : المال كله للحر من الأنثيين . وعلى^(٣)

قول المزنى فيه وجهان :^(٤)

أحدهما : أن لابن خمسة أسداس المال ، وللبنات السدس ،

ووجهه : أن البنات لو كانت حرة لكان لابن الثلثان ولها

الثلث ، ولو كانت أمة لكان لابن جميع المال ، ولاشئ لها ،

فوجب أن يكون لها بنصف الحرية النصف مما تستحقه بجميع

الحرية ، وذلك السدس ، ويرجع السدس الآخر على الابن .

والوجه الثانى : أن لابن أربعة أخماس المال ، وللبنات

الخمس .

(١) ب : [ساقط] .

(٢) ب : [ساقط] .

(٣) جميع النسخ من الابنين .

(٤) ا ، ب : وفيه على قول المزنى وجهان .

/ووجهه : ان حرية البنت لو كَمَلَّتْ قابلت نصف حرية الابن (١٥٣/١
فصار نصف حريتها يقابل نصف ربع حرية الابن ، فيقسم المال
على حرية وربع ، فيمير على خمسة أسهم : [للابن أربعة أسهم،
(١)
وللبنت سهم] .

(١) ب : [ساقط] .

(١) فصل

واما اذا مات هذا المعتقد نصفه ففيه قولان :
 أحدهما : وهو قوله في القديم ، وبه قال مالك : انه
 لا يُورث ، ويكون لسيده ، لانه اذا لم يرث بحريته لم يُورث بها
 والقول الثاني : وهو قوله في الجديد [انه] يكون
 موروثا عنه لورثته دون سيده ، لان السيد لم يكن يملك ذلك
 عنه في حياته ، فكذلك لا يملكه بعد موته .
 وقال أبو سعيد الأصبخري : يكون ما كان له بالحرية
 منتقلا الى بيت المال ، لا يملكه السيد ، لانه لأحق له في حريته ،
 ولا يُورث عنه ، لبقاء أحكام رقه ، فكان أولى الجهات به بيت
 المال .

ولهذا القول/عندي وجه آراه ، والله أعلم . ج/١٠٤

- (١) ج : مسألة .
 (٢) شرح أبي الطيب لمختصر المزني ، الفرائض ، ل ٧ ،
 المهذب ، الفرائض ، فصل : ولا يرث الحر من العبد ٢٥/٢
 روضة الطالبين ، الفرائض ، الباب الخامس في بيان
 مانع الميراث ، فرع : المعتقد بعنه ٣٠/٦ .
 (٣) المدونة الكبرى ، كتاب العتق ، في الرجل يعتق شقما
 ثم يموت العبد قبل أن يقوم على مال ٣٨٢/٢ ، الاشراف
 على مسائل الخلاف ، كتاب الموارث والفرائض ، مسألة
 سن بعنه رق فماله لمن له فيه رق ٣٢٨/٢ مطبعة الادارة
 ب : لم يرث بها .
 (٤) ب : [ساقط] .
 (٥) ب ، ج : سيد رقه . بدل (سيده) .
 (٦) المهذب ، الفرائض ، فصل : ولا يرث الحر من العبد ٢٥/٢
 وقال النووي : وهو الاظهر عند الاصحاب . اهـ روضة
 الطالبين .
 وبه قال الامام أحمد ، الهداية لأبي الخطاب ، الفرائض
 باب ميراث المعتقد بعنه والمكاتب ١٨١/٢ .
 (٨) شرح مختصر المزني لأبي الطيب ، الفرائض ل ٧ ، المهذب
 روضة الطالبين .
 هو أبو سعيد الحسن بن أحمد الاصبخري ، كان هو وابن
 سريج شيخي الشافعية ببغداد ، كان زاهدا ، ولد سنة
 ٢٤٤هـ . وتوفي ببغداد سنة ٣٢٨هـ .
 تهذيب الاسماء ٢٣٧/٢ ت ٣٥٦ ، طبقات الشافعية ص ٦٢ .

مسألة

- (١) قال الشافعي رحمه الله : (والقاتلون عمدا ، او خطأ) .
 وهذا صحيح . لا اختلاف بين الامة أن قاتل العمد لا يرث من
 مقتوله شيئا من المال ولا من الدية ، وان ورث غيره [الا]
 الخوارج وبعض فقهاء البصرة ، فقد حكى عنهم توريث القاتل
 عمدا ، استصحابا بالحال قبل القتل .
 (٢) والدليل عليهم ما رواه مجاهد عن عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
 (ليس لقاتل شيء) .
 (٣) وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 (القاتل لا يرث) .

- (١) ب : والقاتل .
 (٢) مختصر المزي ، كتاب الفرائض ، باب من لا يرث ٢٣٨/٨ من
 الام ، شرح أبي الطيب للمختصر ، الفرائض ، باب من
 لا يرث ٧ ، الام ، كتاب الفرائض ، باب الخلاف في ميراث
 أهل الملل ٧٦/٤ .
 (٣) كتاب الاجماع لأبي بكر بن المنذر ، كتاب الفرائض ص ٨٥ .
 (٤) ب : [ساقط] .
 (٥) مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج ، المخزومي مولاهم المكي
 ثقة ، امام في التفسير وفي العلم ، مات سنة ١٠١ هـ
 وقيل غير ذلك .
 (٦) التقريب ٢٢٩/٢ ت ٩٢٢ ، تهذيب الاسماء ٨٣/٢ ت ١١٤ .
 أخرجه الامام أحمد في مسنده ، وفي سننه انقطاع ، لأن
 مجاهدا لم يدرك عمر . اهـ أحمد محمد شاكر . راجع
 المسند ٣٠٥/١ .
 قلت : ولد مجاهد سنة احدى وعشرين من الهجرة ، وتوفي
 عمر رضي الله عنه في سنة ٢٣ من الهجرة . راجع ترجمة
 مجاهد في تهذيب التهذيب وترجمة عمر أيضا . وراجع
 تعليق الشيخ أحمد محمد شاكر في الحديث الذي يليه في
 هامش المسند ، مطبعة دار المعارف بمصر ١٣٧٣ هـ ط (٤) .
 (٧) أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الفرائض ، باب ما جاء
 في ابطال ميراث القاتل ٢٩٠/٦ مع تحفة الاحوذى ، وابن
 ماجه ، كتاب الفرائض ، باب في ميراث القاتل ٩١٣/٢ ،
 وفي كتاب الديات ، باب القاتل لا يرث ٨٨٣/٢ . وقال =

وروى عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من قتل قتيلا فانه لا يرثه ، وان لم يكن له وارث غيره ، وان كان والدّه أو ولدّه) ^(١) .

وروى محمد بن راشد عن مكحول قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (القاتل عمدا لا يرث من أخيه ولا من ذي قرابته ، ويرثه أقرب الناس إليه نسبا بعد القاتل) ^(٢) .

ولأن الله تعالى جعل استحقاق الميراث توافلا بين الأحياء والأموات لا اجتماعهم على الموالاة ، والقاتل قاطع الموالاة ، غايل عن التوافل ، فصار أسوا حالا من المرتد ^(٣) .

ولأنه لو ورث القاتل لمار ذلك ذريعة الى قتل كل سوروث رغب وارثه في استعجال ميراثه ، وما أفنى الى مثل هذا فالشرع مانع منه ^(٤) .

- = الترمذى : هذا حديث لا يصح ، لا يعرف الا من هذا الوجه ، واسحاق بن عبد الله بن أبي فروة قد تركه بعض أهل الحديث ، منهم أحمد بن حنبل ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، أن القاتل لا يرث ، كان القتل خطأ أو عمدا وقال بعضهم : اذا كان القتل خطأ فانه يرث وهو قول مالك ٢٩٠/٦-٢٩١ من تحفة الأحوذى .
- (١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ، كتاب العقول ، باب ليس للقاتل ميراث ٤٠٧/٩ ، والبيهقى فى سننه ، كتاب الفرائض ، باب لا يرث القاتل ٢٢٠/٦ .
- (٢) محمد بن راشد المكحول الخزاعى ، الدمشقى ، صدوق بهم مات بعد سنة ١٦٠هـ .
- (٣) التقريب ١٦٠/٢ ت ٢٠٨ ، كتاب تهذيب الكمال ١٣٧ فى ترجمة مكحول .
- (٤) ب : (من) بدل (بعد) .
- (٥) لا أعرف من أخرجه . ولكن روى أبو داود فى سننه من محمد ابن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حديثا طويلا فى الديات ، وفى آخره : "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس للقاتل شيء . وان لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه ، ولا يرث القاتل شيئا" . راجع باب ديات الأعضاء ٦٩٤/٤ الطبعة الهندية وقال الشيخ أحمد محمد شاكر : وهذا اسناده صحيح . اهـ الرسالة للإمام الشافعى ، التعليق على فقرة ٤٧٦ . مطبعة مخطوطى البابى ، مصر ط (١) ١٣٥٨هـ .
- (٥) أ ، ج : فصار أسوا حالا من المرتد حالا .
- (٦) ب : فالورع .

فصل

فاما القاتل اذا لم يكن عامدا في القتل ، قاصدا
(١)
[لارث] فقد اختلف الفقهاء فيه :
(٢)
فقال مالك : قاتل الخطأ يرث من المال ، ولا يرث من
(٣)
الدية

وقال الحسن وابن سيرين : قاتل الخطأ يرث من المال
(٤)
والدية / جميعا

ب/ ٥٢

وقال أبو حنيفة : لا يرث قاتل العمد والخطأ الا ان يكون
صبيا او مجنونا فيرث ، وكذلك المادل اذا قتل باغيا ورشه ،
(٥)
ولا يرث الباغي اذا قتل عادلا

-
- (١) ب : [] ساقط .
(٢) أ : وقال .
(٣) انظر الموطأ ، كتاب العقول ، باب ما جاء في ميراث العقل والتقليظ فيه ٨٦٨/٢ ، المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد الباجي ١٠٨/٧ مطبعة السعادة ، مصر ، ط (١) سنة ١٣٣٢هـ ، الكافي لابن عبد السبر ، كتاب المواريث ١٠٤٩/٢ ، الاشراف على مسائل الخلاف لعبد الوهاب البغدادي ، المواريث ، فصل ولا يرث من الدية ٢٢٩/٢
(٤) لم اجد مرجعا لهذا ، ولكن في المصنف لابن أبي شيبه : أن الحسن كان لا يرث القاتل ، كتاب الفرائض ، في القاتل لا يرث شيئا ٣٦٠/١١ . وقال أبو الوليد الباجي في المنتقى ١٠٨/٧ : وقال مالك : ان قاتل الخطأ لا يرث من الدية ، ويرث من المال ، وبه قال الحسن . وانظر المغني لابن قدامة ٣٦٤/٦ .
(٥) هذا قول أبي يوسف ، قال الطحاوي : وقال أبو يوسف لا يرث باغ من عادل على الوجوه كلها . وقال السرخسي : ولا يرثه في قول أبي يوسف ، لأنه قتل بغير حق فيحرمه الميراث ، كما لو قتلته ظلما بغير تأويل . وقال الموملي : قال أبو يوسف : لا يرث الباغي المادل في الوجهين ، لأنه قتل بغير حق . راجع مختصر الطحاوي ، كتاب قتال البغاة ص ٢٥٨ ، المبسوط ، كتاب السير ، باب الخوارج ١٣٢، ١٣١/١٠ .

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن : يرث الباغي العادل،

(١)

كما يرث العادل الباغي إذا كانا متاولين .

(٢)

وقال الشافعي : كل قاتل انطلق عليه / اسم القتل من ١٥٤/١

مغير أو كبير عاقل أو مجنون عامد أو خاطئ، محق أو مبطل ،

(٣)

فانه لا يرث .

(١) هذا قول أبي حنيفة ومحمد : قال الطحاوي : ومن قتلناه
منهم ممن نرثه ورثناه ، لانا قتلناه بحق ، ومن قتلوا
منا من ذوي أرحامهم فان أبا حنيفة ومحمدا كانا يقولان
ان قالوا : قتلناه على حق في رأينا ، ونحن الآن على
أن ذلك عندنا حق ورثوه . وبه نأخذ . وان قالوا :
قتلناه على باطل ، ونحن الآن على ذلك لم نورثهم منه .
وبه نأخذ . اهـ وقال السرخسي : وكذلك الباغي إذا قتل
مورثه العادل يرثه في قول أبي حنيفة ومحمد . اهـ
المراجع السابقة . ويلاحظ أن الماوردي نقل كلام أبي
حنيفة وأبي يوسف كل مكان الآخر .

(٢)

ج : (مالك) يدل (الشافعي) .

(٣)

قال أبو اسحاق الشيرازي : واختلف أصحابنا فيمن قتل
مورثه : فمنهم من قال : ان كان القتل مضمونا لم يرثه
لأنه قتل بغير حق ، وان لم يكن مضمونا ورثه ، لأنه
قتل بحق ، فلا يحرم به الإرث . ومنهم من قال : ان كان
متهما كالمخطئ، أو كان حاكما فقتله في الزنا بالبينة
لم يرثه ، لأنه متهم في قتله لاستعجال الميراث . وان
كان غير متهم بأن قتله باقراره بالزنا ورثه ، لأنه
غير متهم لاستعجال الميراث . ومنهم من قال : لا يرث
القاتل بحال ، وهو الصحيح . اهـ المهذب ، كتاب
الغنائم ، فصل : واختلف أصحابنا فيمن قتل مورثه ٢٥/٢
وقال النووي : ولا يرث من فيه رق ، والجديد أن من بعضه
حر يورث ، ولا قاتل ، وقيل : ان لم يضمن ورث . اهـ
المنهاج ، كتاب الغنائم ٢٥/٣ من معنى المحتاج .

فصل

فاما مالك فاستدل على ان قاتل الخطأ يرث من المال
دون الدية بقول النبي صلى الله عليه وسلم : (رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي
الخطأ والنسيان وما استَكْرَهُوا عليه) .^(١)
وروى محمد بن سعيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (يرث الزوج [من]
زوجته مالها وديتها ، وترث من زوجها ماله وديته ، فان قتل
أحدهما [صاحبه] عمدا لم يرثه ، وان قتل [أحدهما صاحبه]
خطأ ورث ماله وديته) .^(٢)
وهذا نص إن صح ، ولأن منع القاتل من الميراث عقوبة ،

- (١) أخرجه الطبراني عن ثوبان ، وصححه الألباني . راجع ١٧٩/٣ من صحيح الجامع الصغير ، المكتب الاسلامي .
- (٢) محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي ، الشامي ، المملوب ، أبو عبد الرحمن ، كذبوه ، وقال أحمد بن صالح : وضع أربعة آلاف حديث ، قتله المنصور على الزندقة ، وصلبه . مات بعد المائة .
- (٣) الحريب ١٦٤/٢ ت ٢٤٨ ، ميزان الاعتدال ٥٦١/٣ ت ٧٥٩٢ .
- (٤) ج . : [] ساقط ، وأثبتها من سنن ابن ماجه .
- (٥) [] ساقط من النسخ .
- (٦) أخرجه ابن ماجه في سننه ، الفرائض ، باب ميراث القاتل ٩١٤/٢ ، ابن الجارود في المنتقى ، المواريث ص ٣٢٣ ، الدارقطني في سننه ، الفرائض ٧٦٠٧٢/٤ ، البيهقي في السنن الكبرى ، الفرائض ، باب من قال قاتل الخطأ يرث من المال ٢٢١/٦ .
- قال البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه : في اسناده محمد بن سعيد وهو المملوب .
- قال أحمد بن حنبل : حديثه موضوع ، وقال مرة : عمدا كان يضع الحديث ، وقال أبو أحمد الحاكم : كان يضع الحديث ، ملب على الزندقة ١٤٨/٢ ، ١٤٩ مطبعة دار العربية للطباعة والنشر ط (١) ١٤٠٥ هـ .
- تنبيه : لم أقف على مرجع من مراجع المالكية يستدل بهذا الحديث في المسألة وهذا من صنيع المؤلف كما سيأتي لاجتاف مثل ذلك في الوصايا .

والخاطيء لاعمقوبة عليه ، كما لأقود^(١) عليه .

والدليل عليه عموم قوله صلى الله عليه وسلم :

(القاتل لا يرث) .

وروى ابو قلابة^(٢) قال : قتل رجل أخاه فى زمن عمر بن

الخطاب رضى الله عنه ، فلم يؤرث منه ، قال : يا امير

المؤمنين انما قتلته خطأ ، قال : لو قتلته عمدا / لاقدنك^(٣)
(٤) بـه .

وروى خلاص^(٥) أن رجلا قذف بحجر فاصاب امه ، فقتلها ،

فغرمه على بن [ابى] طالب - عليه السلام - الدية ، ونفاه^(٦)

من الميراث ، وقال : انما حظك من ميراثها ذاك^(٧)
(٨)

(١) القود بفتحيتين : القصاص . المصباح المنير (قود) .

(٢) هو عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمى البصرى ،

كثير الارسال ، ثقة فاضل ، مات بالشام هاربا من القضاء

مات سنة أربع ومائة وقيل بعدها .

التقريب ٤١٧/١ ت ٣١٩ ، الكاشف ٧٩/٢ ت ٢٧٦٢ .

(٣) ج : لقتلناك .

(٤) أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه ، كتاب العقول ، باب ليس

لقاتل ميراث ٤٠٣/٩ .

(٥) ب : خلاص ، وهو خطأ .

وهو خلاص - بكسر أوله وتخفيف اللام - ابن عمرو الهجرى

- بفتحيتين - البصرى ، ثقة ، يرسل ، مات قبل المائة .

التقريب ٢٣٠/١ ت ١٨٢ ، الكاشف ٢١٨/١ ت ١٤٣٧ .

(٦) غرمت الدية والدين وغير ذلك أغرم) من باب تعب ،

ويتعدى بالتضعيف فيقال : [غرمته ، وأغرمته] بالالف :

جعلته غارما . المصباح المنير (غرم) .

وفى رواية عند عبد الرزاق : (وقضى بالدية ، ولم

يورثه منها شيئا) .

(٧) ب : [لاقط .

(٨) ب : عن .

(٩) ب ، ج : ذلك .

(١)

الحجر) .

(٢)

ولأن كل من سقط إرثه [عن دية مقتوله سقط] عن مائر

ماله كالعامد .

(٣)

ولأن كل مال حرم إرثه لو كان عامدا حرم [إرثه] وإن

كان خاطئا كالدية .

فأما قوله صلى الله عليه وسلم : (رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا

(٤)(٥)

[والنسيان]) فمعناه ماثم الخطأ .

(٦)

وأما حديث عمرو بن شعيب فمرسل . ورواية محمد بن سعيد

(١) أخرجه البيهقي في سننه ، كتاب الفرائض ، باب لا يرث القتال ٢٢٠/٩ ، وابن أبي شيبة في مصنفه ، كتاب الفرائض ، في القتال لا يرث شيئا ٢٦٢/١١ ، والدارمي في سننه ، كتاب الفرائض ، باب ميراث القتال ٣٨٤/٢ ، وعبد الرزاق في مصنفه عن الحسن ، كتاب العقول ، باب ليس للقاتل ميراث ٤٠٥/٩ .

(٢) ج : [ساقط] .

(٣) أ : [ساقط] .

(٤) أ ، ب : [ساقط] .

(٥) تقدم ص ٨٥ .

(٦) يعني حديث عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو ابن العاص عن أبيه عن جده مرسل ، لأن محمدا تابعي ، لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم .
فكان كان الضمير - في جده - عائدا إلى عمرو ، فحديثه منقطع أو مرسل .

وإن كان الضمير عائدا إلى شعيب فحديثه متصل ، لأن عمرا سمع من أبيه شعيب ، وشعيب سمع من عبد الله ، وصرح البخاري في ترجمة شعيب بأنه سمع من جده عبد الله وقال الذهبي : وهذا لأريب فيه . الميزان ٢٦٦/٣ في ترجمة عمرو بن شعيب .

وقال الذهبي :

قال أبو حاتم بن حبان : والمواب في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن يحول إلى تاريخ الثقات ، لأن عدالته قد تقدمت .

فأما المناكير في حديثه - إذا كانت في روايته عن أبيه عن جده - فحكمه حكم الثقات : إذا رووا المقاطيع والمراسيل بأن يترك من حديثهم : المرسل والمقطوع ، ويحتج بالخبر الصحيح .

قلت : قد أجبتنا عن روايته عن أبيه عن جده بأنها ليست بمرسلة ولا منقطعة . =

المملووب ملب في الزندقة على ما قيل . ثم لو سلم لحمل على
(١)
ارث ما استحقته من دين أو مDAQ .

وأما قولهم أن الخاطيء لا يعاقب بمنع الميراث ، قلنا :
(٢)
هَلَّا أنكرتم بذلك وجوب الدية عليه والكفارة !!

= أما كونها وجادة ، أو بعضها سماع وبعضها وجادة ،
فهذا محل نظر .
ولسنا نقول : أن حديثه من أعلى أقسام الصحيح ، بل هو
من قبيل الحسن . اهـ كلام الذهبي ، الميزان ٢٦٨/٣ ،
تهذيب الأسماء واللفات ٢٨/٢ ت ١٨ ، تهذيب التهذيب
٤٨/٨ ت ٨٠ .
(١) أ ، ب : ما استحقه .
(٢) استفهام انكاري .

فصل

وأما أبو حنيفة ، فاستدل على أن القاتل إذا كان مبيها
أو مجنونا ورث ، وهكذا من قتل بسبب كحافر البئر وواضع
الحجر بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
(رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنْ الْمَبْهُورِ حَتَّى يَحْتَلِمَ [وعن المجنون حتى
يُفِيْقَ] وَعَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَنْتَبِهَ) . فاقْتَضَى عَمُومُ ذَلِكَ رَفْعَ
الْأَحْكَامِ [عنه] .

- (١) ولا يحرم الميراث ، لأنه للعقوبة ، وهما ليسا من أهل العقوبة . راجع الكتاب للقُدُورِي مع شرحه الباب ، كتاب الديات ١٦٢/٤ .
- (٢) لأنه لا كفارة عليه . وقال الطحاوي : وكل من جعلنا عليه الكفارة حرماناً من الميراث ... وكل من لم نوجب عليه كفارة ممن ذكرنا لم نمنعه من الميراث من المقتول أهـ مختصر الطحاوي ، كتاب الديات ص ٢٥٢ ، الاختيار ، الغرائض ١٦٧/٥ .
- (٣) ، (٥) ب : [] ناقط .
- (٤) أخرجه أبو داود عن علي وعائشة رضي الله عنهما في سننه في كتاب الحدود ، باب في المجنون يسرق ، أو يمين حدا ٢٢٩/٦ من مختصر المنذري ، مع الخطابي ، والترمذي في سننه ، الحدود ، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد عن الحسن عن علي مرفوعاً . ثم قال : حديث علي حديث حسن قريب من هذا الوجه . وقد روى من غير وجه عن علي وذكر بعضهم : "وعن الغلام حتى يحتلم" ، ولانعرف للحسن سماعاً عن علي . وقد روى هذا الحديث عن عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا الحديث (أخرجه أبو داود أيضاً ، راجع نفس الكتاب والباب السابق) ورواه الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس عن علي موقوفاً ، ولم يرفعه . (أخرجه أبو داود أيضاً راجع المرجع السابق) . والعمل على هذا عند أهل العلم . وأبو ظبيان اسمه حميد بن جندب . أهـ كلام الترمذي راجع ٦٨٥/٤ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ من تحفة الأحوذى ، وابن ماجه عن عائشة مرفوعاً ، وعن القاسم بن يزيد عن علي . راجع كتاب الطلاق ، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم ٦٥٨/١ .
- قال البوصيري في زوائد ابن ماجه : هذا اسناد ضعيف . القاسم بن يزيد . هذا مجهول وأيضاً لم يدرك علي بن أبي طالب . أهـ ١٢٥/٢ ، وصححه ابن حبان (١٤٩٧) راجع =

قال: ولأن كل عقوبة تعلقت بالقتل سقطت عن المصبي
والمجنون كالقَوْد .

ودليلنا : عموم قوله صلى الله عليه وسلم : (ليس
(١)
لقاتل شيء) .

ولأن موانع الارث يستوى فيها الصغير والكبير والمجنون
والعاقل ، كالكفر والرق

(٢)
ولأنه قتل مضمون ، فوجب ان يمنع الارث ، كالبالغ

العاقل

ولأنه فَعُل لو صَدَرَ عن الكبير قطع التوارث ، فإذا صدر
(٣)
عن الصغير وجب ان يقطع التوارث ، أصله فَسَخَ النكاح

(٤) (٥)
ولأن منع القاتل من الارث لا يخلو أن يكون لمكان الاسم،
(٦)
فهو ما يقوله من منع الارث لكل من انطلق عليه الاسم ، او

يكون لاجل التَّهْمَةِ ، فقد يخفى ذلك من الخاطيء والمجنون

والمصبي ، لاحتمال قصدهم ، وتظاهروا بما ينفي التهمة عنهم ،
(٧)

فلما خفى ذلك منهم صار/التحريم عاماً كالخمر لما حرمت ، ١٥٥/١
(٨)
لأنها تمدد عن ذكر الله وعن الصلاة ، فَحَسَمَ الله تعالى الباب

= تعليق شعيب على شرح السنة ٢٢٠/٩ ، والحاكم عن علي في
كتاب الصلاة ، رفع القلم عن ثلاث ٢٥٨/١ . وقال هذا
حديث صحيح على شرط الشيخين . وقال الذهبي : على
شرطهما ، وعن عائشة مرفوعاً في كتاب البيوع ، الرهن
محبوب ومركوب ٥٩/٢ ، وصححه ، وأقره الذهبي .

- (١) تقدم ص ٨١ .
(٢) أ ، ج : (ولأن كل فعل) بدل (ولأنه فعل) .
(٣) أي قياساً على فسخ النكاح .
(٤) فسخ النكاح : وفي المصباح المنير فسخت العقد : رفعته
وفسخت البيع والأمر : نقضتهما . (فسخ) .
(٥) أ : بمكان .
(٦) أ ، ب : الارث .
(٧) أ ، ج : لقوله .
(٨) أ ، ج : التي .
(٩) جسم : أي قطع . اهـ الصحاح للجوهري (جسم) .

ففى تحريم قليلها وكثيرها ، وان كان قليلها لا يمد ، لاشتباه
 الامر فيما يمد [عن ذكر الله] ^(٤) ^(٣) .

فاما قوله صلى الله عليه وسلم : (رفع القلم عن ثلاثة)
 فانما اراد به رفع المائث ، وليس منع الارث متعلقا برفع
 المائث ، كالمخاطيء والنائم ، لائث عليهما ، ولو انقلب
 نائم على مورثه ، فقتله ، لم يرثه بوقاق ^(٦) ^(٧) [من] ابي حنيفة ^(٨) .
 وهكذا الجواب عن قولهم : إِنَّ مَنَعَ الارث عقوبة ، فاشبه
 القَوْدَ ، لأن المخاطيء لعقوبة عليه ، وكذلك المسلم يمنع من
 ميراث المسلم وان لم يستحق العقوبة .

-
- (١) ب : قلتها وكثرتها .
 (٢) ب : قليلا .
 (٣) ب : بما .
 (٤) ا ، ج : [ماقط] .
 (٥) ب : رفع .
 (٦) ب : لوقاق .
 (٧) ب : [ساقط] .
 (٨) كتاب الكنز للامام النيسابى فى مذهب الامام الاعظم مع كنز
 البيان ص ١٤٥ ، الاختيار ، الغرائض ١٦٧/٥ .

فصل

(١) فإذا تممّد ما وصفنا فلا يخلو حال القتل إذا حدث عن الوارث من أن يكون عن سبب أو مباشرة ، فإن كان عن سبب فعلى ضربين :

أحدهما أن لا يوجب الضمان كرجل حفر بئرا في ملكه ، فسقط فيها أخوه ، أو سقط حائط داره على ذي قرابته ، أو وُضع في داره حجرا ، فَعَثَرَ به ، فإذا مات في هذه الأحوال كلها لم يسقط عيراته بشيء منها ، لأنه غير منسوب إلى القتل لا سيما (٣) ولا حكما .

(٤) والضرب الثاني : أن يكون السبب موجبا للضمان : كوضعه حجرا في طريق ، أو حفر بئر في غير ملك ، أو سقوط جناح من داره ، فإذا هلك بذلك ذو قرابته لم يرثه عند الشافعي ، (٥) (٦) (٧) (٨)

-
- (١) ج : ذكرنا .
 (٢) لعله في داره .
 (٣) قال أبو الطيب الطبري : القاتل عندنا لا يرث ... ولا فرق بين أن يقتله مباشرة أو بسبب ، مثل أن يحفر بئرا أو ينصب سكيناً وما شبه ذلك .
 ومن أصحابنا من قال : أن كان القتل مضمونا لم يرثه ، وإن كان غير مضمون ورثه . شرح مختصر المزني ، الفرائض ، ل ٧ .
 وقال أبو اسحاق الشيرازي :
 واختلف أصحابنا فيمن قتل مورثه :
 فمنهم من قال : أن كان القتل مضمونا لم يرثه ، لأنه قتل بغير حق ، وإن لم يكن مضمونا ورثه ، لأنه قتل بحق فلا يحرم به الإرث ...
 ومنهم من قال : لا يرث القاتل بحال وهو الصحيح . اهـ المذهب ٢/٢٤ ، وراجع التنبيه ، الفرائض ص ٩٢ .
 (٤) قال النووي : مواء ضمن بقصاص ، أو دية أو كفارة . الروضة ٣١/٦ .
 (٥) ب ، ج : بئرا .
 (٦) ب : في ، أي في الطريق العام .
 (٧) ج : ذوو .
 (٨) الروضة ، كتاب الفرائض ، الباب الخامس في بيان مانع الميراث ٣١/٦ .

(١) وورثه عند أبي حنيفة .

وقال أبو العباس ابن سريج : ما كان فيه متهما لم يرثه
[به] (٢) وما كان فيه غير متهم فيه ورثه . وهذا ينكسر بالخاطيء (٣)
والضرب الثاني : أن يكون القتل عن مباشرة ، فهذا على
شربين :

أحدهما : أن يكون بغير حق ، فيكون مانعا من الميراث في
جميع الأحوال من عمد أو خطأ في صغر أو/كبر في عقل أو جنون . (٤)
والضرب الثاني : أن يكون بحق : كالقصاص وما في معناه
فهذا على شربين :

أحدهما : أن يكون قتلا هو مُخَيَّرٌ في فعله وتركه كالقَوْد
إذا وجب له - فلا يرث به . (٥)
والضرب الثاني : أن يكون قتلا واجبا ، كالحاكم أو
الإمام إذا قتل أخاه قَوْدًا لغيره

فمذهب الشافعي لاميراث له اعتبارا بالاسم .
وقال أبو العباس بن سريج : أن قتله بالهينة لم يرثه ، (٦)
(٧)

-
- (١) أ ، ج : ورثه أبو حنيفة . مختصر الطحاوي ، كتاب
الديات ص ٢٥٢ ، الاختيار ، الغرائض ١٦٧/٥ .
(٢) ج : [] لاقط .
(٣) أ ، ب : منه .
(٤) الكسر : من قواعد العلة على الصحيح . وهو إسقاط وصف
من العلة . اهد جمع الجوامع لابن السبكي ، وشرحه
للمحلي ، والهاشية للبناني وتقرير الشربيني ٣٠٣/٢
مطبعة مطفي البابي الحلبي ط (٢) .
(٥) شرح مختصر المزني لأبي الطيب ل ٧ ، الروضة ٣١/٦ .
(٦) قال النووي : النوع الثاني ما يسوغ تركه ، كالقصاص .
فيه خلاف مرتب على قتل الإمام حدا ، وأولى بالحرمان .
المصدر السابق .
(٧) ب : كالحكم .
(٨) في شرح أبي الطيب : وقال أبو اسحاق ، بدل : أبي
العباس ، وكذلك في الشافعي لأبي محمد أحمد بن محمد
الجرجاني ، الغرائض ل ٢٢٥ .

لأنه متهم في تعديلها ، وان قتله بإقراره ورثه ، لأنه غير
(١)
متهم فيه .

(١) قال النووي : الأصح المنع مطلقا ، لأنه قاتل . اهـ
المرجع السابق ، المذهب ٢/٢٤ .
وقال أبو الطيب الطبري :
وهذا غير صحيح ، وينكسر عليه بالطفل اذا كان في حجر
أبيه وفي يده سكين ، فجرح أباه ، فمات ، لأنه لا يرثه ،
وهو غير متهم في ذلك ، لأنه لا يعرف الميراث . اهـ شرح
المختصر لـ ٧ .

فصل

(١)
 فمن فروع مامهدناه أن ثلاثة أخوة لو قتل أحدهم أباهم
 عمدا ، كان ميراث الأب للاخوين ، سوى القاتل ، ولهما قتل
 القاتل ، فان قتلاه قَوْدًا لم يرثاه ، فلو لم يقتلاه حتى مات
 أحدهما ، كان ميراثه بين القاتل والباقي منهما ، لأن
 القاتل لا يرث مقتوله ، ويرث غيره ، وليس لالأخ الباقي أن
 يقتل قاتل أبيه ، لأنه قد ورث من أخيه نصف حقه ، وذلك ربع
 دم نفسه ، فسقط عنه القود ، لأن من ملك بعض نفسه ، سقط عنه
 القود ، ووجب عليه لأخيه ثلاثة أرباع دم أبيه ، نصفه
 بميراثه عن أبيه ، وربعه بميراثه عن أخيه .

(١) ب : مهدنا .

فصل /

ومن فروعه أيضا لو أن أخوين ، واختا لآب وام ، قتل
أحد الأخوين أمهم عمدا ، وأبوهام وارثها ، كان ميراث الأم
بين زوجها وابنها وبنتها على أربعة أسهم ، وعلى القاتل
القدر لأبيه وأخيه واخته .

فلو لم يقتلوا منه حتى ماتت الاخت ، كان للآب والآخ
(١)
- غير القاتل - أن يقتلوه ، لأن ميراث الاخت صار إلى الآب ،
(٢)
فلم يرث القاتل منها شيئا .

(٣)
فلو مات الآب سقط القود عن القاتل ، لأن ميراثه صار
(٤) (٥) (٦)
إليه [والى أخيه] وصار للاخ على القاتل ثلاثة أرباع دم الأم ،
لأن الآب قد كان ورث منها بالزوجية الربع ، وورث من بنته
(٧) (٨)
الربع ، فصار [له] بالميراث النصف ، وللأخ النصف ، ثم مات
الآب عن النصف ، فصار بين القاتل والآخ نصفين .

-
- (١) ج : صار إلى [الباقى من] الآب .
(٢) ب : منه .
(٣) أى ميراث الآب .
(٤) إلى القاتل .
(٥) ب : [ساقط] .
(٦) ب : عن .
(٧) من ميراث أمها .
(٨) ج : [ساقط] . أى صار للآب من ميراث زوجته النصف .

مسألة

(١) (٢) قال الشافعي رحمه الله : (ومن عَمِيَ موته) .

من عَمِيَ موته منان : عَزَقَى ومفقودون .

(٣) فامسا العَزَقَى ومن هارعه من الموتى تحت هدم أو [فى] حريق فلا يخلو حالهم من اربعة اقسام :

أحدها : أن يعلم بيقين موتهم فيمن تقدم منهم وتأخر ، فهذا يُؤَوِّثُ المتأخر من المتقدم ، ولا يُؤَوِّثُ المتقدم من المتأخر ، وهذا اجماع .

والقسم الثانى : أن يعلم يقين موتهم أنه كان فى حالة واحدة ، لم يتقدم بعضهم على بعض ، فهذا يقطع فيه /التوارث ج ١٠٧/ بينهم باجماع .

والقسم الثالث : أن يعلم ايهم مات قبل صاحبه ، ثم يطرأ الإشكال بعد العلم به ، فهذا يوقف من تركة كل واحد منهم ميراث من كان معه ، ويقسم ماسواه بين الورثة ، ويكون

-
- (١) عمى الأمر : التبين عليه الأمر ، وجهل وخفى . مختار المصاح (عمى) .
 - (٢) مختصر المبنى ، الفرائض ، باب من لا يرث ٢٣٨/٨ من الام شرح أبى الطيب لمختصر المبنى ل٩ .
 - (٣) المضاربة : المشابهة ، مختار المصاح ، المصباح المنير (ضرع) .
 - (٤) أوغاب متوارشان فجاء نعيهما أو قتل فى معركة أو طاعون أو غير ذلك .
 - (٥) المنتقى شرح الموطأ ، الفرائض ، باب من جهل أمره بالقتل أو غير ذلك ٢٥٣/٦ لأبى الوليد الباجى .
 - (٦) ب : انقطع .
 - (٧) ب : تطرأ .
 - (٨) أ ، ج : مات .

(١) الموقوف موضوعاً حتى يزول الشك ، [أو يقع فيه الملع] .
 (٢) والقسم الرابع أن يقع الشك فيهم ، فلا يعلم [هل]
 ماتوا معاً أو تقدم بعضهم على بعض ، ثم لا يعلم المتقدم من
 المتأخر .

فمذهب الشافعي أنه يقطع التوارث بين بعضهم من بعض ،
 ويدفع ميراث كل واحد إلى غير من هلك معه من ورثته ، وبه
 قال من الصحابة : أبو بكر وابن عباس وزيد بن ثابت ومعاذ
 ابن جبل والحسن بن علي بن أبي طالب - رضوان الله عليهم -
 وأصح الروايتين عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

-
- (١) أي محفوظاً .
 (٢) المذهب ، الفرائض ، فممل وإن مات متوارثان بالفرق
 ٢٥/٢ .
 وقال النووي : الخامسة : أن يعلم سبق موته ثم يلتبس
 فيوقف الميراث حتى يتبين أو يمتلحاً ، لأن التذكر غير
 ما يوس منه . هذا هو الصحيح الذي عليه الأصحاب . وفيه
 وجه : أنه كما لو لم يعلم السابق . وإليه ميل الإمام
 الروضة ، كتاب الفرائض ، الباب الخامس في بيان موانع
 الميراث ٣٣/٦ .
 (٣) ، (٤) ب : [ساقط .
 (٥) شرح مختصر المزني لأبي الطيب ل ٩ ، المذهب ، الروضة .
 (٦) المصنف لعبد الرزاق ، الفرائض ، الفرقى ٢٩٨/١٠ ،
 السنن الكبرى للبيهقي ، الفرائض ، باب ميراث من عمى
 موته ٢٢٢/٦ ، المغني لابن قدامة ، الفرائض ، مسألة
 قال : وإذا غرق المتوارثان ٣٧٩/٦ .
 (٧) المرجع السابق .
 (٨) المرجع السابق ، سنن الدارمي ، الفرائض ، باب ميراث
 الفرقى ٣٧٩، ٣٧٨/٢ .
 (٩) المغني لابن قدامة .
 (١٠) السنن لابن منصور ، الفرائض ، باب الفرقى والحرقي
 ١٠٧/١ ، المغني لابن قدامة .
 الحسن بن علي بن أبي طالب العاشمي ، سبط الرموز على
 الله عليه وسلم ، أبو محمد وقد صحبه وحفظ عنه .
 مات شهيداً بالسم سنة خمس مائة وقليل بعدها .
 التقريب ١٦٨/١ ت ٢٩٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٥٨/١
 ت ١١٨ ، الإصابة ٣٢٨/١ ت ١٧١٩ .
 (١١) السنن الكبرى .

(١) ومن التابعين : عمر بن عبد العزيز وخارجة بن زيد بن ثابت ، ومن الفقهاء : مالك وأبو حنيفة وأصحابه والزهرى ، وقال إياس بن معاوية : أورث بعضهم [من بعض] من تلامذتهم ، ولا أورث ميتا من ميت ، فيما ورثه عن ذلك الميت ، وبه قال من الصحابة : على بن أبى طالب وأحدى الروايتين عن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما ، ومن التابعين : شريح والحسن البصرى .

- (١) المصادر السابقة ، ابن أبى شيبة ، الفرائض ، من قال يرث كل واحد منهم وارثه من الناس ، ولا يورث بعضهم من بعض ٣٤٥/١ .
- (٢) المصنف لعبد الرزاق ٢٩٨، ٢٩٧/١٠ ، السنن لابن منصور ١٠٨/١ .
- (٣) خارجة بن زيد بن ثابت ، أبو زيد المدنى ، ثقة فقيه ، أحد الفقهاء السبعة ، مات سنة مائة .
- (٤) التقريب ٢١٠/١ ت ٣ ، تهذيب الاسماء واللفات ١٧٢/١ ت ١٤٠ .
- (٥) الموطأ ، الفرائض ، باب من جهل أمره بالقتل أو غير ذلك ٥٢٠/٢ ، الكافى لابن عبد البر ، كتاب الموارث ١٠٥٠/٢ ، بداية المجتهد ، الفرائض ، باب فى الحجب ٣٥٥/٢ ، مختصر خليل والخرشى ، كتاب الفرائض ٢٢٣/٨ .
- (٦) مختصر الطحاوى ، الفرائض ص ١٤٢ ، المبسوط ، كتاب الفرائض ، باب الحرقى والفرقى ٢٧/٣ ، وسابغده ، المراجعة وشرحها ، فصل فى الفرقى والحرقى والهدمى ص ٢٢٩ .
- (٧) المصنف لعبد الرزاق ٢٩٨/١٠ ، السنن لابن أبى شيبة ٣٤٦/١١ .
- (٨) ب : بن عبد الرحمن ، أ : بن عبد ، والصحيح هو إياس ابن معاوية وتقدم .
- (٩) ج : [] ساقط .
- (١٠) أتلفت المال : وزان أكرمت : اتخذته ، فهو متلد ، وتلد المال يتلد من باب ضرب تلودا : قدم فهو تالد ، والتلبد ما اشتريته صغيرا فنبت عندك . المصباح (تلد) .
- (١١) المصنف لعبد الرزاق ٢٩٧/١٠ ، السنن لابن منصور ١٠٦/١ .
- (١٢) المصنف لابن أبى شيبة ٢٤١/١١ ، السنن الكبرى .
- (١٣) المصادر السابقة .
- (١٤) المراجع السابقة .
- (١٥) المصادر السابقة سوى السنن للبيهقى .
- (١٦) السنن لابن منصور ، المغنى لابن قدامة ، كتاب الفرائض مسألة قال : وإذا غرق المتوارثان ٣٠٨/٦ .

ومن الفقهاء : الشعبي والنخعي والثوري وابن أبي ليلى (١) (٢) (٣) (٤)
واسحاق بن راهويه ، (٥)

استدللا بأن أشكال التوارث لا يمنع من استحقاقه
كالخنثى . (٦)

والدليل على سقوط التوارث بينهم أن من أشكل استحقاقه
بالميراث ، لم يحكم له بالميراث ، كالجنين ، وكما لو اعتق
عبدا مات أخوه ، وأشكل ، هل كان عتقه قبل موته أو بعده ،
لم يرث بالإشكال .

ولأن من لم يرث بعض المال لم يرث باقيه ، كالأجانب .
فأما الخنثى فأنما وقف أمره مع الإشكال ، لأن بيانه
(٧)
(٨) مرجو . وليس كذلك الفرقى لفوات البيان .

-
- (١) المرجع السابق .
(٢) المصدر السابق ، المصنف لعبد الرزاق ٢٩٦/١٠ ، السنن
لابن منصور ١٠١/١ .
والى هذا ذهب الامام احمد ، مختصر الخرقى ، الفرائض
ص ١٢٦ ، المغنى لابن قدامة ، الهداية لأبى الخطاب ،
الفرائض ، باب ميراث الفرقى ١٧٦/٢ .
(٣) لم أجد له مرجعا .
(٤) المغنى لابن قدامة ٣٨٨/٦ .
محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى الأنصارى ، أبو
عبد الرحمن ، قاضى الكوفة ، أحد الاعلام ، مات سنة ١٤٨هـ
الخلاصة ص ٢٤٨ .
(٥) المغنى لابن قدامة .
(٦) ب : كالأجانب .
والخنثى مثل الحبالى ، وهو جمع الخنثى ، وهو من له
مال للرجل والمرأة جميعا . راجع الصحاح للجوهري (خنث) .
(٧) أ : فاما الجنين وهو صحيح أيضا .
(٨) ب : موجود .

فصل

وعلى هذا لو غرق أخوان : أحدهما مولى هاشم والآخر مولى تميم ، ولم يعلم أيهما مات قبل صاحبه : فعلى مذهب الشافعي ومن قال بقوله يقطع التوارث بين الأخوين ، ويجعل ميراث الهاشمي لمولاه ، وميراث التميمي لمولاه .

وعلى قول إياس ومن ورث بعضهم من بعض قال : ميراث الهاشمي لأخيه التميمي . [ثم مات التميمي] . فورثه مولاه ، [ثم مات التميمي ، وميراث التميمي لأخيه الهاشمي] . ثم مات الهاشمي ، فورثه مولاه . فيمير [مال] كل واحد منهما لمولى أخيه .

فلو خلف كل واحد منهما زوجة وبنتا : فعلى مذهب الشافعي ومن لم يؤزث بعضهم من بعض يجعل ميراث كل واحد منهما لزوجته منه الثمن ، ولبنته النصف ، والباقي لمولاه .

وعلى قول إياس ومن ورث بعضهم من بعض جعل ميراث كل واحد منهما بين زوجته وبنته وأخيه على ثمانية أسهم : [للزوجة الثمن سهم ، وللبنت] [[النصف : أربعة أسهم ، وللأخ ثلاثة أسهم] ، ثم يقسم سهم الأخ الثلاثة بين الأحياء من

-
- | | |
|-------------|----------|
| (١) ب : | [ساقط . |
| (٢) أ : | [ساقط . |
| (٣) ب : | [ساقط . |
| (٤) ج : | [ساقط . |
| (٥) ب ، ج : | [ساقط . |

ورثته ، وهم : زوجة وبنت ومولى ، فتكون على ثمانية ، وهي
(١) غير منقسمة عليها ولا موافقة ، فاضرب ثمانية في ثمانية تكن
أربعة وستين [سهما ، فاقسم مال كل واحد منهما على أربعة
(٢) وستين]. لزوجته الثمن : ثمانية أسهم ، ولبنته النصف :
اثنان وثلاثون سهما ، ولأخيه أربعة وعشرون سهما تقسم بين
الأحياء من ورثته ، وهم زوجة وبنت ومولى ، فيكون لزوجته
منها الثمن : ثلاثة أسهم ، ولبنته النصف : اثنا عشر سهما ،
ولمولاه مابقى وهو تسعة أسهم .

(١) ب : تكون .
(٢) ب : [ساقط .

فصل

وأما المفقود إذا طالت غيبته ، فلم يعلم له موت
ولاحضاة /، فمذهب الشافعي أنه على حكم الحياة حتى تمضي عليه ^(١) ١٠٨/ج

مدة يُعلم قطعا أنه لايجوز أن يعيش بعدها ، فيحكم حينئذ
بموته من غير أن يتقدر ذلك بزمان محصور ، وهو ظاهر مذهب ^(٢)
أبي حنيفة ومالك . ^(٣) ^(٤)

وقال أبو يوسف : يوقف [تمام] مائة وعشرين سنة مع سنة ^(٥)
يوم فقد ، لأنه أكثر ما يبلغه أهل هذا الزمان من العمر . ^(٦)
وقال عبد الملك [بن] الماجشون : يوقف تمام تسعين سنة ^(٧) ^(٨)

-
- (١) في ماله .
(٢) المذهب ، كتاب الفرائض ، فصل وإذا أسر رجل أو فقد ولم يعلم موته ٢٦/٢ ، الروضة للنووي ، كتاب الفرائض الباب السادس في أسباب تمنع صرف المال إليه في الحال للشك في استحقاقه ٣٤/٦ . وهذا إحدى الروايتين عن الإمام أحمد ، المغنى لابن قدامة ، الفرائض ، فصل في ميراث المفقود ٢٨٨/٦ ، الهداية لأبي الخطاب ، الفرائض ، باب ميراث المفقود ١٧٨/٢ .
(٣) مختصر الطحاوي ، كتاب المفقود ص ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، الميسوط الفرائض ، فصل في ميراث المفقود ٥٤/٣ ، السراجية للشريف علي بن محمد الجرجاني ، فصل في المفقود ، تحفة الفقهاء ، كتاب المفقود ٥٩٨/٣ ، مطبعة جامعة دمشق ط (١) ١٣٧٩ هـ ، وقال الطحاوي : وأما الحسن بن زياد فوقت في روايته في هذا عن أبي حنيفة أنه إذا أتت عليه مائة وعشرون سنة من يوم ولد قضي بموته . وهذه الرواية مذكورة في المراجع السابقة كلها .
(٤) قال ابن عبد البر : ومن فقد ، ولم يعلم خبره عمر سبعين سنة . وقيل ثمانين سنة . وقيل تسعين سنة بما مضى من عمره ، ثم كان ماله لورثته . اهـ الكافي ، الفرائض ١٠٤٦/٢ ، الخرشى ، الفرائض ٢٢٤/٨ .
(٥) أ ، ج : [] ساقط .
(٦) ليس هذا قولاً لأبي يوسف ، وإنما هو رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة . راجع المصادر السابقة .
(٧) أ ، ج : [] ماقط .
(٨) عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون ، أبو مروان ، صاحب مالك ، المدنى الفقيه =

(١)
مع سنه يوم قَيد ، ثم يحكم بموته .
(٢)
وقال ابن عبد الحكم : يوقف تمام سبعين سنة مع سنه
(٣)
يوم فقد ، ثم يحكم بموته .
وكل هذه المذاهب فى التحديد فاسدة - لجواز الزيادة
عليها ، وإمكان التجاوز لها ، فلم يجز أن يحكم فيه الا
باليقين .
واذا كان هكذا وجب أن يكون ماله موقوفا على ملكه ،
(٤)
فاذا مضت [عليه] مدة لايجوز أن يعيش اليها قسم ماله حينئذ
بين من كان حيا من ورثته .
ولو مات للمفقود ميت يرثه المفقود . وجب أن يوقف من
(٥)
تركته ميراث المفقود حتى يتبين أمره ، فان بان حيا ، كان

-
- = مفتى المدينة ، صدوق ، له أغلاط ، كان رفيق الشافعى ،
مات سنة ١١٣هـ .
التقريب ٥٢٠/١ ت ١٣٢٦ ، الديباج المذهب ٦/٢ ، مكتبة
دار التراث ، القاهرة ، تحقيق الدكتور محمد أحمد
أبى النور .
(١) المغنى لابن قدامة ، كتاب الفرائض ، فصل فى ميراث
المفقود ٣٨٩/٦ ، الكافى لابن عبد البر ، المواريث
١٠٤٦/١ ، الخرشى ، الفرائض ٢٢٤/٨ .
وهذه احدى الروايتين عن الامام أحمد ، المغنى لابن
قدامة ، الهداية لأبى الخطاب ، الفرائض ، باب ميراث
المفقود ١٧٨/٢ .
(٢) عبد الله بن عبد الحكم بن أعين ، أبو محمد المصرى ،
أحد من قرأ الموطأ على مالك وتمذهب بمذهبه ، وعاصر
الشافعى فى مصر ، وأحسن اليه وروى عنه ، مات سنة ٢١٣هـ
تهذيب الاسماء واللفسات ٢٩٩/٢ ت ٥٧٣ ، البدايه
والنهايه ٢٨١/١٠ .
(٣) المغنى لابن قدامة ، وقال : عبد الله بن عبد الحكم ،
والكافى لابن عبد البر ، والخرشى .
(٤) ب : [] باقط .
(٥) قال النووى : فان مات له قريب قبل الحكم بموته ، نظر
ان لم يكن له وارث الا المفقود توقفنا حتى يبين أنه
كان عند موت القريب حيا أو ميتا . وان كان وارث غير
المفقود توقفنا فى نصيب المفقود ، وأخذنا فى حق كل
واحد من الحاضرين بالأسوأ ، فمن يسقط منهم بالمفقود ،
لايعطى شيئا حتى يبين حاله . ومن ينقص حقه بحياته =

له وارثا ، [وإن بان] موته من قبل/ردّ على الباقيين من ١٥٨/١
الورثة ، وكذلك لو أشكل حال موته .

= يقدر في حق حياته ، ومن ينقص حقه بموته يقدر في حقه
موته ، ومن لا يختلف نميبه بحياته وموته يعطى نميبه .
الروضة ، الفرائض ، الباب السادس في أسباب تمنع صرف
المال اليه في الحال ٣٤/٦ .
(١) ج : [] ساقط .

فصل

مثال ذلك امرأة ماتت ، وَخَلَّفَتْ أختين لأب وزوجا مفقودا وعمبة ، فيقال : ان كان الزوج المفقود حيا فالتركة من سبعة أسهم : للزوج النصف : ثلاثة أسهم . وللأختين الثلثان : أربعة أسهم .

وان كان الزوج المفقود ميتا فلأختين الثلثان ، والباقي للعمبة ، وتمتع من ثلاثة ، فاضرب ثلاثة في سبعة تكن احدى وعشرين .

فان كان الزوج حيا فله تسعة أسهم ، ولأختين اثنا عشر سهما [ولاشئ للعمبة] ^(١) .

[وان كان الزوج ميتا فلأختين أربعة عشر سهما] ^(٢) . والباقي للعمبة ، وهو سبعة أسهم فيعطى الأختان أقل الغرضين . وذلك اثنا عشر سهما ، لانه اليقين ، ولا يدفع للعمبة شيء ، لجواز أن يكون الزوج حيا ، [فان بان الزوج حيا] ^(٣) فالتركة كلها له ، وان بان ميتا رد على الأختين سهمان تمام أربعة عشر سهما ، ودفع الى العمبة الباقي وهو سبعة أسهم .

فلو خَلَّفَتْ المرأة زوجا وأخا وأخا لأم وأختا لأب وأخا لأب مفقودا فالعمل أن نقول ان كان الأخ المفقود حيا فليلزوج النصف ، وللام السدس ، وللأخ لأم السدس ، والباقي بين الأخ والأخت من الأب على ثلاثة ، وتمتع المسألة من ثمانية عشر .

(١) ج : [] ساقط .
 (٢) ج : [] ساقط .
 (٣) ج : [] ساقط .

وان كان ميتا فلزوج النصف ، وللام السدس ، وللاخ من
الام السدس ، وللاخت للاب : النصف ، وتعمل الى ثمانية ،
والثمانية توافق الثمانية عشر بالانصاف ، فاضرب نصف
إحدهما في الأخرى. تكن اثنين وسبعين. ومنها تصح ، فمن له
شيء من ثمانية يأخذه في نصف الثمانية عشر وهو تسعة ، ومن
له شيء من ثمانية عشر يأخذه في نصف الثمانية وهو أربعة ،
فلزوج من الثمانية عشر تسعة في أربعة تكن ستة وثلاثين ،
وله من الثمانية ثلاثة في تسعة تكن سبعة وعشرين ، فأعطه
سبعة وعشرين ، لأنه أقل النصيبين ، وللام من الثمانية عشر
[ثلاثة ، في أربعة تكن اثني عشر]. ولها من الثمانية سهم ،
في تسعة فأعطها تسعة أسهم ، لأنها أقل النصيبين ، وللاخ للام
أيضا تسعة أسهم ، وللاخت من الثمانية عشر سهم واحد ، في
أربعة ، ولها من الثمانية ثلاثة ، في تسعة : [تكن] سبعة
وعشرين ، فأعطها أربعة : لأنها أقلهما . ويوقف الباقي بعد

ج/١٠٩

هذه السهام ، وهو/ثلاثة وعشرون سهما .

(٨)
فان كان الاخ المفقود حيا أخذ ثمانية أسهم ضعف
ماأخذته أخته ، وأعطى الزوج تسعة أسهم تمام النصف ،
وأعطيت الام ثلاثة أسهم [تمام السدس ، وأعطى الاخ للام ثلاثة
أسهم] أيضا .

-
- (١) ب ، ج : أحدهما .
(٢) ج : من .
(٣) ج : وهي .
(٤) ج : اثنا عشر .
(٥) ، (٦) ب : [] ساقط .
(٧) ج : أقلهن .
(٨) أ ، ج : ثلاثة .
(٩) ب : [] ساقط .

(١)
وان كان المفقود ميتا دفعت ماوقفته عليه ، وهو ثلاثة
(٢)
وعشرون سهما [الى الاخت.حتى يتم لها تسعة وعشرون سهما] ،
وهو تمام نميها من مسألة العول . ومعلوم أن الأخ ان كان
حيا فانه لا يستحق من الثلاثة والعشرين الموقوفة أكثر من
ثمانية أسهم .

فلو اصطلح الورثة قبل أن يعلم المفقود/على مايقضى ١٥٩/١
من السهام الموقوفة بعد نصيب المفقود ، وذلك خمسة عشر
سهما جاز المصلح ، لأنها موقوفة لهم .
وان اصطلحوا على الثمانية/الموقوفة للمفقود لم يجز ، ب/٥٥
لأنها لغيرهم . ب/٥٥

(٣)
ولو خُلِّفت زوجا واختا لاب وأم [واختا لاب] وأخا لاب
مفقودا كان للزوج النصف : ثلاثة أسباع ، وللأخت للاب والام
ثلاثة أسباع ، ويوقف السبع . فإن ظهر المفقود ميتا دفع الى
الاخت للاب . وان ظهر حيا رد على الزوج والاخت للاب والام ،
ويجوز لهم قبل ظهور حال المفقود أن يصطلحوا على السهم
الموقوف ، لأنه لاحق فيه للمفقود .

(١) ب : ثمانية .
(٢) ب : [] ساقط .
(٣) ج : [] ساقط .

مسألة

قال الشافعي رحمه الله : (كل هؤلاء لا يرثون ، ولا يحجبون) .^(١)

[وهذا كما قال ، من لم يرث برق أو كفر أو قتل لم يحجب ، فلا يرثون ولا يحجبون] . [وبه قال الجماعة .^(٢)
^(٣)

وقال عبد الله بن مسعود : (يحجبون ذوى الفروض الى أقل^(٤)
^(٥) الفرضين) : كالزوج من النصف الى الربع ، والزوجة من الربع الى الثمن ، والام من الثلث الى السدس ، ولا يسقطون العصبة^(٦)
كلا بن الكافر لا يسقط ابن الابن .

واختلفت الرواية عنه فى اسقاط ذوى الفروض عن كل

(١) قال الشافعي : والكافرون والمملوكون والقاتلون عمدا أو خطأ ومن عمى موته كل هؤلاء لا يرثون ولا يحجبون . مختصر المزنى ، الفرائض ٢٣٨/٨ ، من الام ، وشرح مختصر المزنى لابي الطيب ، الفرائض ل ١٠ . الحجب : لغة : المنع ، وامطلاحا : منع شخص معين من ميراثه : اما كله أو بعضه ، بوجود شخص آخر ، ويسمى الأول : حجب حرمان ، والثانى : حجب نقصان . اهـ التعريفات للرجزاني ص ٨٢ .

(٢) ج : [ساقط .
(٣) قال ابن هبيرة : أجمعوا أن العبد والكافر لا يرثان ، فكذلك لا يحجبان . الافصاح ١٠٣/٢ نشر مؤسسة السعدية بالرياض ، المملكة العربية السعودية . وقال ابن قدامة : من لم يرث لمعنى فيه : كالمخالف فى السدين والرقيق والقاتل فهذا لا يحجب غيره فى قول عامة اهل العلم من الصحابة والتابعين الا ابن مسعود ومن وافقه . المغنى ، الفرائض ، مسألة قال : ومن لم يرث لم يحجب ٣٨١/٦ .

(٤) ج : [ساقط .
(٥) المصنف لعبد الرزاق ، الفرائض ، باب من لا يحجب ٢٧٩/١٠ الدارمى ، الفرائض ، باب فى المملوكين واهل الكتاب ٣٥١/٢ ، المصنف لابن أبى شيبة ، فى المملوكين ، من كان يحجب بهم ولا يرثهم ٢٧٢/١١ ، السنن للبيهقى ، الفرائض ، باب لا يحجب من لا يرث من هؤلاء ٣٨١/٦ ، المغنى لابن قدامة .

(٦) ا ، ج : ولا يسقط .

الفروض كإسقاط الاخوة للام بالبنات الكافرة
 وبه قال النخعي وابو ثور^(١) استدلالا بأن الحجب غير معتبر^(٢)
 بالميراث كالاخوة مع الابوين يحجبون الام الى السدس ولا يرثون
 والدليل على إسقاط حجبهم قوله تعالى : {وإن كانت
 واحدة فلها النصف ولا يويه لكل واحد منهما السدس} ^(٣)
 فإقتضى أن يكون الإسلام شرطاً في حكم العطف كما كان
 شرطاً في المعطوف عليه .
 ولأن كل من سقط أرثه بعارض سقط حجبته بذلك العارض
 كالإسقاط .
 [ولأن كل من ضعف بوصفه عن حجب الإسقاط] ضعف بوصفه عن^(٤)
 حجب النقمان . كذوى الأرحام ،
 ولأن كل وارث فهو لأمانة يحجب إذا ورث ، لأن الابن إذا
 ورث مع أخيه فقد حجبته عن الكل الى النصف .
 فلما ضعف الكافر عن حجب من يساويه في النسب كان أولى
 أن يضعف عن حجب من يخالفه في النسب .
 فاما استدلالهم بحجب الاخوة للام مع الاب فلم يسقطوا ،
 لانهم غير ورثة ، لكن الاب حجبهم عنه ، لا ترى لو لم يكن
 معهم أب لورثوا . فبان الفرق . والله أعلم .

(١) المصنف لعبد الرزاق .
 (٢) المغنى لابن قدامة .
 (٣) النساء : ١١
 (٤) ب : [] ساقط .

مسألة

قال الشافعي رحمه الله : (ولا يرث الاخوة والاخوات من قبل الام مع الجد ، وإن علا ، ولا مع الولد ، ولا مع ولد الابن وإن سفل) .^(١)

وهذا كما قال . الاخوة والاخوات ثلاثة أصناف :
 صنف يكونون لأب وأم ، ويُسمَّون بنى الأعيان ، سُمُّوا بذلك لأنهم من عين واحدة ، [أي من أب واحد وأم واحدة] ومنه ج/١١٠ قول النبي صلى الله عليه وسلم : (أعيان بنى الام يتوارثون دون بنى العلات) .^(٢)
^(٣)
^(٤)

-
- (١) مختصر المزني ، كتاب الفرائض ، باب من لا يرث ٢٣٨/٨ من الام ، وشرح أبي الطيب للمختصر ، الفرائض ل ١١ .
 (٢) ج : بنو الأعيان .
 (٣) أ : [ساقط] .
 (٤) أخرجه الترمذي في سننه عن طريق أبي اسحاق عن الحارث عن علي رضي الله عنه أنه قال : "انكم تقرؤون هذه الآية : {من بعد وصية يوصي بها أو دين} وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية ، وإن أعيان بنى الام يتوارثون دون بنى العلات : الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه" .
 وقال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي اسحاق عن الحارث عن علي ، وقد تكلم بعض أهل العلم في الحارث ، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم .
 راجع تحفة الأحمدي ، كتاب الفرائض ، باب ما جاء في ميراث الاخوة من الأب والام ٢٧٠/٦ ، وابن ماجه في سننه ، كتاب الفرائض ، باب ميراث العممة ٩١٥/٢ ، وعبد الرزاق في مصنفه ، كتاب الفرائض ٢٤٩/١ ، والدارمي في سننه ، الفرائض ، باب العممة ٣٦٨/٢ ، والحاكم ، كتاب الفرائض ، قضاء الدين قبل الوصية ٣٣٦/٤ ، والبيهقي في سننه ، باب ميراث الاخوة والاخوات لأب وأم أو لأب ٢٣٢/٦ .
 الحارث بن عبد الله العمري ، أبو زهير ، صاحب على كذبه الشعبي في رأيه ، ورمى بالرفض ، وفي حديثه ضعف/ع . راجع تقريب التهذيب ١٤١/١ .
 قلت : ولكن قد حسن هذا ابن عبد البر . راجع بداية المجتهد ، الفرائض ، ميراث الاخوة لأب والام ٣٤٥/٢ .

(١) والصنف الثانى الاخوة والاخوات للاب ، يُسمّون بنى العلات .

سمّوا بذلك ، لأنّ أم كل واحد منهم لم تعلّ الاخرى : أى لم

تُسقّه لبن رضاعها ، والعَلَلُ الشرب/الثانى ، والنكَلُ الاول ، ١٦٠/١ (٢)

وقد قال الشاعر :

الناس أولاد علات فمن علموا

(٤) (٥) (٦)
ان قد أقل فمجهور ومحذور

(٧)
وهم بنو الام اما ان يروا نشبا

(٨)
فذاك بالغيب محفوظ ومنصور

والخير والشر مقرونان فى قرن

(٩)
والخير متبع والشر محذور

(١) بنو العلات : هم أولاد الرجل من نسوة شتى ، سميت بذلك لأن الذى تزوجها على أولى قد كانت قبلها ناهل ، ثم عل من هذه . والعَلَل : الشرب الثانى . يقال : علل بعد نهل . وعله يعله : اذا سقاه السقية الثانية . وعل بنفسه فهو متعمد ولازم ، تقول فيهما : عل يعل بضم العين وكسرهما عللا فيهما . الصحاح ، مختار الصحاح فى مادة (علل) .

(٢) ب : لم يسفل .

(٣) الشاعر هو عبد المسيح بن عسلة - وعسلة أمه - بن حكيم ابن طارق بن شيبان الغسانى ، شاعر جاهلى ، مات سنة خمسين قبل الهجرة .

موسوعة الشعر العربى ، الشعر الجاهلى م ٣ ص ٢٠٥ ، شركة خياط للكتب والنشر ، بيروت ، اختيار وشرح مطاع صفدى وايسيا حاوى .

وانظر شرح المفضليات للتبريزى ، أبوزكريا يحيى بن على بن محمد الشيبانى ، ٤٢١هـ - ٥٠٢هـ ، القسم الثانى ص ٩٩ ، دار نهضة مصر للطبع والنشر . وفى لسان العرب قال عبد المسيح :

والناس أبناء علات فمن علموا

ان قد أقل فمجهو ومحذور

وهم بنو أم من أمسى له نشب

فذاك بالغيب محفوظ ومنصور

راجع مادة (علل) .

(٤) أقل : افتقر . الصحاح (قلل) .

(٥) ب : فمجهور ومجهور .

(٦) ب : نسبا .

(٧) معنى نشبا : فى الصحاح : النشب : المال والعقار (نشب) .

(٨) أ : ومسطور .

(٩) ب ، ج : فالخير .

(١) والمنصف الثالث : الاخوة والاخوات للام ، وَيَسْمَوْنَ بنى

(٢) الاخفاف .

والاخفاف : الاخلاط ، فهم من اخلاط الرجال ، وليس هم من رجل واحد ، ولذلك سمي الخيف من ^(٣)بنى لاجتماع اخلاط الناس فيه وقيل لاختلاط الوان الحمى فيه ^(٤) [وقد قال الشاعر :
[الناس اخفاف وشتى فى الشيم ^(٥) وكلهم ^(٦) يجمعهم بيت الادم ^(٧)]

يعنى انهم اخلاط : منهم الجيد ، ومنهم الردىء كبيت الادم الذى يجمع الجلد كله ، فمنه الكراع ومنه الظهر ^(٨) .

-
- (١) أ ، ج : الثانى .
(٢) لسان العرب مادة (خيف) .
الخيف : ما انحدر من غلظ الجبل وارتفع عن مسيل الماء . ومنه سمي مسجد الخيف بمنى . اهـ الصحاح (خيف)
(٣) أ : منا .
(٤) أ : الالوان .
(٥) ب : [ساقط .
(٦) الشيم : جمع شيمة ، وهى الخلق . الصحاح (شيم) ، لسان العرب .
(٧) ب : [ساقط .
(٨) البيت فى شرح ديوان الحماسة تأليف أبى على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقى ، القسم الاول ص ٣٦٤ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ط (٢) ١٣٨٧ هـ .
قال : قال الأصمعى : لأن بيت الادم يجمع الجيد والرديء على تقارب بينهما ، ففيه كل جلد رقعة . اهـ
(٩) الكراع : الرجل . الصحاح (كرع) .

فصل

فأما الأخوة والأخوات للأم فيسقطون مع أربعة : مع الأب ،
ومع الجد ومع الولد ، ذكرا كان أو أنثى ، ومع ولد الابن ،
(١)
ذكرا كان أو أنثى .

والدليل على ذلك قوله تعالى : {وان كان رجل يورث
(٢) (٣)
كلالة [أو امرأة] وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ،
(٤)
فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث} . وقد كان سعد
(٥)
ابن أبي وقاص رضى الله عنه يقرأ : {وإن كان رجل يورث كلالة
(٦) (٧)
[أو امرأة] وله أخ أو أخت من أم فلكل واحد منهما السدس} .

(١) راجع كتاب الاجماع لابن المنذر ، الفرائض ص ٨٤ ،
الافصاح لابن هبيرة ، الفرائض ٨٧/٢ ، وقول زيد بن ثابت
فى السنن الكبرى للبيهقى ، كتاب الفرائض ، باب فرض
الأخوة والأخوات للام ٢٢٣، ٢٢١/٦ ، شرح السنة للبغوى ،
كتاب الفرائض ٣٣٠/٨ ، المذهب ، الفرائض ، فصل ولايرث
ولد الأم مع أربعة ٢٨/٢ .

(٢) ب : [] ساقط .
(٣) يعنى أخا أو أختا من أمه . راجع تفسير ابن جرير
٦١/٨ .

(٤) النساء : ١٢
(٥) سعد بن أبى وقاص : مالك بن وهيب بن عبد مناف الزهرى
أبو اسحاق ، أحد المبشرين بالجنة ، مات بالعقيق سنة
خمس وخمسين .

التقريب ٢٩٠/١ ت ١٠٨ ، تهذيب الاسماء ٢١٢/١ ت ٢٠٥ ،
الاستيعاب ١٨/٢ ، الامابة ٣٣/٢ ت ٣١٩٤ .
(٦) ج : [] ماقط .

(٧) تفسير ابن جرير فى تفسير الآية ، السنن الكبرى
للبيهقى عن طريق يعلى بن عطاء الحامرى عن القاسم بن
عبد الله بن ربيعة عن سعد بن أبى وقاص ، والدارمى عن
القاسم المذكور عن سعيد . ولعله سعيد بن المسيب
والله أعلم ، سنن الدارمى ، الفرائض ، باب الكلالة
٣٦٦/٢ ، وابن أبى شيبة فى سننه ، الفرائض ، فى
الكلالة من هم ؟ ٤١٧/١١ .

وهذا يجوز أن يكون قاله تفسيرا ، ويحتمل أن يكون
تلاوة ، وقد أجمعوا على أنهم الأخوة والأخوات من الأم ، لأن^(١)
الله تعالى قال : { فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي
الْخَلْقِ } .

(١) راجع كتاب الإجماع لابن المنذر ، الفرائض ص ٨٢ ، معالم
التنزيل في تفسير الآية ص ٢١٤ من سورة النساء ، مطبعة
الحيدر الواقع في المعمورة ١٢٨٣هـ .

فصل

وأما الكلالة فقد (روى عن عمر رضى الله عنه أنه سأل
 (١)
 النبى صلى الله عليه وسلم عنها فقال : (تكفيك آية الصيف)
 يعنى قوله فى آخر سورة النساء : {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ
 (٢) (٣)
 فى الكَلَالَةِ} لأنها نزلت فى يوم صائف ، فلم يفهمها عمر ،
 فقال لحفصة رضى الله عنها : إذا رأيت من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم طيبَ نفسٍ فاسأليه عنها ، فرأت منه طيب نفس
 فسألتها ، فقال لها : أَبُوكَ كَتَبَ لَكَ هذا ؟ ما رى أَبَاكَ يعلمها
 (٤)
 أبدا ، فكان عمر يقول : (ما رَأَيْتُ/أَعْلَمْتُها أبدا و[قد] قال ب/٥٦
 (٥)
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال) . (وروى عن عمر رضى
 (٦)
 الله عنه أنه قال (ثلاث لا [ن] يكون رسول الله - صلى الله
 عليه وسلم - بينهما أَحَبُّ إِلَى من الدنيا وما فيها : الكلالة
 (٧) (٨)
 والخلافة والربا) .

وانما لم يزد النبى صلى الله عليه وسلم فى بيان
 الكلالة ، لأن فى الآية من الإشارة ما يكتفى به المجتهد ، وقد

(١) قال البغوى : ان الله أنزل آيتين فى الكلالة :
 أحدهما فى الشتاء ، وهى التى فى أول سورة النساء ،
 والآخرى فى الصيف وهى التى فى آخرها . معالم التنزيل
 سورة النساء آية رقم ١٢ ص ٢١٤ .

(٢) النساء : ١٧٦

(٣) يوم صائف : أى حار . اهـ لسان العرب (صيف) .

(٤) ج : [ساقط] .

(٥) كنز العمال ٧٨/١١ عزاه لابن راهويه وابن مردويه ، ثم
 قال : وهو صحيح ، الفرائض ، الكلالة ، المصنف لعبد
 الرزاق ، الفرائض ، باب الكلالة ٣٠٥/١٠ .

(٦) ج : [ساقط] .

(٧) ج : الربوا .

(٨) أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه ٣٠٢/١٠ ، والبيهقى فى
 سننه ، الفرائض ، باب حجب الاخوة والاخوات من قبل الام
 بالاب والجد والولد وولد الابن ٢٢٥/٦ .

كان عمر - رضى الله عنه - من اهل الاجتهاد ، وإن قَصَرَ عن إدراكه لعارض .

وقد اختلف فى الكلاية : فروى عن ابن عباس فى احدى الروايتين عنه ان الكلاية : مادون الولد^(١) تعلقا بقوله تعالى : {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ} إن امرؤ هلك ليس له ولد^(٢) .

^(٣) [وقال قوم : الكلاية : ولد الام/تعلقا بقوله تعالى ١٦١/١ {وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة/وله أخ أو أخت} ^(٤) يعنى ج/١١١ من أم فاقضى ان يكون هو الكلاية .

وقال الجمهور : ان الكلاية : من عدا الولد والوالد ، وهذا قول أبى بكر وعلى وزيد وابن مسعود رضى الله عنهم ، وبه قال الشافعى وأبو حنيفة ومالك ،^(٥) ^(٦) ^(٧) ^(٨) ^(٩) ^(١٠) ^(١١)

(١) المصنف لعبد الرزاق ٣٠٣/١٠ ، سنن البيهقى ، الفرائض ، باب حجب الاخوة والاختوات من كانوا بالاب والابن وابن الابن ٢٢٥/٦ ، المستدرک ، کتاب الفرائض ، فى الكلاية ٣٣٦/٤ .

(٢) النساء : ١٧٦

(٣) منهم قتادة بن دعامة السدوسى ، والسدى . راجع تفسير ابن جرير ، سورة النساء آية رقم ١٢ ، ٦٢/٨ .

(٤) ب : [ساقط .

(٥) المصنف لعبد الرزاق ٣٠٤/١٠ ، المصنف لابن أبى شيبة ، الفرائض ، فى الكلاية من هم ؟ ٤١٥/١١ ، سنن الدارمى ، الفرائض ، باب الكلاية ٣٦٥/٢ ، سنن البيهقى ، الفرائض ، باب حجب الاخوة والاختوات من قبل الام ٢٢٣/٦ ، تفسير ابن جرير ، سورة النساء ، آية رقم ١٢ ، ٥٣/٨ .

(٦) المبسوط ، الفرائض ، باب الاخوة والاختوات ١٥٢/٢٩ .

(٧) المرجع السابق .

(٨) المرجع السابق .

(٩) المهذب ، الفرائض ، فصل ولايرث ولد الام مع أربعة ٢٨/٢ .

(١٠) راجع المبسوط ، وشرح الراجية ، احوال الاخ لام والاخت لام ص ٣٠ .

(١١) الموطأ ، والمنتقى ، الفرائض ، ميراث الكلاية ٢٤١/٦ .

ووجه ذلك ان ولد الام لسا سقطوا مع الوالد كسقوطهم مع
 الولد دل على أن الكلالة من عدا الولد والوالد .
 (١) (٢)
 وقد ذكر أبو اسحاق المروذي [فى شرحه عن عمرو بن شعيب
 (٣)
 أن النبي صلى الله عليه وسلم] قال : (الأخ من الأب والام
 (٤) (٥)
 أولى من الكلالة) .
 (٦) (٧)
 ولأن الكلالة مصدر من تكَلَّل النسب ، تشبيهاً بتكَلَّل أغصان
 (٨)
 الشجرة على عمودها ، فالوالد أصلها ، والولد أغصانها ، ومن
 (٩) (١٠)
 سواهما من المناسبين كالأغصان المتكَللة عليها .
 [وقيل : إن الكلالة من تكَلَّل طرفاه ، فخلا عن الآباء
 (١١)
 والابناء] .
 (١٢) (١٣)
 وقيل : إن الكلالة مأخوذة من الإحاطة . [ومنه] سمي

-
- (١) اسمه إبراهيم بن أحمد ، أبو اسحاق المروذي بفتح
 الميم وضم الراء المشددة وواو ساكنة ثم ذال معجمة ،
 منسوب إلى مرو الرود ، مدينة بخراسان ، الشافعي ،
 تلميذ أبي العباس ابن سريج ، وقد شرح مختصر المزني
 شرحاً وافياً ، توفي سنة أربعين وثلاثمائة بمصر .
 طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٩٢ مطبوعات المكتبة
 العربية ، طبقات الفقهاء الشافعية للعبادي ص ٦٨ ،
 تهذيب الاسماء واللفات للنووي ١٠٦/١ ، ١٧٥/٢ ، الفتح
 المبين في طبقات الأصوليين ١٨٨/١ ، ط (٢) نشر محمد
 أمين ، بيروت .
 (٢) لأنه شرح المختصر للمزني في ثمانية أجزاء ، كشف
 الظنون ١٦٣٥/٢ .
 (٣) ب : [] ساقط .
 (٤) يعني ولد الأم .
 (٥) الحديث لم أجد له مرجعاً ، ولكن فيه انقطاع ، لأن عمرو
 ابن شعيب من الطبقة الخامسة ، راجع تقريب التهذيب
 في ترجمته .
 (٦) تكليل : تطرف . راجع المحاج ، مادة (كلل) .
 (٧) ب : بتكليل .
 (٨) ب : فرعها .
 (٩) ب : سواهم .
 (١٠) أي الأقارب .
 (١١) ب : [] ساقط .
 (١٢) ج : اختلاطه .
 (١٣) ب : [] ساقط .

(١) الاكليل ، لاحاطته بالرأس ، فسمى هؤلاء كلاله [لاحاطتهم
بالطرفين] وقد قال الفرزدق فى سليمان بن عبد الملك فى
(٦) (٧) (٨)
وصول الخلافة اليهم عن آبائهم لاعن غيرهم .

ورثتم قناة الملك لاعن كلاله
(٩)

عن ابنى مناف عبد شمس وهاشم

(١٠)

وقال الآخر :

فان ابا المرء احمى له ومولى الكلاله لايفضب

يعنى مولى غير الوالد والولد .

(١) الاكليل : شبه عصاة تزين بالجواهر ، ويسمى الشاج
اكليلا . اهـ الصحاح ، لسان العرب (كلل) .

(٢) ج : لاختلاطه .

(٣) من الجوانب . اهـ ، المهدب للشيرازى ٢٨٠٢٧/٢ .

(٤) ب : فسموها .

(٥) ج : لاختلاطهم .

(٦) ب : [ماقط] .

(٧) اسمه : همام بن غالب بن صعصعة ، ابو فراس ، مات وقد
قارب المائة .

كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٧١/١ مطبعة دار
المعارف ، مصر ، تحقيق وشرح احمد محمد شاكر .
(٨) سليمان بن عبد الملك بن مروان الاموى ، ابوايوب ،
الخليفة ، وكان فصيحا محبا للعدل والغزو وذا همة
عالية ، مات سنة ٩٩هـ .

شذرات الذهب فى اعيان من ذهب لابن عماد الحنبلى
١١٦، ١١٢/١ منشورات دار الافاق الجديدة ، بيروت .

(٩) ب : المجد .

هذا البيت لم أجده فى ديوان الفرزدق ، وورد فى
الصحاح للفرزدق هكذا :

ورثتم قناة الملك غير كلاله

عن ابنى مناف عبد شمس وهاشم

وفى لسان العرب هكذا أيضا ، وأورد مرة أخرى وقال :
لاعن كلاله كما هو عند المؤلف . راجع مادة (كلل) .

ومعناه أى ورثتموها وراثة قرب ، لاعن وراثة بعد . اهـ
المرجع السابق .

(١٠) لم أقف على اسمه . وورد البيت فى لسان العرب (كلل)

ومعناه : ان ابا المرء أغضب له اذا ظلم ، وموالى
الكلالة : وهم الاخوة والاعمام وبنو الاعمام وسائر
القربات لايفضبون للمرء غضب الاب . المرجع السابق .

فصل

- فإذا ثبت أن الكلالة من عدا الوالد والولد فقد
(١)
اختلفوا هل هو اسم للميت أو للورثة .
- (٢)
فقال قوم : الكلالة اسم الميت إذا لم يكن له ولد
(٣)
ولا والد .
- (٤)
وبه قال أبو بكر وعلى وزيد وابن مسعود رضي الله عنهم
(٥)
واليه مال الشافعي ، لأن الله تعالى قال : {وإن كان رجل
(٦)
يُورث كلالة [أو امرأة]} فجعل ذلك صفة للموروث ، ولو كانت
(٧)
صفة للوارث لقال : وإن كان رجل يرثه كلالة .
- (٨)
ولأنه يقال : عقيم لمن لا ولد له ، ويقيم لمن لا والد له ،
(٩)
وكلالة لمن لا ولد له ولا والد .
- (١٠)
وقال آخرون : الكلالة : اسم للورثة إذا لم يكن فيهم
(١١)
ولد ولا والد .
- (١٢)
(١٣)

-
- (١) ب : الورثة .
- (٢) منهم ابن عباس ، والسدي ، والزهرى ، وابن اسحاق .
راجع تفسير ابن جرير ، النساء ١٢ ، ٥٩٠٥٨/٨ .
- (٣) لأنه مات عن ذهاب طرفيه ، فكل عمود نسبه . اهـ البغوى
فى معالم التنزيل ، النساء ٢١ ص ٢١٤ ، ٢١٣ .
- (٤) المغنى لابن قدامة ، الفرائض ، فصل اختلف اهل العلم
فى الكلالة ٢٦٨/٦ .
- (٥) المهذب ، الفرائض ، فصل ولا يرث ولد الام ٢٧/٢ .
- (٦) ب ، ج : [ساقط] .
- (٧) ب : يرث .
- (٨) المحاج مادة (عقم) .
- (٩) وفى المحاج : يتم المبنى بالكسر يتيم يتما ويتما
بالتسكين فيهما ، واليتم فى الناس من قبل الاب
وفى البهائم من قبل الام .
- (١٠) المحاج واللسان .
- (١١) منهم جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام ، لأنه قال
انما يرثنى كلالة ، وسعيد بن جبير . راجع معالم
التنزيل للبغوى ، النساء آية ١٢ ص ٢١٤ .
- (١٢) راجع المحاج ، ولسان العرب (كلل) .
- (١٣) وحكى عن أعرابى أنه قال : مالى كثير ، ويرثنى كلالة
متراخ نسبهم . اهـ المحاج ، لسان العرب (كلل) .

قال الشافعي : وهذا أيضا صحيح .

وان قيل لم يعتمد ، لأن الله تعالى قال : {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ
 اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ
 فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ} فكان الفتيا عن [الكلاة ما بيّنه من الحكم
 في ولد الأب .

(٣) (٤) (٥) (٦)
 وقال آخرون [: الكلاة من الاسماء المشتركة ينطلق على
 الميت اذا لم يترك ولدا ولا والدا ، وعلى الورثة اذا لم يكن
 فيهم ولد ولا والد ، لاحتمال الامرين ، قالوا : فالكلاة التي
 في قوله تعالى : {وان كان رجل يورث كلاة او امرأة} اسم
 للميت ، والتي في قوله تعالى : {قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ
 إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ} اسم للورثة والله اعلم .

-
- (١) بل اقتصر على ذكر الولد دون ذكر الوالد .
 (٢) النساء : ١٧٦
 (٣) منهم جابر بن زيد ، راجع تفسير ابن جرير ، النساء
 آية ١٢ ، ٦٠/٨ .
 (٤) ب : [] ساقط .
 (٥) المشترك : ما وضع لمعنى كثير في وضع كثير ، كالعين .
 التعريفات ص ٢١٥ .
 (٦) ج : تنطلق .
 (٧) ب : والد .

مسألة

قال الشافعي رحمه الله : (ولا يرث الإخوة والأخوات من

كانوا مع الأب ، وَلَأَمَّعَ الابنَ وَلَأَمَّعَ/ابن الابن وإن سفل) وهذا ١٦٢/أ
صحيح .

الإخوة والأخوات للأب والام يَسْقُطُونَ مع ثلاثة : مع الابن
دون البنت ، ومع ابن الابن ، ومع الأب ، ولا يَسْقُطُونَ مع الجد
على ما ذكره في باب الجد / .

١١٢/ج (٣)
[وحكى عن عبد الله بن عباس في رواية تشذ عنه] أنه
إذا كان مع الأبوين أخوة حَجَبُوا الأم من الثلث إلى السدس ،
واستحقوا السدس الذي حَجَبُوا الأم عنه ، لأن الأب لا يستحقه مع
عدم الأخوة ، فوجب أن لا يستحقه بوجود الأخوة .

والدليل على فساد هذا القول قول الله تعالى : {وورثه
أبواه فلأمه الثلث} فكان الباقي بعده للأب ، [ثم قال : فإن
كان له إخوة فلأمه السدس] فدل الظاهر على أن الباقي أيضا
للأب . (٧)

(٨)
ولأن الأخوة لا يرثون مع الأب وحده ، فكان أولى أن لا يرثوا

-
- (١) مختصر المزنى ، الفرائض ، باب من لا يرث ٢٣٨/٨ من الأم
(٢) راجع كتاب الإجماع لابن المنذر ، الفرائض ص ٨٣ .
(٣) ب : [] تكرر .
(٤) وذكر ابن حزم : عن ابن عباس أن الأخ للأم والأخت للأب
يرثان مع الأب . ثم قال : والمشهور عنه خلافها .
المحلى ، كتاب المواريث ، مسألة : وإن مات وترك ولدا
ذكرا كان أو أنثى ٢٦٧/٩ ، الإجماع لابن المنذر ،
الفرائض ص ٨١ .
(٥) النساء : ١١
(٦) أ : الشافعي .
(٧) أ : [] تكرر .
(٨) أ ، ب : أن لا يرثون .

معه ومع الأم ، ولأن من أدلى بعصبة لم يرث مع وجود تلك
العصبة : كابن الابن مع الابن . وكالجد مع الاب .

فإن قيل : أفليس الأخوة للأم يدلون بالأم ويرثون معها ؟
فَهَلَّا كَانَ الأخوة مع الاب وان أدلوا به يرثون معه ؟
قيل : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أن الأخوة للاب عصبة يدلون بعصبة ، فلم يجز
أن يدفعوه عن حقه مع إدلائهم به ، والأخوة للأم ذوو فرض ،
لا يدفعون الأم عن فرضها ، فجاز أن يرثوا معها .

والثاني : أن الأخوة للأم لا تأخذ الأم فرضهم إذا عدموا .
(١)
فلم تدفعهم [عنه] إذا وجدوا . والأخوة للاب يأخذ الاب حقه
(٢)
إذا عدموا ، فيدفعهم عنه إذا وجدوا .
(٣)

فأما حجبهم [الأم] عن السدس فليس كل من حجب عن فرض
استحق ذلك الحجب ، ألا ترى أن فرض البنت النصف لو لم تحجب
أحدا ، ولو حجب الزوج إلى الربع ، والزوجة إلى الثمن ،
والأم إلى السدس ، لم يعد عليها ما حجبهم عنه من الفروض ،
(٤)
وكذلك/الأخوة .

(١) ب : [ساقط] .
(٢) أ ، ب : فدفعهم .
(٣) أ ، ج : [ساقط] .
(٤) ب : لم يعيد .

فصل

فأما الأخوة والأخوات للآب فَيَسْقُطُونَ مع من يَسْقُطُ معه
الأخوة والأخوات للآب والام : من الابن ، وابن الابن ، والآب ،
ويسقطون أيضا مع الإخوة والأخوات للآب والام ، لما روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (أَعْيَانُ بَنِي الْاِم
يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ) ^(١) .

(١) راجع ص ١١١ من الكتاب .

مسألة

قال الشافعى رحمه الله : (ولا يرث مع الأب أبواه ولامع
(١) الأم جدة) وهذا كما قال .

لأخلاف أن الجدات لا يرثن مع الأم سواء من كن منهن من قبل
(٢) (٣) الأب أو من قبل الأم ، لأنهن يرثن بالولادة فكانت الأم أولى
منهن لأمريين :

أحدهما : أنها مباشرة للولادة بخلافهن .

والثانى : أن الولادة فيها معلومة ، وفى غيرها مظنونة .

(٤) (٥) فلقتها بهذين حجبت جميع الجدات .

وأما الأب فلا خلاف أنه يحجب أباه وهو الجد ، ولا يحجب
(٦) الجدة من قبل الأم .

واختلفوا فى حجبه لأمه . فذهب الشافعى إلى أن الجدة :
(٧) (٨) (٩) أم الأب تسقط بالأب كالجد . وبه قال من الصحابة عثمان وعلى

-
- (١) راجع مختصر المزنى ، الفرائض ، باب من لا يرث ص ٢٣٧ ،
باب ميراث الجد أيضا ص ٢٤٠ ، شرح أبى الطيب لمختصر
المزنى ، الفرائض ل ١١ .
(٢) الإجماع لابن المنذر ، الفرائض ص ٨٤ .
(٣) ب : كان .
(٤) ج : قلزم .
(٥) أ ، ج : بهذين ما حجبت .
(٦) روضة الطالبين ، الفرائض ، الباب الرابع فى الحجب
٢٦٠٢٥/٦ .
(٧) المرجع السابق .
(٨) المصنف لعبد الرزاق ، الفرائض ، باب فرض الجدات ٢٧٧/١٠
الدارمى ، الفرائض ، باب قول على وزيد ٣٦٠/٢ ،
المصنف لابن أبى شيبه ، الفرائض ، من كان لا يرثها
وابنها حتى ٢٧٧/١١ ، السنن الكبرى للبيهقى ، الفرائض
باب لا يرث مع الأب أبواه ٢٢٦/٦ .
(٩) المراجع السابق ، السنن لابن منصور ، الفرائض ، باب
الجدات ٧٦/١ .

(١) والزبير وسعد بن أبي وقاص وزيد بن ثابت رضوان الله عليهم
(٢) (٣)
(٤) (٥)
ومن التابعين : سعيد بن المسيب ، وابن سيرين .
(٦) (٧) (٨)
ومن الفقهاء : مالك والثوري والاوزاعي .
وقال أبو حنيفة : الجدة أم الأب تترث مع الأب كما تترث
(٩)
معه أم الأم .

- (١) المحلي ، العواريث ، مسألة : والجدة تترث الثلث إذا لم يكن للميت أم ٢٧٩/٩ .
الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصى بن كلاب أبو عبدالله القرشي الأسدي ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، قتل سنة ست وثلاثين بعد منصرفه من وقعة الجمل .
التقريب ٢٥٩/١ ت ٢٨ ، الاستيعاب ٥٨٠/١ ، الإصابة ٥٤٥/١ ت ٢٧٨٩ .
(٢) المرجع السابق .
(٣) المراجع السابقة .
(٤) المحلي .
(٥) تنبيه : كان ابن سيرين ممن يورث الجدة وابنها حي . راجع السنن لابن منصور ، والمحلى ، والمغنى لابن قدامة الفرائض ، مسألة قال : والجدة تترث وابنها حي ٣٠٣/٦ .
(٦) العوطي ، الفرائض ، باب ميراث الجدة ٥١٤/٢ ، رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، الفرائض ، باب ميراث الجدة ص ٢٨٠ مع الفواكه الدواني ، بداية المجتهد ، الفرائض ميراث الجدات ٣٥١/٢ ، ارشاد السالك الى أشرف المسالك لشهاب الدين الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن عسكر ، الفرائض ، مبحث في الفروض وأصحابها ٢٩٥/٣ مع أسهل المدارك ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ط (٢) ، الشرح المغير على أقرب المسالك ، الفرائض فصل في الحجب وأحكامه ٤٠٩/٦ مع حاشية الماوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
(٧) المحلي ، المغنى لابن قدامة .
(٨) راجع المرجعين السابقين الأخيرين .
(٩) هذا ليس قولاً لأبي حنيفة . وإنما قوله موافق لقول الشافعي ومالك أن الأب يحجب أمه ، لأن السرخسي قال : واختلفوا في حجب الجدة التي من قبله (أي الأب) فقال على وزيد وأبى بن كعب وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم : لا تترث أم الأب مع الأب شيئاً ، وهو اختيار علمائنا .
راجع المبسوط ، الفرائض ، باب الجدات ١٦٩/٢٩ ، وكذا في السراجية ، راجع أحوال الجدة والجدات في الميراث وقال : وتسقط الأبويات دون الأميات أيضاً بالأب ... ص وكذلك الاختيار ، كتاب الفرائض ، فصل الجدات ١٥٠/٥ ، وقال : ولا يترث مع الأب إلا جدة واحدة من قبل الأم ، لأن الأبويات يحجب به .

وبه قال من المحابة عمر بن الخطاب وعبد الله بن
 مسعود وعمران بن الحميين وأبو موسى الأشعري رضى الله عنهم .
 ومن التابعين : الحسن البصرى/وشريح وعروة بن الزبير .
 ومن الفقهاء : عطاء بن أبى رباح ، وأحمد بن حنبل
 وإسحاق بن راهويه وأهل البصرة استدلالا بما روى عن عبد الله
 ابن مسعود أنه قال فى الجدة مع ابنها : انها أول جدة

- (١) راجع المصنف لعبد الرزاق ٢٧٨/١٠ ، السنن لابن منصور
 ٧٧٠٧٥/١ ، سنن الدارمى ، الفرائض ، باب الجدات ٣٥٨/٢
 المصنف لابن أبى شيبة ، الفرائض ، من وراث الجد
 وابنهما حتى ٣٣٢٠٣٣٠/١١ ، السنن الكبرى للبيهقى ، شرح
 السنة ، الفرائض ، باب ميراث الأب والجد ، المسألة
 الثالثة ٣٤٢/٨ .
- (٢) المراجع السابق ، وفى الدارمى ، باب قول ابن مسعود
 فى الجدات ٣٦٠/٢ .
- (٣) المراجع السابقة سوى المصنف لعبد الرزاق وشرح السنة .
 عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعى ، أبو نجيد
 - مصفرا - ، أسلم عام غزوة خيبر ، صحابى ، كان فاضلا
 وقضى بالكوفة مات سنة ٥٢هـ بالبصرة .
 التقريب ٨٢/٢ ت ٧٢٠ ، الاستيعاب ٢٢/٣ ، الإصابة ٢٦/٣
 ت ٦٠١٠ .
- (٤) المصنف لعبد الرزاق ، والسنن لابن منصور .
 عبد الله بن قيس بن سليم بن حصار ، أبو موسى الأشعري
 صحابى مشهور ، مات سنة خمسين من الهجرة ، وقيل بعدها
 التقريب ٤٤١/١ ت ٥٥١ ، الإصابة ٣٥٩/٢ ت ٤٨٩٨ .
- (٥) المرجعين السابقين ، والمصنف لابن أبى شيبة .
- (٦) المراجع السابقة .
- (٧) المصنف لابن أبى شيبة ، المحلى ٢٨٠/٩ .
 عروة بن الزبير بن العوام الأسدى ، أبو عبد الله
 المدنى ، ثقة فقيه ، مشهور ، مات سنة ٩٤هـ على
 الصحيح .
 التقريب ١٩/٢ ت ١٥٧ ، الكاشف ٢٢٩/٢ ت ٣٨٣٠ .
- (٨) المحلى .
- (٩) الخرقى ، المغنى لابن قدامة ، وقال أبو الخطاب :
 واثرت أم الأب وأم الجد مع حياة ابنيهما فى إحدى
 الروايتين ، وهى اختيار الخرقى ، وفى الأخرى لا تراث مع
 حياتهما . اهـ الهداية ، الفرائض ، باب الجدات ١٦٨/٢
 المحلى ، المغنى لابن قدامة .
- (١٠) المصنف لعبد الرزاق ص ٢٧٩، ٢٧٨ ، وفيه : (وقضى بذلك
 بلال وهو أمير على البصرة) ، المحلى لابن حزم .

- (١) أطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم سدسا وابنها (١) .
 وروى الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم (أنه ورث الجدة
 مع ابنها) (٢) وروى أنه ورث جدة مع ابنها (٣) (٤) .
 ولأنه لما ضعف الأب عن حجب أم الأم وهي بازائها ضعف
 أيضا عن حجبها .
 (٦) (٧)
 [ولأن الجدة] وإن أدلت بالأب فهي غير مضرّة به ، لأنها
 تشارك أم الأم في فرضها فجري مجرى الأخوة للأم ، لما لم يضرّوا
 بالأم لم يسقطوا مع الأم .

- (١) أخرجه الترمذى فى سننه بهذا اللفظ عن الحسن بن عرفة
 عن يزيد بن هارون عن محمد بن سالم عن الشعبي عن ابن
 مسعود . ثم قال الترمذى : هذا حديث لا نعرفه مرفوعا إلا
 من هذا الوجه . وقد ورث بعض أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم الجدة مع ابنها ، ولم يورث بعضهم . راجع
 الفرائض ، باب ساجاء فى ميراث الجدة مع ابنها ٢٨٠/٦
 مع تحفة الأحوذى ، السنن الكبرى للبيهقى عن طريق محمد
 ابن سالم عن ابن مسعود . ثم قال البيهقى : محمد بن
 سالم يتفرد به وهو غير محتج به . وقال الحافظ فى
 التقريب : محمد بن سالم الهمداني ، أبو سهل الكوفي ،
 من السادسة ضعيف / ت .
 قلت : وأخرج سعيد بن منصور عن طريق ابن أبى ليلى عن
 الشعبي عن ابن مسعود أن أول جدة ورثت فى الاسلام مع
 ابنها . وفى رواية أخرى عن هشيم عن الشعبي عن ابن
 مسعود أيضا . اذن محمد بن سالم تابعه ابن أبى ليلى
 وهشيم على الشعبي . راجع سنن سعيد بن منصور ،
 الفرائض ، باب الجدات . وأخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن
 ابن سيرين مرفوعا : (أول جدة أطعمها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أم أب مع ابنها السدس) . راجع
 الفرائض ، باب فرض الجدات ٢٧٧/١ .
 (٢) أخرجه سعيد بن منصور فى سننه ، الفرائض ، باب الجدات
 ٧٦/١ ، سنن البيهقى أيضا ٢٢٦/٦ .
 (٣) والضمير يعود الى الحسن ، راجع السنن لابن منصور ،
 الفرائض ، باب الجدات ٧٦/١ ، الدارمى ، الفرائض ،
 باب الجدات ٣٥٨/٢ ، المصنف لابن أبى شعبة ، الفرائض ،
 من ورث الجدة وابنها حى ٣٣٢/١١ .
 (٤) ب : من .
 (٥) أ ، ب : ضعيف .
 (٦) ج : [ساقط] .
 (٧) أ : اذن ، ب : اذا .

ودليلنا هو أن كل من أدلى الى الميت بأب وارث سقط به كالجد والاخوة .

ولأن الادلاء الى الميت بمن يستحق جميع الميراث يمنع من مشاركته فى الميراث ، كولد الابن مع الابن ، وولد الاخوة مع الاخوة ، ولأنها جدة تُدلى بولدها ، فلم يجز أن تشارك ولدها فى الميراث ، كالجدة أم الأم مع الأم .
(١)

فأما المروى عن النبی صلى الله عليه وسلم أنه ورث الجدة وابنها حتى فضيع ، لأن صحته تمنع من اختلاف المحابة - رضى الله عنهم - فيه ، ثم لو صح لكان عنه ثلاثة أجوبة :
أحدها : [أنه محمول على توريث الجدة : أم الأم مع ابنها الذى هو الخال] .
(٢) (٣) (٤) (٥)

والثانى : أنه محمول على توريث أم الأب مع ابنها وهو العم .
(٦)

والثالث : أنه يجوز أن يكون مع الأب إذا كان كافرا أو قاتلا ، ويستفاد بذلك أن لا يسقط ميراثها بسقوط من أدلت [به]
(٧)

-
- (١) ج : ماروى .
(٢) أ ، ج : سلم .
(٣) أ : عليه .
(٤) أى خال الميت .
(٥) ب : [] ساقط .
(٦) أى عم الميت .
وقال ابن حزم : فإن قالوا : لعل ابنها كان عم الميت قلنا : لا يرد الدين بلعل ، لكن ابنها هو الأب والعم أيهما كان ، ورثت معه ، وتخصيص العم بذلك لا يجوز ، لأنه دعوى كاذبة ، وقطع بالظن ، وتفسير بارد للخبر ، لأنه لا فائدة ههنا فى حياة العم ولا فى موته . اهـ المحلى ، المواريث ، مسألة : والجدة ترث الثلث ٢٨١/٩
(٧) ب : [] ساقط .

فأما أم الأم فإنَّما لم يحجبها الأب لإدلائها بغيره^(١) ،
وليس كذلك أمه ، لإدلائها به .

وأما عدم إضرارها بالأب فقد تضر به ، لأنها تأخذ فرضا^(٢)
[من] مال كان يستوعبه بالتعميب . ثم لو لم تضر ، لجاز أن^(٣)
يُسْقَطَ كما يُسْقَطُ الأخوة للأم وإن لم يضروه ، والله أعلم .

(١) ج : لأنها لغيره ، بدل (لإدلائها بغيره) .

(٢) ب : [] ساقط .

(٣) ب : ولد .

باب المواريث

قال الشافعي رحمه الله : (وللزوج النصف ، فإن كان للميتة ولد أو ولد ولد وإن سفل فله الربع) ^(١) .

اعلم أن مائس الله تعالى عليه من المواريث نوعان :
أحدهما : ما جعل حقا مرسلا ، وهو مواريث العميات ،
يستوعبون/المال إذا لم يكن فرض ، ويأخذون الباقي بعد الفرض .

قال الله تعالى : {يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ} ^(٢) [فذكره بلفظ الوصية لأنهم كانوا يتوارثون قبل نزولها بالوصية ، وقال تعالى : {وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين}] ^(٣) .
والنوع الثاني : جعله فرما مقدرا . والفروض المنصوص

عليها في كتاب الله تعالى ستة ، نص الله تعالى عليها في الآي الثلاث ، من سورة النساء ، وهي النصف ، والربع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسدس . فكانها النصف

(١) مختصر المزني ، الفرائض ، باب المواريث ٢٣٨/٨ من الام شرح أبي الطيب لمختصر المزني ، الفرائض ل ١٢ .

(٢) أي غير مقدر .
(٣) معناها : يعمد الله اليكم . راجع تفسير الطبري في تفسير الآية في سورة النساء ٣٠/٨ .

(٤) النساء : ١١
(٥) أخرج البخاري عن ابن عباس أنه قال : كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين ، فنسخ الله من ذلك ما حسب : فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس ، وجعل للمرأة الثلث ، والربع ، وللزوج الشطر ، والربع . راجع صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، باب {ولكم نصف ما ترك أزواجكم} ٢٤٤/٨ من فتح الباري ، وكتاب الفرائض ، باب ميراث الزوج مع الولد وغيره ٢٣/١٢ .

(٦) ب : [] ساقط .

(٧) ج : والضرب .

- (١) [ونصفه] ، ونصف نمفه ، والثلاثان ونصفها ونصف نصفها .
 (٢) فاما النصف ففرض خمسة : فرض الزوج اذا لم يحجب ،
 وفرض البنت/، وفرض بنت الابن ، وفرض الاخت للاب والام ، وفرض ١١٤/ج
 (٣) (٤) (٥) (٦) الاخت للاب .
 واما الربع ففرض اثنين : فرض الزوج مع الحجب ، وفرض
 (٧) (٨) الزوجة أو الزوجات مع عدم الحجب .
 (٩) واما الثمن فهو فرض واحدة وهو فرض الزوجة أو الزوجات
 مع الحجب .
 (١٠) واما الثلاثان ففرض أربعة : فرض البنيتين فصاعدا وفرض
 (١١) بنتى الابن فصاعدا ، وفرض الاختين من الاب والام فصاعدا ،
 (١٢) (١٣) وفرض الاختين للاب فصاعدا ، [فالثلاثان فرض كل اثنتين كان
 (١٤) فرض احدهما النصف] .
 (١٥) واما الثلث ففرض فريقين : فرض الام اذا لم تحجب ،
 وفرض الاثنين فصاعد من ولد الام .

-
- (١) أ : [] ماقط .
 (٢) بولد أو ولد ابن وان سفل سواء كان منهما أو منها فقط
 (٣) اذا انفردت .
 (٤) اذا انفردت مع عدم بنت الملب .
 (٥) اذا انفردت .
 (٦) مع عدم الاخت للاب والام .
 (٧) ب : والزوجات .
 (٨) بولد المييت أو بولد الابن سواء كان منهن أو من غيرهن .
 (٩) أ ، ج : واحد .
 (١٠) ب : بنتا الملب ، وحذف كلمة (فرض) .
 (١١) ب : وبنتا الابن .
 (١٢) أ : الاخت ، ب : والاختان للاب والام .
 (١٣) ب : والاختان للاب .
 (١٤) ب : [] ماقط .
 (١٥) بولد أو ولد ابن ، أو اثنين من الاخوة أو الاخوات .

وأما السدس ففرض سبعة : فرض الأب ، وفرض الجد ، وفرض
الأم مع الحجب ، وفرض الجدة أو الجدات ، وفرض الواحد من
ولد الأم ، وفرض بنت الابن مع بنت الصلب ، وفرض الأخت من الأب
مع الأخت من الأب والأم .

(٢)
ولا يجوز أن يجتمع ثلثان وثلثان ، ولا ثلث وثلث ، ولا نصف
(٣)
ونصف إلا في زوج وأخت .

(٤)
فأما في بنت وأخت فليس نصف الأخت مع البنت فرضاً ،

ب/٥٨

ولا يجوز أن يجتمع ربعان ، ولا ربع وثلث .

-
- (١) بولد أو ولد ابن .
(٢) أي في فريضة .
(٣) أ : ولا نصف .
(٤) إنما هو تعميب ، لأن الأخوات مع البنات عميات ، وتسمى
عمبة مع الغير .

فصل

(١) فإذا تقرر ما ذكرنا من الفروض فقد بدأ الشافعي بفرض الزوج ، وفرضه النصف أن لم يكن للميتة ولد ولا ولد ابن ، فإن كان لها ولد أو ولد ابن ففرضه الربع ، قال الله تعالى {وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُنْ لَّهِنَّ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لهنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يَوْصِينَ بِهَا أَوْ دِينَ} (٢) فصار أعلى فرض الزوج النصف ، وقد يأخذه تارة كاملا وتارة عائلا ، وأقل فرضه الربع ، وقد يأخذه تارة كاملا ، وتارة عائلا .

ولافرق في حجب الزوج بين أن يكون الولد منهما أو منها دونه ، سواء كان ذكرا أو أنثى ، صغيرا أو كبيرا ، وهكذا ولد الابن يحجب الزوج ، كما يحجبه الولد .

واختلف أصحابنا هل يحجب بالاسم أو بالمعنى ، فقال بعضهم : يحجب بالاسم ، لأنه يسمى ولدا .

(٤) وقال آخرون : يحجب بالمعنى ، لا بالاسم ، لأن حقيقة ١٦٥/١ الولد ينطلق على ولد الصلب ، ولذلك قلنا : أن من وقف على ولده لم يكن لولد ولده فيه حق .

(١) ج : قال .

(٢) ب : إذا .

(٣) النساء : ١٢ .

(٤) قال الشيرازي : ... والفرض الثاني (للام) السدس أن كان للميت ولد أو ولد ابن ، والدليل عليه قوله تعالى {وَلَا يُوْثِقُ لَكُمُ الْمَوْتُ أَحَدًا مِنْكُمْ} السدس مما ترك أن كان له ولد {فَفَرَضَ لَهَا السدس مع الولد ، وقسمنا عليه ولد الابن المهدب ، الفرائض ، فصل وأما الام ٢٦/٢ .

- (١) فأنما في الحجب فقد أجمعوا أنه يقوم فيه مقام الولد ،
 (٢) إلا ما يحكى عن مجاهد حكاية شاذة : أن الزوج والزوجة
 (٣) لا يحجبان بولد الولد . وهذا قول مدفوع بالاجماع والمعنى أن
 (٤) نازع في الاسم . فعلى هذا لافرق في ولد الابن بين ذكورهم
 (٥) وأنثاهم ، الواحد والجماعة فيه سواء .
 (٦) فأنما ولد البنت فلا يحجب ، لأنه من ذوى الأرحام ،
 وقول الشافعى : فإن كان للميتة ولد ، أو ولد ولد ،
 (٧) إنما أراد به ولد الابن دون [ولد] البنت ، وليس كما جهله
 (٨) بعض الناس ، فعابه وخطأه فيه .
 (٩)

- (١) ب : وأما .
 (٢) قال ابن المنذر : أجمعوا على أن بنى الابن وبنت الابن
 يقومون مقام البنين والبنت ذكورهم كذكورهم وأنثاهم
 كأنثاهم ، إذا لم يكن للميت ولد لصلبه . راجع كتاب
 الاجماع ، الفرائض ص ٧٩ .
 وقال ابن حزم : فإن كان للمرأة ولد أو ولد ولد ذكر
 وأن سفل كما ذكرنا فليس للزوج إلا الربع . فإن كان
 للزوج ولد أو ولد ولد ذكر كما ذكرنا فليس للزوجة إلا
 الثمن . وبرهان ذلك : نص القرآن المحفوظ . ولا خلاف في
 هذا أصلا . المطى ، المواريث ، مسألة وللزوج النصف
 إذا لم يكن للزوجة ولد ذكر أو أنثى ٢٦٢/٩ .
 ب : أن الزوجة والزوج .
 (٣) قال ابن رشد : وأجمعوا على أن بنى البنين يقومون
 (٤) مقام البنين : يرثون كما يرثون ، ويحجبون كما يحجبون
 إلا شيء روى عن مجاهد أنه قال : ولد الابن لا يحجبون
 الزوج من النصف إلى الربع ، كما يحجب الولد نفسه ،
 ولا الزوجة من الربع إلى الثمن ، ولا الأم من الثلث إلى
 السدس . راجع بداية المجتهد ، الفرائض ، ميراث الصلب
 ٣٤٠/٢ .
 ب : الواحدة .
 (٥) قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن ولد البنت لا يرثون
 (٦) ولا يحجبون إلا ما اختلف فيه من ذوى الأرحام . الاجماع
 ص ٨٠ .
 (٧) ب : [باق] .
 (٨) أ ، ج : جهل .
 (٩) ب : أصحابنا .

مسألة

قال الشافعي رحمه الله : (وللمراة الربع ، فإن كان للميت ولد أو ولد ولد وان سفل فلها الثمن) ^(١) . وهذا كما قال للزوجة فرضان : أعلى وأدنى ، فاما الأعلى فهو الربع ، يفرض لها اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد/ابن . ج/١١٥
فأعلى فرضها هو أدنى فرضي الزوج ^(٢) ، لأن ميراث المرأة على النصف من ميراث الرجل ، الا في موضعين : أحدهما : الأبوان مع الابن . والثاني : الاخوة والاختوات للام ، فانه يستوى فيهما الذكور والاناث ، ويتفاضلون فيما سواهما .
ثم هذا الربع قد تاخذه تارة كاملا وتارة عائلا ^(٣) .
فان كان للميت ولد أو ولد ابن وان سفل منهما أو منه دونها ، فلها الثمن . ^(٤)

(١) راجع مختصر المزنى ، الفرائض ، باب المواريث ٢٣٨/٨ من الام ، شرح ابي الطيب للمختصر ، الفرائض ، ل ١٢٠ .
(٢) ا ، ب : فرض .
(٣) مثاله :

٤		
٤/١	زوجة	١
ع	اب	٣

(٤) مثاله :

١٣/١٢			
٤/١	زوجة	٣	٣
٢/١	أخت لاب	٦	٦
٣/١	أم	٤	٤

(١) (٢)

ثم قد تاخذ الثمن تارة كاملا وتارة عائلا .

ثم هذان الفرضان أُخِذاً من نص الكتاب : قال تعالى
 {وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ [أَنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ] ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ
 وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ} . (٣)

(٤)

فإن كن أكثر من واحدة اشتركن ولو كن أربعة في الربع
 إذا لم يحجبن ، وفي الثمن إذا حجبن ، وصرن والجداث سواء
 في الفرض الواحد وإن كثرن ، ولايزيد بزيادتهن .

(١) ج : تارة عائلا وتارة غير عائلا .
 وتاخذ الثمن كاملا مثاله :

٢٤

٨/١	زوجة	٣
٤	ابن	١٧
٦/١	أب	٤

(٢) وتاخذ عائلا كما في :
 ٢٧/٢٤

٨/١	زوجة	٣
٣/٢	بناتان	١٦
٦/١	أم	٤
٦/١	أب	٤

(٣) ب : [ساقط] .

(٤) ب : وإن .

مسألة

(١) قال الشافعى رحمه الله : (وللام الثلث - فان كان للميميت ولد أو ولد ولد ، أو اثنان من الاخوة والاخوات فصاعدا
(٢) فلها السدس - الا فى قريفتين :
احدهما : زوج وأبوان .
والاخرى : امرأة وأبوان ، فانه يكون فى هاتين القريفتين للام ثلث مايبقى بعد نصيب الزوج أو الزوجة
(٣) ومابقى للاب) .
(٤) اعلم أن للام فى ميراثها ثلاثة احوال :
احدها : أن يفرض لها الثلث ، وهو أكمل احوالها ، وذلك اذا لم يكن للميت ولد ولولد ابن ، ولا اثنان فصاعدا من الاخوة والاخوات ، قال الله تعالى [فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ] (٥)
وورثه أبواه فلأمه الثلث} فاقضى الكلام أن الباقي بعد ثلث الام [للأب] وهذا الثلث قد تأخذه تارة كاملا وتارة عائلا .
(٦) (٧) (٨)

- (١) أى ثلث جميع المال .
(٢) ج : فلهم .
(٣) مختصر المزنى ، الفرائض ، باب المواريث ٢٣٨/٨ من الام شرح أبى الطيب ، الفرائض ، باب المواريث ل ١٢ .
(٤) المهدب ، الفرائض ، فصل : وأما الام فلها ثلاثة فروض ٢٦/٢ ، الروضة ، الفرائض ، فصل وأما الام فلها ثلاثة احوال ٩/٦ .
(٥) ب ، ج : [] ساقط .
(٦) ب : [] ساقط ، ج : للام .
(٧) مثاله اذا مات عن أب وأم :

٣		
٢	أب	٤
١	أم	٣/١

(٨) راجع جدول مثال (٢) فى ص ١٣٧ من الكتاب .

والحال الثانية : أن يفرض لها السدس ، وذلك أقل

أحوالها ، إذا حُجبت عن الثلث ، وحُجِبَها عن الثلث/الى السدس ١٦٦/١

(١)
يكون بمنفقين :

(٢)

أحدهما : الولد أو ولد الابن يحجب الأم عن الثلث الى

السدس ، ذكرا كان أو أنثى ، كما قلنا في حجب الزوج

(٣) (٤)

والزوجة ، وسواء في ذلك الولد وولد الابن بالاجماع ، إلا

ماخالف فيه مجاهد وحده حيث لم يحجب بولد الابن ، وقد تقدم

(٥)

ذكره ، والسدليل على ذلك قوله تعالى : { وإن كانت واحدة

فلها النصف ، ولأبويهما لكل واحد منهما السدس } .

(٦)

والمنف الثاني : حجبها بالاخوة والأخوات ، فالواحد

منهم لا يحجبها اجماعا ، والثلاثة من الاخوة والأخوات يحجبونها

عن الثلث الى السدس اجماعا لقوله تعالى : { وورثه أبواه

فلأبيه الثلث ، فإن كان له أخوة فلأبيه السدس } وسواء كان

(٧)

الاخوة لأب وأم ، أو لأب ، [أو لأم] ، وسواء كانوا ذكورا أو

(٨)

إناثا .

وقال الحسن البصري : (لا أحجب الأم بسالاخوات

(١) ففي النسخ : منفقين . والصواب ما أثبتته لما سيأتي بعد
سطور .

(٢) ج : أحدهما .

(٣) أ : أو .

(٤) راجع ص ١٣٥ من الكتاب .

(٥) راجع ص ١٣٥ من الكتاب .

(٦) ب : النصف .

(٧) ج : [ساقط] .

(٨) مراتب الإجماع ص ١٠١ قال : واتفقوا أنه إن كان هنالك
ولد لمسلم الميت أو لبطن الميتة ، أو ثلاثة أخوة كما
ذكرنا أن لها السدس . اهـ مطبعة القدس ومطبعة
السعادة ١٣٥٧هـ .

(١) المنفردات) تعلقا بقوله تعالى : {فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ
السَّدَسِ} واسم الاخوة لا ينفلق على الاخوات بانفرادهن ، وانما
يتناولهن العموم اذا دخلن مع الاخوة تبعا . (٢) (٣)

وهذا خطأ ، لأن الله تعالى انما اراد بذلك الجنس ،

واذا كان الجنس مشتملا على الفريقين غلب فى اللفظ حكم ج/١١٦

التذكير ، على أن الإجماع يدفع الحسن عن هذا القول .

فأما حجب [الأم] بالاشنتين من الاخوة والاخوات فالذى عليه
(٤) (٥)

الجمهور أنها تحجب بهما الى السدس .

(٦) (٧) (٨) (٩)

وهو قول عمر وعلى وزيد وابن مسعود - رضى الله عنهم -

(١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤)

والشافعى ومالك وأبى حنيفة وجماعة الفقهاء .

(١) قال ابن رشد : وقال بعض المتأخرين : لانقل الأم من
الثلاث الى السدس بالاخوات المنفردات . راجع بداية
المجتهد ، الفرائض ، ميراث الأب والأم ٣٤٣/٢ ، الجامع
لاحكام القرآن لأبى عبد الله القرطبى ، تفسير قوله
تعالى : {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ...} ٧٢/٥ مطبعة دار
الكتب المصرية ١٣٥٦هـ ط (١) .

(٢) أ : يتناولهم .

(٣) بداية المجتهد .

(٤) ب : [] ساقط .

(٥) راجع المنتقى شرح الموطأ ، الفرائض ، ميراث الأب والأم
من ولدهما ٢٢٨/٦ ، المبسوط ، الفرائض ، باب الأولاد
١٤٤/٢٩ ، المغنى لابن قدامة ، الفرائض ، مسألة : وللام
الثلاث ٢٧٥/٦ .

وقال القرطبى : واجمع أهل العلم على أن أخوين فصاعدا
ذكراناً كانوا أو أنثى من أب وأم أو من أب أو من أم
يحبسون الأم عن الثلاث الى السدس ، الا ما روى عن ابن
عباس أن الاثنين من الاخوة فى حكم الواحد ، ولا يحجب الأم
أقل من ثلاث . اهـ الجامع لاحكام القرآن .

(٦) لم أجد من نص عليه .

(٧) بداية المجتهد ٣٤٢/٢ .

(٨) السنن لابن منصور ، الفرائض ، باب أصول الفرائض ٤٤/١ ،
السنن الكبرى للبيهقى ، الفرائض ، باب فرض الأم ٢٢٧/٦

(٩) بداية المجتهد .

(١٠) مختصر المزنى ، الفرائض ٢٣٨/١ مع الأم ، المذهب ،
الفرائض ، فصل وأما الأم قلها ثلاثة فروض ٢٧/٢ .

(١١) الموطأ ، الفرائض ، باب ميراث الأب والأم من ولدهما
٥٠٧،٥٠٦/٢ ، المنتقى شرح الموطأ للباغى ٢٢٨/٦ ،
بداية المجتهد .

(١٢) ب : وأبو .

(١٣) مختصر الطحاوى ، الفرائض ، ص ١٤٣ ، المبسوط .

(١٤) تفسير ابن جرير ، سورة النساء ، آية رقم ١١ ،
٤٠،٣٩/٨ .

(١)

وانفرد عبدالله بن عباس ، فخالف الصحابة بنسبهم فلم

يحببهما/الا بالثلاثة من الاخوة والاختوات فصاعدا ، وهى احدى ب/٥٩

(٢)

مسائله الاربع التى خالف فيها جميع الصحابة ، استدلالا بظاهر

قوله تعالى : {فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَهُمُ السُّدُسُ} فذكر الاخوة

(٣)

بلفظ الجمع ، وأقل الجمع المطلق ثلاثة .

وروى أن عبد الله بن عباس دخل على عثمان بن عفان رضى

(٤) (٥)

الله عنهما (فقال ما بال الأخوين يحببان الأم عن الثلث والله

تعالى يقول : {فإن كان له اخوة} ؟ فقال عثمان : ساكنت

(٦)

لأخير شيئا توارث الناس عليه وسار فى الاتفاق) .

(١) قال ابن جرير : قال جماعة أصحاب رسول الله صلى الله

عليه وسلم والتابعين بإحسان ومن بعدهم من علماء أهل

الاسلام : عنى الله - جل ثناؤه - بقوله : {فإن كان له

اخوة فلهم السدس} اثنين كان الاخوة أو أكثر منهما ...

ثم قال : وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه كان

يقول : بل عنى الله جل ثناؤه بقوله : {فإن كان له

اخوة} جماعة أقلها ثلاثة . وراجع المبسوط ، وبداية

المجتهد ، والمغنى لابن قدامة .

(٢)

أ : الأربعة .

(٣)

قال ابن رشد : الخلاف آيل الى أقل ما ينطلق عليه اسم

الجمع ، فمن قال : أقل ما ينطلق عليه اسم الجمع ثلاثة

قال : الاخوة الحاجبون ثلاثة فما فوق . ومن قال : أقل

ما ينطلق عليه اسم الجمع اثنان قال : الاخوة الحاجبون

هما اثنان أعنى فى قوله تعالى : {فإن كان له اخوة} .

راجع بداية المجتهد .

(٤)

أ ، ج : الاختوات .

(٥)

أخرجہ الحاكم عن طريق شعبة مولى ابن عباس ، وصححه ،

ووافقه الذهبي . المستدرک ، کتاب الفرائض ، ميراث

الاخوة من الأب والأم ٣٣٥/٤ ، البيهقي ، الفرائض ، باب

فرض الأم ٢٢٧/٦ ، تفسير ابن جرير ، سورة النساء آية رقم

١١ ، ٤٠/٨ ، وراجع كلام الشيخ أحمد شاکر فى الهامش

أيضا .

وقال الحافظ ابن كثير : وفى صفة هذا الاثر نظر ، فإن

شعبة هذا تكلم فيه مالك بن أنس . ولو كان هذا صحيحا

عن ابن عباس لذهب اليه أصحابه الأئمّة والمنقول عنهم

خلافه . اهـ تفسير ابن كثير سورة النساء ، آية رقم ١١

٤٥٩/١ مطبعة دار احياء الكتب العربية ، مصر .

قال الحافظ فى تقريب التهذيب : شعبة بن دينار

الهامشى ، مولى ابن عباس ، أبو عبدالله صدوق ، سىء

الحفظ/د ، وقال فى تهذيب التهذيب : قال ابن حبان :

روى عن ابن عباس ما لا أصل له ، حتى كانه ابن عباس آخر

راجع ترجمته فى التهذيب .

- (١) فدل هذا القول من عثمان على انعقاد الإجماع ، وان لم ينقرض العصر على أن الأخوين يحجبانها ، ولم يأخذ بقول ابن عباس أحد ممن تأخر إلا داود بن علي .
- (٢) والدليل على صحة ماذهب إليه مع إجماع من حجبها بالاشنين من الأخوة والأخوات هو أن كل عدد روعي في تغيّر الغرض فالاشنان منهم يقومان مقام الجمع كالأختين في الثلثين وكالأخوين من الأم في الثلث ، فكذلك في الحجب .
- وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
- (الاشنان فما فوقهما جماعة) .
- وقد جاء في كتاب الله تعالى في العبارة عن الاثنين بلفظ الجمع في قوله تعالى : { إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ ، فَفَزِعَ

- (١) قال ابن قدامة : ولنا قول عثمان هذا فإنه يدل على أنه إجماع ثم قبل مخالفة ابن عباس . المغنى ، الفرائض مسألة قال : وللام الثلث ٢٧٥/٦ .
- (٢) أي عصر المجمعين ، وهي مسألة أصولية خلافية ، والجمهور لا يشترط انقراض العصر . راجع المستصفى للغزالي ١٩٢/١ مع فواتح الرحموت . المطبعة الأميرية بجولاق مصر ١٣٢٢هـ .
- (٣) لم أجد من نص على هذا . ولكن ابن حزم رجح رأى ابن عباس في المحلى راجع مسألة : وإن كان للميت أخ أو أخوان أو أختان ، المواريث ٢٥٨/٩ .
- (٤) أ ، ج : إجماع من .
- (٥) ب : يحجبها .
- (٦) أ : الجميع .
- (٧) المذهب ، الفرائض ، فصل وأما الأم فلها ثلاثة فروض ٢٦/٢ وقال ابن قدامة : ولأن كل حجب يتعلق بعدد كان أوله اشنين : كحجب البنات بنات الابن ، والأخوات من الأبوين الأخوات من الأب . المغنى .
- (٨) أخرجه الحاكم عن أبي موسى الأشعري مرفوعا . المستدرك الفرائض ، اشنان فما فوقهما جماعة ٣٣٤/٤ ، ابن ماجة الفرائض ، كتاب الصلاة باب الاثنان جماعة ٣١٢/١ . قال الحافظ في التلخيص : فيه الربيع بن بدر وهو ضعيف ، وأبوه مجهول . ثم ذكر روايات عديدة وضعف كلها . كتاب الفرائض ٨٢٠، ٨١/٣ ، فتح الباري ، كتاب الأذان ، باب اشنان فما فوقهما جماعة ١٤٢/٢ .
- (٩) ب : جا .
- (١٠) ب : الأعيان .
- (١١) ب : بقوله .

مِنْهُمْ ، قَالُوا لَا تَخَفْ ، خَصْمَانِ ، بَغَى بَغْضًا عَلَى بَعْضٍ { فذكرهم / ١٦٧/أ }^(٢)

بلفظ الجمع وهم اثنان .

وقال تعالى : { وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ^(٥)
نَفَثَتْ فِيهِمُ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكَُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ }^(٦) . فاذا ثبت هذا^(٧)

لم يمتنع ذلك في ذكر الاخوة في الحجب بلفظ الجمع .

واذا كان كذلك وجب حجبها بما اتفق عليه الجمهور من

الاثنين فصاعدا ، سواء كانا أخوين أو أختين [أو أخ] وأخت^(٨)
لاب وأم [أو لآب أو لأم]^(٩) .

-
- (١) ب : بفا .
(٢) سورة ص : ٢٢
(٣) أبو سليمان داود بن إيشا - بهمزة مكسورة ثم مكثاة من تحت ساكنة ثم شين معجمة - بن عويد ، أحد الرسل ، وقد آتاه الله الزبور ، وآتاه الملك والحكمة وعلمه مما يشاء . وروى في الحديث : انه كان أعبد البشر . وعمره مائة سنة .
تهذيب الاسماء واللغات ١٧٩/١ ت ١٥٣ ، البدايية والنهاية ٩/٢ .
(٤) سليمان بن داود النبي بن النبي صلى الله عليه وسلم وتقدم نسبه قريبا ، وقد ورث ملك أبيه داود . ملك وهو ابن ثلاث عشر سنة وابتداء بناء بيت المقدس بعد ابتداء ملكه بأربع سنين .
تهذيب الاسماء واللغات ٢٣٤/١ ت ٢٣١ ، البدايية والنهاية ١٧/٢ .
(٥) الحرث : الزرع . اهـ المصاح (حرث) .
(٦) نفثت : رعت ليلا . يقال : نفثت الغنم بالليل ، وسرحت بالنهار . اهـ تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ٢٨٧ ، مطبعة دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي ١٣٧٨هـ .
(٧) الانبياء : ٧٨
(٨) ج : [] ساقط .
(٩) ا ، ج : [] ساقط .

فصل

(١) والحال الثالثة : [فى] فروض الام : ان تكون الفريضة زوجا وابوين [أو زوجة وابوين] ، فيكون للام ثلث مابقى بعد فرض الزوج أو الزوجة ، والباقى للاب ، وبه قال جمهور المحابة .
(٢) (٣) (٤)

(٥) وتفرّد ابن عباس بخلافهم ، وهى المسألة الثانية من المسائل الأربع التى خالفهم فيها ، فقال : للام ثلث جميع المال ، فى الزوج والابوين ، وفى الزوجة والابوين [فان لم يكن له ولد] وورثه ابواه فلامه الثلث [فلم يجز أن تأخذ اقل منه .
(٦) (٧) (٨)

(٩) وحكى عن محمد بن سيرين مذهباً خالف فيه القولين فقال اعطيها ثلث مابقى فى زوج وابوين [كقول الجماعة ، لئلا تُفَقِّلَ على الاب ، واعطيها فى زوجة وابوين ثلث جميع المال]
(١٠)

-
- (١) ا ، ج : [ساقط .
(٢) ا : [ساقط . وهاتان الفريضتان مشهورتان بالغاوين .
(٣) ا : بقى .
(٤) شرح السنة ، الفرائض ، باب فى ميراث الاب والجد ٣٤٢/٨ بداية المجتهد ، الفرائض ، ميراث الاب والام ٣٤٢/٢ .
(٥) المصنف لعبد الرزاق ، الفرائض ٢٥٣/١٠ ، المصنف لابن أبى شيبه ، الفرائض ، فى امرأة وابوين من كم هى ؟ ٢٤٠/١١ ، وفى زوج وابوين من كم هى ؟ ٢٤٢/١١ ، سنن الدارمى ، الفرائض ، باب فى زوج وابوين ، والمرأة وابوين ٣٤٦/٢ ، السنن للبيهقى ، الفرائض ، باب فرض الام ٢٢٨/٦ .
(٦) ب : الأربعة .
(٧) وبه قال شريح القاضى وداود بن على . راجع شرح السنة بداية المجتهد .
(٨) النسخ : [ساقط .
(٩) ب : به .
(١٠) ب : [ساقط .

(١) كقول ابن عباس لأنها لا تُقَمَّلُ بذلك على الأب .

والدليل على أن لها في المسألتين معا ثلث الباقي بعد

(٢) فرض الزوج والزوجة قوله تعالى : { فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ }

(٣) وورثة أبواه فَلَهُمُ الثَّلَاثُ { فجعل للام الثلث من ميراث الأبوين ، ج/ ١١٧

وميراثهما هو ماسوى فرض الزوج أو الزوجة ، فلم يجر أن

(٤) يزداد على ثلث ماورثه الأبوان ، [ولأن الأبوين] إذا انفردا

كان المال بينهما اثلاثا : للام ثلثه ، وللاب ثلثاه ، [فوجب

(٥) إذا زاحمهما ذو فرض أن يكون الباقي منه بينهما للام ثلثه

(٦) وللاب ثلثاه] .

(٧) ولأن الأب أقوى من الأم ، لأنه يساويها في الفرض ، ويزيد

عليها بالتعميب ، فلم يجر أن تكون أزيد سهمها منه بمجرد

الرحم .

فإن قيل : فالجد يساوى الأب إذا كان مع الأم عند عدم

الأب ، ثم للام مع الزوج والجد ثلث جميع المال ، وإن مارت

(٨) فيه أفضل من الجد ، كذلك مع الأب .

قيل : الأب أقوى من الجد ، لاداء الجد بالأب ، وإسقاط

(٩) الأب من لا يسقط بالجد ، ولأنه مساو للام في درجته مع فضل

التعميب ، وأجد أبعد منها في الدرجة ، وإن زاد في

(١٠) التعميب ، فلقوة الأب على الجد لم يجر أن يساوى بينهما في

التفضيل على الأم .

(١) المصنف لابن أبي شيبة ، شرح السنة ، بداية المجتهد .

(٢) النسخ : [] ساقط .

(٣) ج : الابن .

(٤) ب : [] ساقط .

(٥) أ : ذوو فرض .

(٦) ب : [] ساقط .

(٧) ب : فإنه .

(٨) ب : أقل .

(٩) أ ، ج : وأنه .

(١٠) ب : يساوا .

مسألة

قال الشافعي : (وللبنت النصف ، وللبنتين فصاعدا
(١)
الثلثان) . وهذا كما قال ،
(٢) (٣)
[أما] البنت الواحدة إذا انفردت ففرضها النصف بنص
الكتاب قال الله تعالى : {فإن كانت واحدة فلها النصف} (٤)
فإن
كن اثنتين فصاعدا ففرضهما الثلثان ، وبه قال جمهور
(٥) (٦)
المصابة رضى الله عنهم وسائر الفقهاء .

وقال عبد الله بن عباس في رواية عنه شاذة : إن فرض
(٧)
البنتين النصف ، كالأحاد ، وفرض الثلاث فصاعدا الثلثان ،
استدلالا بقوله تعالى : {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ
الْأُنثَىٰ إِنَّ كُن نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ} فجعل
الثلثين فرضا لمن زاد على اثنتين .

-
- (١) مختصر المزني ، الفرائض ، باب المواريث ٢٣٨/٨ ، شرح
أبي الطيب للمختصر ، الفرائض ، باب المواريث ل ١٤٤ .
- (٢) أ ، ج : [ساقط .
- (٣) أ : للبنت .
- (٤) النساء : ١١ .
- (٥) المبسوط ، الفرائض ، باب الأولاد ١٣٩/٢٩ ، تفسير الكشاف
٥٠٦/١ ، مطبعة دار الفكر ط (١) ١٣٩٧ هـ ، الجامع لأحكام
القرآن .
- (٦) راجع المبسوط ، بداية المجتهد ، الفرائض ، ميراث
المطلب ٣٤٠/٢ ، فتح الباري ، كتاب الفرائض ، باب ميراث
البنات ١٥/١٢ .
- وقال ابن المنذر : وأجمعوا على أن للثنتين من البنات
الثلثين . كتاب الأجماع ، الفرائض ص ٧٩ ، المحلى ،
المواريث ، مسألة : ومن ترك ابنة ٢٧١/٩ ، مراتب
الأجماع لابن حزم ، الفرائض ص ١٠٢ ، المغنى لابن قدامة
الفرائض ، مسألة قال : فإن كن بنات ١٧٠/٦ .
- (٧) المبسوط ، بداية المجتهد ، المغنى لابن قدامة ، فتح
الباري ، تفسير الكشاف .

(١)

والدليل على صحة ماذهب اليه الجمهور وهو مروي عنه

أيضا أن الله تعالى مرجح في الأخوات بأن فرض الاثنتين فصاعدا

(٢)

الثلثان ، وقال في البنات : {فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثَلَاثًا مِّمَّا تَرَكَ} ، فاحتمل أن يكون هذا المجمل محمولا على ذلك

(٣)

الصريح المقيّد في الأخوات ، واحتمل أن يكون بخلافه على ما حكى

(٤)

عن ابن عباس ، فكان حمله على الوجهين الأولين أولى من حمله

(٥)

على ما قال ابن عباس لأمرين :

أحدهما : أنه لما استوى فرض البنت والأخت في النصف ،

اقتضى أن يستوى فرض البنّتين والأختين .

والثاني : أن البنات أقوى في الميراث من الأخوات ،

(٦)

(٧)

لأنهن يرثن [مع من يسقط الأخوات] فلم يجز أن يكون فرض

(٨)

الاختين - مع ضعفهن - الثلثين ، ويكون فرض البنّتين - مع

(٩)

قوتهن - النصف ، وليس يمنع أن يكون قوله : {فوق} صلة زائدة

(١) أي عن ابن عباس .

(٢) يعنى قوله تعالى : {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ : إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ ، لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ، وَلَهُ أُخْتٌ ، فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ} النساء : ١٧٦ .

(٣) أ ، ج : التصريح .

(٤) ليس هناك وجهان إنما هو وجه واحد اللهم إلا أن يقال : الوجه الأول أنه مرجح في الأخوات بأن فرض الاثنتين فصاعدا الثلثان والوجه الثاني حمل المطلق على المقيّد وهو بعيد ، لأن الوجه الأول هو المقيّد . والله أعلم .

(٥) أ ، ج : لأمرين أحدهما ترجيح واستدلال .

(٦) كالابن ، وابن الابن ، والاب .

(٧) ب : [ساقط] .

(٨) ج : الثلثان .

(٩) قال القرطبي : وردّ هذا القول النحاس وابن عطية وقالوا : هو خطأ ، لأن الظروف وجميع الأسماء لا يجوز في كلام العرب أن تزداد لغير معنى . وقال ابن عطية : ولأن قوله تعالى {فأضربوا فوق الأعناق} هو الفصيح . وليست {فوق} زائدة بل هي محكمة للمعنى ، لأن ضربة العنق إنما يجب أن تكون فوق العظام في المقفل دون الدماغ . كما قال دريد بن الصمة : أخفض عن الدماغ وارفع عن العظم ، فهكذا كنت أضرب أعناق الأبطال . الجامع لأحكام القرآن ٦٣/٥ .

كما قال تعالى : {فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ} ^(١) .

ثم يدل على ذلك من طريق السنة ما رواه عبد الله بن ^(٢) محمد/بن عقيل عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه ^(٣) وسلم

(أعطى بنتى سعد بن الربيع مع أمهما وعمهما الثلثين ، ^(٤)
[والأم الثمن] والباقي للعم) . وهذا نص ، وقد روينا الخبر ^(٥)
بكامله في صدر الكتاب .

ولأنه/لما كان فرض البنت الواحدة مع بنت الابن الثلثين ج/١١٨
النصف والسدس ، فلأن يكون الثلثان فرض البنتين أولى .

(١) الأنفال : ١٢

(٢) أي أن للبنتين الثلثين .

(٣) ب : روى .

(٤) ب : [ساقط] .

(٥) أي كتاب الفرائض . راجع ص ١٤ من الكتاب .

مسألة

قال الشافعي رحمه الله : (فإذا استكمل البنات
(١)
الثلثين ، فلا شيء لبنات الابن ، إلا أن يكون للميت ابن ابن ،
(٢)
فيكون مابقي له وللمن في درجته ، أو أقرب إلى الميت منه) .
وهذا كما قال ،

متى استكمل بنات الملب الثلثين فلا شيء لبنات الابن ،
إذا انفردن عن ذكر في درجتهن ، أو أسفل منهن ، وسقطن
(٤)
اجمعا .

(٥)
فإن كان معهن ذكر في درجتهن [فكان] بنت ابن ، وابن
(٦)
ابن من أب واحد ، أو من أبوين ، أو كان الذكر أسفل منهن :
(٧)
بأن يكون مع بنت الابن ابن ابن ، فإنه يُعَمَّبُهُن ، ويكون
الباقى بعد الثلثين فرض البنات : بين بنات الابن وابن الابن
للذكر مثل حظ الانثيين . وهكذا إذا كان الذكر أسفل منهن ،
(٨)
وهذا قول الجماعة من الصحابة والفقهاء .

-
- (١) ب : فلا شيء لبنات الابن إلا مع ابن ابن .
(٢) ج : إذا قرب .
(٣) مختصر المزني ، الفرائض ، باب المواريث ٢٣٨/٨ من الأم
شرح أبي الطيب ، الفرائض ، باب المواريث ل ١٥٠ .
(٤) كتاب الاجماع لابن المنذر ، الفرائض ص ٨٠ ، المحلى ،
الفرائض ، مسألة : ومن ترك ابنة وبني ابن ٢٧١/٩ ،
بداية المجتهد ، الفرائض ، ميراث الملب ٣٤١/٢ ،
المغني لابن قدامة ، الفرائض ، مسألة : فإن كن بنات
وبنات ابن ١٧٠/٦ .
(٥) ب : [] ساقط .
(٦) لبنت ابن وابن عمها .
(٧) ب : ابن ابن .
(٨) شرح السنة للبيهقي ، الفرائض ، باب ميراث الأولاد ٣٣٥/٨
المبسوط ، الفرائض ، باب الأولاد ١٤٢، ١٤١/٢٩ ، المغني
لابن قدامة ١٧١/٦ مطبعة دار المنار ط (٣) ١٣٦٧هـ .

وتفرد عبد الله بن مسعود ، فجعل الباقي بعد الثلثين

(١)

لابن الابن ، دون بنات الابن .

(٢)

وهي احدى مسائله التي تفرد فيها بمخالفة الصحابة ،

(٣) (٤)

ووافقه على ذلك ابو شور وداود ، استدلالا بأن فرض البنات

(٥)

الثلثان ، فلا يجوز أن يزودن عليه ، فاذا استكملته بنات

الملب سَقَطَ بهن بنات الابن ، لاستيعاب الفرض ، وصار الفاضل

عنه الى ابن الابن بالتعميب .

(١) المراجع السابقة ، الممنف لابن أبي شيبه ، الفرائض ،

في رجل ترك ابنتيه وابنة ابنه وابن ابن اسفل منها

٢٤٩/١١ . وفي ابنة وابنة ابن وبني ابن وأخت لاب وام

واخ وأخوات لاب . وفي ابنتين وبني ابن رجال ونساء

ص ٢٥٤ ، الدارمي ، الفرائض ، باب في الاخوة والاخوات

والولد ولد الولد ٣٥٠/٢ ، السنن للبيهقي ، الفرائض ،

باب ميراث اولاد الابن ٢٣٠/٦ .

(٢) قال الامام البيهقي : وتفرد ابن مسعود بخمس مسائل في

الفرائض منها :

(أ) اذا مات عن بنت وبنات ابن وبني ابن ، فلبنت

النصف ، ولبنات الابن أضر الامرين : من المقاسمة أو

السدس .

(ب) اذا مات عن بنتين واولاد ابن بنين وبنات فلبنتين الثلثان ، والباقي لبني

(ج) اذا مات عن أخت لاب وام ، واخوة وأخوات لاب ،

فلأخت لاب والام النصف ، وللاخوات لاب أضر الامرين : من

السدس أو المقاسمة مع الاخوة .

(د) ولو مات عن أختين لاب وام ، واخوة وأخوات لاب ،

فلأختين لاب وام الثلثان ، والباقي للاخوة لاب ، ولا شيء

للاخوات .

(هـ) قال : من لا يرث كالابن الكافر والرقيق والقاتل

يجب أصحاب الفرائض حسب النقصان : فيرد الزوج من

النصف الى الربع ، والزوجة من الربع الى الثمن ،

والام من الثلث الى السدس . اهـ شرح السنة ٣٣٥/٨ .

(٣) المحلى ، المواريث ، مسألة : ومن ترك ابنة وبني ابن

٢٧١/٩ ، المهذب ، الفرائض ، فصل : ولا يعصب أحد منهم

أنثى الا الابن ٢٩/٢ ، بداية المجتهد ، الفرائض ،

ميراث الملبي ٣٤١/٢ ، المغنى لابن قدامة .

(٤) المرجعين السابقين .

(٥) ب : استكملة .

الإبن، ولا شيء
لبناته، ولا يزيد
خلف البنات على
على الثلثين

ودليلنا قوله تعالى : {يَوْمَئِذٍ اللَّهُ فِيْ أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ
مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنِ} فكان على عمومه ^(١) .
ولأن الذكر من الولد إذا كان في درجته أنثى عميها ^(٢)
ولم يسقطها كأولاد الصلب .
ولأن كل أنثى تشارك أخاها إذا لم يزاحمها ذو فرض ، ^(٣)
فتشاركه مع مزاحمة ذي الفرض ، كمزاحمة الزوج .
فأما استدلاله بأن فرض البنات الثلثان فهو كذلك ،
ونحن لم نعط بنت الابن فرضاً ، وإنما أعطيناها بالتعميب .

(١) يعنى يشمل أولاد الصلب وأولاد الابن .
(٢) ب : ولم يسقط .
(٣) أ ، ج : فشاركته .

مسألة

قال الشافعي رحمه الله : (فان لم يكن للميت الا بنت واحدة وبنت ابن او بنات ابن ، فلبنت النصف ، ولبنت الابن او بنات الابن السدس ، تكملة الثلثين ، وتسقط بنات ابن الابن ان كن اسفل منهن الا ان يكون معهن ابن ابن في درجتهم او ابعد منهن ، فيكون مابقى له وللمن في درجته او اقرب الى الميت منه من بنات الابن ممن لاياخذ من الميت شيئا للذكر مثل حظ الانثيين) وهذا كما قال ،

اذا ترك الميت بنتا وبنت ابن ، كان للبنت النصف ، ولبنت الابن السدس ، تكملة الثلثين ، لرواية الاعمش عن ابي قيس [الاودي] عن هزيل بن شرحبيل الاودي قال : (جاء رجل الى

- (١) ا ، ج : وسقط .
- (٢) اي من الثلثين ، كذا في المختصر .
- (٣) قد حذف المؤلف من كلام المختصر مايلي : (ويسقط من اسفل من الذكر - فان لم يكن الا ابنة واحدة ، وكان مع بنت الابن او بنات الابن ابن ابن في درجتهم فلاسدس لهن ولكن مابقى له ولهن للذكر مثل حظ الانثيين) . راجع المختصر ، الفرائض ، باب المواريث ٢٣٨/٨ ، وانظر شرح ابي الطيب ، الفرائض ، باب المواريث ل ١٥ .
- (٤) هو سليمان بن مهران الاسدي ، الكاهلي ، ابو محمد الكوفي الاعمش ، ثقة ، حافظ ، عارف بالقراءة ، ورع ، يدلن ، مات سنة ١٤٧ ، او ١٤٨ .
- (٥) التقريب ٣٣١/١ ت ٥٠٠ . هو عبد الرحمن بن زوان - بمثلثة مفتوحة وراء ساكنة - ابو قيس ، الاودي ، الكوفي ، صدوق ، ربما خالف ، مات سنة ١٢٠هـ .
- (٦) التقريب ٤٧٥/١ ت ٨٨٩ ، المغنسي في ضبط أسماء الرجال للشيخ محمد طاهر الهندي ، مطبعة دار الكتاب العربي بيروت .
- (٧) ب : [حافظ .
- هزيل - بالتصغير - ابن شرحبيل الاودي ، الكوفي ، ثقة مخبر من الثانية ، مات قبل المائة .
- التقريب ٣١٧/٢ ت ٧٠ .
- وقال الحافظ :
- هزيل : بالزاي مصغر . ووقع في كتب كثير من الفقهاء هذيل بالذال المعجمة ، وهو تحريف . اهـ فتح الباري ١٧/١٢ .

(١)
 أبى موسى الأشعري وسلمان بن ربيعة يسألهما عن بنت وبنت ابن
 واخت لاب وام ، فقالا : للبنت النصف ، وللأخت للاب والام
 النصف - ولم يُورثا بنت الابن شيئا - وأنت ابن مسعود ، فانه
 سَيَتَابِعُنَا فَاتَاهُ الرَّجُلُ ، فَسَأَلَهُ ، وَاخْبِرَهُ بِقَوْلِهِمَا ، فَقَالَ :
 لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا ، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ، وَلَكِنِّي سَأَلْتُ فِيهَا
 بِقَنَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لِابْنَتِهِ النِّصْفَ ، وَلِابْنَةِ
 الْإِبْنِ السُّدُسَ ، تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ مِنَ الْإِبْنِ وَالْأُمِّ .
 وهكذا لو كانت الفريضة بنتا وعشر بنات ابن ، كان
 للبنت النصف ، ولعشر بنات الابن السدس ، وان كثرن .
 وهكذا لو كانت الفريضة بنتا وعشر بنات ابن ابن أسفل
 من بنت الملب بثلاث درج كان لهن السدس كما لو عَلَوْنَ ، فان
 كان معهن ذكر سقط فرض السدس لهن ، وكان الباقي بعد نميب
 البنت بين بنات الابن وأخيهن للذكر مثل حظ الانثيين ، لانه
 عَمَّيْنِ . وهذا قول الجماعة .

- (١) سلمان بن ربيعة بن يزيد ، أبو عبد الله وهو سلمان
 الخيل ، يقال أن له محبة ، من رجال مسلم ، غزا
 أرمينية زمن عثمان فاستشهد . اهـ
 تهذيب التهذيب ١٣٦/٤ ، التقريب ٣١٤/١ ت ٣٤٢ .
- (٢) أ ، ب : لابنته .
- (٣) أخرجه أبو داود بهذا اللفظ والسند . كتاب الفرائض ،
 باب ما جاء في الملب ١٦٤/٤ ، الترمذي ، الفرائض ، باب
 ما جاء في ميراث بنت الابن مع بنت الملب ٢٦٨/٦ من تحفة
 الأحوذى ، وابن ماجه ، الفرائض ، باب فرائض الملب
 ٩٠٩/٢ ، وأخرجه البخاري بدون ذكر سلمان بن ربيعة .
 راجع فتح الباري ١٧/١٢ .
- (٤) الدرجة : المرقاة ، والجمع : الدرج . والدرجة :
 واحدة الدرجات ، وهي الطبقات من المراتب والدرجة مثال
 الهمزة لغة في الدرجة ، وهي المرقاة . الصحيح (درج) .
 والمرقاة بالفتح الدرجة ، ومن كسرهما شبهها بالالة
 التي يعمل بها ، ومن فتح قال هذا موضع يفعل فيه ،
 فجعله بفتح الميم . الصحيح (رقى) .
- (٥) ب : وكان في الباقي .
- (٦) ب : وأختهن .
- (٧) ب : عصبتهن .

وقال ابن مسعود - وهي شأى مسائله التى تفرد فيها
 (١) (٢) (٣)
 بخلاف الصحابة - : إن لبنات الابن - إذا شاركهن ذكر أقل
 (٤)
 الأمرين : من السدس الباقي من فرض البنات بعد نصف البنت ،
 أو المقاسمة ، فإن كانت مقاسمة الذكر الذى فى درجتهم انقص
 (٥) (٦)
 لسهمن من السدس قَاسَمَهُنَّ مابقى للذكر مثل حظ الانثيين ، وإن
 كانت المقاسمة أزيد من السدس فرض لعن السدس ، وجعل الباقي
 (٧) (٨)
 بعد الثلثين للذكور من بنى الابن ، وتابعه على ذلك أبو ثور
 (٩) (١٠)
 وداود ، استدلالا بأن فرض البنات الثلثان ، فلم يجوز أن يزدن
 عليه .

وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أن اشتراك البنين والبنات فى الميراث يوجب
 المقاسمة ، دون الفرض ، قياسا على ولد الملب .

والثانى : أن الذكر إذا دفع أخته عن المقاسمة اسْقَطَهَا

كولسد الاخوة ، وإذا لم يُسْقَطْ شريكه كالولد . / وفى قول ١٧٠/١

-
- (١) ب : شاركهن .
 (٢) أ ، ب : ذكرا .
 (٣) ب : كان أقل الأمرين .
 (٤) ب ، ج : فروض . قلت : وفرض البنات ثلثان فقط .
 (٥) أ : قاسم ، ج : فاقسم .
 (٦) أ ، ج : ثم مابقى للذكر مثل حظ الانثيين .
 (٧) ب : من .
 (٨) المصنف لابن أبى شيبه ، الفرائض ، فى ابنة وابنة ابن
 ٢٤٩/١١ ، الدارمى ، الفرائض ، باب فى الاخوة والاخوات
 والولسد وولد الولد ٣٥٠/٢ ، السنن للبيهقى ، الفرائض
 باب ميراث أولاد ابن ٢٣٠/٦ .
 (٩) المحلى ، المواريث ، مسألة ومن ترك ابنة وبنى ابن
 ٢٧١/٩ ، بداية المجتهد ، الفرائض ، ميراث الملب ٣٤١/٢
 المغنى لابن قدامة ، مسألة قال : فإن كانت ابنة واحدة
 وبنات ابن ١٣٣/٦ .
 (١٠) ب : أن يزدن .

ابن مسعود دفع لـهذين الاصلين ، وقوله : إن فرض البنات
لا يزيد على الثلثين ، فهو على ما قال ، غير اننا نَسْقِطُ مع
مشاركة الذكر فرضهن ، فما يأخذنه ^(١) فبالتعصيب ^(٢) دون الفرض ^(٣) .

-
- (١) ب : فيما .
(٢) ج : يأخذ .
(٣) ب : بالتعصيب .

فصل

فلو ترك بنتا وبنت ابن وابن ابن ابن كان للبنت
 النصف/ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين ، والباقي لابن ابن ب/٦١
 الابن ، ولا يعصب عمته اذا كان لها قرض ، كما ان ابن الابن
 لا يعصب البنت ، لانها ذات فرض .
 (١) (٢)
 فلو كانت المسألة بنتا [وبنت ابن] وبنت ابن ابن معها
 اخوها ، كان للبنت النصف ، ولبنت الابن السدس ، تكملة
 الثلثين ، والباقي بين السفلى واخيها للذكر مثل حظ
 الانثيين .

وهكذا لو كان الذكر اسفل منها بدرجة ، فكان ابن ابن
 ابن [ابن] كان الباقي بعد نصف البنت وسدس بنت الابن بين
 بنت ابن الابن وبين اخيها الذي هو ابن ابن ابن [ابن] للذكر
 مثل حظ الانثيين ، وعميها مع نزوله عن درجتها ، لانها ليست
 ذات فرض . (٣) (٤) (٥)

-
- (١) ب : فلو كانت المسألة بحالها .
 (٢) ج : [] ساقط .
 (٣) أ : [] ساقط .
 (٤) أ : [] ساقط .
 (٥) أ : ذا فرض .

مسألة

- (١) قال الشافعي : (فإن كان مع البنت أو البنات للملب ابن ، فلانصف ، ولأثنتين ، ولكن المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين) وهذا كما قال .
- (٢) إذا كان مع البنت أو البنات اللائي للملب ابن سقط به فرض البنات ، وأخذن المال معه بالتعميب للذكر مثل حظ الأنثيين ، لقوله تعالى : {يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ} فسقط بالابن جميع أولاد الابن سواء كانوا منه أو من غيره ، كما سقط بالأخوة بنو الأخوة ، وبالأعمام بنو الأعمام ، لرواية ابن طاوس/عن أبيه عن ابن عباس قال : ج/١٢٠
- (٣) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اقسم المال بين أهل الفرائض ، على كتاب الله ، فما تركت الفرائض

- (١) أ : يعمر .
 (٢) ... ويسقط جميع ولد الابن . اهـ مختصر المزني ، الفرائض ، باب المواريث ٢٣٨/٨ مع الام .
 (٣) ب ، ج : اللائي .
 (٤) ج : بالتعميب .
 (٥) ب : معه .
 (٦) أي من أخيه الذي مات قبل أبيه أو أمه .
 (٧) ج : يسقط .
 (٨) عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني ، أبو محمد ، ثقة فاضل عابد مات سنة ١٣٢ هـ .
 (٩) التقريب ٤٢٤/١ ت ٣٩١ ، الكاشف ٨٨/٢ ت ٢٨٢٠ .
 (١٠) أي أصحاب الفروض والانصباء المقدرة في كتاب الله : وهي النصف ، والرابع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسدس .
 (فما تركت الفرائض) : فما أبقت .
 (فلأولى ذكر) : أي أقرب ذكر في النسب إلى الميت ، لأن أولى : بفتح الهمزة واللام بينهما واو ساكنة أفعل التفضيل من (الولى) بسكون اللام على وزن الرمي ، وهو القرب . وليس المراد (بالولى) هنا أحق ، بخلاف قولهم : الرجل أحق بماله . لأنه لو حمل هذا على أحق لخلي عن =

(١)
فلاؤلى ذكر).

= الفسائدة ، لانا لاندري من هو الاحق فعلم ان معناه :
اقرب النسب . راجع شرح الخطابي على مختصر أبى داود ،
باب فى ميراث العمبة ١٦٩/٤ ، شرح صحيح مسلم للنووى ،
الفرائض ٥٣/١١ ، فتح البسارى ، كتاب الفرائض ، باب
ميراث الولد من أبيه وأمه ١١/١٢ .
(١) الحديث متفق عليه . وهذا اللفظ لأبى داود ومسلم وابن
ماجة فى كتاب الفرائض ، باب ميراث العمبة ٩١٥/٢ ،
وأخرجه الترمذى فى كتاب الفرائض ، باب ما جاء فى ميراث
العمبة . راجع ٢٧٤/٦ من تحفة الاحوذى .

مسألة

قال الشافعي : (وولد الابن بمنزلة ولد الملب في كل
 (١) (٢)
 الاحوال اذا لم يكن ولد الملب) وهذا صحيح .
 وهذا مما قد انعقد الاجماع عليه ، ان ولد الابن يقومون
 مقام ولد الملب ، اذا عُدِمَ ولد الملب في فرض النصف لاحداهن ،
 والثلاثين لمن زاد ، وفي مقاسمة اخوتهن للذكر مثل حظ
 الانثيين ، وفي حجب الام والزوج والزوجة الا مجاهدا ، فانه
 خالف في الحجب بهم ، ووافق فيما سوى ذلك من احكامهم ، وهو
 مع دفع قوله بالاجماع محجوج بموافقته على ناسوى الحجب ان
 (٣) (٤)
 يكون دليلا عليه في الحجب .
 ثم اذا كانت بنت الابن تقوم مقام بنت الملب عند عدمها
 (٥)
 كانت بنت ابن الابن معها في استحقاق السدس قائمة مقام بنت
 (٦)
 الابن مع ابنة الملب . والله اعلم بالصواب .

-
- (١) مختصر المزنى ، الفرائض ، باب المواريث ٢٣٩/٨ من الام
 شرح ابي الطيب للمختصر ، الفرائض ، باب المواريث ل١٦
 (٢) ب : وهذا كما قال .
 (٣) ج : بوقفه .
 (٤) سبق ذكر الاجماع على المسألة وخلاف مجاهد . راجع ص ١٣٥
 من الكتاب .
 (٥) ا ، ج : بنت الابن .
 (٦) ب : بنت .

فصل

(١) فعلى هذا لو ترك ثلاث بنات ابن ، بعضهم أسفل من بعض
(٢) فتزويلهن ان العليا منهن هي بنت ابن ، والوسطى هي بنت ابن
ابن ، والسفلى منهن هي بنت ابن ابن ابن/فعلى هذا يكون ١٧١/١
للعليا النصف ، وللوسطى السدس ، وتسقط السفلى .
(٣) فان كان مع السفلى أخوها كان الباقي بعد النصف
والسدس ، بين السفلى وأخيها للذكر مثل حظ الانثيين .
(٤) وهكذا لو كان مع السفلى ابن عمها كان في درجتها
وَعَمَّهَا ، فاخذ الباقي معها للذكر مثل حظ الانثيين .
وهكذا لو كان مع الوسطى ابن أخيها فهو في درجة
السفلى فَيُعَمِّهَا فيما بقي للذكر مثل حظ الانثيين .
فلو كان مع السفلى ابن أخيها ، وكان أسفل منها بدرجة
فيعممها أيضا فيما بقي للذكر مثل حظ الانثيين ، لأن ولد
الابن يعصب أخته ومن علّا من عماته اللاتي ليس لهن فرض مسمى ،
(٥) ويعصب من كان في درجته ، وان كان لها فرض مسمى . فلو ترك
أربع بنات [ابن] بعضهم أسفل من بعض ، مع السفلى منهن
(٦) أخوها ، أو ابن عمها [أو] ابن أخيها ، فللعليا النصف ،
(٧) وللثانية السدس ، والباقي بين الثالثة والرابعة والذكر
الذي في درجة السفلى أو أسفل منها للذكر مثل حظ الانثيين .

-
- (١) ب : بعض .
(٢) أي فترتيبهن .
(٣) ب : بعد .
(٤) ب : أختها .
(٥) ب : أمهاته .
(٦) ب : [ساقط] .
(٧) أ : [ساقط] .

فلو ترك بنتى ابن ، وبنت ابن ابن ، وبنت ابن ابن بنت
معها أخوها ، كان لبنتى الابن الثلاثان ، والباقي بين بنت
ابن الابن وبين بنت ابن [ابن] الابن وأخيها للذكر مثل حظ
الانثيين ، لأن استيفاء بنتى الابن الثلاثين يسقط فرض من
بَعْدَهُمَا ، (٢) (٣) (٤) ويأخذ الباقي بمشاركة الذكر الذى فى درجتهم أو
أسفل منهم بالتعميب .

فلو ترك بنت صلب ، وثلاث بنات ابن ، بعضهم أسفل من
بعض ، كان لبنت الصلب النصف ، ولبنات الابن العليا السدس
تكملة الثلاثين ، وسقطت الوسطى والسفلى من بنات الابن ، فإن
كان مع السفلى أخوها أو ابن عمها أو ابن أخيها عمها ،
وعصب الوسطى التى هى أعلى منها ، وكان الباقي بعد النصف
والسدس بين الوسطى والسفلى وأخيها أو ابن أخيها للذكر مثل
حظ الانثيين . (٥) (٦) (٧)

فلو ترك ثلاث بنات ابن بعضهم أسفل من بعض ، مع كل
واحدة منهم/أخوها ، كان المال كله بين العليا وأخيها
للكر مثل حظ الانثيين ، وسقط من بعدهما . فلو كان مع كل
واحدة من بنات الابن الثلاث ابن أخيها ، كان للعليا منهم
النصف ، لأن ابن أخيها فى درجة الوسطى ، وكان الباقي بعد
نصفها للوسطى وابن أخى العليا للذكر مثل حظ الانثيين .
فلو كان مع كل واحدة من بنات الابن الثلاث ابن عمها ،

-
- (١) ب : [] ساقط .
(٢) ب : بعدها ، ج : بعدهن .
(٣) ب : ويأخذ .
(٤) أ ، ج : لمشاركة .
(٥) ب : أعلا .
(٦) ب : وأختها .
(٧) أ : أختها .

كان كالاخ ، لانه فى درجة كل واحدة منهم ، فيكون المال كله/بين العليا وابن عمها للذكر مثل حظ الانثيين .
 فلو كان مع كل واحدة من بنات الابن الثلاث خالها ، فخال بنات الابن اجنبى من الميت ، فيكون وجوده كعدمه .
 فلو كان مع كل واحدة منهم عم ابن اخيها ، فهو اخوها فيكون على مامضى ، المال كله بين العليا وعم ابن اخيها للذكر مثل حظ الانثيين .

(١)
 فلو كان مع العليا ثلاث بنات [ثلاثة] اعمام مفترقين ، ومع السفلى ثلاثة بنى [ثلاثة] اعمام مفترقين/ فان كان الميت رجلا كان للعليا وبنت عمها لابيها وامها وبنت عمها لابيها الثلثان ، وتسقط بنت عمها لامها ، لانها بنت امراة الميت ، وكان الباقي بين الوسطى والسفلى وابن عمها لابيها وامها وابن عمها لابيها للذكر مثل حظ الانثيين ، ويسقط ابن عم السفلى لامها .

وان كان الميت امراة كان الثلثان بين العليا [وبنت عمها لابيها] وامها [وبنت عمها لامها] ، وتسقط بنت عمها لابيها ، لانها بنت زوج الميتة .

فلو كان مع العليا ثلاث عمات متفرقات ، ومع السفلى

-
- (١) ب : [] ساقط .
 (٢) ب : ثلاث .
 (٣) ب : بنات .
 (٤) ب : [] ساقط .
 (٥) ب : وسقط .
 (٦) أ ، ج : بنت أم الميت . والمصحح أنها بنت ابن امراة الميت .
 (٧) ب : [] ساقط .
 (٨) ج : [] ساقط .
 (٩) والمصحح أنها بنت ابن زوج الميتة .

عم وعمة ابن أخيها وخال وخالة ابن أختها ، فان كان الميت
 رجلا فلعمتها العليا لأبيها وأما وعمتها لأبيها الثلثان ،
 لأنهما بنتا الميت ، ولا شيء لعمتها لأما ، لأنها بنت امرأته
 وان كان الميت امرأة فلعمتها لأبيها وأما وعمتها
 لأما الثلثان ، ولا شيء لعمتها لأبيها ، لأنها بنت زوج الميتة
 ثم يكون مابقى بعد الثلثين فى الحالين جميعا بين العليا
 [والوسطى] والسفلى وعم وعمة ابن أخيها ، وخال وخالة ابن
 أختها ، لأن كل هؤلاء فى درجتها للذكر مثل حظ الانثيين . ثم
 على قياس هذا جميع مسائل هذا الفصل .

-
- (١) ب : أخيها .
 (٢) أ ، ج : فلعمته .
 (٣) أ ، ج : وعمته .
 (٤) ، (٥) ب : لأنها بنت الميت .
 (٦) ج : (لأنها) تكرر مرتين .
 (٧) أى فلعمة بنت لابن العليا .
 (٨) أ : [ساقط] .

مسألة

(١)(٢)

قال الشافعي : (وبنو الأخوة لا يحبون الأم [عن الثالث])

وهذا صحيح لا اختلاف فيه بين الفقهاء ، أن بنى الأخوة لا يحبون الأم عن الثالث إلى المدس ، بخلاف آبائهم ، وإن حبها ولد الولد كتابائهم .

والفرق بين بنى الأخوة وبين بنى الابن في الحجب من

ثلاثة أوجه :

أحدها : أن بنى الأخوة لا ينطلق عليهم اسم الأخوة ، وبنى

(٤)

(٣)

الابن ينطلق عليهم اسم الابن .

والثاني : أن بنى الأخوة لما ضعفوا عن تعصيب أخواتهم

بخلاف آبائهم ، ضعفوا عن حجب الأم بخلاف آبائهم ، وبنى الابن

لما قووا على تعصيب أخواتهم كتابائهم ، قووا على حجب الأم

كتابائهم .

والثالث : أن الولد أقوى في الحجب من الأخوة ، لأنهم

(٥)

يحبون الزوج والزوجة بخلاف الأخوة ، فكان ولد الولد أقوى في

الحجب من أولاد الأخوة .

(١) النسخ [ساقط ، ولكنه ثابت في المختصر ٢٣٩/٨ ،

شرح أبي الطيب للمختصر ، القرائن ، باب المواريث لـ ١٧

(٢) المرجعين السابقين .

(٣) ج : الأم .

(٤) قال الشاعر :

بنونا بنو ابنائنا وبنائنا

بنوهم أبناء الرجال الأبياء

راجع شرح ابن عقيل ٢٣٣/١ تحقيق محمد محيي الدين عبد

الحميد ، نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، مطبعة

السعادة بمصر .

(٥) أي يحبون حجب نكحان : من النصف إلى الربع ، ومن

الربع إلى الثمن .

مسألة

(١) قال الشافعي : (ولا يرثون مع الجد) وهذا صحيح /

لأنه إجماع ، لا يعرف فيه خلاف أن بنى الاخوة لا يرثون مع
الجد ، وان ورث معه آباؤهم لامرين : (٢)

أحدهما : أن الجد أقرب الى [أب] الميت من بنى الاخوة ، (٣)

فوجب أن يكون أحق/بميراثه من بنى الاخوة . ج ١٢٢/

والثاني : أن الجد كالاخوة في المقامعة ، فوجب أن

يسقط معه بنو الاخوة ، كما يسقطون بالاخوة .

(١) مختصر المزني ، الفرائض ، باب المواريث ٢٣٩/٨ من الام
شرح أبي الطيب ، الفرائض ، باب المواريث ل ١٧ .

(٢) وفي سنن البيهقي عن الشعبي عن علي رضي الله عنه أنه
كان ينزل بنى الأخ مع الجد منازل آبائهم ، ولم يكن
أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفعله غيره .
الفرائض ، باب من لم يرث ابن الأخ مع الجد شيئا
٢٣١/٦ ، وروى ابراهيم النخعي أن عليا لم يرث ابن
الأخ مع الجد ، المرجع السابق .

(٣) ب : [] ساقط ، ج : أبي .

مسألة

قال الشافعي : (ولو اُحد الإخوة والأخوات من قبل الأم
(١) (٢)
السدس ، وللاثنين فصاعدا الثلث ذكورهم وإن اشبههم فيه سواء)
وهذا كما قال ،

فرض الواحد من الأخوة والأخوات للأم السدس ، قال الله
تعالى : {وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ
فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ} (٣) . وكان سعد بن أبي وقاص يقرأ :
(٤)
{وكان له أخ أو أخت من أمه} .

فإن كانوا اثنين فصاعدا ففرعهم الثلث ، نصًا وإجماعًا ،

قال الله تعالى : {فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَعَمَّ شُرَكَاءُ فِيهِ} (٥)
الثلث} . ثم يستوى فيه ذكورهم وإن اشبههم . (٦)

وروى عن ابن عباس رواية شاذة أنهم يقتسمون الثلث (٧)

-
- (١) ب : فيها .
(٢) مختصر المزدني ، الفرائض ، باب المواريث ٢٣٩/٨ من الأم
شرح أبي الطيب ، الفرائض ، باب المواريث ل ١٧ .
(٣) النساء : ١٢
(٤) ب : من أم . تقدم تخريج الاثر ، راجع ص ١١٤ من الكتاب
وتفسير ابن جرير ٦٢٠٦١/٨ .
وقال ابن المنذر : وأجمعوا أن مراد الله عز وجل في
الآية التي في أول سورة النساء الأخوة من الأم . وبالنسبة
في آخرها : {يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة} أن
امرؤ هلك ليس له ولد ، وله أخت ، فلها نصف ماترك ،
وهو يرثها أن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين
فلهما الثلثان مما ترك ، وإن كانوا أخوة رجالا ونساء
فللذكر مثل حظ الأنثيين ... {الأخوة من الأب والأم} . اهـ
الاجماع ، الفرائض ص ٨٢ .
(٥) النساء : ١٢
(٦) المرجع السابق ، مراتب الاجماع ، الفرائض ص ١٠٥ ،
بداية المجتهد ، الفرائض ، باب ميراث الأخوة للأم
٣٤٤/٢ .
(٧) ب : يقتسمون .

للمذكر مثل حظ الانثيين^(١) ، قياسا على ولد الاب والام . وهذا خطأ ، لان الاشتراك في الشيء يقتضى التساوى ، الا ان يرد نص بالتفاضل .

ولان الاخوة [والاخوات]^(٢) للام يرثون بالرحم ، والابوان اذا ورثا فرما بالرحم تساويا فيه ، واخذ كل واحد منهما سدسا ، مثل سدس صاحبه ، كذلك ولد الام^(٣) ، لميراثهم بالرحم .^(٤)

(١) مراتب الاجماع لابن حزم ، الفرائض ص ١٠٥ ، المغنى لابن قدامة ، الفرائض ، مسألة قال : واذا كان زوج وأم واخوة ١٨٣/٦ .
(٢) ا ، ج : يوجب .
(٣) ب : [] باقط .
(٤) ب : لذلك .

مسألة

قال الشافعي : (وللاخت للاب والام النصف ، وللأختين فصاعدا الثلثان) الفصل (١) وهذا كما قال . (٢)

حكم الأخوات من الاب والام حكم بنات الملب ، وحكم الأخوات للاب حكم بنات الابن ، ففرض الاخت الواحدة من الاب والام النصف ، قال الله تعالى : {إِنْ أَمْرٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ} . وفرض الأختين للاب والام فصاعدا الثلثان إجماعا ، ووافق عليه ابن عباس - وان خالف في البنيتين - لقوله تعالى : {فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ} .

(١) مختصر المزني ، القرائن ، باب المواريث ٢٣٩/٨ من الام شرح ابي الطيب ، القرائن ل١٧ .

(٢) هذا تنبيه من المؤلف على انه حذف من قول الامام الشافعي في المسألة وسيفصل ما حذفه في الفصول الآتية عقب هذه المسألة . راجع المرجع السابق لكي تفق على الحقيقة في المسألة ان شاء الله . ونص المحذوف كما يلي :

... وللأختين فصاعدا الثلثان ، فاذا استوفى الأخوات للاب والام الثلثين فلا شيء للأخوات للاب ، الا ان يكون معهن اخ ، فيكون له ولهن ما بقى للذكر مثل حظ الأنثيين فان لم يكن الا اخت واحدة لاب وام وأخت او أخوات لاب ، فلاخت للاب والام النصف ، ولاخت او الأخوات للاب السدس تكملة الثلثين .

وان كان مع الأخت او الأخوات للاب اخ لاب فلاسدس لهن ، ولهن وله ما بقى للذكر مثل حظ الأنثيين .

وان كان مع الأخوات للاب والام اخ للاب والام فلانصف ولاثلثين ، ولكن المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين . وتسقط الأخوة والأخوات للاب .

والأخوة والأخوات للاب بمنزلة الأخوة والأخوات للاب والام ، اذا لم يكن أحد من الأخوة والأخوات للاب والام ، الا في فريضة ، وهي : زوج وام وأخوة لام وأخوة لاب وام ، فيكون للزوج النصف ، وللام السدس ، وللأخوة من الام الثلث ، ويشاركهم الأخوة للاب والام في الثلث ، ذكرهم وأنشاهم سواء . فان كان معهم أخوة لاب لم يرشوا . اهـ المختصر .

(٣) ب : الثلثين .

وان كان مع الأخوات للاب والام اخ لاب وام سقط به فرضهن ،
 وكان المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ، لقوله تعالى :
 {وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ} (٢)
 فان لم يكن أخوات لاب وام قام الأخوات من الاب مقامهن ،
 كما تقوم بنات الابن مقام بنات الصلب ، عند عدمهن ، فيكون
 للاحدة الواحدة للاب النصف ، وللأختين فصاعدا الثلثان ،
 فان كان/معهن ذكر سقط فرضهن ، وعمبهن ، فكان المال ب/٦٣
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين .

-
- (١) أ ، ج : بينهن ، ب : بينهما . والصواب : بينهم .
 (٢) النساء : ١٧٦
 (٣) راجع سنن سعيد بن منصور ، الفرائض ، باب أصول
 الفرائض ٤٩/١ .
 وقال ابن المنذر : واجمعوا أن الأخوة والأخوات من الاب
 يقومون مقام الأخوة والأخوات من الاب والام ، ذكورهم
 كذكورهم ، واناثهم كاناثهم ، اذا لم يكن للميت أخوة
 ولا أخوات للاب والام . الاجماع ، الفرائض ص ٨٣ .

فصل

فان كان اخت لاب وام ، واخت لاب او اخوات لاب ، ففلاخت
 من الاب والام النصف ، وللاخت او الاخوات من الاب السدس ،
 (١)
 تكملة الثلثين ، كبنت الصلب وبنت الابن .
 (٢)
 فلو كان مع الاخوات من الاب ذكر ، لم يغرض لهن السدس ،
 (٣)
 وكان ما بعد النصف بينهم للذكر مثل حظ الانثيين .
 وقال ابن مسعود : يعطى الاخوات من الاب مع الذكر اقل
 الامرين من السدس او المقاسمة ، لثلا يزيد فرض الاخوات على
 الثلثين ، كما قال فى بنت الابن ، اذا شاركها اخوها مع
 (٤)
 البنت ،
 (٥)
 (٦)
 ووافقه على هذا ابو شور ، وخالفه داود فى الاخوات للاب
 (٧)
 (٨)
 وان وافقه فى بنات الابن ، وفيما قدمناه عليه دليل مقنع .

-
- (١) ا ، ج : ابن .
 (٢) ب : لمن .
 (٣) ب : بينهما .
 (٤) المصنف لابن ابي شيبة ، الفرائض ، فى ابنة وابنة ابن
 واخت لاب وام واخ واخوات لاب ٢٤٩/١١ ، السداسى ،
 الفرائض ، باب فى الاخوة والاخوات والولد وولد الولد
 ٢٥٠، ٢٤٩/٢ ، البيهقى ، الفرائض ، باب ميراث اولاد
 الابن ٢٣٠/٦ ، شرح السنة ، الفرائض ، باب ميراث الاولاد
 ٣٣٥/٨ ، المغنى لابن قدامة ، الفرائض ، مسألة قال :
 والاخوات من الاب بمنزلة الاخوات من الاب والام ١٧٤/٦ .
 (٥) بداية المجتهد ، الفرائض ، ميراث الاخوة للاب والام ،
 او للاب ٣٤٦/٢ .
 ابو شور : ابراهيم بن خالد بن ابي اليمان الكلبي ،
 الفقيه ، صاحب الشافعى ، ثقة . مات سنة ٢٤٠هـ .
 التقريب ٣٥/١ ت ١٩٧ ، تهذيب الاسماء واللغات ٢٠٠/٢
 ت ٣٠٦ ، الكاشف ٣٦/١ ت ١٣٣ .
 (٦) المرجع السابق .
 (٧) المرجع السابق ، ميراث الصلب ص ٢٥٥ ، المحلى ،
 الموارد ، مسألة : ومن ترك ابنة وبنتى ابن ذكورا
 واناثا ٢٧١/٩ .
 (٨) ا : قد بيناه .

فصل

- فلو ترك أختين لأب وأم وأختاً لأب ، كان للاختين من/الأب ج/١٢٣
والأم الثلثان ، وسقطت الأخت من الأب ، إذا لم يكن معها ذكر
وقال الحسن البصري : يفرض لها السدس ، كما يفرض لها
(١)
إذا انفردت الأخت للأب والأم ، وهكذا يقول : في بنت الابن مع
(٢) (٣)
بنتي الملب يفرض لها السدس .
وهذا خطأ ، لأن فرض الأخوات والبنيات لايزاد على الثلثين ،
فإذا انفردت الأخت/الواحدة للأب والأم بالنصف ، فرض للأخت للأب ١٧٤/١
(٤)
السدس تكملة الثلثين ، لبغائه من فرضهن .

(١) قال ابن حزم : فإن ترك شقيقتين وأخوات لأب وابن عم أو
عما ، فللشقيقتين الثلثان ، وللعمة أولابن العم مابقي
ولاشيء للواتي للأب ، وهذا دليل النص واجماع متيقن ،
ألا شيئا ذكر عن الحسن البصري أن الثلث الباقي للواتي
للأب . ولم يقل ذلك حيث يوجد عاصب ذكر . اهـ المحلى ،
الفرائض ، مسألة فإن ترك أختاً شقيقة وأختاً لأب ٢٦٩/٩
(٢) أ ، ب : بنت الملب .
(٣) ما وجدت له مرجعاً .
(٤) ب : مكملة .

فصل

فلو كان مع الأختين للاب والام أخت لاب معها أخوها ، كان
الباقى بعد الثلثين بين الأخت للاب والأخ للاب للذكر مثل حظ
الانثيين .

(١)
وقال ابن مسعود : يكون الباقي للاخ للاب دون الأخت ،
كما يجعل الباقي بعد بنتى الملب لابن الابن دون أخته ، لثلا
يزيد فرض البنات والأخوات على الثلثين ، وقد مضى الدليل
(٢)
(٣)
(٤)
[عليه] .

-
- (١) السنن لابن منصور ، الفرائض ، ميراث امرأة وأبوين ،
وزوج وأبوين ٥٧٠٥٦/١ ، سنن الدارمي ، الفرائض ، باب
في الأخوة والأخوات والولد ولد الولد ٣٤٩/٢ .
(٢) ج : أخيه .
(٣) راجع ص ١٥١ من الكتاب .
(٤) أ : [] ساقط .

فصل

(١) فلو ترك اختين لآب وام واختا لآب وابن آخ لآب ، فان
للاختين لآب والام الثلثان ، والباقي لابن الآخ لآب ، وسقطت
الاخت لآب ، لاستكمال الثلثين بالاختين لآب والام ، فلا يعصب
ابن الآخ فيه ، بخلاف ما ذكرنا في بنات الابن ، لأن ابن الآخ
لما ضعف عن تعصيب [أخته كان أولى أن يضعف عن تعصيب] عمته (٢)
وليس كذلك أولاد البنين ، لأن الذكر منهم يعصب أخته ، فجاز
أن يعصب عمته .

(١) ب : ولو .
(٢) ب : كان للاختين .
(٣) أي في الباقي .
(٤) ج : [ساقط] .

فصل

والاخوة والاختوات للاب يقومون مقام الاخوة والاختوات للاب والام ، عند عدمهم ، الا في المسألة المشتركة ، وهي : زوج (٢) (١) وام واخوات لام واخوان لاب وام ، فيكون للزوج النصف ، وللأم السدس ، وللأخوة من الأم الثلث ، يشاركونهم فيه الاخوة للاب والام ، لاستوائهما في الادلاء بالام ، على ما سذكره من الخلاف (٥) فيه ، ولو كان مكان الاخوة للاب والام اخوة للاب لا يشاركون الاخوة للام ، لعدم ادلائهم بالام . (٦) (٧)

-
- (١) ب : مسألة .
 (٢) ب : مشتركة . سميت المشتركة لما فيها من التشريك بين ولد الاب والام وولد الام في الفرض . وتعرف بالحمارية فانه يحكى فيها عن ولد الاب والام انهم قالوا : احسب ان ابانا حمار ، اليس امنا وامهم واحدة ؟ اهـ المذهب الفرائض ، فصل ولا يشارك احد من العصبات ٣٠/٢ .
 (٣) ا ، ج : لاب .
 (٤) قال الشيرازي : ولد الاب والام واحدا كان او اكثر . اهـ المذهب .
 (٥) ب ، ج : لان .
 (٦) ا ، ج : لم يشاركوا .
 (٧) راجع هذه المسألة في السنن لابن منصور ، الفرائض ، باب أصول الفرائض ٤٩/١ ، مختصر المزني ، الفرائض ، باب المواريث ٢٣٩/٨ من الام ، شرح السنة ، الفرائض ، باب ميراث الاخوة ٣٣٧/٨ .

فصل

ثلاث أخوات مفترقات ، مع كل واحدة أخ لأب ، فللاخت من
الأم السدس ، وأخوها أجنبي .^(١)
وأما الاخت من الأب فيحتمل أن يكون أخوها لأبيها أخت
الميت لأبيه وأمه ، ويحتمل أن يكون أخاه لأبيه ، فإن كان
أخاه لأبيه وأمه ، فإن الباقي بعد سدس الاخت من الأم ، بينه
وبين الاخت من الأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين ، وسقطت الاخت
من الأب وأخو الاخت من الأب والأم ، لأنه أخ لأب ،
وإن كان أخت لأب ، كان للاخت من الأم السدس ، وللأخت من
الأب والأم النصف ، وكان الباقي بين الاخت من الأب وأخيها :
- وأخت الاخت من الأب والأم - لأبيها للذكر مثل حظ الأنثيين ،^(٢)
لأن كلهم أخوة وأخوات [لأب] .^(٣)

-
- (١) صورة المسألة كما يلي :
أ : أخت لأب وأم معها أخوها لأبيها .
ب : أخت لأب ، معها أخوها لأبيها .
ج : أخت لأم ، معها أخوها لأبيها ، فهذا أجنبي عن
الميت .
(٢) لأن أمه أجنبية عن الميت .
(٣) ب : والأخت .
(٤) أ ، ج : وأخو الاخت .
(٥) ب : وأبيها .
(٦) ج : [] ساقط .

قمل

(١)

ثلاث أخوات مفترقات مع كل واحدة أخ لأم .

فالأخت من الأب أخوها لأمها أجنبي .

والأخت من الأم أخوها لأمها يحتمل أن يكون أخا الميت

لأبيه وأمه ، ويحتمل أن يكون أخاه لأمه ، فإن كان أخاه لأبيه

(٢)
وأمه ، كان للأخت من الأم وأخى الأخت - من الأب والأم - [لأم]

الثلاث بينهما بالسوية ، والباقي بين الأخت من الأب والأم

(٤)
وأخى الأخت من الأم ، لأنه أخ لأب وأم ، للذكر مثل حظ الأنثيين / ج ١٢٤/
وتسقط/الأخت من الأب . (٥)

١٧٥/١

(٦)

وإن كان أخا لأم ، كان الثلاث للأخت من الأم وأخوها لأمها

وأخى الأخت للأب والأم من الأم اثلاثا بالسوية ، لأن جميعهم

(٧)
أخوة وأخوات لأم ، وكان للأخت من الأب والأم النصف ، وللأخت

للأب السدس .

(١) أي أخت لأب وأم معها أخوها لأم ، وأخت لأب معها أخوها

لأمها ، وأخت لأم معها أخوها لأمها .

(٢) ب : أخت .

(٣) ب ، ج : [] ساقط .

(٤) ب ، ج : وأخ .

(٥) فالمسألة هكذا : مات وترك :

أختا شقيقة أخوها أخ لأم .

أختا لأب أخوها أجنبي عن الميت .

أختا لأم أخوها أخ شقيق .

اذن تأخذ الأخت لأم والأخ لأم الثلاث بالسوية .

وتأخذ الأخت الشقيقة والأخ الشقيق الباقي تعميما .

(٦) أ ، ج : وأختها .

(٧) أ ، ج : للأب .

فصل

(١) ثلاث اخوات مفترقات مع كل واحدة اخ لآب وام ، ففلاخت من
الام واخيها لآبيها وامها الثلث ، والباقي للاخت للآب والام
واخيها لآبيها وامها للذكر مثل حظ الانثيين ، وتسقط الاخت
(٢)
للاب واخوها .

-
- (١) اى اخت لآب وام ، معها اخوها لآبيها وامها .
واخت لآب ، معها اخوها لآبيها وامها .
واخت لام ، معها اخوها لامها .
(٢) لانهما محبوبان بالآخ والاخت الشقيقتين .

فصل

أخت لآب معما ثلاثة بنى أخوة مفترقين، [أما ابن أخيها^(٢)
 لامها فاجنبى] ،^(٣) وأما ابن أخيها لأبيها وأما فموا بن أخ لآب،^(٤)
 وأما ابن أخيها لأبيها ، فإن كان الميت رجلا / احتمل ثلاثة ب/٦٤
 أوجه :

أحدها : أن يكون ابن الميت ، فيكون المال كله له ،
 ويحتمل أن يكون ابن أخ لآب وأم ، فيكون للأخت لآب^(٥)
 النصف ، والباقي له ، وسقط ابن الأخ لآب .
 ويحتمل أن يكون ابن أخ [لآب] فيكون للأخت النصف ،^(٦)
 والباقي بينه وبين ابن الأخ لآب] ، لأن كليهما ولد أخ لآب ،^(٧)
 [وإن كان الميت امرأة ، احتمل أن يكون ابن أخ لآب وأم ،
 فيكون الباقي بعد نصف الأخت له .
 ويحتمل أن يكون ابن أخ لآب ، فيكون الباقي بينه وبين^(٨)
 الآخر الذى هو ابن أخ لآب] .^(٩)
 ولا يحتمل أن يكون ابن الميتة ، لأنه من أخت الميتة ابن^(١٠)
 أخ ، وليس بابن أخت والله أعلم .^(١١)

-
- (١) ب : ثلاث .
 (٢) أى ابن أخ لآب وأم ، وابن أخ لآب ، وابن أخ لام .
 (٣) ب : [ساقط] .
 (٤) ب : وأما ابن أخيها لأبيها وأما فابن أخ لآب .
 (٥) ج : ويحتمل أن يكون أخا لآب وأم .
 (٦) ج : [ساقط] .
 (٧) ب : [ساقط] .
 (٨) أ ، ج : لأن كلاهما .
 (٩) ب : [ساقط] .
 (١٠) ب : ابن الميت .
 (١١) ب : ابن أب .

مسألة

قال الشافعي : (وللاخوات مع البنات ما بقي ، ان بقي شيء ، والا فلا شيء لهن ، ويسمين بذلك عمبة البنات) . وهذا (١)
كما قال /
الاخوات مع البنات عمبة ، لا يفرض لهن ، ويرثن ما بقي (٢)
بعد فرض البنات ، فان كان بنت وأخت ، فلبنت النصف ، والباقي للأخت ، وان كان بنتان وأخت ، فلبنتين الثلثان ، والباقي للأخت . ولو كان مع البنتين عشر أخوات ، كان (٣)
الباقي بعد الثلثين بين الاخوات بالسوية ، سواء كن لآب وأم أو لآب ، وبهذا قال الخلفاء الأربعة وجميع الصحابة رضى الله عنهم الا ابن عباس ، فانه تفرد بخلافهم ، وهى المسألة الثالثة التى تفرد بخلاف الصحابة فيها ، فاسقط الاخوات مع (٤)
البنات . (٥)

-
- (١) مختصر المزنى ، الفرائض ، باب المواريث ٢٣٩/٨ ، شرح أبى الطيب ، الفرائض ، باب المواريث ل ١٨ .
(٢) أى الاخوات الشقيقات أو لآب فقط . راجع المذهب ، الفرائض ، فصل والاخوات من الآب والام ٢٧/٢ ، روضة الطالبين ، الفرائض ، فصل والاخوات للآبين ١٧/٦ .
(٣) أى عمبة مع الغير . راجع تصحيح التنبية على التنبية للنووى ، الفرائض ، باب ميراث العمبة ص ٩٣ .
(٤) ب : وان كان .
(٥) ب : الأختين .
(٦) وفى سنن ابن أبى شيبه عن جابر عن عامر قال : كان على وابن مسعود ومعاذ يقولون فى ابنة وأخت : النصف والنصف ، وهو قول أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، الا ابن الزبير وابن عباس . راجع الفرائض ، فى رجل مات وترك بنته وأخته ٢٤٥/١١ ، الاشراف على مسائل الخلاف لعبد الوهاب البغدادي المالكي ، الفرائض ، مسألة الاخوات مع البنات عمبة ٣٣١/٢ ، وقال الخطابي : فى هذا بيان أن الاخوات مع البنات عمبة . وهو قول جماعة الصحابة والتابعين ، وعامة فقهاء الامصار ، الا ابن عباس فانه خالف عامة الصحابة فى ذلك ... معالم السنن ، الفرائض ، باب ميراث الملب ١٦٤/٤ ، مع مختصر المنذرى لمنن أبى داود .

(١) وبه قال داود ، وكان عبد الله بن الزبير يذهب الى
 هذا ، حتى أخبره الاسود بن يزيد أن معاذاً قضى باليمن في
 بنت وأخت ، جعل المال بينهما نصفين ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم حتى . فرجع عن قوله . (٢) (٣) (٤) (٥) (٦)

وقال اسحاق بن راهويه : ان كان مع البنات عصبة غير
 الاخوات ، كالأعمام وبنى الاخوة سقط الاخوات ، وان لم يكن
 معهن غير الاخوات مَرَّناً اذا انفردن معهن عصبة ، يأخذن مابقى
 بعد فرضهن . (٧)

واستدل ابن عباس وقد بلغه ان عمر بن الخطاب رضى الله
 عنه أعطى الأخت مع البنت النصف ، فقال : انتم أعلم ام

-
- (١) بداية المجتهد ، الفرائض ، ميراث الاخوات للاب والام او
 للاب ٣٤٤/٢ .
- (٢) عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الاسدي ابوبكر ،
 أول سُلُود في الاسلام بالمدينة للمهاجرين ، صحابي صغير
 ولي الخلافة تسع سنين ، قتل ذى الحجة سنة ٧٣هـ .
 التقريب ٤١٥/١ ت ٣٠٤ ، تهذيب الاسماء واللفات ٢٢٦/١
 ت ٢٩٧ ، الامابة ٣٠٩/٢ ت ٤٦٨٢ .
- (٣) الاسود بن يزيد بن قيس النخعي ، ابو عمرو ، ابو
 عبد الرحمن ، مخبر ، ثقة جليل مكشرفقيه ، مات سنة
 أربع أو خمس وسبعين من الهجرة .
 التقريب ٧٧/١ ت ٥٧٩ ، تهذيب الاسماء ١٢٢/١ ت ٥٨ .
- (٤) ب : وجعل المال بينهما نصفين ، وراجع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ، فرجع عن قوله . قلت والصواب
 ما أثبتته .
- (٥) رواه البخاري ، فتح الباري ، الفرائض ، باب ميراث
 البنات ١٥/١٢ ، باب ميراث الاخوات مع البنات عصبة ،
 ابوداود في سننه ، الفرائض ، باب ما جاء في الملب
 ١٦٧/٤ من مختصر السنن للمنذري ، وفيه (ونبى الله صلى
 الله عليه وسلم حتى) ، والدارمي ، الفرائض ، باب في
 بنت وأخت ٣٤٦/٢ ، المصنف لابن أبي شيبة
 ٢٤٥٠٢٤٤٠٢٤٣/١١ .
- (٦) المصنف لابن أبي شيبة ، سنن الدارمي ، المحلي ، السنن
 للبيهقي ، الفرائض ، الاخوات مع البنات عصبة ٢٣٣/٦ .
- (٧) المحلي ، المواريث ، مسألة ولائث أخت شقيقة ولاغير
 شقيقة ٢٥٦/٩ .

الله ؟ قال الله / عز وجل : { إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ^(١) ، وَلَهُ ^(٢) أَخْتُ ، فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ^(٣) } . وأنتم تقولون : لها النصف وإن كان له ولد ^(٤) ، وبما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (اقسما المال بين أهل الفرائض على كتاب الله ، فما تركت الفرائض فلاولى ذكر) .

ولأنها لو كانت عمبة مع البنات ، لكانت/عمبة ، تستوجب ج/١٢٥ جميع المال فى الانفراد كالاخوة ^(٥) ، وفى ابطال ذلك دليل على عدم تعميمهن .

[ولأنها لو كانت عمبة لورث ولدها ، كما يرث ولد الاخ ، لأنه عمبة ^(٦)] ، ولأنها لو كانت عمبة لَعَقَلَتْ وَزَوَّجَتْ ^(٧) .

والدليل على [صحة] ماذهب اليه الجماعة قوله تعالى : { لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ، وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوفًا } فكان على عمومته ^(٨) ^(٩) .

وروى الأعمش عن أبى قيس عن [هزيل] بن شرحبيل قال : ^(١٠) ^(١١) جاء رجل الى أبى موسى الأشعري وسلمان بن ربيعة ، فسألهما

-
- (١) ب ، ج : أمر .
 (٢) قال ابن رشد : الجمهور حملوا اسم الولد ههنا على الذكور دون الاناث . اهـ بداية المجتهد ، الفرائض ٣٤٥/٢ .
 (٣) النساء : ١٧٦
 (٤) كنز العمال ، الفرائض ٤٤/١١ ، وقد عزاه الى المصنف لعبد الرزاق ، والسنن للبيهقي .
 (٥) ب : كما فى الاخوة ، وكان ولدها وارثا .
 (٦) ب : [] ساقط .
 (٧) ب : [] ساقط .
 (٨) النساء : ٧
 (٩) ب : وكان .
 (١٠) ج : [] بياض .
 (١١) النسخ : ابن شراحيل . والمواب ما أشبهته . وتقدم .

عن بنت وبنت ابن واخت لأب وأم ، فقالا : لبنت النصف ،
والباقي للأخت ، وَأَتِ ابْنُ مَسْعُودٍ ، فأنه سيوافقنا ، فأتاه
الرجل ، فسأله ، وأخبره بقولهما ، فقال : لقد هُلِّلْتُ إِذَا
وما أنا من المهتدين ، ولكنى سأقضى فيها بقضاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، لبنت النصف ، ولبنت الابن السدس ،
تكملة الثلثين ، وما بقى فللأخت لأب والأم . (٢) (٣) (٤)
[وهذا نص] . (٥)
ولأن الأخوات لما أخذن الفاضل عن فرض الزوج وتقدّمن به
على بنى الأخوة والأعمام كالأخوة ، أخذن الفاضل عن فرض
البَنَاتِ ، وتقدمن به على بنى الأخوة والأعمام كالأخوة .
ولأن للأخوات مدخلا في التعميب مع الأخوة ، فكان لهم
مدخل في التعميب مع البنات ، لأن جميعهم من ولد الأب . (٦)
ولأن الأخوة أقوى تعميبا من بنى الأخوة ، فلما لم تسقط
الأخت مع الأخوة في الفاضل بعد فرض البنات ، فأولى أن لاتسقط
مع بنى الأخوة .

فأما الجواب عن الآية فهو أن الآية منعت من إعطائها
فرضا ، ونحن نعطيها تعميبا . (٩)
(١٠) (١١) (١٢)
[وأما الخبر] فعموم ، وخص منه الأخوات ، بدليل أخذهن

-
- (١) أ : إذن .
(٢) تخريج الحديث راجع ص ١٥٢ من الكتاب .
(٣) ج : فهذا .
(٤) ب : [] ساقط ..
(٥) (٦) ب : فروض .
(٧) أي أخوة لأب والأم أو لأب .
(٨) أي الأخوة والأخوات لأب والأم أو لأب .
(٩) عند وجود ولد أنثى أو ولد الابن أنثى .
(١٠) أ : [] ساقط . قلت : والخبر هو (اقسموا المال بين
أهل الفرائض ...) .
(١١) أي عام . والعام : هو اللفظ المستغرق لما يملح له بحسب وضع دفة
إرشاد الفحول ص ١١٢ ، دار الفكر .
(١٢) بحديث عبد الله بن مسعود وقضاء معاذ بن جبل رضى الله
عنهما .

مع عدم البنات .

واما الجواب عن قوله : لو كانت عمبة لاخذت جميع المال اذا انفردت ، ولكان ولدها وارثا ، هو انه لما لم يكن ذلك مانعا من ان تكون عمبة مع الاخوة ، لم يمنع ان تكون عمبة مع البنات .

واما الجواب عن انها لو كانت عمبة لعمّلت ، وزوّجت ، وورّثت . فهو ان هذا لو كان مانعا من ميراثها مع البنات (١)
[المنع من ميراثها مع عدم البنات] .

ثم قد تجد العمبات ينقسمون ثلاثة اقسام :

قسم يعقلون ، ويزوجون ، وهم الاعمام ، والاخوة .

وقسم لايزوجون ولايعقلون وهم البنون .

(٢)
وقسم يزوجون ولايعقلون وهم الآباء ، ثم جميعهم مع اختلافهم في العقل والتزويج وارث بالتعصيب ، فكذلك الاخوات .

(١) ب : [ماقط] .

(٢) ب : لايزوجون .

مسألة

قال الشافعي : (وللاب مع الولد وولد الابن السدس فريضة ومابقى بعد الفريضة فله .

واذا لم يكن ولد ولاولد ابن ، فانما هو عمية له (١)
المال) . وهذا كما قال .

للاب في ميراثه ثلاثة احوال : حال يرث فيها بالتعصيب ، وذلك مع عدم الولد ولد الابن .

(٢) فان يكن معه ذو فرض ، لايسقط باللاب كالام ، اخذت الام (٣)
(٤)

فرضها كاملا ، ان لم يحجبها/الاخوة ، وهو الثلث ، وكان ب/٦٥
الباقى للاب لقوله تعالى : {فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ} (٦)
وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ (٧) فدل ذلك على ان الباقي للاب ، وان (٨)

حجب الام اخوة ، كان لها/السدس ، وكان الباقي بعد سدس الام ج/١٢٦
للاب ، لقوله تعالى : {فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ} (٩)

وكان ابن عباس في رواية شاذة عنه : يجعل السدس الذي حجبته الاخوة عن الام لهم ، ولايرده على الاب . وقد تقدم (١٠)
(١١)
الكلام معه .

(١٢)
فلو كان مع الابوين زوج أو زوجة ، فقد ذكرنا ان للام ثلث مابقى ، بعد فرض الزوج والزوجة ، والباقي للاب . فهذه حال .

(١) راجع مختصر المزنى ، الفرائض ، باب المواريث ١٣٩/٨ ، شرح أبي الطيب ، الفرائض ل ١٩ .

(٢) النسخ : فان لم يكن معه . والمواب ماأثبتته .

(٣) ا : ذوو فرض .

(٤) ج : بالام .

(٥) ا ، ج : كملا .

(٦) النسخ : [] ساقط .

(٧) ، (٩) النساء : ١١ .

(٨) ب : الاخوة .

(١٠) راجع كنز العمال ، الفرائض ٤٤/١١ ، وعزا الاثر الى مصنف عبدالرزاق ولم أقف عليه في المصنف .

(١١) راجع ص ١١٢ من الكتاب .

(١٢) ا : مع الابن .

فصل

(١) والحال الثانية أن يرث بالفرض وحده ، وذلك مع الولد
 وولد الابن ، فيأخذ السدس . قال الله تعالى : {وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ
 وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُنُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ} (٢) .
 وان كان معه ابن [لم يأخذ السدس الا كاملا] فيكون للاب (٣)
 السدس ، والباقي للابن .
 ولو كان معهما زوج كان للزوج الربع ، وللأب السدس ،
 والباقي للابن .
 وان كان مع البنات ، فقد يأخذ السدس تارة كاملا وتارة
 عائلا ، فالكامل يأخذه في أبوين وابنتين ، فيكون للأبوين
 السدسان ، وللبنتين الثلثان .
 والمائل : جدة وزوج وأب وبنتان ، أو زوج وأبوان
 وبنتان ، فيكون للزوج الربع ، وللأم السدس ، وللأب السدس ،
 وللبنتين الثلثان ، وتعمل الى خمسة عشر . وفي زوجة وأبوين
 وابنتين : يكون للزوجة الثمن ، وللأبوين السدسان ،
 وللبنتين الثلثان ، وتعمل الى سبعة وعشرين ، وهذه هي
 المنبرية ، سئل عنها على [بن أبي طالب] رضوان الله عليه (٤)
 وهو في طريقه الى المسجد ، فبدأه المائل فمأله عن زوجة
 وأبوين وبنت ، فقال : للزوجة : الثمن ، وللأبوين السدسان ،
 وللبنت النصف ، والباقي للاب ، ثم صعد [الى] منبره فعاد (٥)

(١) أ : الفرض .
 (٢) أ ، ج : [] ساقط . البناء : ١١ .
 (٣) أ : [] تكرر مرتين ، ب : [] ساقط .
 (٤) ب : [] ساقط .
 (٥) ب : [] ساقط .

السائل ، فقال : كان مع البنت أخرى ، فقال : صار ثمنها تسعاً ، لأنها لما عالت ، صار الثمن ثلاثة من سبعة وعشرين ، وذلك التسع بعد أن كان الثمن ^(١) . وهذا من أحسن جواب صدر عن سرعة وإيجاز ، فسميت لأجل ذلك المنبرية . فهذه حالة ثانية .

(١) راجع السنن لابن منصور ، الفرائض ، باب في العول ٦١/١
المصنف لابن أبي شيبة ، الفرائض ، في ابنتين وأبوين
وامرأة ٢٨٨/١١ ، السنن الكبرى للبيهقي ، الفرائض ،
باب العول في الفرائض ٢٥٣/٦ ، وفيه قمار ثمنها تسعاً
(٢) ب : فسمت .
(٣) ب : حال .

فصل

والحال الثالثة : أن يرث بالفرض والتعميب ، وذلك مع

البنات أو بنات الابن كأبوين وبنات ، [فيكون للأبوين السدسان]^(١)

و [للبنات النصف ، والباقي للأب بالتعميب . أو أب وبنتان ،

فيكون للأب/السدس ، وللبننتين الثلثان ، ومابقى للأب ، أو ١٧٨/١

بنات وبنات ابن وأب ، فيكون للأب السدس ، وللبنات النصف ،

ولبنات الابن السدس ، تكملة الثلثين ، والباقي للأب .

والجد أبو الأب يقوم مقام الأب في هذه الأحوال كلها :

في ميراثه بالتعميب تارة ، وبالفرض تارة ، وبهما معا في^(٢)

أخرى ، غير أنه لا يقوم مقام الأب في حجب الأخوة والأخوات ،

الذين يحجبهم الأب إلا على قول من يسقط [الأخوة] والأخوات مع^(٣)

الجد . ولذلك باب يستوفى فيه بعد .^(٤)

(١) ب : [ساقط .

(٢) أ : تارة أخرى .

(٣) ب : [ساقط .

(٤) أ ، ج : يستوفى .

مسألة

(١) قال الشافعي : (وللجدة او الجدتين السدين) .

والاصل في ميراث الجدة السنة ، وأنه ليس لها في كتاب الله فرض مسمى . روى عثمان بن اسحاق بن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب قال : (جاءت الجدة الى ابي بكر رضوان الله عليه

تسأله ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ، فارجمي حتى اسأل الناس ، فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبه : حشرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدين ، فقال ابوبكر : هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة ، فقال : مثل ما قال المغيرة ، فأنفذه لها ابوبكر . ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر رضوان الله عليه ، تسأله ميراثها ، فقال : مالك

-
- (١) مختصر المزي ، الفرائض ، باب المواريث ٢٣٩/٨ ، شرح أبي الطيب ، الفرائض ، باب المواريث ل ١٩٩ .
 (٢) خرشة - بمعجمتين بينهما راء مفتوحات - القرشي ، العامري ، المدني ، وثقه الدوري . من الخامسة .
 (٣) قبيصة بن ذؤيب - بالمعجمة مصغرا - ابن حلحلة - بمهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة - الخزاعي أبو سعيد ، المدني ، له رؤية ، مات سنة ست وثمانين من الهجرة .
 (٤) التقريب ١٢٢/٢ ت ٧٤ ، الكاشف ٢٤٠/٢ ت ٤٦١٥ .
 (٥) المغيرة بن شعبه بن مسعود بن معتب ، الثقفي ، صحابي مشهور ، أسلم قبل الحديبية ، ولي البصرة والكوفة ، مات سنة ٥٥هـ على الصحيح .
 (٦) التقريب ٢٦٩/٢ ت ١٣٩١ ، الاصابة ٤٥٢/٣ ت ٨١٧٩ .
 (٥) ج : وقد أعطاهما .
 (٦) محمد بن مسلمة بن سلمة بن خالد بن عدي بن مجدعة الاثماري ، الأوسي الحارثي ، أبو عبدالرحمن ، وهو أكبر من اسمه محمد من الصحابة ، مات بعد الأربعين من الهجرة ، وكان من الغفلاء .
 التقريب ٢٠٨/٢ ت ٧٠٧ ، الاصابة ٣٨٣/٣ ت ٧٨٠٦ .

(١) في كتاب الله شيء ، وسا [كان] القضاء الذي قضى به الا لغيرك ،
 [وما لنا بزائد في الفرائض] [شيئا] ، ولكن هو ذلك السدس ،
 فان اجتمعما فهو بينكما ، وايتكما خلت به ، فهو لها .
 وحكى أن الجدة التي ورَّثها ابوبكر ام الام . والجدة
 التي جاءت الى عمر فتوقف عنها ام الاب ، فقالت او قال بعض
 من حضره : يا امير المؤمنين ورَّثتم التي لو ماتت لم يرثها .
 ولا ثورثون من لو ماتت ورثها ؟ فحينئذ ورَّثها عمر .
 وروى سليمان بن بريدة عن ابيه (ان النبي صلى
 الله عليه وسلم جعل للجدة السدس اذا لم يكن دونها

- (١) النسخ : [] ساقط . وشابت في الاصول التي اخرجت الحديث .
 (٢) ج : [] ساقط .
 (٣) النسخ : [] ساقط ، وهو ثابت في الموطأ وابن ساجة وشرح السنة .
 (٤) النسخ : وايتكما . ولكن في الاصول التي اخرجت الحديث : وايتكما ، كما في الموطأ والترمذي وأبى داود وشرح السنة .
 (٥) رواه الامام مالك في الموطأ ، كتاب الفرائض ، باب ميراث الجدة ٥١٣/٢ ، وراجع سنن أبى داود ، الفرائض ، باب في الجدة ١٦٧/٤ من مختصر السنن للمنذرى مع معالم السنن ، سنن الترمذي ، الفرائض ، باب ما جاء في ميراث الجدة ٢٧٧/٦ مع تحفة الاحوذى ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وابن ساجة ، الفرائض ، باب في ميراث الجدة ٩١٠،٩٠٩/٢ ، شرح السنة للبغوى ، الفرائض ، باب في ميراث الام والجدة وحسنه البغوى ٣٤٦،٣٤٥/٨ . وكل هؤلاء اخرجوا الحديث بهذا السند والمتن .
 (٦) السنن الكبرى للبيهقى ، الفرائض ، باب فرض الجدة ٢٣٥/٦ ، والذي قاله البيهقى مروي عن أبى بكر الصديق وليس عن عمر كما ذكر الماوردي .
 (٧) أ : سلمان .
 سليمان بن بريدة بن الحميب الاسلمى المروزي قاضيها ، ثقة . مات سنة ١٠٥هـ .
 التقريب ٣٢١/١ ت ٤١٥ . الكاشف ٣١١/١ ت ٢٠٩٢ .

(١)
.. (م)

(٢)

فاجمعوا على توريث الجدات ، وان فرض الواحد
والجماعة منهن السدس ، لا ينقصن منه ، ولا يزدن عليه ، الا
ما حكى عن طاوس انه جعل للجدة الثلث في الموضع الذي تروث
فيه الام الثلث ، تعلقا بقول ابن عباس : (الجدة بمنزلة الام
اذا لم تكن ام) . فمنهم من جعل هذا مذهبا لابن عباس [ايضا]
ومنهم من منع ان يكون له مذهبها ، وتناول قوله : انها
بمنزلة الام في الميراث لافى قدر الفرض ، لما روى عن ابن
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم (ورث الجد

(١) أخرجه أبو داود في السنن ، راجع الفرائض ، باب في
الجدة ١٦٨/٤ من مختصر السنن للمنذرى مع معالم السنن
ثم قال المنذرى : وأخرجه النسائي ، وفي اسناده عبيد
الله بن عبد الله العتكي المروزي ، أبو المنيب ، وقد
وثقه يحيى بن معين . وتكلم فيه غير واحد . اهـ وقال
الحافظ ابن حجر : وصححه ابن السكن . اهـ التلخيص
الحبير ، الفرائض ٨٣/٣ ، ابن أبي شيبه في المصنف ،
الفرائض ، في الجدات ما لها من الميراث ٣٢٢/١١ ،
البيهقي في السنن الكبرى ، الفرائض ، باب فرض الجدات
والجدتين ٢٣٤/٦ .
تنبيه : هذه الأصول التي أخرجت هذا الحديث لم تخرج
باسم ابن بريده ، ولكن صرح المؤلف بأنه سليمان بن
بريدة وهو بريده بن الحبيب الصحابي ولكن المزي أورد
الحديث المذكور في مسند بريده ، وعنه ابنه عبد الله
ابن بريده ، ولم يورده فيما روى سليمان بن بريده عن
أبيه . راجع تحفة الاشراف بمعرفة الاطراف مع النكت
الظراف ٨٧/٢ في مسند بريده ، مطبعة دار القيمة بمبای
الهند .

(٢) ا ، ج : واجمعوا .

(٣) ب : ولا ينقص .

(٤) المغنى لابن قدامة ، الفرائض ، باب الجدات ٢٠٦/٦ .

(٥) المصنف لابن أبي شيبه ، المحلى ، المواريث ، مسألة :
والجدات تروث الثلث ٢٧٢/٩ .(٦) المرجع الاخير ، المبسوط ، الفرائض ، باب الجدات
١٦٥/٢٩ ، بداية المجتهد ، الفرائض ، ميراث الجدات
٣٥٠/٢ ، المغنى لابن قدامة .

(٧) ا : [ساقط] .

- (١) السدس) وهو لا يخالف ما رواه .
ولأن قضية أبى بكر وعمر رضى الله عنهما فى اعطائها
السدس مع سؤال الناس عن فرضها ، ورواية المغيرة ومحمد بن
مسلمة ذلك عن النخعي صلى الله عليه وسلم ، وقبول الصحابة
ذلك منهما مع العمل به اجماع منعقد ، لا يسوغ خلافه .
(٢) (٣) (٤)
وروى القاسم بن محمد قال : (جاءت جدتان الى أبى بكر / ١٧٩/١
(٥)
رضى الله عنه فأعطى التى من قبل الام السدس ، فقال
(٦) (٧)
عبدالرحمن بن سهل أخو بنى حارثة : يا خليفة رسول الله صلى
الله عليه وسلم قد ورثت التى لو ماتت لم يرشها . فجعله
(٨) (٩) (١٠)
أبو بكر بينهما) . (١١)

- (١) أخرجه ابن ماجة فى السنن ، الفرائض ، باب ميراث الجدة
٩١٠/٢ . وفى الزوائد : هذا اسناد ضعيف لضعف ليث بن
أبى سليم وتدليس . راجع باب ميراث الجدة ١٤٦/٣ ،
ابن أبى شيبه فى المصنف ٣٢١/١١ ، الدارمى فى سننه ،
الفرائض ، باب فى الجدات ٣٥٨/٢ ، البيهقى فى السنن
الكبرى ، الفرائض ، باب فرض الجدة والجدتين ٢٣٤/٦ .
(٢) خبران .
(٣) القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق التميمي ، ثقة ، أحد
الفقهاء السبعة ، قال ايوب : مارأيت أفضل منه ، مات
سنة ١٠٦هـ على الصحيح .
التقريب ١٢٠/٢ ت ٤٨ ، الكاشف ٣٣٨/٢ ت ٤٥٩٨ .
(٤) ب : قالت .
(٥) ب : الذى .
(٦) النسخ : عبد الله بن سهل . وفى الأصول التى أخرجت
الحديث : عبدالرحمن بن سهل .
(٧) عبدالرحمن بن عمرو بن سهل الانصارى ، المدنى ، وقد
ينسب لجدته . ثقة من الثالثة .
التقريب ٤٩٣/١ ت ١٠٦٠ ، الكاشف ١٥٨/٢ ت ٣٣١٨ .
(٨) ب : الذى .
(٩) أى ابن بنتها .
(١٠) أى السدس .
(١١) أخرجه عبدالرزاق فى المصنف ، كتاب الفرائض ، باب فرض
الجدات ٢٧٥/١٠ ، السنن لابن منصور ، الفرائض ، باب
الجدات ٧٣/١ ، الموطأ ، الفرائض ، باب ميراث الجدة
٥١٣/٢ ، المصنف لابن أبى شيبه ٣٢٧/١١ ، سنن الدارمى ،
السنن الكبرى ٢٣٥/٦ .

فصل

فإذا تقرر أن فرض الجدة أو الجدات السدس . فالجدة المطلقة هي أم الأم ، لأن الولادة فيها متحققة ، والاسم في العرف عليها منطلق .^(١)

واختلف أصحابنا في الجدة : أم الأب هل هي جدة على الإطلاق أم بالتقييد :^(٢)

فقال بعضهم : هي جدة على الإطلاق أيضا كأم الأم . وقال آخرون : بل هي جدة بالتقييد .^(٣)

وعلى هذا اختلفوا فيمن سأل عن ميراث جدة ، [هل يسأل عن أي الجدتين أراد [أم لا] ؟ فقال من جعلها جدة [على الإطلاق ، أنه لا يجاب حتى يسأل عن أي الجدتين أراد .^(٤)
^(٥)

وقال من جعلها جدة بالتقييد أنه يجاب عن أم الأم حتى يذكر أنه أراد أم الأب .

والأصح أن ينظر ، فإن كان ميراثها يختلف في الفريضة بوجود الأب الذي يحجب أمه لم يجب عن سؤاله حتى يسأل عن أي الجدتين سأل ، وإن كان ميراثهما لا يختلف أجيب ، ولم يسأل . ثم اختلفوا في عدد من يرث من الجدات :^(٦)

(١) العرف : ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول ، وتلقته الطبائع بالقبول ، وهو حجة أيضا لكنه أسرع . اهـ التعريفات للجرجاني ص ١٤٩ مطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ط (١) .

(٢) ب : التقييد .

(٣) ب : في من .

(٤) ب : [] ساقط .

(٥) ج : [] ساقط .

(٦) ب : هن .

- (١) فقال مالك : لاوارث أكثر من جدتين : أم الأم وأم الأب
(٢) وأمهاتهما ، وإن علون ، ولاوارث أم الجد ، وإن انفردت ،
(٣) (٤) (٥) وبه قال الزهري وابن أبي ذئب وداود ، ورواه أبو شور عن ج/١٢٨
(٦) الشافعي في القديم ، استدلالا بقضية أبي بكر رضي الله عنه
في توريث جدتين ، وكما لايرث أكثر من أبوين ،
(٧) (٨) وقال أحمد بن حنبل : لاوارث أكثر من ثلاث [جدات] ، وبه

- (١) ب : لاوارث .
(٢) الموطأ ، الفرائض ، باب ميراث الجدة ١٤/٢ هـ ، المنتقى شرح الموطأ ، الفرائض ، ميراث الجدة ، فصل وقوله جاءت الجدة الأخرى إلى عمر ٢٣٨/٦ ، كتاب الكافي لابن عبد البر ، المواريث ، باب ميراث الجدات ١٠٦٢/٢ ، الإشراف على مسائل الخلاف ، المواريث والفرائض ، مسألة لايرث جدة مع ابنها ٣٣٤/٢ ، مختصر خليل مع الخرش وحاشية العدوي ، الفرائض ٢٠٢/٨ .
(٣) المحلى ، أحكام المواريث ، مسألة والجدة ترث الثلث ٢٧٤/٩ .
(٤) ب : وابن أبي ذؤيب . المرجع السابق .
ابن أبي ذئب : محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب ، القرشي العامري ، أبو الحارث المدني ، ثقة فقيه فاضل ، مات سنة ١٥٨ هـ .
التقريب ١٨٤/١ ت ٤٦٢ ، الكاشف ٦١/٣ ت ٥٠٧٩ ، تهذيب الاسماء واللغات ٨٦/١ ت ١٦ .
(٥) قال ابن قدامة : ولأخلاف بين أهل العلم في توريث جدتين أم الأم ، وأم الأب ، وكذلك إن علنا وكانتا في القرب سواء كام أم أم ، وأم أم أب إلا ما حكى من داود أنه لايرث أم أم الأب شيئا ، لأنه لايرثها ، فلايرثه . اهـ راجع المغنى ، الفرائض ، باب الجدات ، مسألة وكذلك إن كثرت ٢٠٧/٦ .
(٦) قال النووي :.. أما على منقول أبي شور ، فلايرث إلا جدتان . اهـ روضة الطالبين ، الفرائض ، فرع في تنزيل الجدات ١١/٦ .
(٧) ب : لاوارث .
(٨) ب : [ساقط] .
قال أبو الخطاب : لايرث عند إمامنا رحمه الله من الجدات إلا ثلاث : أم الأم ، وأم الأب ، وأم الجد : أبي الأب ، ومن كان من أمهاتهن ، وإن علون . الهداية ، الفرائض ، باب الجدات ١٦٨/٢ ، المغنى لابن قدامة .

(١) قال الاوزاعي ، استدلالا برواية منصور عن ابراهيم (٢) ان النبي صلى الله عليه وسلم اطعم ثلاث جدات . قال منصور : فقلت لابراهيم : من هن ؟ فقال : [جدتا الاب : ام ابيه ، وام امه وجدة الام] : ام امها (٣) ، (٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ، (٩) وذهب الشافعي وابو حنيفة الى توريث الجدات ، وان كثرن ، وبه قال جمهور الصحابة والفقهاء : لاشتراكهن في

- (١) المحلى ، بداية المجتهد ، الفرائض ، ميراث الجدات ٣٥٠/٢ ، المغنى لابن قدامة .
- (٢) منصور بن المعتمر بن عبدالله السلمى ، ابو عثاب : بمثلثة شقيلة شم موحدة ، الكوفى ، شقة شبت ، مات سنة ١٣٢ هـ .
- (٣) التقريب ٢٧٦/٢ ت ١٣٩٢ ، الكاشف ١٥٦/٣ ت ٥٧٤٦ ، التهذيب ٣١٢/١ ت ٥٤٦ .
- (٤) اطعم : الطعمة : الرزق والاكل . يقال : جعلت هذه الضيعة طعمة لفلان . اهـ الفائق (طعم) وقال : ان الله اذا اطعم نبيا طعمة شم قبضه جعلها للذى يقوم بعده . اهـ المرجع السابق .
- (٥) ج : من هي .
- (٦) ب : [] ساقط .
- (٧) أخرجه عبد الرزاق فى المصنف ، الفرائض ، باب فرض الجدات ٢٧٢/١ ، وابن منصور فى سننه ، الفرائض ، باب الجدات ٧٢/١ ، وابن أبى شيبة فى المصنف ، الفرائض ، فى الجدات كم ترث منهن ٣٢٢/١١ ، والدارمى ، الفرائض ، باب الجدات ٣٥٨/٢ ، والبيهقى فى السنن ، الفرائض ، باب توريث ثلاث جدات متحاضيات أو أكثر . ثم قال البيهقى : هذا مرسل ٢٣٦/٦ .
- (٨) راجع روضة الطالبين ، والرحبية قال الناظم فيها :
وان تساوى نسب الجدات
وكن كلهن وارشات
فالسدى بينهن بالسوية
- (٩) راجع باب ميراث الجدات ٥٥/١ مع كتاب فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب للشنشورى ، المطبعة البهية مصر .
- (١٠) راجع مختصر الطحاوى ، الفرائض ص ١٤٦ ، المبسوط ، الفرائض ، باب الجدات ١٦٥/٢٩ ، السراجية وشرحها ، أحوال الجدة والجدات فى الميراث ص ٤٩ ، ٤٨ .
- (١١) قال محمد بن نمر : جاءت الاخبار عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من التابعين أنهم ورثوا ثلاث جدات مع الحديث المنقطع الذى يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ورث ثلاث جدات ولا نعلم عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك إلا مارويها عن سعد ابن أبى وقاص مما لا يثبت أهل المعرفة بالحديث أسناده . راجع السنن للبيهقى ، الفرائض باب من لم يورث أكثر من حدثين ٢٣٥/٦ .

(١) (٢)
الولادة ومحاذاتهن في الدرجة وتساويهن في الادلاء بوارث .
وهذه المعاني الثلاث توجد فيهن وان كثرن .

فاما توريث ابي بكر وعمر رضوان الله عليهما الجدتين
فانما ورشا من حضرمهما من الجدات ، ولم يرو عنهما منع من
زاد عليهما . وهكذا المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
(انه اطعم ثلاث جدات) لا يمنع من إطعام من زاد عليهن ، وليس
يمنع ان يورث اكثر من اعداد الابوين ، لانهن يكثرن اذا
علون .

(١) ج : الادلاء .
(٢) ب : لاتوارث .

فصل

فإذا ثبت انهن يرشن وان كثرن ، فلاميراث منهن لام أبى

الام ، وهو ان يكون بينها وبين الميت أب بين أمين /

وقال محمد بن سيرين : أم أبى الام وارثة ، وان أدلت

بذكر لما فيها من الولادة ، وبه قال عطاء وجابر بن زيد ،

واختلف فى ذلك عن/ابن عباس رضى الله عنه وابن مسعود ، ١٨٠/١

فكان الحسن البصرى يقول به ثم رجع عنه /

وروى أن ابن سيرين بلغه أن أربع جدات تساوقن الى

مسروق ، فورث ثلاثا وأطرح واحدة ، هى أم [أبى]

- (١) أ ، ج : زيادة (لاثرث) .
- (٢) السنن لابن منصور ، الفرائض ، باب الجدات ٧٤/١ ، بداية المجتهد ، الفرائض ، ميراث الجدات ٣٥٠/٢ .
- (٣) هو ابن أبى رباح ، كما صرح بذلك ابن حزم . راجع المحلى ، المواريث ، مسألة والدة ثوث الثلث ٢٧٥/٩ . عطاء بن أبى رباح : بفتح الراء والموحدة ، واسم أبى رباح : أسلم ، أبو محمد ، القرشى ، مولاهم ، المكى ، ثقة فقيه ، فاضل ، كثير الارسال ، مات سنة ١١٤ هـ .
- (٤) المصنف لابن أبى شيبة ، الفرائض ، فى الجدات كم ثوث منهن ٣٢٤/١١ .
- (٥) السنن الكبرى للبيهقى ، الفرائض ، باب توريث ثلاث جدات متحاضيات ، المحلى ، المغنى لابن قدامة ، الفرائض ، باب الجدات ، مسألة قال : وكذلك ان كثرن لم يزدن على السدس ٢٠٨/٦ . المصنف لابن أبى شيبة .
- (٦) المصنف لابن أبى شيبة ، السنن الكبرى للبيهقى ، بداية المجتهد .
- (٧) ج : الحسن بن صالح .
- (٨) المصنف لابن أبى شيبة ، السنن الكبرى للبيهقى .
- (٩) ب : ترافعن . قال ابن الاثير : ... رفعت فلانا الى الحاكم اذا قدمته اليه . اهـ النهاية . ومعنى ترافعن أى قدم بعضهن بعضا الى مسروق ليفعل بينهما ومعنى تساوقن أى باق بعضهن بعضا الى مسروق . انظر النهاية مادة (باق) .
- (١٠) ب : [] ساقط ، ج : أب .

- (١) ، فقال : اخطأ أبو عائشة ، إنما السدس للجندات طعمة (٣)
 (٤) (٥) (٦) وذهب الشافعي وأبو حنيفة إلى أن أم أب الأم لا ترث ، وهو
 قول الجمهور من المحابة والتابعين لدلائلها بمن لا يرث (٧)
 وقد تمهد في الأصول أن حكم المدلى به أقوى في الميراث (٨)
 من حكم المدلى ، لأن الأخوات يرثن ، ولا يرث من أدلى بهن ، (٩)
 وليس يوجد وارث يدلى بغير وارث ، فلما كان أبو الأم غير
 وارث ، كانت أمه التي أدلت به أولى أن تكون غير وارثة . (١٠)

- (١) المصنف لعبد الرزاق ، الفرائض ، باب قرض الجدات
 ٢٧٤/١٠ ، السنن لابن منصور ، المصنف لابن أبي شيبة ،
 السنن للدارمي ، الفرائض ، باب قول مسروق في الجدات
 ٣٦٠/٢ .
 (٢) أ : لها ، ب : أما .
 (٣) السنن لابن منصور . قلت : أبو عائشة : كنية مسروق بن
 الأجدع .
 (٤) المذهب ، الفرائض ، فصل وأما الجدة ٢٦/٢ . روضة
 الطالبين ، الفرائض ، وأما الجدة فترث أم الأم ٩/٦ .
 (٥) مختصر الطحاوي ، الفرائض ص ١٤٦ ، المبسوط ، الفرائض
 باب الجدات ١٦٥/٢٩ ، الاختيار ، الفرائض ، فصل الجدات
 ١٤٨/٥ .
 (٦) أ ، ج : أبي .
 (٧) قال ابن سراقه : وبهذا قال عامة المحابة ، الاشارة .
 راجع المغني لابن قدامة ٢٠٨/٦ .
 (٨) أي أم الأم .
 (٩) أي أم أب الأم .
 (١٠) ب : يكون .

مسألة

(١) قال الشافعى : (وان قرب بعضهم دون بعض ، فكانت الاقرب
من قبل الام فعلى اولى ، وان كانت الابعد شاركت فى السدس ،
واقرب اللاتى من قبل الاب تحجب بقداهن ، وكذلك تحجب اللاتى
تدلى بها ، فام الام تحجب ام [ام] الام ، وكذلك ام الاب تحجب
ام ام الاب). وهذا كما قال ، (٥)

(٦) اذا تحاذى الجدات [فى الدرَج] ورث جميعهن الا اللاتى
تدلى باب الام .

(٧) فاما اذا اختلفت درجاتهن فقد اختلف فى توريثهن ، فحكى
عن على بن أبى طالب رضى الله عنه انه ورث القربى دون
البعدى ، وبه قال الحسن [البصرى] وابن سيرين وأبو حنيفة
وأصحابه وداود بن على ، (١١) (١٢)

- (١) النسخ : ورث . وما أثبتته من مختصر المزنى .
(٢) ، (٣) النسخ : فكان ، وان كان . وما أثبتته من المختصر .
(٤) ، (٦) ب : [] ساقط .
(٥) مختصر المزنى ، الفرائض ، باب المواريث ٢٣٩/٨ .
(٧) ب ، ج : اختلف .
(٨) المصنف لعبد الرزاق ، الفرائض ، باب فرض الجدات
٢٧٧، ٢٧٦/١٠ ، السنن لابن منصور ، الفرائض ، باب
الجدات ٧٥، ٧٤/١ ، المصنف لابن أبى شعبة ، الفرائض ،
من كان يقول : اذا اجتمع الجدات فهو للقربى منهن
٣٢٩/١١ ، السنن للدارمى ، الفرائض ، باب فى الجدات
٣٥٩/٢ ، السنن الكبرى للبيهقى ، الفرائض ، باب توريث
القربى من الجدات دون البعدى ٢٣٧، ٢٣٦/٦ .
(٩) أ ، ج : [] ساقط .
المصنف لابن أبى شعبة ، الفرائض ، فى الجدات كم ترث
منهن ٣٢٤/١١ ، المحلى ، الفرائض ، مسألة الجدة ترث
الثلث ٢٧٨/٩ .
(١٠) المحلى ٢٧٨/٩ .
(١١) السراجية مع شرحها ، أحوال الجدة والجدات فى الميراث
ص ٥٤ ، الاختيار ، الفرائض ، فصل الحجب ١٣٧/٥ .
(١٢) المحلى ٢٧٨/٩ .

- (٢) وقد حكاه الكوفيون : الشعبى والنخعى عن زيد بن ثابت،
وحكى عن عبد الله بن مسعود أنه ورث القربى والبعدى
الا أن تكون احدهما أم الأخرى ، وبه قال اسحاق بن راهويه (٤)
وابو شور ، (٥)
(٦) وحكى الحجازيون : سعيد بن المسيب/وعطاء وخارجة بن
زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت وهو المعمول عليه من قوله أنه
[ان كانت التى من قبل الأم أقرب فالسدى لها ، وسقطت التى
من قبل الأب] وان كانت التى من قبل الأب أقرب ، فالسدى (٨)
بينهما ، وبه قال الشافعى . (١١)

- (١) ب : والشعبى .
(٢) المصنف لعبد الرزاق ، السنن لابن منصور ، المصنف لابن
أبى شيبة ، السنن للدارمى ، السنن الكبرى للبيهقى .
(٣) المصنف لعبد الرزاق ، السنن لابن منصور ، المصنف لابن
أبى شيبة ، السنن للدارمى ص ٣٦٠ ، السنن الكبرى
للبيهقى ، بداية المجتهد ، الفرائض ، ميراث الجدات
٣٥٠/٢ .
(٤) لم أجد له مرجعا .
(٥) راجع المرجع الأخير ، وكتاب فقه الامام أبى شور ،
أحكام الميراث ، المسألة الثالثة ميراث الجدات ص ٥٥٤
تأليف سعدى حسين على جبر ، مطبعة مؤسسة الرسالة ،
بيروت ط (١) .
(٦) ب : عن سعيد بن المسيب .
(٧) ب ، ج : وخارجة بن زيد عن زيد .
(٨) ب : [ساقط .
(٩) ب : ان كان القربى التى من قبل الأب .
(١٠) المصنف لعبد الرزاق ، المصنف لابن أبى شيبة ، السنن
الكبرى للبيهقى .
(١١) قال أبو اسحاق الشيرازى : ... وان كانت من جهة الأب
والبعدى من جهة الأم ففيه قولان :
أحدهما : أن القربى تحجب البعدى ، لانهما جدتان تترك
كل واحدة منهما اذا انفردت ، فحجبت القربى منهما
البعدى كما لو كانت القربى من جهة الأم .
والثاني : لانهما ، وهو الصحيح ، لأن الأب لا يحجب
الجدة من جهة الأم . اهـ المذهب ، الفرائض ، فصل وأما
الجدة فان كانت أم الأم ٢٦/٢ . وانظر المنهاج للزوى
١٣/٣ مع معنى المحتاج ، وذكر الرجبى القولين وقال : =

(١) ومالك والأوزاعي .
(٢)

واستدل من ورث القربى دون البعدى بأن اشتراك من
(٣) (٤) (٥)
[تساوت] درجتهم فى الميراث توجب سقوط أبعدهم عن الميراث ،
كالمصبات .

واستدل من ورث القربى والبعدى بأن الجدات يرثن
بالولادة ، كالأجداد ، فلما كان الجد الأبعد مشاركا كالجد
الأقرب فى مقاسمة الاخوة ، كانت الجدة البعدى مشاركة للجدة
القربى فى الغرض .

والدليل على صحة ماذهب اليه الشافعى ، هو أن الجدات
(٦)
يرثن بالولادة كالأم ، فلما كانت الأم تُسقط جميع الجدات وإن

- = وان تكن قربى لام حجبته
أم أب بعدي وسدسا سلبت
وان تكن بالعكس فالقولان
فى كتب أهل العلم منصوصان
لاتسقط البعدى على الصحيح
واتفق الجدل على التصحيح
راجع شرح الشنشورى على الرحبية مع حاشية الباجورى ،
باب الفروض ، المقدرة ص ١٠٠/٩٩ .
(١) الموطأ ، الفرائض ، باب ميراث الجدة ٥١٤/٢ ، الاشراف
على مسائل الخلاف ، الفرائض ٣٣٤/٢ ، الكافى لابن عبد
البر ، الفرائض ، ميراث الجدات ١٠٦٢/٢ ، بدائية
المجتهد .
(٢) المحلى ، المغنى لابن قدامة ، الفرائض ، باب الجدات ،
مسألة وان كان بعضهم أقرب من بعض كان الميراث
لاقربهم ٢٠٩/٦ .
وعن الامام أحمد روايتان :
قال ابن قدامة : فأما القربى من جهة الاب فهل تحجب
البعدى من جهة الأم ؟ فعن أحمد روايتان :
أحدهما : أنها تحجبها ، ويكون الميراث للقربى .
والثانية : هو بينهما ، وهى الرواية الثابتة عن
زيد . أهـ المغنى ٢٠٩/٦ .
(٣) أ : ويستدل .
(٤) ب : [] ساقط .
(٥) ب : درجتهم .
(٦) أ ، ج : كالأب .

كُنَّ مِنْ قَبْلِ الْآبِ ، لِقَرَبِهَا ، وَبُعْدِهَا^(١) ، وَلَا يُسْقِطُ الْآبُ مِنْ بَعْدِ مِنْ^(٢)

جَدَاتِ الْآمِ مَعَ قَرَبِهِ وَبُعْدِهَا^(٣) ، وَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْقَرَبَى مِنْ جَدَاتِ ب/٦٧

الْآمِ تَحْجِبُ الْبَعْدَى [مِنْ جَدَاتِ الْآبِ ، كَالْآمِ ، وَلَا تَكُونُ الْقَرَبَى مِنْ

جَدَاتِ الْآبِ]^(٣) تَحْجِبُ الْبَعْدَى مِنْ جَدَاتِ الْآمِ ، كَالْآبِ . وَهَذَا

١٨١/٢

دَلِيلُ/وَأَنْفَعَالِ .

(١) ب : قَبِيلِ .
(٢) أ : ج : وَمِنْ بَعْدِ .
(٣) ب : [] سَاقِطِ .

فصل

واذ قد وضع مذكرنا من أحكام الجدات ، فنصف تنزيل
 درجتهم ليعرف به الوارشات منهم . فاول درجتهم جدتان^(١)
 متحاذيتان ، وارشتان :

احدهما : أم الأم ، والآخرى أم الأب .
 (٣)

ثم ثلاث جدات وارشات ، فملن [من] أربع جدات ، بعد ثلاث
 درج ، احدهن من قبل الأم ، وهى أم أم الأم ، واشنتان من
 قبل الأب : احدهما أم أم الأب ، والآخرى أم أب الأب ، وتسقط^(٥)
 الرابعة ، وهى من قبل الأم ، لانها أم أب الأم .
 (٦)

[ثم] أربع جدات متحاذيات ، يرثن من جملة ثمانى جدات
 بعد أربع درج : واحدة من قبل الأم ، وهى أم أم أم الأم ،
 وثلاث من قبل الأب ، احدهن أم أم أم الأب ، والآخرى أم أم أب
 الأب والآخرى أم أب أب الأب .

(٨)
 ثم خمس جدات متحاذيات ، يرثن من جملة ست عشرة جدة ،
 بعد خمس درج ، واحدة من قبل الأم ، وهى أم أم أم أم الأم ،
 وأربع من قبل الأب : احدهن أم أم أم أم الأب ، والآخرى أم
 أم أم أب الأب ، والآخرى أم أم أب أب الأب ، والآخرى أم أب أب
 أب الأب .

-
- (١) أ ، ج : درجتهم .
 (٢) أ ، ج : درجتهم .
 (٣) ب : [] ساقط . ج : مع
 (٤) ب : وهى .
 (٥) أ : أبى الأب .
 (٦) أ : أبى .
 (٧) ج : [] ساقط ، ب : ثم الرابع .
 (٨) ب : خمس عشر جدة .
 (٩) أ : أم أم أم أبى الأب ، ج : أم أم أم أب الأب .

ثم تراث ست جدات متحاذيات من جملة اثنتين وثلاثين جدة .
 (١)
 وتراث سبع جدات متحاذيات من جملة أربع وستين [جدة] .
 (٢)
 وتراث ثمانى جدات متحاذيات ، من جملة سائة وثمان
 (٣)
 (٤)
 (٥)
 وعشرين جدة .

(٦)
 وليس فى الوارشات من قبل الام الا واحدة ، والباقيات
 من قبل الاب ، لان الام لا يخلص من جداتها من لايدلى باب ام ،
 ولا يكون دونها ام الا واحدة ، فذلك لم تراث من جداتها
 (٧)
 [الا واحدة] .

وتكثر الوارشات من قبل الاب ، لانهن امهات الاجداد
 اللاتى ليس دونهن اب بين امين .

فاذا اردت ان تزيد فى الجدات الوارشات واحدة معدت
 الى درجة هى اعلى لتحمل لك ام جد اعلى ، ولا يكون ذلك الا
 (٨)
 (٩)
 بتضاعف اعدادهن ، لتزيد بذلك وارثة منهن ، تسلم من الشروط
 المانعة من ميراثهن .

فاذا كان الوارشات ستا متحاذيات ، فواحدة منهن من
 قبل/الام الى ست درج من الامهات ، وخمس من قبل الاب : واحدة
 (١٠)
 هى جدة الاب الى خمس درج من امهاته . والثانية هى جدة الجد
 الى اربع درج من امهاته . والثالثة هى جدة اب الجد الى

-
- (١) النسخ : اثنتين .
 (٢) ا : [] ساقط .
 (٣) ج : ثمان .
 (٤) ا ، ب : ثمانية .
 (٥) هذا مما يفرضه الفقهاء ولكنه لا يوجد فى الواقع والله اعلم .
 (٦) ب ، ج : جهة .
 (٧) ب : [] ساقط .
 (٨) ب : الا بتضاعيف .
 (٩) ا ، ج : لتزيد لك .
 (١٠) ب ، ج : وواحدة .

ثلاث درج من أمهاته . والرابعة هي جدة جد الجد الى درجتين
من أمهاته . والخامسة : هي أم أب جد الجد بعد درجة منه .
فتمير^(١) الخمس الجدات مدليات بخمسة آباء ، ليس فيهن أم أب
أم ، فتمور ذلك تجده صحيحا ، واعتبره فيما زاد تجده
مستمرا .

(١) ب ، ج : فيمير .

فصل

فأما إذا اختلفت درجتهم فقد ذكرنا اختلاف الناس في

تسوريثهم ، فعلى هذا أم أم ، وأم أم أب ، فعلى قول [على] (١)

وزيد رضى الله عنهما هو : لام الأم . وهو مذهب الشافعى وأبى (٢)

حنيفة . وعلى قول ابن مسعود هو لهما . ولو ترك أم أم أم (٣)

[الأم]/وأم أم الأب ، وأم [أب] أب الأب ، فعلى قول على ١٨٢/١ (٤)

ورواية الكوفيين [عن زيد رضى الله عنهما هو لام أم الأب ، (٥)

لأنها أقربهن درجة . وعلى قول ابن مسعود] هو بين ثلاثهن (٦)

وعلى رواية الحجازيين عن زيد-وهو مذهب الشافعى-هو

بين أم [أم] أم الأم ، وأم أم الأب . (٧)

وتسقط أم أب أب الأب ، لأنها وإن ساوت التى من قبل الأم

فى الدرجة ، فقد تقدمتها أم أم الأب ، فسقطت بها ، ثم على

هذا المثال يرثن .

(١) ب : [] ساقط .

(٢) أى السدس .

(٣) ج : لام الأب .

(٤) ب : [] ساقط .

(٥) ب : أب .

(٦) أ ، ج : [] ساقط . وسيأتى أيضا ما يوضح ذلك فى

النسختين .

(٧) ب : [] ساقط .

(٨) ج : [] ساقط .

فصل

فأما الجدة الواحدة إذا أدلت بسببين ، وبولادة من وجهين ، (١) كامراً تزوج ابن ابنها ببنت بنتها ، فإذا ولد لهما مولود ، كانت المرأة جدته من وجهين ، فكانت أم أب أبيه ، وأم أم أمه ، فإن لم يكن معها من الجدات غيرها فالمدس لها .

(٥) فإن كانت معها جدة أخرى ، هي أم أم أب فقد اختلف الناس هل تترك بالوجهين ، وتأخذ سهم جدتين ؟
(٦) فقال محمد بن الحسن وزفر بن الهذيل والحسن بن صالح : (٧)
(٩) تترك بالوجهين ، وتأخذ سهم جدتين ، وحكاه أبو حامد

-
- (١) ب : من جهتين .
(٢) ج : ابنها .
(٣) ب : جهتين .
(٤) ب : وكانت .
(٥) أ ، ج : عن .
(٦) أ ، ج : وقال .
(٧) زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري ، صاحب أبي حنيفة ، ثقة حافظ فقيه ، ولي قضاء البصرة ، ومات بها سنة ١٥٨هـ .
تاج التراجم ص ٢٨ ت ٧٨ مطبعة العاني ، بغداد ١٩٦٢م ، تهذيب الاسماء واللفات ١٩٧/١ ت ١٧٨ .
(٨) الحسن بن صالح بن صالح بن حي وهو حيان بن شفى : بضم المعجمة والفاء ممغرا الهمداني الثوري ، أبو عبد الله ثقة فقيه عابد ، رمى بالتشيع ، ولد سنة ١٠٠هـ ومات سنة ١٦٩هـ .
تهذيب التهذيب ٢/٢٨٥ ، الكاشف ١/١٦٢ ، التقريب ١/١٦٧ ت ٢٨٤ .
(٩) المبسوط ، الفرائض ، باب الجدات ، فصل إذا اجتمع جدة لها قرابتان أو ثلاث مع جدة لها قرابة واحدة ١٧١/٢٩ . وقال : الحسن بن زياد بدل الحسن بن صالح . والسراجية وشرحها ، أحوال الجدة والجدات في الميراث ص ٥٧ . ولم يذكر الحسن . والاختيار ، الفرائض ، فصل ومن اجتمع فيه قرابتان ١٣٠/٥ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق الفرائض ٢٣٢/٦ .

(١) الاسفرايينى عن أبى العباس بن سريج ، واختاره مذهبا لنفسه .
 (٢) وقال سفيان الثوري وأبو يوسف : ترك باحد الوجهين ،
 (٣) وتأخذ سهم جدة واحدة ، وهو الظاهر من مذهب الشافعى ومالك ،
 (٤) لأنها بدن واحد ، فلم تكن الا جدة واحدة .

ولأن الشخص الواحد لا يرث فرعين من تركة ، وإنما يمح أن يرث بفرض وتعميب كزوج هو ابن عم .

وربما أدلت الجدة الواحدة بثلاثة أسباب ، وحصلت لها الولادة من ثلاثة أوجه ، مثل أن تكون أم أم أم الميت وأم أب أبيه ، وأم أم أب أبيه ، فإذا اجتمعت معها جدة أخرى فعلى (٩)

(١) أبو العباس بن سريج : أحمد بن عمر بن سريج البغدادي
 امام أصحاب الشافعى فى وقته ، تولى قضاء شيراز ،
 توفى سنة ٣٠٦ هـ .

تهذيب الاسماء واللفات ٢٥١/٢ ت ٣٧٧ ، طبقات الشافعية
 لابن هداية الله ص ٤١ مطبعة دار الآفاق الجديدة بيروت
 قال أبو اسحاق الشيرازى : فان اجتمعت جدتان احدهما
 تدلى بولادتين ، والاخرى بولادة واحدة ففيه وجهان :
 أحدهما وهو قول أبى العباس أن السدس بينهما أثلاثا ،
 فتأخذ التى تدلى بولادتين سهمين ، وتأخذ التى تدلى
 بولادة واحدة سهما . والثانى وهو الصحيح أنهما سواء .
 المذهب ، الفرائض ، فصل وأما الجدة ٢٦/٢ . وقال
 النووى فالصحيح أن السدس بينهما سواء . والثانى :
 يوزع على الجهات ، قاله ابن سريج وابن حربويه . روضة
 الطالبين ، الفرائض ، فصل وأما الجدة فترث أم الأم
 وأمهاتها ١٠/٦ . وقال النووى فى مقدمة الروضة فى
 اصطلاحاته : وحيث أقول : على الصحيح ، أو الأصح ، فمن
 الوجهين . راجع ٦/١ .

(٢) ج : اختاره .
 (٣)، (٦) المبسوط ، المغنى لابن قدامة ، الفرائض ، باب
 الجدات فصل اذا اجتمعت جدة ذات قرابتين ٢١٠/٦ .

(٤)، (٥) ب ، ج : باحدى الجهتين .
 (٧) المذهب والروضة كما تقدم .

(٨) ما رأيت هذا منصوصا . ولكن فى أقرب المسالك الى مذهب
 الامام مالك : (وورث ذو فرعين بالاقوى) فقط لبالجهتين
 الفرائض ٣٨٦/٦ مع الشرح المغير مطبعة عيسى البابى
 الحلبي .

(٩) ج : وأم أبى أمه .

(١)
قول محمد بن الحسن ثرث ثلاثة أرباع السدس ، كأنها ثلاث جدات
(٢)
من أربع . وعلى قول أبي يوسف ، وهو الظاهر من مذهب
الشافعي ثرث نصف السدس ، لأنها إحدى جدتين . والله أعلم
بالمواب .

(١) ب : محمد بن سيرين والمواب ما أثبتته ومعه زفر والحسن
ابن صالح .
(٢) ب : مع .

(١) باب العصبية

قال الشافعي رحمه الله : (أقرب العصبية البنون ، ثم بنو البنين ، ثم الأب) الفصل وهذا صحيح .
(٢) (٣)

واختلفوا في العصبية لم سموا عصبية : فقال بعضهم :

سموا عصبية لالتفافهم عليه في نسبه ، كالتفاف/العصائب على ب/٦٨

(١) العصبية جمع عاصب ، كخزنة وخازن وظلمة وظالم وكفرة وكافر . ويجمع على عصبات . ويطلق على واحد وغيره ، مذكرا كان أو مؤنثا وكل شيء استدار حول شيء فقد عصب به . ومنه العصائب وهي العصائم .

وعصبية الميت بنوه وقرابته لأبيه . فالأب طرف ، والأبن طرف ، والعم جانب والأخ جانب . اهـ المحاج (عصب) ، تصحيح التنبيه للنووي ص ١٠١ ، الشنشورية ، باب التعميب ص ١٠٣ بحاشية الباجوري ، العذب الفائض ، باب التعميب ٧٤/١ .

(٢) مختصر المزنى ، الغرائض ، باب أقرب العصبية ٢٣٩/٨ ، شرح أبى الطيب للمختصر ، الغرائض ، باب أقرب العصبية ل ٢٢ .

(٣) هذا إشارة الى أن المؤلف قد حذف من النص : ... ثم الأب ، ثم الاخوة للأب والام أن لم يكن جد ، فان كان جد شاركهم في باب الجد ، ثم الاخوة للأب ، ثم بنو الاخوة للأب والام ، ثم بنو الاخوة للأب ، فان لم يكن أحد من الاخوة ولا من بنوهم ولا بنى بنوهم وان سفلوا فالعم للأب والام ، ثم العم للأب ، ثم بنو العم للأب والام ، ثم بنو العم للأب ، فان لم يكن أحد من العمومة ولا بنوهم ولا بنى بنوهم وان سفلوا فعم الأب للأب والام ، فان لم يكن فعم الأب للأب ، فان لم يكن فبنوهم وبنو بنوهم وبنو بنوهم على ما وصفت من العمومة وبنوهم وبنو بنوهم ، فان لم يكونوا فعم الجد للأب والام ، فان لم يكن فعم الجد للأب ، فان لم يكن فبنوهم وبنو بنوهم وبنو بنوهم على ما وصفت في عمومة الأب ، فان لم يكونوا فارفعهم بطلا .

وكذلك نفعل في العصبية اذا وجد أحد من ولد الميت وان سفل لم يورث أحد من ولد ابنه وان قرب ، وان وجد أحد من ولد ابنه وان سفل لم يورث أحد من ولد جده وان قرب وان وجد أحد من ولد جده وان سفل لم يورث أحد من ولد أبى جده وان قرب .

وان كان بعض العصبية أقرب بأب فهو أولى لأب كان أو لأب وأم . وان كانوا في درجة واحدة الا أن يكون بعضهم لأب وأم ، فالذى لأب وأم أولى . فاذا استوت قرابتهم فهم شركاء في الميراث . اهـ النص مختصر المزنى .

(١)
ييده ،

(٢)

وقال آخرون : بل سموا عصبه لقوة نفسه بهم ، كقوة

(٣)

جسمه بِعَصَبِهِ . فاقرب/عصبات الميت اليه بنوه ، لانهم بَعْضُهُ ، ج ١٣١/

(٤)

ولأن الله تعالى قدمهم في الذكر ، وحجب بهم الاب عن التعصيب،

(٥)

حتى صار ذا فرض . ثم بنو البنين ، لانهم بعض البنين [ولأن

(٦)

(٧)

الاب معهم ذو فرض كهم مع البنين] ، [ولانهم يعمبون اخواتهم

(٨)

كالبنين . ثم بنو بنى البنين] وان سفلوا .

(٩)

فان قيل : افليس الاب مقدما على الابن في الصلاة عليه

(١٠)

(١١)

بعد الوفاة ، والتزويج في حال الحياة /لانهم اقوى العصبات ، ١٨٣/١

- (١) ب : عصبات على يديه .
العصائب : العمائم ، ومفردها : العصاية . وكل ما يعصب به الرأس . والعصبة : هيئة الاعتصام ، وكل ما عصب به كسر أو قرح من خرقة أو خبيبة فهو عاصب له . اهـ لسان العرب (عصب) ، المصباح المنير .
- (٢) أ : ولقوة جسمه بعصبه .
- (٣) العصب بفتح الحين : عصب الانسان والدابة ، ويجمع على أعصاب وهي اطناب المفاصل التي تلائم بينها وتشدها . واطناب الجسد : عصبه التي تتصل بها المفاصل والعظام وتشدها . المرجع الاخير (طنب) .
- (٤) ب : الى الذكر .
- (٥) قوله تعالى : {ولابوية لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد} النساء : ١١
- (٦) ب : فهو .
- (٧) ب : [مكرر .
- (٨) ب : [ساقط .
- (٩) ج : أو ليس .
- (١٠) المهذيب ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة على الميت ، فصل وأولى الناس بالصلاة عليه الاب ، ثم الجد ١٣٩/١ .
- (١١) قال ابواسحاق الشيرازي : ... وان كانت المنكوحة حرة فوليها عصباتها ، وأولاهم الاب ثم الجد . اهـ المهذوب كتاب النكاح ، باب ما يصح به النكاح ، فصل وان كانت المنكوحة أمة ٣٧/٢ .

فهلا كان مقدما في الميراث ؟

(١)

قيل : انما يقدم في الملة والتزويج بمعنى الولاية ،

(٢)

والولاية في الآباء دون الأبناء وفي الميراث يقدم بقوة

(٣)

التعميب ، وذلك في الأبناء أقوى منه في الآباء .

(٤)

فاذا عُدُّوا ، فلم يكن ولد ، ولا ولد ولد وان سفل ،

فالاب حينئذ اقرب العصبات بعدهم ، لأن الميت بعنه . ولأنه

(٥)

لما كان اقربهم من ولده الميت كان الاقرب [من] بعدهم من

ولد الميت .

(٦)

ولأن سائر العصبات بالاب يدلون ، واليه ينسبون ، فكان

مقدما على جميعهم .

(٧)

فان لم يكن بعد الاب اخوة فالجد ، وان كان اخوة ،

فعلى خلاف يذكر في باب الجد .

(٨)

[ثم بعد الجد أبو الجد] ثم جد الجد ، ثم أبو جد الجد

(٩)

ثم جد جد الجد ، [ثم] هكذا أبدا حتى لا يبقى أحد من عمود

الآباء ، لما فيهم من الولادة والتعميب .

-
- (١) ج : قدم .
 (٢) قال أبو اسحاق الشيرازي : فمل ولا يجوز للابن أن يزوج أمه بالبنوة ... المرجع السابق .
 (٣) ج : من .
 (٤) ب : ولا ولد وان سفل .
 (٥) ب ، ج : [ساقط] .
 (٦) ب ، ج : ينسبون .
 (٧) وفي المذهب : ثم الجد ، اذا لم يكن أخ ، لأنه أب الاب .
 الفرائض ، باب التعميب ٢/٢٩ ، وفي روضة الطالبين :
 ثم الاب ، ثم الجد والاخوة للأبوين أو للاب ، وهم في
 درجة ، ولذلك يتقاسمون على تفصيل يأتي ان شاء الله
 تعالى . اهـ الفرائض ، الباب الثاني في بيان العصبات
 وترتيبهم ١٨/٦ .
 (٨) ، (٩) ج : [ساقط] .

(١) ثم الاخوة اذا لم يكن جد ، لانهم والميت بنو اب ، قد
 (٢) شاركوه في الملب ، وراكضوه في الرحم . ولانهم يأخذون شَبَهًا
 (٣) من البنين في تعصيب اخواتهم ، فيقدم منهم الاخ للاب والام على
 (٤) الاخ للاب ، لقوته بالسببين على من تفرد بأحدهما ، ولما روى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (و[أعيان] بنى الام
 (٥) يتوارثون دون بنى العلات) . وأصل ميراثهم مأخوذ من
 (٦) قوله تعالى : {يَسْتَفْتُونَكَ ، قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ،
 (٧) إِنْ امْرَأُ هَلِكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا
 (٨) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ} . (٩)

فيكون حكم الاخوة مع الاخوات كحكم البنين مع البنات ،
 في اقتسامهم المال للذكر مثل حظ الانثيين ، بعد فرض ، ان
 كان مستحقا .

ثم بعد الاخ للاب والام الاخ للاب ، وهو مقدم على ابن الاخ
 للاب والام ، لقرب درجته .

(١٠) [ثم] بنو الاخوة ، وهم مقدمون على الأعمام وان سفلوا ،
 لانهم من بنى أب الصيت ، والأعمام بنو جده ، فيقدم من بنى
 (١١) الاخوة من كان لاب وام ، ثم من كان لاب ، ثم بنو بنيتهم وان

-
- (١) المذهب .
 (٢) ب : شاركوهم .
 (٣) ب : راکضوهم .
 الرکض : تحريك الرجل . ومنه {ارکض برجلک} الآية .
 وارکض فی البطن : اضطرب . راجع الصحاح وأساس البلاغة
 والقاموس المحيط فی مادة (رکض) .
 (٤) ب : أخواتهن .
 (٥) ب : [] ساقط .
 (٦) تقدم تخريجه . راجع ص ١١١ من الكتاب .
 (٧) أ : ميراثها .
 (٨) النساء : ١٧٦
 (٩) ب : [] ساقط .
 (١٠) ج : [] ساقط .
 (١١) ج : ومن كان لاب .

سفلوا . يقدم من كان أقرب فى الدرجة ، وان كان لآب ، على من بُعد ، وان كان لآب وام .
 (١) فان امتوت درجاتهم ، قدم من كان منهم لآب وام ، على من كان لآب .

ثم الاعمام ، لانهم بنو الجد ، ولأن النبی صلى الله عليه وسلم (ورث عم سعد بن الربیع مَافَضَلَ عن فرض زوجته وبنتيه) (٤) (٥) . فيقدم العم لآب والام على العم لآب ، لإدلائه بالسببين . ثم [العم لآب ، ثم ابن] العم لآب والام ، ثم ابن العم لآب ، ثم بنو بنیهم على هذا الترتیب وان سفلوا مقدمین على اعمام الآب ، ثم اعمام الآب ، يقدم منهم من كان لآب/وام على من كان لآب ، ثم بنوهم وبنو بنیهم على ما ذكرنا ج/١٢٢ (٨)
 فى بنى الاعمام ، ثم اعمام الجد ، ثم بنو [هم ثم] اعمام أب الجد ، ثم بنوهم ، ثم اعمام جد الجد ، ثم بنوهم ، ثم اعمام أب جد الجد ، ثم بنوهم ، هكذا أبدا حتى يستنفد جميع

-
- (١) ج : وان .
 (٢) أ : وزجهم .
 (٣) قوله : ورث عم سعد بن الربیع ، سمو ، لأن ورثة سعد كانوا : زوجته وبنتيه وعمهما أى أخاه . لاعمه ، ونس الحديث : أن جابرا قال : أن امرأة سعد بن الربیع قالت : یا رسول الله ان سعدا هلك وترك بنتین وقد أخذ عمهما مالهما ، فلم يدع لهما مالا الا أخذه . وفى رواية فى سنن الدارقطنی : أن امرأة سعد بن الربیع قالت : یا رسول الله ان سعدا هلك ، وترك ابنتین وأخاه فعمد أخوه ، فقبض ما ترك سعد ... راجع كتاب القرائض ٧٩/٤ مع التعليق المبنى على الدارقطنی .
 فعلى هذا لا یصح الاستدلال بهذا الحديث على توريث العم . والله أعلم .
 (٤) ب : وبنيه ، ج : وبنته .
 (٥) تقدم تخريجه . راجع ص ٤٤ من الكتاب .
 (٦) ج : [ساقط] .
 (٧) ج : ابني العم .
 (٨) ج : [ساقط] .

العصبات . لا يقدم بنو أب أبعد على بنى أب هو أقرب ، وان^(١)
نزلت درجهم .^(٢) وإذا استووا/قدم منهم من كان لأب وأم على من^(٣) ١٨٤/١
كان لأب .
وليس الأخوة للام من العمة ، لإدلائهم بالام التي لامدخل^(٤)
لها في التعميب ، ولا الأعمام للام من الورثة ؛ لأنهم ذووا
أرحام .

(١) ب : على بنى أب وهو أقرب ، ج : على بنى أب أقرب .
(٢) ب ، ج : درجتهم .
(٣) ب : قدم منهم من كان منهم لأب وأم .
(٤) ج : وليس الأخوة للام عمة .

فصل

وليس يرث مع أحد من هؤلاء العمبات أخت له إلا أربعة ،
فإنهم يعمبون أخواتهم ويرثون ، منهم :
الابن يعمب أخته ، و يرث معه للذكر مثل حظ الأنثيين ،
بنسب الكتاب .

وابن الابن يعمب أخته وإن سفل ، ويعمب من لا فرض له من
عماته ، فيشتركون في الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين .
[والأخ للاب والام يعمب أخته ، ويقاسمها للذكر مثل حظ
الأنثيين] (١) .

والأخ للاب كذلك أيضا يعمبها ويقاسمها . (٢)

ومن سوى هؤلاء الأربعة من العمبات كلهم يُسْقِطُونَ أخواتهم
ويختصمون بالميراث ، كبنى الأخوة والأعمام من جميع العمبات . (٣)

(١) ج : [] ساقط .
(٢) أى أخته من الاب .
(٣) ب : أو يقاسمها .
(٤) المذهب ، الفرائض ، باب ميراث العمبة ، فصل ولا يعمب
أحد منهم أنثى إلا الابن ٢٩/٢ .

فصل

فأما إذا ترك ابنى عم ، أحدهما أخ لأم ، فليلذى هو أخ
 للأم السدس فرضا بالأم ، والباقي بينهما بالتعميب ، وبه قال
 (١) (٢) (٣) (٤)
 على وزيد رضى الله عنهما ، وهو الظاهر من قول عمر ، وقول
 (٥) (٦) (٧)
 أبى حنيفة ومالك والفقهاء .

وروى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه قال :
 (٨) (٩) (١٠)
 المال كله لابن العم الذى هو أخ لأم . وبه قال شريح وعطاء

-
- (١) هذا مذهب الشافعى ، المذهب ، الفرائض ، فصل وان
 اجتمع فى شخص واحد جهة فرض وجهة تعميب ٣/٢ ، روضة
 الطالبين ، الفرائض ، الباب الثانى فى بيان العصبات
 وترتيبهم ، فرع إذا اشترك اثنان فى جهة عصوبة ، واختص
 أحدهما بقربة أخرى ٢٠/٦ ، المنهاج ، الفرائض ، فصل
 لايتوارث مسلم وكافر ٢٩/٣ مع مغنى المحتاج .
 (٢) السنن لابن منصور ، الفرائض ، باب ما جاء فى ابنى عم
 أحدهما أخ لأم ٤١٠٤٠/١ ، المصنف لابن أبى شيبة ،
 الفرائض ، فى بنى عم أحدهم أخ لأم ٢٥١٠٢٥٠/١١ ، سنن
 الدارمى ، الفرائض ، بساب فى ابنى عم أحدهما زوج
 والآخر أخ لأم ، السنن الكبرى للبيهقى ، الفرائض ، باب
 ميراث ابنى عم أحدهما زوج والآخر أخ لأم ٢٤٠٠٢٣٩/٦ .
 (٣) المراجع السابقة سوى الدارمى .
 (٤) المصنف لابن أبى شيبة .
 (٥) الكتاب وشرحه اللباب ، الفرائض ، باب الحجب ١٩٦/٤ ،
 الاختيار لتعليل المختار ، الفرائض ، فصل ومن اجتمع
 فيه قرابتان ١٢٩/٥ .
 (٦) كتاب المنتقى ، الفرائض ، ميراث ولاية العصبة ٢٤٤/٦ ،
 بداية المجتهد ، الفرائض ، باب فى الحجب ٣٥٢/٢ ،
 أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك ، الفرائض ، ويرث
 بفرض وعصوبة ... كابن عم هو أخ لأم فيرث السدس لكونه
 أخا لأم والباقي تعميبا لكونه ابن عم ٣٨٥/٦ .
 (٧) قال ابن قدامة : هذا قول جمهور الفقهاء ، الفرائض ،
 مسألة قال إذا كانا ابنى عم أحدهما أخ لأم . اهـ
 المغنى ١٨٦/٦ . وهذا مذهب الامام أحمد أيضا . اهـ
 المرجع السابق .
 (٨) السنن لابن منصور ، المصنف لابن أبى شيبة ، سنن
 الدارمى ، السنن الكبرى للبيهقى .
 (٩) المراجع السابقة سوى سنن الدارمى .
 (١٠) بداية المجتهد .

(١) (٢) (٣) (٤)
والحسن وابن سيرين والنخعي وابوشور استدلالا بما روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : و[اميان] بنى الام
يتوارثون دون بنى العلات^(٥) .

ولأنهما قد استويا في الادلاء بالاب ، واختص أحدهما
بالادلاء بالام^(٦) ، [وصارا] كالاخوين أحدهما لاب وام والآخر لاب ،
فوجب ان يقدم من زاد/إدلاؤه بالام على من تفرد بالاب^(٧) .
ب/٦٩

ودليلنا قوله تعالى : {وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ
امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ} فوجب هذا^(٨)
الظاهر ان لايزاد بهذه الاخوة على السدس .

ولان السبب المستحق به الفرض لا يوجب ان يقوى به
التعميب بعد اخذ الفرض كائى عم أحدهما زوج .

ولان ولادة الام توجب أحد امرين : إما اختصاصا بالفرض^(٩)
او تقديمها بالجميع ، ولا يوجب كلا الامرين : من فرض وتقديم
الآخرى ان الاخوة المتفرقين اذا اجتمعوا ، اختص الاخوة [للأم]^(١٠)
بالفرض ، واختص الاخوة للاب والام بالتعميب فى الباقي على^(١١)
الاخوة [للأب] ، ولم يجز ان يشاركوا بأنهم الاخوة للام ،^(١٢)
^(١٣) ^(١٤) ^(١٥)

-
- (١) المرجع السابق .
(٢) المغنى لابن قدامة .
(٣) المرجع السابق .
(٤) المذهب ، بداية المجتهد ، المغنى لابن قدامة .
(٥) تقدم ص ١١١ من الكتاب .
(٦) ب : [] ساقط .
(٧) ب : كأخوين .
(٨) ج : ادلاء .
(٩) النساء : ١٢ .
(١٠) ب : أحد الامرين .
(١١) ا : اختصاص ، ب : استحقاقا .
(١٢) ج : المتقدمين .
(١٣) ب : [] ساقط .
(١٤) ج : للام .
(١٥) ب : ان يشاركونا منهم .

لتنافى اجتماع الأمرين فى الأدلاء بالأم ، كذلك ابن العم [إذا
كان أخا لأم كما استحق بأمه فرضا لم يستحق بها تقدما على
(١)
ابن العم] .

ولأن اجتماع الرحم والتعميب إذا كانا من جهة واحدة
أوجب التقديم ، كالأخوة للاب والام فى تقديمهم على الأخوة
(٢)
[للاب] (٣) ، وإن كانا من جهتين لم يوجب التقديم ، والأخ للام
إذا كان ابن عم ، فيعميه من جهة الأدلاء بالجد ورحمه بولادة
(٤)
الأم ، فلم يوجب التقديم ، وفى هذا / انفصال عن استدلالهم ج/ ١٣٣
بالأخوة للاب والام .

(٧)
/ فاما الخبر فمحمول على الأخوة ، لأن الرواية (أعيان ١٨٥/١
(٨)
بنى الأم يتوارثون دون بنى العلات) .

فإذا تقرر أنهما فى الباقي بعد السدس سواء ، وإنما
ذاك فى المال .

(٩)
فاما ولاء الموالى فمذهب الشافعى أنه لابن العم الذى
(١٠)
هو أخ لأم يقدم به على ابن العم الذى ليس [بأخ] لأم ، لأنه
(١١) (١٢)

-
- (١) ب : [] ساقط .
(٢) أ : لاب .
(٣) ب : [] ساقط .
(٤) ب : يوجب .
(٥) أ ، ج : التقدم .
(٦) المراد بقوله : انفصال . أى فرق بين استدلالهم بالأخوة
للأب والام ، والأخوة للام فقط .
(٧) ب ، ج : وأما الخبر .
(٨) تخريج الحديث راجع ص ١١١ من الكتاب .
(٩) ج : وأما .
(١٠) أ : تقديم .
(١١) ج : [] ساقط .
(١٢) راجع روضة الطالبين ، الفرائض ، الباب الثانى فى
بيان العميات وترتيبهم . فروع إذا اشترك اثنان فى
جهة عموية واختص أحدهما بقراءة أخرى ٢٠/٦ ، وفمل فى
عميات المعتق ، المسألة الثالثة أن كان للمعتق ابنا
عم أحدهما أخ ص ٢٣ .

(١) لما [لم] يرث بأمه من الولاء فرضاً استحق به تقديماً ، لأن
الادلاء بالأم إذا انضم إلى التعقيب ، أوجب قوة على مجرد
التعقيب ، إما في فرض أو تقديم ، فلما سقط الفرض في الولاء
ثبت التقديم .

(١) أ : [] ساقط .

فصل

ولو ترك ابني عم ، أحدهما أخ لام ، وأخوين لام ،
 أحدهما ابن عم ، فعلى قول ابن مسعود رضى الله عنه المال^(١)
 بين ابن العم الذى هو أخ لام ، وبين الأخ للام الذى هو ابن^(٢)
 عم ، لاستوائهما فى التعصيب والإدلاء بالام ، ولاشئ للأخ للام ،
 الذى ليس بابن عم ، ولا لابن العم الذى ليس بأخ لام .^(٣)
 وعلى قول الجماعة : الثلث لثلاثة : للأخ للام ، الذى هو
 ابن عم ، ولابن العم الذى هو أخ لام ، وللأخ للام الذى ليس
 بابن عم ، لأن جميعهم أخوة [لام] ، والباقى بعد الثلث بين^(٤)
 ثلاثة : بين ابن العم الذى هو أخ لام ، والأخ للام الذى هو
 ابن عم ، وابن العم الذى ليس بأخ لام .
 فلو ترك بنتا وابنى عم ، أحدهما أخ لام ، فعلى قياس
 ابن مسعود للبنت النصف والباقى لابن العم الذى هو أخ لام .
 وحكى عن سعيد بن جبير أن الباقى بعد نصف البنت لابن^(٥)
 العم الذى ليس بأخ لام ، لأن الأخ للام لا يرث مع البنت .
 وعلى قول الشافعى والجماعة : أن الباقى بعد فرض
 البنت بينهما ، لأن البنت تسقط توريطه بالام ، ولا تسقط

(١) ج : وأحدهما .
 (٢) ج : ابن عمها .
 (٣) ب : لأخ لام ، ونظيره كثير .
 (٤) ج : [] ساقط .
 (٥) ا : الثلث .
 (٦) راجع المصنف لابن أبى شيبة ، الغرائض ، فى ابنة وابنى
 عم أحدهما أخ لام ٢٥٣/١١ .

توريثه^(١) بالتعميب ، كالاخوة للاب والام .
فلو ترك ابن عم لاب وام ، وابن عم لاب هو اخ لام ، فعلى
قول ابن مسعود المال لابن العم للاب الذي هو اخ لام .
وعلى قول الجماعة : لابن العم للاب الذي هو اخ لام
السدس ، بأنه اخ لام ، والباقي لابن العم للاب والام .

(١) ا ، ب : ميراثه .

مسألة

قال الشافعي : (فان لم يكن عصبة برحم يرث ، فالمولى
المُعْتَق ، فان لم يكن ، فاقرب عصبة موله الذكور ، فان لم
يكن فبيت المال) وهذا كما قال ،^(١)
الولاء يُورَثُ به كالتعصيب ، قال الله تعالى : {وَلِكُلِّ
جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ} . [وروى عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال : (مولى القوم منهم) . وروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (الولاء لِحَمَةٍ كُلِّ حَمَةٍ
(٥) (٦) النَّسَبِ)] .

- (١) مختصر المزنى ، الفرائض ، باب أقرب العصبة ٢٣٩/٨ مع
الأم .
- (٢) الولاء : زوال الملك عن رقيق بالحرية . اهـ روضة
الطالبين ، كتاب العتق ، الخصيصة الخامسة ١٧٠/١٢ .
- (٣) النساء : ٣٣
قال ابن الجوزي :
قوله تعالى : {وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي} الموالى : الاولياء
وهم الورثة من العصبة وغيرهم . ومعنى الآية : لكل
انسان مولى ، يرثون ماترك . راجع زاد المسير ٧١/٢ .
(٤) أخرجه البخارى عن أنس بن مالك ، الفرائض ، باب مولى
القوم من أنفسهم ، وابن أخت القوم منهم ٤٨/١٢ مع فتح
البارى ، أبو داود عن أبي رافع مولى رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، واسمه أسلم . الزكاة ، باب الصدقة
على بنى هاشم ٢٤٤/٢ من مختصر أبي داود للمندري مع
شرح الخطايب ، الترمذى فى الزكاة ، باب ما جاء فى
كراهية الصدقة للنبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته
ومواليه ، وقال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح ٣٢٣/٣
مع تحفة الأحوذى ، النسائى فى الزكاة أيضا ، باب مولى
القوم منهم ١٠٧/٥ .
وقال الحافظ : (مولى القوم من أنفسهم) أى عتيقهم
ينسب نسبهم ، ويرثونه . فتح البارى ٤٨/١٢ .
- (٥) فى الدارمى والمستدرک : (الولاء لحمة كلحمه النسب ،
لاتباع ولاتوهب) . سنن الدارمى ، الفرائض ، باب بيع
الولاء ٣٩٨/٢ عن ابن عمر ، المستدرک ، الفرائض ،
الولاء لحمه كلحمه النسب ٣٤١/٤ .
قلت : الحديث حسن . ارواء الغليل ٢١٠٩/٦ .
- قال المناوى : (الولاء لحمه) بضم اللام (كلحمه النسب) أى
اشترك واشتباك كالمسدى مع اللحمه فى النسج . اهـ فيض
القدير ٣٧٧/٦ مطبعة المكتبة التجارية الكبرى ط (١) .
- (٦) ب : [] ساقط .

وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال : (من تولى غير
 مواليه فقد خلع ربة الاسلام من عنقه) . واعتقت بنت حمزة بن
 عبدالمطلب عبدا ، فمات ، وترك بنتا ، (فجعل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نصف ماله لبنته ، والباقي لبنت حمزة
 معتقته) .
 فاذا ثبت هذا ، فكل من اعتق عبده فله ولاؤه ، مسلما
 كان المعتق او كافرا .

- (١) النسخ : من تولى الى غير مواليه . م ولكن الحديث في
 مسند الامام احمد : من تولى غير مواليه ، بدون (الى) .
 وفي تهذيب القاموس : تولاه : اتخذه وليا .
 (٢) أخرجه الامام احمد في مسنده ٣٣٢/٣ . والحديث صحيح .
 صحيح الجامع الصغير ٢٧٧/٥ . وفي البخاري ... ومن
 والى قوما بغير اذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة
 والناس اجمعين .
 ومعنى قوله : (من تولى غير مواليه) أى اتخذ غيرهم
 وليا يرثه ، ويعقل عنه .
 وزاد فى رواية (بغير اذنهم) قال جمع : ولا مفهوم له ،
 بل ذكر تأكيدا للتحريم .
 وقال ابن حجر : ويحتمل أن يكون قوله (من تولى) شاملا
 للمعنى الأعم من الموالة ، وان منها : مطلق النصرة
 والاعانة والارث .
 ويكون قوله (بغير اذن مواليه) يتعلق مفهومه بالاولين
 بما عدا الارث .
 قوله : (فقد خلع ربة الاسلام من عنقه) أى أهمل حدود
 الله وأوامره ونواهيه . وأصل الربة : عروة فى جبل ،
 تجعل فى عنق الدابة ، يمسك به . فاستعير للاسلام أى
 ما يشد به نفسه من عرى الاسلام واحكامه . راجع فيض
 القدير شرح الجامع الصغير ١١١/٦ .
 ومولاه بنت حمزة .
 (٣) الخجوة ثقب من بما يثق من ائمة اللولاء بن ٩٨٨ د . عقابىة لحظوظ :
 وأعله النسائى بالارمال ، وصحح هو والدارقطنى الطريق .
 المرسله ، وفى الباب عن ابن عباس أخرجه
 الدارقطنى . اهـ .
 قلت : راجع التلخيص الحبير ، الفرائض ٨٠/٣ ، الدارقطنى
 الفرائض ٨٣/٣ مع التعليق المغنى . وأخرج الدارمى عن
 عبد الله بن شداد أيضا ، وليس فيه ابن أبى لیلی .
 راجع السنن ، الفرائض ، باب الولاء ٣٧٣/٢ . والحديث
 حسن . انظر ارواء الغليل ١٣٤/٦ .
 قلت : اسم بنت حمزة على الصحيح امانة كما فى الاصابة
 ٢٥٦/٤ ، التقريب ٦٢٧/٢ .
 ب : عبدا . (٥)

عبه ابن ماجه عن عبده
 بنه شداد عن بنت حمزة
 باب ميراث الولاء
 قال الحافظ : وأعله
 لى

وقال مالك : لا ولاء للكافر ، اذا اعتق عبدا مسلما ،
(١)

لقطع الله تعالى/الموالة بينهما باختلاف الدين .
(٢)

١٨٦/١

وهذا فاسد ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : [قضاء؟

الله أحق؟ ، وشرط الله أوثق ، وانما الولاء لمن أعتق] (٣)
(٤) (٥)

وقال صلى الله عليه وسلم : (الولاء لُحْمَةٌ كُلُّهَا النَّسَب) فلما
(٦)

كان النسب/شابتا بين الكافر والمسلم ، وان لم يتوارثا ،
(٧)

١٣٤/ج

كان الولاء بينهما شابتا ، ولا يتوارثان به ، فان أسلم ورث .
(٨)

فاذا ثبت استحقاق الميراث بالولاء ، فعصبة النسب

تتقدم في الميراث على عصبة الولاء ، لان النبي صلى الله

عليه وسلم شبه عصبة الولاء بعصبة النسب ، ومعلوم أن ما ألحق

(١) الموطأ ، كتاب العتق ، باب ميراث السائبة وولاء من
أعتق اليهودي والنصراني ٧٨٥/٢ ، المنتقى ٢٨٦/٢ ،
كتاب الكافي ، كتاب الولاء ٩٧٦/٢ ، بداية المجتهد ،
كتاب الفرائض ، باب في الولاء ، المسألة الرابعة
اختلف العلماء في ولاء العبد المسلم اذا أعتقه
النصراني ٣٦٢/٢ ، مختصر خليل والخرشي ، فصل الولاء
١٦١/٨ .

(٢) قال ابن رشد : وأما عمدة مالك فعموم قوله تعالى : {ولن
يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا} . انه لما لم
يجب له الولاء يوم العتق لم يجب له فيما بعد . اهـ

(٣) في صحيح مسلم : (كتاب الله أحق ...) وقال الحافظ :
(قضاء الله أحق) أي بالاتباع من الشروط المخالفة له .
(وشرط الله أوثق) أي بالاتباع حدوده التي حدها . وليست
المفاعلة هنا على حقيقتها ، اذ لا مشاركة بين الحق
والباطل . وقد وردت صيغة أفعل لغير التفضيل كثيرا .
ويحتمل أن يقال : ورد ذلك على ما اعتقده مسن
الجواز . اهـ راجع فتح الباري ، كتاب المكاتب ، باب
استعانة المكاتب وسؤاله الناس ١٩٢/٥ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب البيوع ، باب اذا اشترط شروطا
في البيع لا تحل ٣٧/٤ مع فتح الباري . ومسلم في كتاب
العتق ، باب انما الولاء لمن أعتق ٧٨١، ٧٨٠/٢ .

(٥) ب : [ساقط .

(٦) ب : بين المسلم والكافر .

(٧) أ : ولا يتوارثا .

(٨) أ : فعصبة .

بماصل فانه متأخر عن ذلك الاصل ، ألا ترى أن ابن الابن لما كان في الميراث ملحقا بالابن ، تأخر عنه ، [والجد لما كان ملحقا بالاب ، تأخر عنه] .^(١)

وإذا كان كذا فمتى كان للمعتق عصبة مناسبة ، كان أولى بالميراث من المولى ، وإن لم يكن له عصبة ، وكان له ذوو فرض ، تقدموا بفروضهم على المولى ، لأنهم يتقدمون بها على العصبة ، فكان تقديمهم بها على المولى أولى .^(٢)

فإن لم يكن عصبة نسب ، ولأدو فرض ، يستوعب بفرضه جميع التركة ، [كانت التركة] أو مابقى منها ، بعد فرض ذى الفرض للمولى ، يتقدم به على ذوى الأرحام من المتأخرين/الأما روى ب/٧٠

عن عمر وابن مسعود وابن عباس ومعاذ بن جبل رضى الله عنهم أنهم قدموا ذوى الأرحام على الموالى .^(٣)

وفيما مضى من إسقاط ميراث ذوى الأرحام دليل كاف .^(٤)

-
- (١) ج : [] باقط .
 (٢) ب ، ج : كذلك .
 (٣) ب ، ج : ذو فرض .
 (٤) ب : بفرضه كان جميع التركة .
 (٥) ب : [] باقط .
 (٦) قال المبنى وابن سريج : أن لم يخلف الميت إلا ذا فرض لا يستغرق ، رد الباقي عليه ، إلا الزوج والزوجة ، فلا رد عليهما .
 فإن لم يخلف ذا فرض ، ولا عصبة ، ورث ذوو الأرحام . اهـ راجع روضة الطالبين ، الفرائض ، فصل فى ذوى الأرحام ٦/٦ .
 (٧) السنن لابن منصور ، الفرائض ، باب ميراث المولى مع الورثة ٥٣،٥٢/١ ، المنن الكبرى للبيهقى ، الفرائض باب الميراث بالولاء ٢٤٢/٦ .
 (٨) المصدرين الأخيرين ، شرح السنة للبخارى ، الفرائض ، باب ميراث ذوى الأرحام ٢٥٨/٨ .
 (٩)، (١٠) لم أجد مرجعا لهما .
 (١١) راجع ص ٣٢ وما بعدها من الكتاب .

فصل

فان لم يكن مولى ، فعصبة المولى يقومون فى الميراث
مقام المولى ، لانهم لما قاموا مقامه فى ماله ، قاموا
مقامه فى ولائه .

فاذا كان كذلك ، فالابناء اُحق بولاء الموالى [من
(١)
الابناء] فاذا كان أب مولى وابن مولى ، فابن المولى أولى
(٢)
[من أب المولى] . وكذلك ابن الابن وان سفل ، [وبهذا قال
(٣)
أبوحنيفة ومالك وجمهور الفقهاء .
(٤)
(٥)
(٦)
وقال] أبو يوسف : لأبى المولى سدس الولاء ، والباقى
(٧)
(٨)
للابن [كالمال] ، وهكذا الجد وان علا يجعلون له مع الابن سدس
(٩)
الولاء . وبه قال النخعى ،

-
- (١)، (٢) ب : [ساقط .
(٣) شرح السنة ، الفرائض ، باب الولاء ٣٤٨/٨ ، المذهب ،
كتاب عتق امهات الاولاد ، باب الولاء ، فصل وان مات
العبد والمولى ميت ٢١/٢ ، روضة الطالبين ، الفرائض ،
الباب الثانى فى بيان العصبات وترتيبهم ، فصل فى
عصبات المعتق ٢٢/٦ .
(٤) مختصر الطحاوى ، كتاب الولاء ، ترك ابن مولاه وأبى
مولاه فميراثه لابنه عندهما خلافا لأبى يوسف ص ٤١٠ ،
المبسوط ، الفرائض ، باب الولاء ٣٩/٣٠ ، الاختيار ،
الفرائض ، فصل فى الولاء ١٥٩/٥ .
(٥) كتاب الاشراف فى مسائل الخلاف ، كتاب العتق ، مسألة
الولاء مستحق بالقرب ٣٠٧/٢ ، الكافى ، كتاب الولاء
٩٧٥/٢ ، أقرب المسالك ، باب الولاء ٣١٩/٦ مع الشرح
الصغير .
(٦)، (٨) ب : [ساقط .
(٧) مختصر الطحاوى ، المبسوط ، الاختيار .
(٩) راجع المصنف لعبد الرزاق ، كتاب الولاء ، باب ميراث
المرأة والعبد يبتاع نفسه ٣٥/٩ ، السنن لابن منصور ،
كتاب الفرائض ، باب الرجل يعتق فيموت ويترك ورثة ،
ثم يموت المعتق ٧١/١ ، المصنف لابن أبى شيبة ، كتاب
الفرائض ، رجل مات ، وترك ابنة وأباه ومولاه ، ثم مات
المولى وترك مالا ٣٩٣/١١ ٣٩٥ .

(١) (٢) (٣)
والأولاد وأحمد وإسحاق ، وهذا خطأ ؛ لأن الولاء مستحق
بمجرد التعصيب ، وتعصيب الابن أقوى من تعصيب الأب ، لتقدمه
عليه ، فوجب أن يكون أحق بالولاء .

فإذا ثبت أن الأبناء أولى بالولاء من الآباء ، فهو
للمذكور منهم ، دون الإناث ، فيكون لابن المولى دون بنت
المولى ، وهو قول الجمهور .^(٤)

وقال طائوس : هو بين الابن والبنت للذكر مثل حظ
الأنثيين [كالمال] ، وهكذا قال في الأخ والأخت يرشان الولاء^(٥)
للمذكر مثل حظ الأنثيين^(٦) . وحكى نحو هذا عن شريح وهذا خطأ ،
لأن النساء إذا تراخى نسبهن لم يرثن بتعصيب النسب ، كبنيات^(٧)
الأخوة وبنيات الأعمام ، وتعصيب الولاء أبعد من تعصيب النسب ،
فكان سقوط ميراث النساء أحق .^(٨)^(٩)

-
- (١) راجع المغنى لابن قدامة ، كتاب الولاء ، باب ميراث
الولاء ، مسألة قال إذا مات المعتقد وخلف أباً معتقاً
٣٧٤/٦ .
- (٢) راجع مختصر الخرقى مع المغنى ، الهداية ، الفرائض ،
باب الميراث بالولاء ١٨٣/٢ .
- (٣) راجع المغنى لابن قدامة .
- (٤) بداية المجتهد ، الفرائض ، باب فى الولاء ، المسألة
الخامسة ٣٦٤/٢ .
- (٥) المصنف لعبد الرزاق ، كتاب الأشراف فى مسائل الخلاف ،
كتاب العتق ، مسألة لامدخل للنساء فى الإرث بالولاء
٣٠٦/٢ .
- (٦) ب : [ساقط] .
- (٧) المصنف لابن أبى شيبة ، وكتاب الأشراف ، وبداية
المجتهد .
- (٨) ب : لمن .
- (٩) المهذب ، باب الولاء ، فصل وان مات العبد والمولى ميت
٢٢/٢ ، روضة الطالبين ، الفرائض ، فصل فى عصبات
المعتقد ٢٢٠٢١/٦ .

فصل

- (١) فإن لم يكن ابن مولى ، فأبو المولى/بعده أحق بالولاء ١٨٧/أ
من الجد والاخوة ، لإدلائهم به .
- ثم اختلفوا بعد الاب في مستحق الولاء :
(٢)
فقال أبو حنيفة : الجد أحق به من الاخوة ، وبه قال
(٣)
أبو ثور .
- (٤)
وقال مالك : الاخوة أحق به من الجد .
(٥) (٦)
وقال أبو يوسف ومحمد : انه بين الجد والاخ نمطين ،
(٧)
وبه قال أحمد بن حنبل .
(٨)
ولشافعي فيه قولان :
- أحدهما أنه للاخوة دون الجد . وهو قول مالك ، لأن
(٩)
الاخوة أقرب الى الاب من الجد . كما أن ابن الابن أحق من الاب
فعلى هذا يقدم الاخ للاب والام على الاخ للاب . ولاحق فيه للاخ
(١٠)
للام .

-
- (١) أ : فاذا .
(٢) مختصر الطحاوى ، كتاب الولاء ، ترك جد موله واخا موله
يكون ميراثه لجدّه عند الامام دون أخيه ص ٤٠٠ ، الاختيار
الفرائض ، فصل فى الولاء ١٥٩/٥ .
- (٣) لم أجد له مرجعا .
(٤) الكافى ، كتاب الولاء ٩٧٥/٢ ، المنتقى للباجى ، كتاب
العناقة والولاء ، ميراث الولاء ٢٨٥/٦ ، بداية المجتهد
الفرائض ، باب فى الولاء ، المسألة الخامسة ٣٦٥/٢ .
- (٥) ، (٦) مختصر الطحاوى ، الاختيار .
(٧) مختصر الخرقى ، كتاب الولاء ، باب ميراث الولاء ص ١٢٨
الهداية ، الفرائض ، باب ذكر أقرب العصبات ١٦٤/٢ ،
المغنى لابن قدامة .
- (٨) المذهب ٢٢/٢ ، شرح السنة ، الفرائض ، باب الولاء
٣٤٨/٨ ، روضة الطالبين ٢٢٠/٦ .
- (٩) لأن تعصيبه كتعصيب الابن . وتعصيب الجد كتعصيب الاب ،
راجع المذهب ، شرح السنة .
- (١٠) لأنه ليس بعاصب .

والقول/الثانى : ان الجد والاخوة فيه سواء كقول أبى ج/١٣٥
يوسف ، لانه يقاسم الاخوة فى المال ، فقامهم فى الولاء .
فعلى هذا لو نقيمت مقاسمة الاخوة من ثلث الولاء ، لم يفرض
له الثلث ، بخلاف المال ، لان الولاء [لا] يستحق بالفرض ،
وانما يستحق بالتعصيب المحض .
(٢)
فلو كانوا خمسة اخوة وجدا ، كان الولاء بينهم اسداسا
على عددهم ، للجد منه السدس . ولا يقاسم الجد بالاخوة للاب مع
الاخوة للاب والام ، بخلاف المال . ثم الاخوة مع اب الجد وجد
الجد وان علا ، كهم مع الجد الأدنى .
(٣) (٤)
فاما بنو الاخوة [والجد] فعلى قولين :
(٥) (٦)
أحدهما : ان بنى الاخوة أحق بالولاء من الجد ، وهو
مذهب مالك . وكذلك بنوهم وان سفوا .
والقول الثانى : ان الجد أولى من بنى الاخوة ، لقرب
درجته .
(٧)
ويقدم [من بنى الاخوة] من كان لاب وام على من كان لاب .
(٨) (٩) (١٠) (١١)

-
- (١) ج : [] ساقط .
(٢) ب ، ج : جد .
(٣) ب : ولا يقاسمهم .
(٤) المذهب ، شرح السنة .
(٥) ب : [] ساقط .
(٦) المرجعين السابقين ، روضة الطالبين .
(٧) الكافى ، المنتقى شرح موطأ مالك ، بداية المجتهد .
(٨) فى النسخ كلام زائد لأرى له معنى : ولا يحجب اشتراك بنى
الاخوة مع الجد .
(٩) ج : يقدم .
(١٠) ج : [] ساقط .
(١١) وفى المذهب : ولو اجتمع الاخ من الاب والام ، والاخ من
الاب قدم الاخ من الاب والام ، كما يقدم فى الارث بالنسب
ومن أصحابنا من قال : فيه قولان : أحدهما يقدم لما
قلناه . والثانى : انهما سواء ، لان الام لاترث بالسواء
فلا يرجع بها . اهـ وراجع الروضة أيضا .

ثم بنوهم ، وبنو بنوهم ، وان سفلوا ، على هذا الترتيب ،
 يتقدمون [على الأعمام وبنوهم ، ويتقدم الجد بالولاء] على
 الأعمام ، لأنهم بنوه .
 فاما أبو الجد والعم ففيه ثلاثة أقاويل :
 أحدها : أن أبا الجد أولى بالولاء ، لولادته .
 والثاني : أن العم أولى بالولاء لقربه .
 والثالث : أن أبا الجد والعم سواء يشتركان في الولاء
 بترتيبهم بعد ذلك ترتيب العميات .

فان لم يكن للمولى عمية ، فمولى المولى ، فان لم يكن
 فعميته ، ثم موله كذلك أبدا [ما وجدوا] .
 فان لم يوجدوا ووجد مولى عميته ، فان كان مولى آبائه
 وأجداده ، ورث ، لأن الولاء يسرى اليه من أبيه وجده .
 وان كان مولى أبنائه أو أخوانه لم يرث ، لأن ولأه الابن

-
- (١) ب : مقدمون .
 (٢) ب : [] ساقط .
 (٣) الروضة .
 (٤) ج : أوجد وعم .
 (٥) وفي روضة الطالبين : والقولان في الأخ والجد يجريان في
 العم مع أبي الجد وفي كل عم اجتمع هو وجد ، اذا أدلى
 ذلك العم بأبن ذلك الجد ، ولا خلاف أن الجد أولى من
 العم . اهـ
 (٦) وقال الامام البغوي : وكذلك عم المعتقد مع أب الجد ،
 فيه قولان : أحدهما : هما سواء . والثاني : العم أولى
 اهـ . شرح السنة ، وهكذا في المذهب أيضا لم يذكر الا
 هذين القولين .
 (٧) ب : [] ساقط .
 (٨) انظر المراجع السابقة .
 (٩) ب : فان لم يوجدوا أو وجد مولى عميته .
 (١٠) انظر المراجع السابقة ، روضة الطالبين ، كتاب المعتقد
 الخميصة الخامسة : الولاء . وفيه طرفان - الاول ١٧٠/١٢
 (١١) ب : مولى آبائه .
 (١٢) ب : وأخوته .

(١)

لايسرى الى أبيه ، ولا الى أخيه .

(٢)

فان لم يكن له الا مولى من أسفل ، قد أنعم عليه

(٣)

باعتق ، لم يرشه فى قول الجماعة .

(٤)

وقال طاوس : له الميراث ، استدلالا برواية عوسجة عن

ابن عباس (أن رجلا مات ، ولم يدع وارثا ، الا غلاما له ، كان

أعتقه ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [هل له أحد ؟

(٥)

فقالوا : لا ، الا غلاما كان أعتقه ، فجعل] رسول الله صلى

(٦)

الله عليه وسلم ميراثه له .

والدليل على أن لاميراث له قول النبى صلى الله عليه

(٧)

وسلم : (الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) .

(٨)

(وروى أن عبد الله بن عمر كان يرث موالى عمر ، دون

(٩)

بناته) ، لأن المولى الأعلى ورث ، لانعامه ، فصار ميراثه

(١٠)

كالجزء ، والمولى الأسفل/غير منعم ، فلم يستحق ميراثا ١٨٨/أ

(١) المذهب ، روضة الطالبين ، كتاب العتق ، الخصيصة

الخامسة : الولاء ١٧٠/١٢ .

(٢)

مولى من أسفل : المعتق .

ومولى من أعلى : المعتق .

(٣)

الإشراف على مسائل الخلاف ، كتاب العتق ، مسألة :

المولى الأسفل لا يرث ٣٠٧/٢ ، شرح السنة ، الفرائض

باب الولاء ٣٥٠/٨ ، المغنى لابن قدامة ، كتاب الولاء ،

فصل ولا يرث المولى من أسفل معتقه ٣٨٠/٦ .

(٤) وحكى عن شريح مثل قول طاوس أيضا . راجع الإشراف ، شرح

السنة ، المغنى لابن قدامة .

(٥)

أ : [ساقط .

(٦)

تقدم فى ص ٣٩ من الكتاب .

(٧)

انظر ص ٢٢٤ من الكتاب ، وهذا لفظ أبى داود فى سننه .

(٨)

أ ، ب : يورث .

(٩)

(عن سالم عن أبيه أنه كان يرث موالى عمر دون بناته)

سنن الدارمى ، الفرائض ، باب ما للنساء من الولاء ٣٩٦/٢

شرح السنة .

(١٠) بل هو منعم عليه .

(١)
ولا جزاء .

فأما عطاء النبي صلى الله عليه وسلم ذلك له ، فيجوز
(٢)
أن يكون ذلك طعمة منه ، لأنه كان أولى بمال بيت المال أن
(٣)
يفضه حيث يرى . والله أعلم .

-
- (١) الإشراف على مسائل الخلاف .
(٢) ج : ولى .
(٣) أى أن المال الذى تركه الميت أماله لبيت المال ،
وللنبي صلى الله عليه وسلم أن يفضه حيث يرى ، فوضعه
عند الغلام ، لحاجته .

فصل

(١)

والولاء للمعتق في النسب .

ومورثه : أن يعتق الرجل عبدا ، ثم يموت السيد ،
ويخلف ابنين ، فيرثان ماله بينهما ، ثم يموت أحد الابنين ،
ويخلف ابنا ، فينتقل ميراث أبيه عن الجد اليه ، فإذا مات
بعد ذلك العبد المعتق ، ورثه ابن المولى ، دون ابن ابنته .
وقال شريح وابن الزبير وسعيد بن المسيب وطاوس :
(٢) (٣) (٤) (٥) (٦)

ينتقل الولاء انتقال الميراث ، فيمير ولاء /المعتق بين الابن ، ب/٧١
وابن الابن ، لأن ميراث السيد المعتق صار اليهما ، ولم
يجعلوا الولاء للكُبر ، اعتبارا بمستحق الولاء ، عند
موت /المولى الأعلى [ومن جعل الولاء للكُبر ، اعتبر مستحق ج/١٣٦
الولاء عند موت المولى الأسفل] . (٧) (٨) (٩)

-
- (١) أي الولاء للأقرب من المعتق في النسب .
(٢) المصنف لعبد الرزاق ، كتاب الولاء ، باب الولاء للكبر
٣٠/٩ ، المذهب ، بداية المجتهد ، الفرائض ، باب في
الولاء ٣٦٤/٢ ، الاشراف على مسائل الخلاف ، كتاب العتق
مسألة الولاء مستحق بالأقرب ٣٠٧/٢ .
(٣) ب : وقال ابن شريح .
المصنف لعبد الرزاق ، كتاب الولاء ، باب الولاء للكبر
٣٤/٩ ، السنن لابن منصور ، كتاب الفرائض ، باب النهي
عن بيع الولاء وهبته ٧٥/١ ، باب الرجل يعتق ، فيموت ،
ويترك ورثة ، ثم يموت المعتق ص ٧٢ ، المصنف لابن أبي
شيبه ، الفرائض ، رجل مات ، وترك ابنة وأباه ومولاه ،
ثم مات المولى ، وترك مالا ٣٩٦،٣٩٥/١١ ، وفي الولاء من
قال : هو للكبر يقول : هو الأقرب من الميت ص ٤٠٦،٤٠٤
كتاب الاشراف على مسائل الخلاف ، كتاب العتق ، مسألة
لامدخل للنساء في الارث بالولاء ٣٠٦/٢ .
(٤) المصنف لعبد الرزاق ص ٣٢ .
(٥) المصدر الأخير ص ٣٥ .
(٦) مذهب طاوس أن الولاء للكبر كما يقول الجمهور . راجع
المصنف لعبد الرزاق ص ٣٠ ، المصنف لابن أبي شيبه ص ٤٠٥
ب : للكبير .
(٧) ب : للكبير .
(٨) أ : [] ماقط .
(٩)

(١) وبشوريث الكبر قال جمهور المحابة (٢) والفقهاء (٣) ، تعلقا
 بقول النبي صلى الله عليه وسلم : (الْوَلَاءُ لِحَمَّةٍ كُلِّحَمَّةٍ النَّسَبِ
 لاِبِيعٍ وَلاِيوهَبٍ) ولايورث (٤) ، فلو جعل كالمال ، صار موروثا .
 ولأن المال ينتقل بموت المولى الأسفل الى عصبه موله
 الأعلى ، وليس ينتقل الى المولى بعد موته ، فينتقل اليهم
 كالمال ، فذلك صار مخالفا للمال .
 فعلى هذا لو مات المولى الأعلى ، وترك أخا لاب وأم
 وأخا لاب ، فاخذ الأخ للاب والام ميراثه دون الأخ للاب ، ثم مات
 الأخ للاب والام ، وترك ابنا ، ثم مات المولى المعتقد ، فعلى
 مذهب الشافعي ومن جعل الولاء للكبر يجعله للأخ للاب دون
 ابن الأخ للاب والام ، لأنه الآن أقربهما الى المولى الأعلى .
 (٦) (٧) (٨)

- (١) وفي النهاية : (الولاء لكبر) أي أكبر ذرية الرجل ،
 مثل أن يموت الرجل عن ابنين ، فيرثان الولاء ، ثم
 يموت أحد الابنين عن أولاد ، فلا يرثون نصيب أبيهم من
 الولاء ، وإنما يكون لهم ، وهو الابن الآخر .
 يقال : فلان كبر قومه إذا كان أقدمهم في النسب ، وهو
 أن ينتسب إلى جده الأكبر بأبناء أقل عددا من باقي
 عشيرته . مادة (كبر) .
 (٢) ، (٣) المصنف لعبد الرزاق ص ٣٢ .
 (٤) تقدم ص ٢٢٢ من الكتاب .
 (٥) كلمة (ولايورث) ما وجدت في الأصول التي وقفت عليها من
 كتب الحديث والله أعلم .
 ومعناه : أن الولاء لا يورث ، وإنما يرث به من كان
 وارثا للمعتقد من عصبته لو قدر موت المعتقد يوم موت
 العتيق . اهـ شرح السنة ، كتاب الفرائض ، باب الولاء
 لايباع ولايوهَب ٣٥٦/٨ .
 (٦) ا : فيجعله .
 (٧) المذهب ، كتاب عتق أمهات الأولاد ، فمل وان اعتق عبدا
 ثم مات وخلف اثنين ٢٢/٢ ، كتاب التنبيه ، باب الولاء
 ص ٩١ .
 (٨) لأن الولاء نسب مبدوء من المعتقد . راجع بداية المجتهد
 ٣٦٤/٢ .

ومن جعله موروشا كالمال ، جعله لابن الاخ للاب والام ،
لانه صار احق بميراث المولى الاعلى .
(١)
وللولا كتاب ، يستوفى فروعه فيه ، مع جر الولاء ،
(٢)
وما يتعلق عليه ، ان شاء الله .

-
- (١) الظاهر انه كتاب من ضمن كتب الحاوي ، لانه كتاب
مستقل من الحاوي .
(٢) مورة جر الولاء كما قال ابو اسحاق الشيرازي : ... وان
تزوج عبد لرجل بمعتقة لرجل ، فأتت منه بولد ، كان
ولاء الولد لمعتق الامة . فان اعتق أب الولد انجر
الولاء من مولى الام الى مولى الاب .
وان اعتق جده والاب مملوك فقد قيل لاينجر من مولى الام
الى مولى الجد وقيل ينجر . فان اعتق الاب بعد ذلك
انجر من مولى الجد الى مولى الاب . اهـ التنبيه ، باب
الولاء ص ٩١ ، المذهب ، كتاب عتق امهات الاولاد ، فصل
واذا تزوج عبد لرجل بمعتقة لرجل ٢٢/٢ ، شرح السنة
للإمام البغوي ، كتاب القرائن ، باب جر السواء
٣٥٣،٣٥٢/٨ .

فصل

- فاما ولاء الموالاة .
 (١) [وصورته في رجل لا يعرف له نسب ولا ولاء]، فيوالى رجلا
 (٢) ويعاقده ويحالفه ويناصره ، فهذا عند الشافعي وجمهور
 (٣) الفقهاء لا يتوارشان به .
 (٤) وقال ابراهيم النخعي : يتوارشان بهذه الموالاة ، وليس
 (٥) لواحد منهما نكحها .
 (٦) وقال أبو حنيفة : يتوارشان بها ، ولكل واحد منهما
 (٧) نكحها [مالم يعقل عنه صاحبه ، فان عقل عنه لم يكن له
 (٨) نكحها] .
 (٩) استدلالا على استحقاق التوارث بها بقوله تعالى :
 (١٠) {وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَمِيهِمْ} . وبرواية تميم

- (١) ج : وصورتها .
 (٢) ب : [ساقط] .
 (٣) أ ، ب : يعاقده .
 (٤) سنن الترمذي ، الفرائض ، باب ما جاء في الرجل يسلم على يد الرجل ٢٩٧/٦ مع تحفة الاحوذى ، المذهب ، كتاب العتق ، باب الولاء فصل ولايثبت الولاء لغير المعتق ٢١/٢ ، روضة الطالبين ، كتاب العتق ، الخصيصة الخامسة ، الولاء ، وفيه طرفان ١٧٠/١٢ .
 (٥) كتاب الاشراف على مسائل الخلاف ، كتاب العتق ، مسألة مولى الموالاة لا يرث ٣٠٨/٢ ، شرح الخطابي لسنن أبي داود الفرائض ، باب الرجل يسلم على يد الرجل ١٨٦/٤ مع مختصر سنن أبي داود للمنذرى .
 (٦) تنبيه : قال ابراهيم النخعي : اذا أسلم الرجل على يد رجل ، فله ميراثه ، ويعقل عنه . شرح السنة ، الفرائض باب الولاء ٣٥١/٨ ، المغنى لابن قدامة ، كتاب الولاء ، فصل فان أسلم الرجل على يد الرجل ٣٨٠/٦ .
 (٧) مختصر الطحاوي ، كتاب الولاء ، ولاء الموالاة ص ٣٩٩ ، المبسوط ، الفرائض ، فصل في ولاء الموالاة ٤٣/٣٠ ، الاختيار ، الفرائض ، فصل في الولاء ١١١/٥ .
 (٨) ج : له .
 (٩) أ : [ساقط] .
 (١٠) أ : فاستدلالا ، ب : واستدلالا .
 (١١) النساء : ٣٣

الدارى (أن رجلاً والى رجلاً ، فقال له النبي صلى الله عليه
(١)
وسلم : أنت أحق بمحياء ومماته) .

والدليل على فساد ما ذهبوا اليه قوله صلى الله عليه
(٢)
وسلم : (إنما الولاء لمن اعتق) فأثبتته للمعتق ، ونفاه عن
غير المعتق . وروى جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال : (لأجلف في الإسلام ، [وأيماء جلف] كان في
(٣) (٤)
الجاهلية ، لم يزد الإسلام [إلا شدة) .

ولأن كل من لماله جهة ينصرف اليها ، لم يجز أن ينقله
(٥)
بالموالة الى غيرها ، كالذى له نسب ، او عليه [ولاء] . ولأن

كل جهة لا يتوارث بها / مع النسب والولاء ، لا يتوارث بها مع عدم
(٦) (٧)
النسب والولاء ، [كالزكاح الفاسد] . [فأما الآية] فمنسوخة
(٨) (٩)
[حين نسخ] التوارث بالجلف وقد ذكرناه .

(١) لفظ الحديث في كتب السنة : وعن تميم الدارى قال :
(يارسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يدي الرجل
من المسلمين ؟ قال هو أولى الناس بمحياء ومماته) .
والحديث أخرجه أبوداود ، وهذا لفظه ، مختصر سنن أبى
داود للمنذرى ، الترمذى ، الفرائض ، باب ما جاء في
الرجل يسلم على يد الرجل ٢٩٦، ٢٩٥/٦ مع تحفة الأحوذى ،
ابن ماجة ، الفرائض ، باب الرجل يسلم على يدي الرجل
٩١٩/٢ .

قلت : والحديث ضعفه الامام أحمد والبخارى والترمذى .
راجع شرح السنة للامام البغوى ، فتح البارى ، كتاب
الفرائض ، باب اذا اسلم على يديه ٤٧، ٤٦، ٤٥/١٢ .

(٢) تقدم ص ٢٢٤ من الكتاب .

(٣)، (٥) ب : [ساقط] .

(٤) تقدم ص ٥ من الكتاب .

(٦) الزكاح الفاسد هو فقد شرط من شروط الصحة . اهـ كتاب
ثبوت النسب تأليف الدكتور ياسين بن ناصر الخطيب ص
١٠٣ مطبعة دار البيان العربى ، جدة .

(٧)، (٨) ب : [ساقط] .

(٩) تقدم ص ٦٠٥ من الكتاب .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : (أنت أحق بمحياته
(١)
ومماته) فمعناه : [أنت] أحق بنفسه - دون ماله في تصرفه في
حياته - ودفنه ، والملاة عليه ، بعد وفاته والله أعلم
بالمواب .

(١) أ ، ب : [] ساقط .
(٢) قال أبو سليمان الخطابي : قلت : ودلالة الحديث مبهمة
وليس فيه يرثه ، إنما فيه (أنه أولى الناس بمحياته
ومماته) وقد يحتمل أن يكون ذلك في الميراث . ويحتمل
أن يكون ذلك في رعى الذمام والإيثار بالبئر ،
وما أشبههما من الأمور . اهـ شرح الخطابي مع مختصر أبي
داود للمنذرى ١٨٥/٤ ، شرح السنة ٣٥١/٨ .
قلت : قول الخطابي : ودلالة الحديث مبهمة . أراد أنها
مجملة ، لأن المجمل ما يحتاج إلى بيان لعدم وضوح
المراد منه وهنا هكذا .

باب ميراث الجد

- قال الشافعي رحمه الله : (والجد لا يرث مع الأب ، فإن
(١) (٢) (٣)
لم يكن ، [فالجد] بمنزلة الأب ، ان لم يكن الميت ترك أحدا
(٤) (٥)
من ولد أبيه الأدنى ، أو أحدا من أمهات أبيه الأدنى ، وإن
(٦) (٧) (٨)
عالت الغريفة ، إلا في فريفتين : زوج وأبوين ، أو امرأة
(٩)
وأبوين ، فإنه إذا كان فيهما مكان/الأب جد ، صار للام الثلث ١٣٧/ج
(١٠)
كاملا ، وما بقى فللجد ، بعد نصيب الزوج والزوجة .
(١١)
وأمهات الأب لا يرثن مع الأب ، ويرثن مع الجد) .
أما الجد المطلق فهو أب الأب لا غير .
(١٢)
فأما أب الأم فهو جد بتقلييد . ثم الجد يجمع رحما
(١٣)
وتعصبا كالأب ، فيرث تارة بالرحم فرضا [مقدرا] ، ويرث
(١٤)
بالتعصيب تارة مرسلا ، ويجمع بين الفرض والتعصيب في موضع .
(١٥)
ولا خلاف أن الجد لا يسقط إلا بالأب وحده .

-
- (١) فإن لم يكن أب . كذا في مختصر المزني .
(٢) ب : [ساقط] .
(٣) ب : أن لم يترك الميت أحدا ، ج : وترك .
(٤) النسخ : ابنه - وهو خطأ - والتمويب من المزني .
(٥) ب : واحدا من .
(٦) ب : وإن علت .
(٧) ج : وأبوان .
(٨) ب ، ج : وامرأة .
(٩) ج : وأبوان .
(١٠) ب : تعصيب .
(١١) مختصر المزني ، الفرائض ، باب ميراث الجد ٢٤٠/٨ مع
الأم ، شرح المختصر أبي الطيب ، الفرائض ، باب الجد
ل ٢٨ .
(١٢) أ : أم الأم .
(١٣) ب : [ساقط] .
(١٤) أي نصيبا غير مقدر .
(١٥) كتاب الأجماع لابن المنذر ، كتاب الفرائض ص ٨٤ ، بداية
المجتهد ، الفرائض ، ميراث الجد ٣٤٦/٢ .

وله فى ميراثه ثلاثة احوال : حال اجمعوا انه فيها
ككالب ، وحال اجمعوا انه فيها بخلاف الاب ، وحال اختلفوا هل
[هو] فيها ككالب ام لا ؟ (٢)

فاما الحال التى اجمعوا فيها انه ككالب فمع البنين
وبنيهم ، ياخذ [معهم] بالفرض وحده ، ومع البنات وبنات
الابن ياخذ بالفرض والتعصيب ان بقى شىء ، ككالب ، وتسقط (٥)
سائر العصبات - سوى الاخوة - من الاعمام وبنيهم ، وبني (٦)
الاخوة الا فى رواية شاذة حكاه اسماعيل بن ابي خالد عن على
انه قاسم الجد بنى الاخوة ، وليست ثابتة . وتسقط الاخوة للام (٩)
فهذه حال هو والاب فيها سواء . (١١)
واما ما اجمعوا [على] انه [فيه] مخالف للاب فى فريضتين، (١٢)
[هما] زوج وابوان ، او زوجة وابوان ، فان للام ثلث ما يبق (١٣)
(١٤)

- (١) سقط من النسخ لفظ حال ، والصحيح ان يقال : حال
اجمعوا ، كما اثبتته .
(٢) ب : [] ساقط .
(٣) ب : [] ساقط ، ج : فيهم .
(٤) ج : ان ارشدين ككالب ، ا : شىء ، ب : قطعة .
(٥) كتاب الاجماع لابن المنذر ، الفرائض ص ٨٤ ، المغنى لابن
قدامة ، الفرائض ، مسألة والجد ككالب ٢٧٧/٦ .
(٦) ب : سوى الاخوة والاعمام .
(٧) من هنا بداية النسخة الرابعة التى رمز لها (د) .
(٨) ب : ابي حامد .
اسماعيل بن ابي خالد الاحمسي مولاهم ، البجلي ، ثقة
ثبت ، مات سنة ١٤٦هـ .
الثقريب ٦٨/١ ت ٥٠٣ ، تهذيب التهذيب ٢٩١/١ ت ٥٤٢ .
(٩) تقدم فى ص ١٦٥ من الكتاب .
والصحيح هو عن اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبى . راجع
السنن الكبرى ٢٧١/٦ .
(١٠) اى بالجد . وذلك اجماع . كتاب الاجماع لابن المنذر ،
الفرائض ص ٨٤ ، بداية المجتهد ، الفرائض ، باب فى
الحجب ٣٥٢/٢ .
(١١) د : حالة .
(١٢) ، (١٣) ج : [] ساقط .
(١٤) ب : [] ساقط .

(١)

بعد فرض الزوج والزوجة .

فان كان مكان الاب جد ، فلام ثلث جميع المال في

(٢)

الفريشتين ، اما مع الزوجة فباتفاق ، واما مع الزوج فهو

قول الاكثرين .

وحكى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه جعل للام ثلث

(٣)

مابقى ، والباقي للجد كالأب .

وحكى عن ابن مسعود أنه جعل للزوج النصف ، والباقي

بين الجد والام نصفين وهى احدى مربعاته ، لانه جعل المال

(٤)

بينهم ارباعا . والذي عليه الجمهور ما ذكرنا .

(١) قال الشيخ عبد الوهاب البغدادي : ... اذا ترك امرأة وابوين أو تركت زوجا وأبوين ، فلام بعد أخذ الزوج أو الزوجة ثلث مابقى ، خلافا لقول ابن عباس وأحدى روايتين عن علي أن لها الثلث كاملا . اهـ الاشراف على مسائل الخلاف ، المواريث والفرائض ، مسألة يحجب الام من الثلث الى السدس ٣٣٠/٢ .

وقال ابن حزم : ... واتفقوا اذا كان هناك زوج أو زوجة وأب مع واحد ، فان لها ثلث مايبقى .

واختلفوا فيما بين ذلك وبين ثلث جميع المال اهو لها أم لا . اهـ مراتب الاجماع ، الفرائض ص ١٠١ .

وقال ابن رشد : وبه (بمذهب ابن عباس) قال شريح وداود وابن سيرين وجماعة . اهـ بداية المجتهد ، الفرائض ،

ميراث الأب والام ٣٤٣/٢ .

(٢) قال الامام البغوي : هذا قول أكثر أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم . اهـ شرح السنة ، الفرائض ، باب

ميراث الأب والجد ٣٤٢/٨ .

(٣) المصنف لعبد الرزاق عن ابراهيم أن عمر قضى في جد وأم

وأخت فجعل للأخت النصف ، وللام سهم ، وللجد سهمين ،

لم يفضل أما على جدة . كتاب الفرائض ، باب فرض الجد

٢٧١/١٠ ، وانظر السنن لابن منصور ، الفرائض ، باب قول

عمر في الجد ٢٧/١ ، المصنف لابن أبي شيبة ، الفرائض ،

من كان لايفضل أما على جد ٣١٨/١١ ، السنن الكبرى

للبيهقي ، الفرائض ، باب الاختلاف في مسألة الخرقاء

٢٥٢/٦ .

(٤) المصنف لعبد الرزاق ... عن ابراهيم أن عبد الله قال في

أم وأخت وزوج وجد هي من ثمانية للأخت النصف ثلاثة

وللزوج النصف ثلاثة وللام سهم وللجد سهم . اهـ وانظر

السنن لابن منصور ، المصنف لابن أبي شيبة ، السنن

الكبرى للبيهقي .

(١) (٢)

والجد يحجب أم نفسه ، دون أمهات الأب ، فمذه حال

ب/٧٢

ذهبوا الى انه فيها مخالف للاب . /

وأما ما اختلفوا هل الجد فيه كالأب أم لا فمع الأخوة

والأخوات ، وقد كانت/المصاحبة رضى الله عنهم لاشتباه الأمر ١٩٠/١

فيه تكره القول فيه ، حتى روى سعيد بن المسيب [قال] قال (٣)

رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أَجْرُكُمْ عَلَى قَسَمِ الْجَدِّ (٤)

أَجْرُكُمْ عَلَى النَّارِ) .

(٥) (٦)

وقال على رضى الله عنه : (من سَوَّه/أَنْ يَقْتَحِمَ جَوَائِثَهُمْ ١١/د

(٧)

جَهَنَّمَ فَلْيَقْضِ بَيْنَ الْإِخْوَةِ وَالْجَدِّ) .

وقال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : (سَلُّوْنَا عَنْ

(١) راجع روضة الطالبين ، الفرائض ، الباب الرابع فى الحجب ، الضرب الاول ٢٦/٦ .

(٢) د : حالة . قال الجوهري : والحالة : واحدة حال الانسان ، وفى لسان العرب : والحال حال الانسان . وفى المصباح المنير والحال صفة الشيء ، يذكر ويؤنث فيقال : حال حسن ، وحال حسنة ، وقد يؤنث بالهاء فيقال : حالة . راجع مادة (حال) .

(٣) ج : [ساقط . أخرجه سعيد بن منصور فى سننه ٢٤/١ . وروى أيضا عن (٤)

(٥) ابن عمر موقوفا . المصنف لعبد الرزاق ٢٦٢/١٠ . يقتحم : يقع فيها . ويقال : اقتحم الانسان الامر العظيم ، أو تقحمه اذا رمى نفسه فيه من غير روية . ومنه قحمة الاعراب اذا أجذبوا فى البدو ودخلوا فى الريف . النهاية ، مادة (قحم) ، غريب الحديث لابن قتيبة (تقحم) ٤٥٨/١ مطبعة العائى ، بغداد ط(١) ١٣٩٧هـ .

(٦) الجرائثيم : جمع الجرثومة ، وهى الأصل . والمقصود هنا عظام عذاب جهنم . المرجعين السابقين .

(٧) المصنف لعبد الرزاق ٢٦٢/١٠ . وفيه رجل مجهول . السنن لابن منصور ، بن الدارصى ، الفرائض ، باب الجد ٣٥١/٢ السنن الكبرى للبيهقى ، الفرائض ، باب التشديد فى الكلام فى مسألة الجد مع الأخوة ٢٤٥/٦ ، ٢٤٦ .

- (١) مغلّم ، [وَدْعُونَا عَنْ الْجَدِّ لَأَحْيَاهُ اللَّهُ وَلَا بَيَّاهُ] (٣) (٤)
 (٥)
 فاختلف [المحابة ومن بعدهم في سقوط الاخوة والاخوات
 (٦) (٧) (٨)
 بالجدّ ، فروى [عن] أبى بكر الصديق وعبد الله بن عباس
 (٩) (١٠) (١١)
 وعائشة وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل

- (١) معنى مغلّم : واصل العغل المنع والشدة ، يقال : أغفل
 بى الأمر اذا فاقك عليك فيه الحيل .
 والمقصود منها هنا المسألة الصعبة . وقال عمر : أعوذ
 بالله من كل معضلة ليس لها أبو حسن . وروى : (معضلة)
 أراد المسألة الصعبة .
 ومنه حديث معاوية وقد جاءته مسألة مشككة ، فقال :
 معضلة ولا أبأ حسن . النهاية ، الفائق مادة (عغل)
 مطبعة دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي
 ط (١) ١٣٦٤ هـ .
 (٢) معنى حيّاه : قال ابن الاثير : (ان الملائكة قالت لآدم
 عليه السلام : حياك الله وبياك) .
 معنى حيّاك أبقاك ، من الحياة . وقيل : هو من استقبال
 المحيا وهو الوجه . وقيل : ملكك وفرحك . وقيل : سلم
 عليك ، وهو من التحية : السلام . النهاية ، مادة
 (حيا) .
 (٣) ومعنى بيّاه قال ابن الاثير : قيل هو اتباع لحياك .
 وقيل معناه أضحكك . وقيل : عجل لك ماتحب . وقيل :
 اعتمدك بالملك ، وقيل : تفمّدك بالتحية . وقيل : أصله
 بواك مهموزا ، فخفف وقلب ، أى أسكنك منزلا فى الجنة
 وهياك له . المرجع السابق ، مادة (بيا) .
 (٤) ما وجدت له مرجعا .
 (٥) ب : [] ساقت .
 (٦) ب : [] ماقت .
 (٧) المصنف لعبد الرزاق ، الفرائض ، باب فرض الجد ٢٦٣/١٠
 السنن لابن منصور ، الفرائض ، باب الجد ٢٢٠/٢١ ،
 المصنف لابن أبى شيبة ، الفرائض ، فى الجد من جعله
 أبأ ٢٨٩٠/٢٨٨ ، السنن للدارمى ، الفرائض ، باب قول
 أبى بكر فى الجد ٣٥٣/٢ ، صحيح البخارى ، الفرائض
 باب ميراث الجد مع الأب والاخوة فتح البارى ١٨/١٢ ،
 شرح السنة ، الفرائض ، باب ميراث الأب والجد ٣٤٣/٨ .
 (٨) المراجع السابقة ، المحلى ، كتاب المواريث ، مسألة
 ولا تترك الاخوة الذكور ولا الاناث ٢٨٨/٩ ، فتح البارى
 ص ٢٠٠١٩ .
 (٩) شرح السنة ، المحلى ، المغنى لابن قدامة ، الفرائض ،
 باب ميراث الجد ٢١٥/٦ ، فتح البارى ٢٠/١٢ .
 (١٠) المراجع السابقة سوى شرح السنة .
 (١١) المراجع السابقة مع شرح السنة .

(١) وأبى الدرداء وأبى موسى الأشعري وأبى هريرة وعبد الله بن
(٤) الزبير رضى الله عنهم : ان الجد يُسقط الاخوة والاخوات كالأب
(٥) (٦) (٧) وعن عمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم مثله ، ثم رجعوا
(٩) عنه ، بل روى [عنهم] أنهم لم يختلفوا فيه أيام أبى بكر
(١١) حتى مات رضى الله عنه . وبهذا قال من التابعين : عطاء
(١٣) (١٤) وطاوس والحسن .

(١٥) (١٦) (١٧) وقال به من الفقهاء : أبو حنيفة والمزنى وأبو شور

-
- (١) المراجع السابقة .
أبو الدرداء عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري ، أبو الدرداء
مختلف في اسم أبيه ، وإنما هو مشهور بكنيته ، وقيل :
اسمه عامر ، وعويمر لقب ، صحابي جليل ، مات في آخر
خلافة عثمان ، وقيل عاش بعد ذلك .
التقريب ٩١/٢ ت ٨٠٦ ، الإصابة ٤٥/٣ ت ٦١١٧ .
(٢) المراجع السابقة عدا شرح السنة .
(٣) المراجع السابقة .
(٤) السنن لابن منصور ، صحيح البخارى وشرح السنة ، المغنى
لابن قدامة وفتح البارى .
(٥) السنن لابن منصور ، صحيح البخارى ، المحلى ، فتح
البارى .
(٦) المراجع السابقة ، المصنف لعبد الرزاق ، المصنف لابن
أبى شيبة .
(٧) المصنف لعبد الرزاق ، صحيح البخارى ، المحلى ، فتح
البارى .
(٨) أى سقوط الاخوة والاخوات بالجد ، لأنه كالأب .
(٩) ج ، د : بلى .
(١٠) ب ، ج : [ساقطة] .
(١١) صحيح البخارى مع فتح البارى .
(١٢) شرح السنة ، المحلى ، المغنى لابن قدامة ، فتح البارى
المراجع السابقة .
(١٣) السنن لابن منصور ، شرح السنة ، المحلى .
(١٤) مختصر الطحاوى ، الفرائض ، باب ميراث الجد أب الأب
ص ١٤٧ ، المبسوط ، الفرائض ، باب فرض الجد ١٨٠/٢٩ ،
الاختيار ، الفرائض ، فصل في مقاسمة الجد الاخوة ١٠١/٥
(١٦) المهذب ، الفرائض ، باب الجدة والاخوة ٣٢/٢ ، المحلى
روضة الطالبين ، الفرائض ، الباب الثالث في ميراث
الجد مع الاخوة ٢٣/٦ ، بداية المجتهد ، الفرائض ،
ميراث الجد ٢٤٦
(١٧) المحلى ، بداية المجتهد ، المغنى لابن قدامة ، فتح
البارى .

- (١) واسحاق وابن سريج وداود .
 (٢) (٣)
 (٤) (٥) (٦) (٧) (٨)
 وروى عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود وزيد بن ثابت
 (٩)
 وعمران بن الحصين رضى الله عنهم أن الجد يقاسم الاخوة
 (١٠)
 والاخوات ، ولا يُسقطُهم على/ما سذكروه من كيفية مقاسمته لهم ، ب/١٣٨
 (١١) (١٢) (١٣)
 وبه قال من التابعين شريح والشعبي ومسروق

- (١) المراجع السابقة عدا بداية المجتهد .
 (٢) المراجع السابقة مع روضة الطالبين ، بداية المجتهد .
 أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي ، امام
 أصحاب الشافعي في وقته ، القاضي ، مات سنة ٣٠٦ هـ .
 تهذيب الاسماء واللغات ٢/٢٥١ .
 (٣) المراجع السابقة عدا روضة الطالبين .
 (٤) راجع المصنف لعبد الرزاق ١٠/٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧١ ، السنن لابن
 منصور ، الفرائض ، باب قول عمر في الجد ١/٢٤، ٢٥، ٢٦ ،
 المصنف لابن أبي شيبة ١١/٢٩٠ ، وإذا ترك اخوة وجدا
 واختلافهم فيه ص ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥ ، السنن للدارمي ،
 الفرائض ، باب قول عمر في الجد ٢/٣٥٤ ، سنن
 الدارقطني ، الفرائض ٤/٩٥، ٩٤ ، فتح الباري ١٢/٢١٠، ٢١٠ .
 (٥) المصنف لعبد الرزاق ص ٢٦٩ ، السنن لابن منصور ، المصنف
 لابن أبي شيبة ، في أم واخت لاب وأم وجد ١١/٣٠٢ ، فتح
 الباري .
 (٦) المراجع السابقة ، السنن للدارمي ، باب قول علي في
 الجد ٢/٣٥٤، ٣٥٥ ، فتح الباري ١٢/٢١٠، ٢١٠ .
 (٧) المصنف لعبد الرزاق ١٠/٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢ ، السنن لابن
 منصور ١/٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨ ، المصنف لابن أبي شيبة ص ٢٩٢
 السنن للدارمي ، باب قول ابن مسعود في الجد ٢/٣٥٧ ،
 فتح الباري .
 (٨) المراجع السابقة ، باب قول زيد في الجد في السنن
 للدارمي .
 (٩) تنبيه : روى عنه أنه جعل الجد أبا . المبسوط ،
 الفرائض ، باب فرائض الجد ٢٩/١٧٩ ، المخني لابن قدامة
 الفرائض ، باب ميراث الجد ٦/٢١٥ .
 (١٠) ج : مقاسمتهم له .
 (١١) المحلى ، المواريث ، مسألة ولا يرث الاخوة الذكور ٩/٢٨٥
 وفي ص ٢٨٨ أنه جعل الجد أبا .
 (١٢) وفي المحلى ص ٢٨٨ أنه جعل الجد أبا .
 (١٣) المصنف لابن أبي شيبة ، الفرائض ، في ابنة واخت وجد
 ١١/٣٠٥، ٣٠٦ ، المحلى ص ٢٨٥ .

(١)

وعبيدة السلماني،

- (٢) ومن الفقهاء : الشافعي ومالك والاوزاعي والثوري
(٣) (٤) (٥)
(٦) (٧) (٨)
وأبويوسف ومحمد وأحمد بن حنبل .

واستدل من أسقط الأخوة والأخوات بالجد بقول الله تعالى
{وَاثْبَعْتُمْ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ} وقال تعالى : {مِلَّةَ

- (١) المراجع السابقة مع المصنف لعبد الرزاق .
عبيدة - بفتح العين وكسر الباء - بن عمرو السلماني -
بسكون اللام ، ويقال بفتحها ، المرادي ، أبو عمرو
الكوفي ، الفقيه ، ثقة ثبت ، تابعي كبير مخضرم ، مات
سنة ٧٢ هـ أو بعدها .
التقريب ٥٤٧/١ ت ١٥٩٨ ، تهذيب الأسماء ٣١٧/١ ت ٣٨٤ .
(٢) كتاب الأم ، الفرائض ، باب ميراث الجد ٨٥/٤ ، مختصر
المزني ، الفرائض ، باب ميراث الجد ٢٤٠/٨ ، مع الأم ،
المهذب ، شرح السنة ، روضة الطالبين .
(٣) الموطأ والمنتهى ، الفرائض ، ميراث الجد ٢٣٤/٦ ،
الإشراف على مسائل الخلاف ، الفرائض ، مسألة الأخوة
والأخوات للاب والام أو للاب يرثون مع الجد ٢٣٢/٢ ،
الكافي ، كتاب الموارث ، باب ميراث الجد ١٠٦٠/٢ ،
بداية المجتهد ٣٤٨/٢ .
(٤) المحلى ، شرح السنة ، المغنى لابن قدامة .
(٥) المصنف لعبد الرزاق ، المحلى ، بداية المجتهد ٣٤٨/٢ .
(٦) مختصر الطحاوي ، المبسوط ، الاختيار .
(٧) المراجع السابقة .
(٨) مختصر الخرقى ، الفرائض ، باب ميراث الجد ص ١٢١ ،
الهداية ، كتاب الفرائض ، باب ميراث الجد مع الأخوة
والأخوات ١٦٧/٢ ، المغنى لابن قدامة ، الفرائض ، باب
ميراث الجد ٢١٧/٦ .
(٩) إبراهيم صلى الله عليه وسلم :
هو إبراهيم بن تارخ بن ناحور بن ساروغ بن راعو بن
فالغ بن عابر بن شالح بن ارفخشذ بن سام بن نوح عليه
السلام .
قال ابن كثير : هذا نص أهل الكتاب في كتابهم . وجاء
في الكتاب والسنة أن اسم أبي إبراهيم آزر ، وجمهور
أهل النسب منهم ابن عباس على أن اسم أبيه تارخ ،
وأهل الكتاب يقولون : تارخ بالخاء المعجمة .
وقال ابن جرير : والصواب أن اسمه آزر ، ولعل له
اسمان علمان أو أحدهما لقب والآخر علم .
وهذا الذي قاله محتمل والله أعلم . اهـ .
البداية والنهاية ١٣٢/١ ، المعارف لابن قتيبة ص ١٥
مطبعة دار احياء التراث العربى ، بيروت ط (٢) ١٣٩٠ هـ .
(١٠) اسحاق بن إبراهيم عليه السلام . البداية
والنهاية ، المعارف ص ١٧ .
(١١) يوسف : ٣٨

أَبَيْكُمْ {إِبْرَاهِيمَ} فَسَمَّاهُ أَبَا . وإذا كان اسم الأب منطلقا على
(١)
الجد ، وجب أن يكون في الحكم كالأب . (٢)

ولأن للميت طرفين : أعلى وأدنى . فالأعلى الأب ومن علا ،
والأدنى الابن ومن سفل . فلما كان ابن الابن كالابن في حجب
الاخوة ، وجب أن يكون أبو الأب كالأب في حجب الاخوة .
وتحريره قياسا أنه أحد الطرفين ، فاستوى حكم أوله
وآخره ، كالطرف الأدنى .

وقالوا : ولأن الجد عمبة لا يعقل ، فوجب أن يسقط العمبة
(٣)
التي تعقل ، كالابن . ولأن من جمع الولادة والتعميب أسقط من
(٤)
عدم الولادة وتفرد بالتعميب ، كالأب . ولأن للجد تعمييبا
(٥)
ورحما يرث بكل واحد منهما منفردا ، فكان أقوى من الأخ الذي
ليس يدلى إلا بالتعميب وحده .

قالوا : ولأن الجد يُدلى بابن ، والأخ يُدلى باب ، والابن
(٦)
أقوى من الأب ، فكان الإدلاء بالابن أقوى من الإدلاء بالأب .
(٧)
[ولأن للجد] ولاية يستحقها بقوة في نكاح الصغيرة ، (٨)

-
- (١) الحج : ٧٨
(٢) لأن الأب يحجب الاخوة والاخوات بالاجماع .
(٣) قال أبو إسحاق الشيرازي : والعاقلة العميات ماعدا الأب
والجد والابن وابن الابن . اهـ التنبيه في الفقه على
مذهب الإمام الشافعي ، كتاب الجنائيات ، باب العاقلة
وماتحمله ص ١٣٢ .
(٤) ج : في .
(٥) ب : كالابن .
(٦) ب : بالأب .
(٧) ب : [ساقط] .
(٨) وفي روضة الطالبين : أسباب الولاية وهي أربعة ، السبب
الأول الأبوة ، وفي معناها الجدودة ، وهي أقوى الأسباب
لكمال الشفقة ، فللاب تزويج البكر الصغيرة والكبيرة
بغير إذنهما . كتاب النكاح ، الباب الرابع في بيان
الأولياء وأحكامهم ٥٣/٧ .
وقال صاحب تعليل المختار : ويجوز للولي انكاح الصغير
والصغيرة والمجنونة ، ثم ان كان المزوج أبا أو جدا =

وعلى مآلها ، ويضعف الأخ بما قَمَرُ فيها ^(١) .

قالوا : ولأن الأخ لو قاسم الجد كالأخوين لوجب أن
يقتسما في كل فريضة ورث فيها جد ، كما يقاسم الأخ الأخ في
كل فريضة ورث فيها أخ ، فلمَّا لم يُقاسمه في غير هذا الموضع
لم يقاسمه في هذا الموضع .

١٢/د

قالوا : ولأن الجد في مقاسمة الأخوة لا يخلو من ثلاثة

أحوال : إمَّا أن يكون كالأخ للاب والام أو كالأخ للاب أو أقوى ١٩١/أ
منهما ، وليس يجوز أن يكون أضعف منهما ، [لأنه ^(٢) لا يَسْقُطُ بهما ،
فلو كان كالأخ للاب والام لم يرث معه الأخ للاب ، ولو كان كالأخ
للاب لما ورث ^(٤) [مع] الأخ للاب والام . وإذا امتنع بما ذكرنا أن
يكون كأحدهما ، ثبت أنه أقوى منهما .

= فلا خيار لهما بعد البلوغ . وإن زوجهما غيرهما فلهما
الخيار . اهـ كتاب النكاح ، فصل وعبرة النساء
معتبرة ١٣٤/٣ .
وانظر أيضا مختصر الطحاوي ، كتاب النكاح ص ١٧٣ .

- (١) ب : الاب .
(٢) ج : ما قمر منها .
(٣) ج : [] ساقط .
(٤) ج : [] ساقط ، ب : معه .

فصل

واستدل من ورث الاخوة والاخوات مع الجد بقوله تعالى :
 {لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ} ^(١) ، [وبقوله
 تعالى] : {وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ} ^(٢) ، والجد
 والاخوة سيدخلون في عموم الآيتين ، فلم يجوز أن يخص الجد
 بالمال دون الاخوة ، ولأن الاخ عمبة يقاسم أخته ، فلم يسقط
 بالجد ، كالأبن طردًا ^(٤) ، وبني الاخوة والعم عكسًا ^(٥) .
 فإن قيل : هذا [تعليل] فاسد ، لأن الاخ وان عصَّب أخته
 يسقط بالاب ، وهو لا يعصب أخته ، فكذلك لا يمتنع أن يسقط بالجد
 الذي لا يعصب أخته .
 قيل : إنما سقطوا بالاب لمعنى عدم ^(٨) في الجد ، وهو
 إداؤهم بالاب دون الجد .
 ولأن قوة الأبناء مكتسبة من قوة الآباء ، فلما كان بنو ^(١٠)

-
- (١) النساء : ٧
 (٢) ب : [] باقظ .
 (٣) الأنفال : ٧٥
 (٤) معنى الطرد : قال أبو الوليد الباجي : الطرد : وجسود
 الحكم لوجود العلة . ومعنى الطرد إجراء الحكم على
 ما رام المستدل إجراءه عليه من اثبات أو نفي . ومثال
 ذلك قولنا في النبيذ المسكر أنه حرام ، لأنه شراب فيه
 شدة مطربة ، فإنه حرام . اهـ راجع كتاب الحدود ص ٧٤ .
 (٥) ج : والأعمام .
 (٦) معنى العكس : قال أبو الوليد الباجي : العكس عدم
 الحكم لعدم العلة . والعكس أن كل شراب ليس فيه شدة
 مطربة فليس بحرام . يبين ذلك أن العمير قبل أن تحدث
 فيه الشدة المطربة حلال فإذا حدثت فيه الشدة المطربة
 حرم . فإذا زالت عنه الشدة المطربة وتخلل زال التحريم
 ولو عادت اليه الشدة المطربة لعاد التحريم . المصدر
 السابق ص ٧٥ .
 (٧) ج : [] باقظ .
 (٨) ب : أسقطوا .
 (٩) ج : يعدم .
 (١٠) ب : بنى .

الاخوة لايسقطون مع بنى الجد ، فكذلك الاخوة لايسقطون مع الجد ،
فان قيل : فهذا الجمع يقتضى أن يكون الاخوة يُسْقَطُونَ
الجد كما أن بنى الاخوة يُسْقَطُونَ بنى الجد ، وهم الاعمام .

قيل : انما استدللنا بهذا على ميراث الاخوة ، /لاعلى من ج/ ١٣٩
سَقَطَ بالاخوة وقد دلّ على ميراثهم ، فمَحَّ . ولأن كل من لايجب
الأم الى ثلث الباقي لايجب الاخوة ، كالعم طَرْدًا ، وكالاب
(٢)
عَكْسًا .

(٣)
ولأن كل نفسين يدلّيان الى الميت بشخص واحد لايسقط
أحدهما بالآخر ، كالأخوين ، وكابنى الابن ، لأن الأخ والجد
كلاهما يدلّيان بالاب .

ولأن تعصيب الاخوة كتعصيب الاولاد ، لانهم يُعَمِّبُونَ اخواتهم
(٤) (٥) (٦)
وَتَحْجَبُ الأم عن أعلى الوجهين [بهم] ، ويفرض النصف للأنثى منهم ،
والجد فى هذه الأحكام كلها بخلافهم ، فكانوا بمقاسمة الجد
أولى من سقوطهم به .

ولأن كل شخصين اذا اجتمعا فى درجة واحدة ، وكان
أحدهما يجمع بين التعصيب والرحم والآخر ينفرد بالتعصيب دون
الرحم ، كان المنفرد بالتعصيب وحده أقوى ، كالأبن اذا اجتمع
مع الأب . فلما كان الجد جامعاً للأميرين ، والأخ مختص

-
- (١) فالعم لما كان لايجب الأم الى ثلث الباقي فكذلك لايجب
الاخوة .
(٢) والأب لما كان يجب الأم الى ثلث الباقي فهو يجب
الاخوة . والصواب أن يقول كالأب طرداً والعم عكساً تدبر .
(٣) ب ، ج : لم .
(٤) ب : على .
(٥) أى الغرضين .
(٦) أ : [] ساقط . قلت : بهم أى بالاخوة والاخوات
يجبون الأم اذا كانوا اثنين فصاعداً من ثلث المال الى
بدسه حجب نقصان .

بأحدهما ، وجب أن يكون أقوى ، لأن الجد والأخ كلاهما يدلان
 بالآب ، والجد يقول : أنا أبو [أب] الميت، [والأخ يقول : أنا
 ابن أب الميت] ، فمار الأخ أقوى من الجد لثلاثة معان :
 منها أن الأخ يدل بالبنوة ، والجد يدل بالآبوة ،
 والإدلاء بالبنوة أقوى .

ومنها أن من يدلان به وهو الأب لو كان هو الميت لكان
 للجد من تركته السدس ، وخمسة أسداسها للأبن .

ومنها أن الأخ قد شارك الميت في الملب ، وراكفه في
 الرحم ، وإذا كان الأخ أقوى من الجد بهذه المعاني الثلاثة ،
 كان أقل أحواله أن يكون مشاركاً له في ميراثه . ثم يدل على
 ذلك ما جرى من نظر/المحابة فيه ، فروى أن عمر رضى الله عنه
 كان يكره أن يذكر فريضة في الجد حتى صار هو جدًا ، وذلك أن

-
- (١) أ : كالجذ .
 (٢) أ ، ج : [] ساقط .
 (٣) أ ، ج : ابن .
 (٤) د : [] ساقط .
 (٥) د : بالبنوة .
 (٦) الاشراف على مسائل الخلاف ، الفرائض ، مسألة الاخوة
 والاختوات للآب والام أو للآب ٣٣٢/٢ .
 (٧) ب : أقوى .
 (٨) معنى نظر لغة : قال في لسان العرب : اذا قلت : نظرت
 اليه لم يكن الا بالعين . واذا قلت : نظرت في الامر ،
 احتمل أن يكون تفكرا فيه وتدبرا بالقلب . اهـ (نظر) .
 وفي المصباح المنير : وقال بعضهم : يتعدى في
 المبصرات بنفسه ، ويتعدى الى المعاني بفي ، فقولهم :
 نظرت ، هو على حذف معمول ، والتقدير نظرت المكتوب في
 الكتاب (نظر) .
 ومعنى نظر اصطلاحاً : قال ابن الحاجب : النظر : الفكر
 الذي يطلب به علم أو ظن . راجع مختصر ابن الحاجب مع
 بيان المختصر ، المبادئ الكلامية ٣٩/١ مطبعة جامعة
 أم القرى ، مكة المكرمة .
 (٩) ج : ابن .
 (١٠) المصنف لعبد الرزاق ، الفرائض ، باب فرض الجسد
 ٢٦٥/١٠ .

(١)
ابنه عاصم مات ، وترك أولادا ، ثم مات أحد أولاده ، وترك
جده عمر واخوته ، فعلم أنه أمر لا بد منه من النظر فيه ،
فقام في الناس ، فقال : هل فيكم من أحد سمع رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول في الجد شيئا ؟ فقال رجل فقال : سمعت
(٢)

(١) هو عاصم بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي ،
أمه جميلة بنت ثابت ابن أبي الاقلح الأنصاري ، التي
كان اسمها عاصية ، فغيره النبي صلى الله عليه وسلم .
وقيل : هي بنت عاصم ، والأول أكثر . ولد عاصم قبل
وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين ، وكان خيرا
فاضلا ، يكنى أبا عمر . ومات عاصم سنة سبعين قبل وفاة
أخيه عبدالله بن عمر رضي الله عنهما بأربع سنين ،
ورثاه أخوه عبد الله فقال :
وليت المنايا كن خلفن عاصم
فعلنا جميعا أو ذهبنا بنا معا

وهو جد عمر بن عبد العزيز لأمه .
الاستيعاب ١٣٦/٣ ، أسد الغابة ٧٦/٣ المطبعة الوهبية
نشر المكتبة الإسلامية ، تجريد أسماء الصحابة للذهبي
٣٠٣/١ ت ٢٨٨٨ مطبعة المعارف النظامية بحيدر آباد
الدكن ط (١) ١٣١٥ هـ ، الاصابة ٥٦/٣ ت ٦١٥٤ .
وقال ابن عبد البر : وقد قيل : ان لعمر بن الخطاب
ابنا يسمى عاصم ، مات في خلافته ، ولا يصح . والله
أعلم .

الاستيعاب ٧٨٢/٢ ت ١٣١١ مطبعة مكتبة نهضة مصر
ومطبعاتها ، الفجالة ، القاهرة تحقيق على محمد
البجاوي .

وفي سنن البيهقي عن الشعبي : ان أول جد ورت في الاسلام
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، مات ابن فلان ابن عمر ،
فأراد عمر أن يأخذ المال دون اخوته . راجع الفرائض ،
باب من ورت الاخوة للاب والام أو الاب مع الجد ٢٤٧، ٢٤٦/٦
وفي مسند الامام أحمد عن عمرو بن ميمون شهد عمر رضي
الله عنه وقد جمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
في حياته وصحته فناشدهم الله من سمع رسول الله صلى
الله عليه وسلم ذكر في الجد شيئا ؟ فقام معقل بن
يسار رضي الله عنه فقال : قد سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم أتى بفريضة فيها جد ، فأعطاه ثلثا أو
سدسا . قال : وما الفريضة ؟ قال : لأدري . قال
مامنعك أن تدري ! ٢٧/٥ .

قال أحمد عبد الرحمن البنا : سنده جيد . الفتح
الرباني ، الفرائض ، باب ما جاء في ميراث الجد
١٩٩، ١٩٨/١٥ ، سنن ابن ماجه ، الفرائض ، باب فرائض
الجد ٩٠٩/٢ ، وكذلك في المصنف لابن أبي شيبة .
في الجسد ماله وما جاء فيه عن النبي صلى الله عليه
وسلم وغيره ٢٩١، ٢٩٠/١١ . وورد أيضا حديث معقل هذا عن =

رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن فريضة الجَد فاعطاه
السدس ، فقال : من كان معه من الورثة ، فقال : لا أدري ،
قال : لَأَدْرِيَت . ثم قال آخر : سئل رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن فريضة الجَد فاعطاه الثلث ، فقال : من كان معه من
الورثة ؟ قال : لا أدري ، قال : لا دريت .

ثم دعا زيد بن ثابت فقال : إنه كان من رأيي ورأى أبى
بكر قبلى أن نجعل الجَد أولى من الآخر ، فماذا ترى ؟ فقال :
يا أمير المؤمنين لا تجعل شجرة^(١) خرج منها غصن^(٢) ثم خرج من الغصن
غصنان ، فِيمَ تَجْعَلُ الجَدَّ أولى من الآخر وهما خرجا من الغصن^(٣)
الذى خرج منه الجَد . ثم دعا على بن أبى طالب ، وقال له
مثل مقالته لزيد ، فقال على : يا أمير المؤمنين لا تعجل ، واد^(٤)

= الحسن عن معقل ... مسند الامام أحمد ، سنن ابن ماجه ،
الفرائض ، باب فرائض الجَد ٩٠٩/٢ ، المستدرك ومحققه
ووافقه الذهبي أيضا . الفرائض ، مشاورة عمر في ميراث
الجَد والاخوة ٣٣٩/٤ .

(١) هكذا ورد في المصنف لعبد الرزاق ، الفرائض ، باب فرض
الجَد ٢٦٥/١٠ الرجلان مبهمان وكذلك في السنن الكبرى
للبيهقي ٢٤٨/٦ ، وفي السنن لابن منصور زيادة : قال
آخر : لى علم ، ماذا أعطاه ؟ أعطاه نصف ماله ، قال :
ماذا معه من الورثة ؟ قال : لا أدري ، قال : لا دريت .
قال آخر : لى علم ، ما أعطاه ؟ قال : أعطاه المال كله
قال : ماذا معه من الورثة ؟ قال : لا أدري ، قال :
لا دريت . اهـ الفرائض ، باب الجَد ٢٢٠، ٢١/١ عن عيسى بن
أبى عيسى الحنابل قال : سأل عمر الناس ... والبيهقي
أخرجه عن الشعبي . ثم قال هذا مرسل ، الشعبي لم يدرك
أيام عمر ، غير أنه مرسل جيد ٢٤٧/٦ .

(٢) أ ، ج : أن أجعل ، ب : أجل . قلت : وفي السنن الكبرى
أن نجعل .

(٣) أ ، ب ، د : لا تعجل . قلت في السنن الكبرى : (لا تعجل) .

(٤) ب : فيمن .

(٥) أى الميت وأخوه .

(٦) ب ، ج : وادى .

سَأَلَ فَأَنْشَعَبَ مِنْهُ شُعْبَةً ثُمَّ انْشَعَبَ مِنَ الشُّعْبَةِ شُعْبَتَانِ ، فَلَوْ رَجَعَ
 مَاءً أَحَدَى الشُّعْبَتَيْنِ [دَخَلَ فِي الشُّعْبَتَيْنِ] جَمِيعًا ، فَبِمَ تَجْعَلُ
 الْجَدَّ أَوْلَى مِنَ الْإِخْ ؟ فَقَالَ عُمَرُ : لَوْلَا رَأْيُكُمَا اجْتَمَعَ مَا رَأَيْتُ
 أَنْ يَكُونَ ابْنِي وَلَدًا أَنْ أَكُونَ أَبَاهُ . قَالَ الشُّعْبِيُّ : فَجَعَلَ الْجَدَّ
 أَخًا مَعَ الْإِخْوَانِ/وَمَعَ الْإِخْ وَالْأَخْتِ ، وَإِذَا كَثُرُوا تَرَكَ مَقَاسِمَتَهُمْ ج/١٤٠
 وَآخِذَ الثَّلَاثَ . وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوَّلَ جَدِّ وَرَثَ مَعَ الْإِخْوَةِ
 فِي الْإِسْلَامِ ، فَهَذِهِ الْقِصَّةُ وَإِنْ طَالَ الْإِحْتِجَاجُ بِهَا تَجْمَعُ خَيْرًا
 وَاحْتِجَاجًا وَمَثَلًا ، فَلِذَلِكَ اسْتَوْفِينَاهَا .
 فَمَّا الْجَوَابُ عَنْ اسْتِدْلَالِهِمْ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الْجَدَّ
 أَبًا فَهُوَ أَنَّ اسْمَ الْأَبِ انْطَلَقَ عَلَيْهِ تَوْسَعًا ، لِأَنَّهُ تَرَى أَنَّ تَسْمِيَتَهُ

- (١) أ ، د : فَاتَسَعَتْ ، بَدَلَ (انْشَعَبَ) .
 وَمَعْنَى انْشَعَبَ : تَفَرَّقَ ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : وَانْشَعَبَ الطَّرِيقُ ،
 وَأَغْصَانُ الشَّجَرَةِ أَيْ تَفَرَّقَ . اهـ المصاح ، مَادَّةُ (شَعَبَ) .
 (٢) أ ، ج ، د : شُعْبَتَانِ .
 وَمَعْنَى الشُّعْبَةُ : الْغُصْنُ ، وَالْمَسِيلُ الْمَغْفِيرُ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ
 وَالشُّعْبَةُ بِالضَّمِّ وَاحِدَةُ الشَّعْبِ وَهِيَ الْأَغْصَانُ . وَالشُّعْبَةُ
 أَيْضًا الْمَسِيلُ الْمَغْفِيرُ . يُقَالُ : شُعْبَةٌ حَافِلٌ أَيْ مَمْتَلِسٌ ،
 سَيْلًا . اهـ الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (شَعَبَ) .
 (٣) أ ، د : فَاتَسَعَتْ .
 (٤) أ ، ج ، د : الشُّعْبَتَيْنِ .
 (٥) ب : خَرَجَ .
 (٦) ب : مِنْ .
 (٧) ب : أَحَدَ .
 (٨) ب : [] سَاقَطَ .
 (٩) ب : فَيَمْنِ .
 (١٠) الْمُصَنِّفُ لِعَبْدِ الرَّزَاقِ ، الْمُسْتَدْرَكُ لِلْحَاكِمِ ، السَّنَنِ الْكُبْرَى
 لِلْبَيْهَقِيِّ .
 (١١) سَنَنِ ابْنِ مَنْصُورٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ نَفْلَةَ ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْقَوَّامِ
 الْفُضَيْي ، بِأَبِ قَوْلِ عُمَرَ فِي الْجَدِّ ٢٥/١ ، سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ،
 بِأَبِ قَوْلِ عُمَرَ فِي الْجَدِّ ٣٥٤/٢ ، الْبَيْهَقِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ
 الْمُسَيَّبِ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ وَقَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ
 (١٢) الْمُصَنِّفُ لِعَبْدِ الرَّزَاقِ ، بِأَبِ قَوْلِ عُمَرَ فِي الْجَدِّ ، عَنْ الشُّعْبِيِّ
 ٢٦١/١٠ ، السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ .
 (١٣) ب ، ج ، د : بِذَرَاهَا .
 (١٤) ب : مِثْلَهَا .
 (١٥) ج : وَأَمَّا .

بالجد أخص من تسميته بالاب ، ولو قال قائل : هذا جد ، وليس باب ، لم يكن مُخْلا والأحكام تتعلّق بحقائق الأسماء دون مجازها ، ولا ينطلق عليه اسم الاب ، وكما تسمى الجدة أُمًّا ، ولا ينطلق عليها اسم الام .

وأما استدلالهم بأن طرفه الأدنى يستوى حكم أوله وآخره ، فكذلك طرفه الأعلى فالجواب عنه أن ابن الابن لما كان كالابن في حجب الام كان كالابن في حجب الاخوة ، ولما كان الجد مخالفا للاب في حجب الام [الى ثلث الباقي] كان مخالفا للاب [في حجب الاخوة] ، فيكون الفرق بين الطرفين في حجب الام [الى الثلث الباقي] هو الفرق بينهما في حجب الاخوة .

وأما قياسهم على الابن بعلة أنه عمبة لا يعقل ، فالجواب عنه أن استحقاق العقل دلّ على قوة التعصيب ، فلم يجز أن يجعل دليلا على ضعفه ، ألا ترى أن أقرب العمبات أخص بتحمل العقل من الأبعاد ، لقوة تعصيبهم وضعف الأبعاد ، وليس خروج الأبناء والأبناء عن العقل عنه لمعنى يعود الى التعصيب ، فيجعل دليلا على القوة ، كما لا يجوز أن يجعل دليلا على الضعف ، وذلك لأجل التعصيب .

-
- (١) ا ، ج ، د : مختلا .
 (٢) ا ، ب ، د : يتعلّق .
 (٣) ا ، ب ، د : حكم .
 (٤) ا ، ب ، د : أحكام .
 (٥) ب : [] ساقط .
 (٦) ب : له .
 (٧) ج : [] ساقط .
 (٨) ا ، ب ، د : [] ساقط .
 (٩) ا ، د : وهو .
 (١٠) أي قياس الجد على الابن .
 (١١) ا ، ب : بعضهم .
 (١٢) ب : على .
 (١٣) ج : بمعنى .
 (١٤) ب ، ج : العمبة .

ثم المعنى فى الابن/انه لما كان أقوى من الاب اسقط ١٩٣/أ
 الاخوة المدلين بالاب ، فلما لم يكن الجد أقوى من الاب لم^(١)
 يسقط الاخوة المدلين بالاب .
 وأما [الجواب عن] استدلالهم بان الجد قد جمع الولادة^(٢)
 والتعميب/كالب فهو أن الاب انما أسقطهم لإدلائهم به ، لا لرحمهم
 وعميتهم ، الا ترى أن الابن وان انفرد بالتعميب وحده أقوى من^(٣)
 الاب والجد ، وهكذا الجواب عن قولهم يجمع تعميبي ورهما .
 وأما الجواب عن استدلالهم بان إدلاء الجد بابن وإدلاء
 الاخ باب فهو ما قدمناه دليلا من أن إدلاء الاخ بالبنوة وإدلاء
 الجد بالابوة لإدلائهما جميعا بالاب ، فكان إدلاء الاخ أقوى .
 وأما استدلالهم بولاية الجد فى المال والتزويج فليس^(٤)
 ذلك من دلائل القوة فى الميراث ، الا ترى أن الابن لا يلى
 ولا يزوّج وهو أقوى من الاب ، وإن وليّ وزوّج .
 وأما استدلالهم بأنه لو شاركه فى موضع لشاركه فى كل
 موضع، فالجواب عنه أن كل موضع ورث الجد فيه بالتعميب الذى^(٥)
 يشاركه الاخ فيه، فانه يشاركه فى ميراثه لاشتراكهما فى نسبه ،
 وانما لا يشاركه فى الموضع الذى يرث الجد فيه بالرحم ، لانه^(٦) ب/٧٤
 ليس للاخ رحم يساويه فيها .
 وأما استدلالهم بان الجد لا يخلو عن أحوال ثلاث، فالجواب

-
- (١) ب ، ج : ولما .
 (٢) ج : [] ساقط .
 (٣) د : وهكذا .
 (٤) ب : من دليل القوة .
 (٥) أ : لالميراثهما .
 (٦) أ : لا يرث .

عنه ان الجد والاخوة مجتمعون في الإدلاء بالآب ، فلم يضعف عنه
الاخ للآب بعدم الأم ، لمساواته فيما أدلى به ، كما لم يَـقو عليه ج ١٤١ /
الاخ للآب والأم بأمه ، وليس كذلك حال الاخوة بعضهم مع بعض ،
لانهم يدلون بكل واحد من الابوين ، فكان من جمعهما أقوى ممن
انفرد بأحدهما . والله أعلم بالصواب .

-
- (١) أ ، ج ، د : على .
(٢) أ : بعد الأم .
(٣) الجد ، وهو الآب .
(٤) ب : من .

مسألة

(١) قال الشافعى : (وكل جد وان علا كالجد - اذا لم يكن جد
(٢) دونه - فى كل حال الا فى حجب أمهات الجد وان بُعِدْنَ ، فالجد
(٣) يحجب أمهاته وان بُعِدْنَ ، ولا يحجب أمهات من هو أقرب اللانى
(٤) [لم] يلدنه . وهذا كما قال ،
(٥) (٦)
(٧) لافرق بين الجد/الادنى والجد الأبعد فى مقاسمة الاخوة
(٨) والاخوات ، فأبعدهم فيها كأقربهم ، كما أن الأبعد فى الإدلاء
(٩) كأقربهم . فإن قيل : فاذا جعلتم الجد الأعلى كالجد الأدنى
(١٠) فى مقاسمة الاخوة ، فَمَلَّا جعلتم بنى الاخوة معه كالاخوة ؟
(١١) قيل : المعنى فى توريث الجد ما فيه من التعصيب
والولادة ، وهذا موجود فى البعيد كوجوده فى القريب ، كما
أن معنى الابن فى التعصيب والحجب موجود فى ابن الابن وان
سفل ، وليس كذلك حال الاخوة وبنيتهم ، لأن مقاسمة الاخوة للجد
انما كان بقوتهم على تعصيب اخواتهم ، وحجب أمهم ، وبنو
(١٢) الاخوة قد عُدُّوا هذين المعنيين ، فلا يحجبون الأم ، ولا يعصبون
(١٣) الاخوات ، فلذلك قصرُوا عن الاخوة فى مقاسمة الجد ، ولم يقصر
(١٤)

-
- (١) ب : واحد .
(٢) الفمير فى قوله (دونه) يعود على الجد وان علا .
(٣) ج : فالذى .
(٤) ج : بعدوا .
(٥) ب : [] باقط ، ج : لم يردنه .
(٦) مختصر المزنى ، الفرائض ، باب ميراث الجد ١٤٧/٣ .
(٧) ا : الأدنى .
(٨) المذهب ، الفرائض ، باب الجد والاخوة ٣١/٢ .
(٩) ا ، ج ، د : كان .
(١٠) ب : من الاولاد ، ج : الاولاد أقربهم .
(١١) ا ، ب ، ج : معهم .
(١٢) اى من الثلث الى السدس .
(١٣) اى اخوات بنى الاخوة .
(١٤) ا ، ج ، د : يقصروا . ا ، ب ، د : أبو ، ج : أبا .
والصواب ما أشبته .

أب الجد عن مقاسمة الاخوة كالجد . فاذا ثبت هذا، فحكم الجد
 الاعلى فى الميراث والحجب ومقاسمة الاخوة كالجد الادنى الا فى
 حال/واحدة، وهو ان الجد الادنى يُسقط سائر امهات الاجداد ، ١٩٤/١
 لانهم وَلَدَتْهُ ، والجد الاعلى [لا] يُسقط امهات الجد الادنى ،
 لانهم لم يَلِدْهُ ، وانما يُسقط امهات نفسه اللانى وَلَدَتْهُ (٣) (٤) . ثم
 هو فيما سوى ذلك [و] فى حجب الاخوة للام كالجد الادنى .
 والله اعلم بالمواب .

-
- (١) د : حالة .
 (٢) ب ، ج : [] ساقط .
 (٣) ب ، ج : التى .
 (٤) شرح المسنة ، الفرائض ، باب فى ميراث الاب والجد ،
 المسألة الثالثة أن أم الأب تسقط بالاب ولا تسقط بالجد ،
 وهذا قول الاكثرين ٣٤٢/٨ ، روضة الطالبين ، الفرائض ،
 الباب الرابع فى الحجب ، الفرب الاول ٢٦/٦ .
 (٥) أى من مقاسمة الاخوة والاخوات للاب والام او للاب .
 (٦) ب : [] ساقط .

مسألة

قال الشافعي : (وان كان مع الجد أحد من الاخوة
(١)
والاخوات - للاب والام ، وليس معهم من له فرض مسمى ، قاسم
(٢)
اخا أو اختين أو ثلاثا أو اخا واختا ، فان زادوا كان للجد
(٣)
ثلث المال ، ومابقى لهم) وهذا صحيح /
(٤)
إذا ثبت ماوصلنا من ان الجد يقاسم الاخوة والاخوات ،
ولايسقطنهم ، فقد اختلف من قال بتوريثه معهم في كيفية
(٥) (٦) (٧)
مقاسمته لهم ، فالمروى عن عمر وعثمان وزيد بن ثابت وابن
(٨)
مسعود رضى الله عنهم أنه يقاسمهم مالم تنقصه المقاسمة من
(٩) (١٠)
الثلث ، فان نقصته فرض له الثلث ، وبه قال الشافعي .
(١١)

-
- (١) أ : فالاخوات .
(٢) ج : واختين ، وماثبتته فهو موافق لما في المزنى .
(٣) مختصر المزنى ، الفرائض ، باب ميراث الجد ٢٤٠/٨ مع
الام .
(٤) د : قضينا .
(٥) المصنف لعبد الرزاق ، الفرائض ، باب فرض الجد
٢٦٧، ٢٦٦/١٠ ، السنن لابن منصور ، الفرائض ، باب قول
عمر في الجد ٦٨، ٦٧/١ ، المصنف لابن أبي شيبة ،
الفرائض ، اذا ترك اخوة وجدا واختلافهم فيه ٢٩٤، ٢٩٢/١١
سنن الدارمي ، الفرائض ، باب في قول عمر في الجد
٣٥٤/٢ .
(٦) المصنف لعبد الرزاق ، السنن لابن منصور .
(٧) المصدرين الاخيرين ، سنن الدارمي ، باب قول زيد في
الجد ٣٥٧/٢ .
(٨) المصنف لعبد الرزاق ، السنن لابن منصور ، المصنف لابن
أبي شيبة ٢٩٧-٢٩٢/١١ .
(٩) ب : عن .
(١٠) ج : واذا .
(١١) المعذب ، الفرائض ، باب الجد والاخوة ، فمل وان كانت
المقاسمة تنقص الجد ٣٣/٢ ، التنبيه ، الفرائض ، باب
الجد والاخوة ص ٩٣ ، قال النووي : فنقول : ان كان معه
اخوة واخوات من الابوين أو من الاب ، فان لم يكن معهم
ذو فرض ، فللجد الاوفر من مقاسمتهم وثلث جميع المال .
فان قاسم كان كاخ . وان اخذ الثلث فالباقى بينهم
للذكر مثل حظ الانثيين اهـ روضة الطالبين ،
الفرائض ، الباب الثالث في ميراث الجد مع الاخوة ٢٣/٦

وروى عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قاسم بالجد
الى السدس ، فان نقيمته المقاسمة من السدس [فرض له السدس]^(١)
فيقاسم به الى خمسة اخوة ، ويفرض له مع الستة السدس ، هذا
هو المشهور عنه .

وحكى عن عمران بن الحصين أنه قاسم بالجد [الى نصف
السدس ، فان نقيمته منه فرض له نصف السدس ، [فكانه] قاسم^(٢)
به الى أحد عشر أخا ، وفرض له نصف السدس] مع الثاني عشر .^(٣)
وهذا القول ظاهر الخطأ ، لأنه ليس الجد مع الاخوة أنصف
منه مع البنين ، وقد ثبت أنه لا ينقص مع الابن من السدس ،
فكيف يجوز أن ينقص مع الاخوة من السدس .

وأما مقاسمة علي عليه السلام به الى السدس/ فاستدل له
بأن الجد ليس بأقوى من الأب ، وقد ثبت/ أن الأب اذا/ فرض له ج/ ١٤٢/د ١٥/
لم يزد في فرضه على السدس ، فكان الجد اذا فرض له أولى الا
يزاد على السدس .

والسدليل على أن الجد يفرض له الثلث مع الاخوة إن^(٤)
نقيمته المقاسمة منه هو أن في الجد رحماً وتعميماً ، فميراثه
مع الابن برحمه فيأخذ به السدس . وميراثه مع الاخوة بتعميبيه
كما انهم بالتعميب يرثون ، فلو فرض [له] السدس لاسقط^(٥)

(١)، (٤) ج : [ساقط .
(٢) المصنف لعبد الرزاق ، السنن لابن منصور ، المصنف لابن
أبي شيبة ٢٩٣/١١، ٢٩٤، ٢٩٨ ، سنن الدارمي ٣٥٤/٢ ، شرح
السنة ، الفرائض ، باب في ميراث الأب والجد ٣٤٣/٨ .
(٣) ب : [ساقط .
(٥) لم أقف على هذا القول عن عمران . ولكن سبق أن أشرت
أنه ممن جعل الجد أباً . راجع ص ٢٤٥ من الكتاب .
(٦) د : وان .
(٧) أ ، ب ، ج : منها .
(٨) ب : [ساقط .

تعميبيه وورث برحمه ، وليس فى الاخوة ما يدفعون الجد عن
تعميبيه ، فلذلك فرض له الثلث ، ليكون السدس بالرحم والسدس
بالتعميبيه السدى اقل احواله ان يكون كالرحم ، ولأن الجد
يوجب الاخوان الى الثلث . وقد استقر [فى] (١) [أصول] الحجب أن
الاثنين اذا حجا الى فرض كان من زاد عليهما فى حكمهما فى
استقرار ذلك الفرض بعد الحجب ، ولا يوجب الثالث زيادة على
حجب الثانى ، كالاخوين لما حجا الام الى السدس لم يزدها
الثالث حجا على الثانى حتى تنقص به من السدس ، كذلك الجد
لا ينقصه الثالث من الثلث .

وقد روى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه انه قال :

(دخلت على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقلت: /انى قد رايت ١٩٥/١
أن أنقص الجد للاخوة . فقال عمر : لو كنت منقما أحدا لأحد
لانتقمم الاخوة للجد ، اليس بنو عبد الله يرثونى دون اخوتى ؟
فمالى لأرثهم دون اخوتهم ، لأن أميحت لأقولن فى الجد قولا ،
فمات من ليلته رضوان الله عليه) .

-
- (١) ج : [] ساقط .
(٢) ب : [] ساقط .
(٣) ب : منقما .
(٤) أ : يرثون .
(٥) أ : أخوى .

فصل

فإذا ثبت ما وصفنا فلا يخلو أن يكون مع الأخوة والجد ذو

فرض أم لا ، فإن كان معهم ذو فرض / [فسيأتى ، وإن لم يكن ب/٧٥
(١)

معهم ذو فرض] فلا يخلو حال من شارك الجد من ثلاثة أقسام :
(٢)

أحدهما : أن يكونوا أخوة منفردين ، فإن الجد يقاسم
أخوين ، ولا يقاسم من زاد . فإن كانت الغريفة جدا وأخا كان
(٣)

المال بينهما نصفين . وإن كانت جدا وأخوين كان المال

بينهم أثلاثا ، وإن كانت جدا وثلاثة أخوة فرض للجد الثلث ،
(٤)

وكان الباقي بين الأخوة على ثلاثة ، وتمتع من تسعة . وهكذا
يفرض له الثلث مع من زاد على الثلاثة .

(٥)

والقسم الثانى : أن يكون مع الجد أخوات منفردات .

(٦)

(٧)

فقد حكى عن على وابن مسعود رضى الله عنهما أنهما

كانا يفرضان للأخوات المنفردات مع الجد ، ويجعلان الباقي

بعد فرضهن للجد ، إلا أن يكون أقل من السدس ، فيفرض له

(١) ج : [ساقط .

(٢) ب : منفردين .

(٣) ب : أخا وجدا ، ج : جدا وأختا .

(٤) للجد ثلاثة أسهم . ولكل واحد من الأخوة سهمان .

(٥) ب : منفردات .

(٦) المصنف لعبد الرزاق ، الفرائض ، باب فرض الجد

٢٧١، ٢٦٨/١٠ ، السنن لابن منصور ، الفرائض ، باب فى

قول عمر فى الجد ٧٠، ٦٨/١ ، المصنف لابن أبى شعبة ،

الفرائض ، فى زوج وأم وأخت وجد ، فهذه التى تسمى

الأكدرية ٣٠١، ٣٠٠/١١ ، وفى أم وأخت لاب وأم وجد ص ٣٠٣

السنن للدارمى ، الفرائض ، باب فى قول عمر فى الجد

٣٥٥/٢ .

(٧) المصنف لعبد الرزاق ، السنن لابن منصور ، المصنف لابن

أبى شعبة ، فى رجل ترك أخاه لأبيه وأمه ، أو أخته وجده

ص ٣٠٤، ٣٠٠، ٢٩٦ .

(١)

السدى ، ونحوه عن عمر رضى الله عنه .

وكان زيد بن ثابت لا يفرض للاخوات المنفردات مع الجد الا

(٢)

فى الاكدرية وحدها .

وَشَرَكُ الْفَرْضُ لَهْنٍ مَعَ الْجَدِ [أولى ، لأن الجد كالأخ ، فلما

(٣)

لم يفرض لهن مع الأخ لم يفرض لهن مع الجد] .

(٤)

[و] لأن كل من قاسم الذكور قاسم من فى درجته / من الاناث ، د / ١٦

كالابن . فعلى هذا لو كانت الغريضة جدا واختا . فالمال

(١) المصنف لعبد الرزاق ص ٢٧١ ، السنن لابن منصور ص ٧٠ ،

المصنف لابن أبى شيبة ، فى أم وأخت لأب وأم وجد ص ٣٠٤

(٢) المراجع الأخيرة و سنن الدارمى ، باب الاكدرية ٣٥٧/٢ ،

شرح السنة .

والاكدرية هى الغريضة المكونة من زوج وأم وأخت لأب وأم

أو لأب ، وجد .

المصنف لابن أبى شيبة ، السنن للدارمى ، شرح السنة ،

التنبيه للشيرازى ، الفرائض ، باب الجد والاخت ص ٩٤

المهذب ، الفرائض ، باب الجد والاخت ، فصل ولا يفرض

للاخت ٣٣/٢ .

وسبب تسميتها بالاكدرية : أخرج ابن أبى شيبة فى مصنفه

عن وكيع عن سفيان قال : قلت : للامش : لم سميت

الاكدرية ؟ قال طرحها عبد الملك بن مروان على رجل

يقال له الكدر ، كان ينظر فى الفرائض ، فأخطأ فيها ،

فسمّاها الكدرية . وقال النووى : قيل سميت بذلك لأن

رجلا يقال له أكدر سأل عنها ، فنسبت اليه .

قال وكيع : وكنا نسمع قبل أن يفسر سفيان انما هى

سميت الكدرية ، لأن قول زيد تكدر فيها لم يفسح قوله .

اهـ المصنف . ولأن أصل زيد أن لا يفرض للاخت مع الجد ،

ولا يعيل مسائل الجد مع الاخت ، ثم خالف أصله فى ذلك .

انظر المهذب ، تصحيح التنبيه على التنبيه ص ٩٤ .

والكدر : قال الجوهري : الكدر ضد الصفو . وقد كدر

الماء بالكسر يكدر كدرا ، فهو كدر وكدر أيضا مثل فخذ

وفخذ . وكدر الماء بالضم يكدر كدورة مثله . وكذلك

تكدر ، وكدره غيره تكديرا . اهـ الصحاح (كدر) .

(٣) أ : [] ناقت .

(٤) ب : [] ناقت .

بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين ، كالأخ والأخت . /ولو ج/ ١٤٣
كانت جدا وأختين كان المال بينهما على أربعة للجد سهمان ،
ولكل أخت سهم . فلو كانت جدًا وثلاث أخوات كان المال بينهم
على خمسة للجد سهمان ، ولكل أخت سهم ، فلو كانت جدا وأربع
أخوات كان المال بينهم على ستة ، للجد سهمان ، ولكل أخت
سهم ، وتستوى المقاسمة والثلث . ^(١) ولو كانت جدًا وخمس أخوات
فرض للجد الثلث ، لأن المقاسمة تنقصه من الثلث ، فيكون
الباقى بعد ثلث الجد بينهما على أعدادهن .

والقسم الثالث : أن يكون مع الجد أخوة وأخوات
فيقاسمهم إلى الثلث ، ثم يفرض له ^(٢) [الثلث] ^(٣) إن نقصته
المقاسمة منه .

فعلى هذا لو كانت الغريضة جدا وأخا وأختا كان المال
بينهم على خمسة ، للجد سهمان ، وللأخ سهمان ، وللأخت سهم .
ولو كانت جدا وأخا وأختين ، كان المال بينهم على ستة
للجد سهمان ، وللأخ سهمان ، ولكل أخت سهم ، وتستوى ^(٤)
المقاسمة والثلث . ^(٥)

ولو كانت جدا وأخوين وأختا فرض له الثلث ، لأن
المقاسمة تنقصه منه ، لأنه يحصل له بها سهمان من سبعة ، ^(٦) ^(٧)
فلذلك فرض له الثلث ، وكان الباقي بين الأخوين والأخت للذكر ^(٨)

-
- (١) في هذه الغريضة .
(٢) ب : ويفرض له .
(٣) ب : [] ساقط . والكلام يتم بدونها .
(٤) أ : ولأختين سهمان .
(٥) أ : في .
(٦) من الثلث .
(٧) أي بالمقاسمة .
(٨) لأن الشركة قسمت على عدد رؤوس الورثة .

(١) مثل حظ الانثيين . وهكذا يفرض له الثلث مع أخ (٢) [وثلاث أخوات،
لأن المقاسمة تنقصه /منه ، ثم هكذا من زاد .

١٩٦/١

-
- (١) أصل المسألة من ثلاثة : للجد سهم ، وللأخوين والأخت
سهمان ، فتنكسر عليهم ، فنضرب عدد رؤوس المنكسر
عليها في أصل المسألة ، خمسة في ثلاثة تمير خمسة عشر
سهما ، للجد خمسة أسهم ، ولكل واحد من الأخوين أربعة
أسهم وللأخت سهمان .
- (٢) من هنا سقط من د إلى ص ٢٦٩ من الكتاب .

مسألة

قال الشافعى : (وإن كان معهم من له فرض مسمى زوج ، أو امرأة ، أو أم ، أو جدة ، أو بنات ابن ، وكان ذلك الفرض المسمى النصف ، أو أقل من النصف ، بدأت بأهل الفرائض ، ثم قاسم الجد مابقى أخا وأختين أو ثلاثا أو أخا وأختا ، وإن زادوا كان للجد ثلث مابقى ، ومابقى فلالخوة والاخوات للذكر مثل حظ الانثيين .

فإن كثر الفرض المسمى بأكثر من النصف ، ولم يجاوز الثلثين ، قاسم أخا أو أختين ، فإن زادوا فللجد السدس ، [فإن زادت الفرائض على الثلثين لم يقاسم الجد أخا ولا أختا] (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) [و] كان له السدس ، ومابقى فلالخوة والاخوات للذكر مثل حظ الانثيين .

قد مضى الكلام فى تفرد الجد والاخوة بالميراث ، فأما إذا شاركهم ذو فرض فللجد معهم عند دخول ذوى الفروض عليهم الأكثر من أحد ثلاثة أشياء : إما المقاسمة ، أو ثلث مابقى ، أو سدس [من] جميع المال . (٧) (٨) (٩) (١٠)

-
- (١) ب ، ج : الثلث .
 (٢) ب : قاسمهم .
 (٣) أ : فإن زاد .
 (٤) ج : [] ساقط .
 (٥) ب : [] ساقط ، أى سدس جميع المال .
 (٦) مختصر المزنى ١٤٨/٣ مع الأم .
 (٧) قال النووى : وأصحاب الفروض الوارثون مع الجد والاخوة ستة : البنت ، وبنت الابن ، والأم ، والجدة ، والزوج ، والزوجة . اهـ روضة الطالبين ، الفرائض ، الباب الثالث فى ميراث الجد مع الاخوة ٢٤/٦ .
 (٨) أى فرضا .
 (٩) ب ، ج : [] ساقط .
 (١٠) المذهب ، فصل وان اجتمع مع الجد والاخوة ٣٣/٢ ، التنبيه ص ١٠٢ ، روضة الطالبين .

فإن كانت المقاسمة أكثر قاسم ، لما قدمناه من الدليل على مقاسمته لهم .

(١)
فإن [كان] ثلث الباقي أكثر فرض له ثلث الباقي ، لما ذكرناه من أنهم لا يجربونه إلى أقل [من] الثلث . (٢)

(٣)
وإن كان السدس أكثر فرض له السدس ، لأنه لا ينقص برحمه (٤)
عن السدس ، فلذلك جعلنا له الأكثر من المقاسمة أو ثلث الباقي أو سدس الجميع .

فإذا تقرر ما وصفنا فلا يخلو حال من دخل عليه من ذوى الفروض من أربعة أقسام :

(٥)
القسم الأول: أن يكون الفرض أقل من النصف ، فيعطى الجد الأكثر من المقاسمة أو ثلث الباقي ، لأنه أكثر من سدس الجميع .

(٦)
فعلى هذا لو ترك زوجة وأخا وجدا كان للزوجة الربع ، والباقي بين الجد والأخ نصفين ، لأن المقاسمة أوفر له .

ولو ترك زوجة وجدا وأخا وأختا ، كان للزوجة الربع ، والباقي بين الجد والأخ والأخت على خمسة [أسهم] ، والمقاسمة (٧)
(٨)
أوفر .

ولو ترك أما وأخا وأختين وجدا كان للأم السدس ، والباقي بين الجد والأخ والأختين على ستة [أسهم] ، (٩)

(١) ، (٢) ب : [ساقط] .

(٣) ب : برحمه الأولاد .

(٤) لأن ولد الأب والأم ليس بأكثر من ولد الملب . اهـ المذهب .

(٥) أ : فالقسم .

(٦) ب : لأن الزوجة .

(٧) أ : [ساقط] .

(٨) لأن نميبه أكثر من ثلث الباقي .

(٩) أ ، ج : [ساقط] .

والمقاسمة وثالث الباقي سواء .

ولو ترك أمًا وأخوين واختًا وجدًا كان للام السدس ،
وللجد ثالث مايبقى ، لأنه أكثر من المقاسمة ، ومابقى بين
الأخوين والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين .

ولو ترك زوجة وأمًّا وأخًا واختًا وجدًا ، كان للزوجة
الرابع ، وللأم السدس ، والباقي بين الجد والأخ والأخت على
خمس (١) ، والمقاسمة أكثر من ثالث مابقى .

والقسم الثاني : أن يكون/الفرض النصف لاغير ، وذلك ب/٧٦
فرمان : فرض الزوج [وفرض البنت] (٢) ، فإن كان للزوج/فكانت
الفريضة زوجًا وأخًا وجدًا كان للزوج النصف ، والباقي بين
الجد والأخ نصفين ، والمقاسمة أوفر . (٤)

فلو كانت زوجًا وأخًا واختًا وجدًا ، كان للزوج النصف ،
والباقي بين الأخ والجد والأخت على خمسة ، والمقاسمة أوفر .

فلو كانت زوجًا وأخوين وجدًا كان للزوج/النصف ، ١٩٧/١
والباقي بين الجد والأخوين على ثلاثة ، والمقاسمة وثالث
الباقي وسدس جميع المال سواء .

فلو كانت زوجًا وأخوين واختًا وجدًا [كان] للزوج النصف ، (٥)
وللجد ثالث مايبقى ، وهو سدس الجميع أيضًا ، والباقي بين
الأخوين والأخت ، ولايقاسم الجد ، لنقصانه بالمقاسمة عن ثالث (٦)
(٧)

(١) ب ، ج : مايبقى .

(٢) ب ، ج : [] ساقط .

(٣) أ : فكانت . انتهى السقط من (د) الذي ابتداءً ص ٢٦٦ .

(٤) من ثالث مابقى .

(٥) ج : [] ساقط .

(٦) أ : لايقاسم .

(٧) أ : لتساويه . وهو خطأ .

مايبقى ، وسدس الجميع .

وإن كان النصف فرض البنث ، فقد حكى عن على أنه لايزيد
الجد على السدس مع البنث أو بنت الابن^(١) ، وعلى قول الجماعة^(٢)
إن الجد يقاسم الاخوة مع البنث كما يقاسمهم مع غير البنث ،
لأن الجد لايفضع عن الاخ والاخت ، فلما اقتسم الاخ والاخت ماقل^(٣)
عن فرض البنث اقتسمه الاخ والجد .

فعلى هذا لو ترك بنتا وأخا وجدا كان للبنث النصف .
[والباقى بين الجد والاخ نمفين .

ولو ترك بنتا وأختا وجدا كان للبنث النصف^(٤) ، والباقى
بين الاخت والجد على ثلاثة^(٥) .

ولو ترك بنتا وأخوين وأختا وجدا كان للبنث النصف ،
وللجد ثلث مايبقى وهو/السدس ، لأن المقاسمة تنقسم عنه ، د/ ١٧
والباقى بين الأخوين والاخت للذكر مثل حظ الأنثيين .

والقسم الثالث : أن يكون الفرض يزيد على النصف
ولايزيد على الثلثين ، فيكون للجد الأكثر من المقاسمة أو
سدس جميع المال ، لأن ثلث الباقي أقل منه . فعلى هذا لو^(٦)
ترك زوجة وأما وأخا وجدا كان للزوجة الربع ، وللام الثلث ،

(١) لأنه جعل الاخت مع البنث عمبة ، وجعل الجد ذا فرض غير
عاصب .

(٢) المصنف لعبد الرزاق ، السنن لابن منصور ٧٢/١ ، المصنف
لابن أبى شيبه ، فى ابنة وأخت وجد ، وأخوات عدة وجد
وابنة ٣٠٧، ٣٠٦/١١ ، الاشراف على مسائل الخلاف ، كتاب
الفرائض والمواريث ، مسألة وفى بنت وأخت وجدة ٣٣٢/٢ ، ٣٣٣ .

(٣) ب : فرض .

(٤) أ : [] ماقط .

(٥) أى للذكر مثل حظ الأنثيين .

(٦) أ ، د : أختا .

والباقي بين الجد والاخ ، لانه أكثر له من السدس ، وتفعل
(١)
الأم بسهما على الجد .

وحكى عن عمر وابن مسعود رضى الله عنهما أنهما كان
(٢)
لايفلان أما على جد .
(٣)

وفضلها زيد ، لأن الأم أقوى ولادة ، وأقرب درجة ، فلم
يتمتنع تفضيلها على الجد .

(٤)
فلو ترك بنتا وأما وأختا وجدا كان للبنت النصف ،

وللام /السدس ، والباقي بين الجد والأخت على ثلاثة ، ج/ ١٤٥
(٥)
والمقاسمة أوفر .

(٦)
ولو ترك بنتا وبنت ابن وأخا وجدا كان للبنت [النصف]

(٧)
ولبنت الابن السدس، والباقي بين الجد [والاخ نصفين ،
والمقاسمة والسدس سواء .

(٨)
ولو كان مع الاخ أخت فرض للجد السدس ، لأن المقاسمة
أقل .

والقسم الرابع : أن يكون الفرض أكثر من الثلثين

(٩)
[فيفرض] للجد السدس ، وربما استوى السدس والمقاسمة .

-
- (١) لانه أخذ أقل من الربع .
(٢) راجع ص ٢٤١ من الكتاب .
(٣) المصنف لعبد الرزاق ، المصنف لابن أبى شيبة فى زوج وأم
وأخت وجد فهذه التى تسمى الاكدرية
(٤) ب : فان للبنت .
(٥) لانه أكثر من سدس المال .
(٦) أ ، د : وأخاه .
(٧) ب : [ساقط] .
(٨) ب : الأخت .
(٩) أ ، د : [ساقط] .

فإذا كانت الغريفة زوجا وبنتا وأخا وجدا كان للزوج^(١)
الربع ، وللبنت النصف ، وللجد السدس ، والباقي للاخ سهم من^(٢)
اثنى عشر [سهما] .^(٣)

فلو كانت زوجة وأما [وبنتا] وأخا وجدا كان للزوجة^(٤)
الثلث ، وللام السدس ، وللبنت النصف ، وللجد السدس ،
والباقي للاخ سهم من أربعة وعشرين [سهما] .^(٥)

فلو كانت زوجا وبنتا وأختا وجدا فللزوج الربع ،
وللبنت النصف ، وسدس الجد والمقاسمة سواء ، فيقسم به^(٦)
لأن المقاسمة مالم تنقصه عن فرضه أولى ، فيكون المال بينهم^(٧)
على ثلاثة . والله أعلم .

-
- (١) ب : وأختا .
(٢) ج : الثلث .
(٣) أ ، د : [] ساقط .
(٤) ب : [] ساقط .
(٥) أ ، ج ، د : [] ساقط .
(٦) ب ، ج ، د : للجد .
(٧) أى الباقي بعد فرض الزوج والبنت .

مسألة

قال الشافعي : (وإن عالت الفريضة فالسدس للجد ، يدخل عليه [منه] ما يدخل على غيره) .^(١)^(٢)

/أما العول : فهو زيادة الفروض في الشركة حتى تعجز^(٣) الشركة عن جميعها ، فيدخل النقص على الفروض [بالحصص ، ولا يخص به بعض ذوي الفروض] دون بعض ، فهذا هو العول . وبه قال جمهور الصحابة ، وأول من حكم به عن رأي جميعهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، أشار به [عليه] علي والعباس رضي الله عنهما ، ثم اتفقوا [جميعا] عليه إلا ابن عباس وحده ، فأنه خالفهم في العول ، وأظهر خلافه بعد موت عمر ، وهي المسألة الرابعة التي تفرد ابن عباس فيها بخلاف الصحابة . وقال : أكمل فرض من نقله تعالى من فرض إلى فرض ، كالزوج والزوجة والام ، وأدخل النقص على من نقله من فرض إلى غير^(٤)^(٥)^(٦)^(٧)^(٨)^(٩)^(١٠)^(١١)

- (١) ب : [ساقط ، ج : فيه . قلت : والضمير في (منه) راجع إلى العول .
- (٢) مختصر المزنبي ، الفرائض ، باب ميراث الجد ٢٤٠/٨ .
- (٣) ب ، ج : حين .
- (٤) أ : الفروض من دون .
- (٥) ب : [ساقط .
- (٦) المصنف لابن أبي شيبة ، الفرائض ، في الفرائض من قال لا تعول ومن أعالها ٢٨٣/١١ ، بداية المجتهد ، الفرائض ، ميراث الجد ٣٤٨/٢ ، تهذيب الأسماء واللفات ، المغني لابن قدامة ، الفرائض ، مسألة وإذا كان زوج وأم وأخوة وأخوات لام وأخت لاب وأم ١٨٤/٦ .
- (٧) المستدرك ، الفرائض ٣٤١/٤ ، السنن الكبرى للبيهقي ، الفرائض ، باب العول في الفرائض ٢٥٣/٦ ، تهذيب الأسماء واللفات للزوي (عال) .
- (٨) ب ، ج : [ساقط .
- (٩) المرجع الأخير .
- (١٠) ب : [ساقط .
- (١١) السنن الكبرى للبيهقي ، تهذيب الأسماء واللفات ، المغني لابن قدامة .
- (١٢) أي ابن عباس رضي الله عنه .

- (٢) فرض ، كالبنيات والاخوات ، لانتقالهن مع اخوتهن من فرض الى
(٣) غير فرض . روى عطاء بن/أبى رباح قال : سمعت ابن عباس يقول د/١٨
(٤) (اترون الذى أحمى رمل عالج عددا جعل فى مال قسمه نصفاً
(٥) ونصفاً وثلاثاً ، فهذان النصفان قد ذهباً بالمال ، فإين موضع
(٦) الثلث ؟ قال عطاء : فقلت لابن عباس : ياأبا عباس إن هذا
(٧) لا يغنى عنك ولا عنى شيئاً ، لو مت أو مت قسم ميراثنا على
(٨) (٩) ماقاله القوم من خلاف رأيك ، قال فقال : إن شاءوا فلندع
(١٠) ابناؤنا وابناؤهم ونساءنا ونساءهم [وانفسنا وانفسهم] ثم
(١١) نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين ، ماجعل الله فى مال
(١٢) (١٣) (١٤)

- (١) ب ، ج : لانتقى لهن .
(٢) ب : على .
(٣) أى الى تعميب ، لانهن عصبة بالغير .
(٤) ب : وروى .
(٥) قال الجوهري : عالج موضع بالبادية ، به رمل . اهـ
مادة (عالج) . قال ياقوت الحموي : وهو رملة بالبادية
مسماة بهذا الاسم . قال ابوعبيد الله السكوني : عالج
رمال بين فيد والقريات ينزلها بنو بحتر من طيء ، وهى
متملة بالشعلبية على طريق مكة ، لاماء بها ، ولايقدر
أحد عليهم فيه وهو مسيرة أربع ليال . وفيه برك ، اذا
سالت الاودية امتلات . وذهب بعضهم الى أن رمل عالج هو
متمل بوبار . معجم البلدان (عالج) مطبعة دار احياء
التراث العربى ، بيروت ، لبنان .
(٦) ب : النقمان .
(٧) هكذا فى جميع النسخ . وهى كنية ابن عباس رضى الله
عنهما كما ذكره ابن عبد البر فى الاستيعاب ، وابن حجر
فى الإصابة أيضا فى ترجمة ابن عباس ، تقدم فى ص ٩ .
من الكتاب .
(٨) ب : ان هذا لا يغنى عنى ولا عنك شيئاً .
(٩) ب : على ماعليه .
(١٠) أى عطاء .
(١١) القائل هو ابن عباس رضى الله عنهما .
(١٢) ب : [ماقط .
(١٣) نبتهل أى نخلص فى الدعاء ، والابتهال : التضرع .
الصاحح للجوهري (بهل) . وقال ابن الاثير : المباهلة
الملاعنة ، وهو أن يجتمع القوم اذا اختلفوا فى شئ
فيقولوا : لعنة الله على الظالم منا . اهـ النهاية .
(١٤) فى سنن ابن منصور عن عطاء قلت لابن عباس : ان الناس
لاياخذون بقولى ولا بقولك ، ولو مست أنا وأنت ما =

(١) (٢)

نمفا ونمفا وثلثا .

(٣)

وروى الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال :

(٤)

أتيت ابن عباس أنا وزفر بن أوس [النمرى] وماكنت ألقى رجلا

(٧)

(٦)

(٥)

من العرب بحب فى صدرى أحب [إلى] من ذلك الرجل ، [قال] : فقال

(٨)

له زفر : يسا أبا عباس من أول من أعال الفرائض ، فقال :

(١١)

(١٠)

(٩)

عمر بن الخطاب . وأيم الله لو قدم من قدم الله [وأخر من

= اقتسموا ميراثا (ولعله ميراثنا) على ما نقول . قال :
فليجتمعوا فلنضع أيدينا على الركن ، ثم نبتهل فنجعل
لعنة الله على الكاذبين . ما حكم الله بما قالوا .

(١)

ب : فصنا .

(٢)

هذا إذا كانت الورثة زوجا وأختا شقيقة أو لآب وأما .

(٣)

ب : عبيد الله بن عمر بن عتبة ، ج : عبد الله بن

عبد الله بن عتبة . قلت هذا خطأ والصواب ما أثبتته ،

لأنه موافق للأصول التى أخرجت الأثر .

عبيد بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلى ، أبو

عبد الله المدنى ثقة فقيه ثبت ، مات سنة أربع وتسعين

بعد المائة ، وقيل سنة ثمان وتسعين بعد المائة . اهـ

التقريب ٥٣٥/١ ت ١٤٦٩ ، الكاشف ٢/٢٠٠ ت ٣٦١١ .

(٤)

أ ، د : [] ساقط ، ب ، ج : البصرى بالباء .

قلت : والصواب النمرى بالنون كما فى تقريب التهذيب :

زفر بضم أوله وفتح الفاء ابن أوس بن الحداث بفتح

المهملةتين ثم مثلثة النمرى بالنون . اهـ وقال الشيخ

محمد طاهر الهندى : النمرى بمفتوحة وسكون مهملة

وبراء نسبة الى نصر بن معاوية منه عوف بن مالك وزفر

ابن أوس مولى نصرين . اهـ المغنى فى ضبط أسماء

الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم ص ٢٦١ .

وقال ابن حجر : يقال له رؤية ، وأبوه صحابى

معروف . اهـ التقريب ٢٦١/١ ت ٤٧ .

(٥)

ب : بحبك ، ج : بحيك .

(٦)

ب ، ج : [] ساقط .

(٧)

ب : [] ساقط . قلت : ولعل القائل عبيد الله بن

عبد الله بن عتبة بن مسعود .

(٨)

ج : عال . قلت : كلاهما صواب ، لأن الجوهري قال :

ويقال أيضا : عال زيد الفرائض وأعالها بمعنى . يتعدى

ولا يتعدى . اهـ الصحاح (عول) .

(٩)

أيم الله : من الفاظ القسم . قال ابن الأثير : أيم

الله من الفاظ القسم ، كقولك لعمر الله ، وعهد الله .

وفيهما لغات كثيرة ، وتفتح همزتها وتكسر . وهمزتها

وصل ، وقد تقطع . وأهل الكوفة من النحاة يزعمون أنها

جمع يمين ، وغيرهم يقول : هى اسم موضوع للقسم .

أوردتها هنا على ظاهر لفظها . اهـ النهاية (أيم) .

(١٠)

أى لو قدم عمر بن الخطاب .

(١١)

ب : قدمه .

- (١) آخر الله [ماعالت فريضة ، قال [فقال له : يا [أبا] عباس (٢) (٣) (٤)
 وائيهما التي قدمها الله وائيهما التي آخر ، فقال : [كل فريضة (٥) (٦) (٧) (٨) (٩)
 لم تنزل عن فريضة إلا إلى فريضة فهي التي/قدمها الله ، وكل (١٠) ج/١٤٦
 فريضة زالت عن فريضتها لم يكن لها إلا مابقى فهي التي (١١) (١٢)
 آخر . (١٣) (١٤)
 فاما التي قدّم الله فالزوج ، فله /النصف ، فإذا دخل ب/٧٧
 عليه من يزيله فله الربع ، لايزيله عنه شيء ، والمرأة لها (١٥)
 الربع، فإذا زالت عنه مار لها الثمن ، لايزيلها عنه شيء . (١٦)
 والام لها الثلث ، فإذا زالت عنه مار لها السدس ، لايزيلها (١٧)
 عنه شيء فهذه الفرائض التي قدّم الله . والتي آخر فريضة البنات (١٨)
 والاخوات النصف والثلثان ، فإذا أزالتهما الفرائض عن ذلك لم (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢)

- (١) [ماقط في النسخ مع انه شابت في الاثر .
 (٢) القائل عبيد الله بن عبد الله بن عتبة .
 (٣) ، (٤) ب : [ماقط .
 (٥) ب ، ج : الذي .
 (٦) ب : قدمه ، ج ، د : قدم .
 (٧) ب : الذي .
 (٨) ب : آخره الله .
 (٩) ب ، ج : قال .
 (١٠) ج ، د : قدم .
 (١١) ج : آخر الله .
 (١٢) ب : [ماقط .
 (١٣) ب : أما .
 (١٤) ب : الذي .
 (١٥) يزيله عن النصف بوجود فرع وارث .
 (١٦) اذا لم يوجد فرع وارث ولا اثنان من الاخوة والاخوات .
 (١٧) أي لايجبها .
 (١٨) ب ، ج : آخر الله .
 (١٩) أي البنات والاخوات للواحدة منهما عند الانفراد النصف
 وعند التعدد فلهن الثلثان .
 (٢٠) د : والثلثين .
 (٢١) هـ ، ز : أزالتهن .
 (٢٢) كأن يكن عمبة بالغير أو عمبة مع الغير ، وذلك اذا
 شاركن ذكر في درجتهم ، أو يكون أخوات مع البنات .

(١) يكن لهما إلا ما بقى .

(٢) (٣)

فإذا اجتمع ما قدم الله وما أخره ، بدى بما قدم الله ،

(٤)

ولم تَعْلُ فريضة ، فقال له المصري : فما منعك أن تشير بهذا

الرأى على عمر ؟ قال : هَيْبَتُهُ (٥) ، وكان أمرا وَرَعًا (٦) ، فقال

(٨)

الزهري : والله لولا أنه تقدم ابن عباس إمام عدل ، فأمضى

(٩)

أمرا ، فمضى ، وكان أمرا ورعا لما اختلف على ابن عباس

(١٢)

اثنان من أهل العلم . فهذا مذهب ابن عباس فى إسقاط العول

واحتجابه فيه ، ولم يتابعه على هذا القول الا محمد بن

(١٣)

الحنفية ومحمد بن على بن الحسين بن على ، ومن الفقهاء

(١٤)

(١) ٢ ، ٣ : لهم .

(٢) ب ، ج : آخر الله .

(٣) ب : أبدا .

(٤) النسخ : البصرى .

(٥) وفى السنن الكبرى للبيهقى : هَيْبَتُهُ . قلت : هاب

يهاب هيبة ومهابة أى الإجلال والخافة . لسان العرب

مادة (هيب) .

(٦) فى المحلى لابن حزم والمغنى لابن قدامة : وكان رجلا

مهيبا .

(٧) ب : قال .

(٨) ب ، ج : عادل .

(٩) أى فمضى أمره .

(١٠) وفى المحلى : لولا أنه تقدمه امام عادل ، كان أمره

على الورع ، فأمضى أمرا مضى . وفى السنن للبيهقى : لولا أنه تقدمه امام هدى كان أمره على الورع ما اختلف

على ابن عباس ...

(١١) أ ، ج ، د : ما .

(١٢) أخرج ابن منصور طرفامن الاثر ، والحاكم فى المستدرک

مختصرا ومصححه ، وسكت عنه الذهبى ، الفرائض ٣٤٠/٤ ،

وابن حزم فى المحلى ، كتاب المواريث ، مسألة بيان أن

لأعول فى شيء من مواريث الفرائض ٢٦٤/٩ ، والبيهقى فى

السنن الكبرى ، الفرائض ، باب العول فى الفرائض

٢٥٣/٦ .

وقال ابن حزم : ما اختلف على ابن عباس من أهل العلم

اثنان فيما قال .

(١٣) المحلى ، التلخيص الحبير ، الفرائض ٩٠/٩

(١٤) المرجعين السابقين ، المغنى لابن قدامة ، الفرائض ،

مسألة وإذا كان زوج وأم وأخوة ١٨٤/٦ . =

داود بن علي . / (١)
١٩٩/١

ودليل ذلك مع ما اشار إليه ابن عباس من الاحتجاج أنه
ليس البنات والاخوات بأقوى من البنين والاخوة ، فلما أخذ
البنون والاخوة ما بقي بعد ذوى الفروض ، وإن قلّ ، كان أولى
(٢)
[أن] يأخذه البنات والاخوات . (٣)

والدليل على استعمال العول وإدخال النقص على الجماعة
بقدر فروضهم قول النبي صلى الله عليه وسلم : (أَلْحَقُوا
الفرائض بأهلها) فكان الأمر بجميعهم على سواء ، فامتنع أن
(٤) (٥) (٦)
يختص بعضهم بالنقص دون بعض . ولأنه لما كان قصور التركة عن
الذَيْن وَفَيْقُ الثُلُث/عن الوصية توجب توزيع ذلك بالحصص في
(٧) (٨) (٩)
إدخال النقص [على الجميع بالقسط ولا يخص به البعض] مع تساوى
الكل ، وجب أن يكون فرض التركة بمشابهته في إدخال النقص
على جميعها بالحصص .

ولأنه لو جاز نقص بعضهم توفيراً على الباقين لكان نقص
الزوج والزوجة - لإدلائهما بسبب - أولى من نقص البنات
(١١) (١٢)
والاخوات مع إدلائهما بنسب .

= محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، أبو جعفر
الباقر ، ثقة فاضل فقيه ، مات سنة ١١٨هـ .
التقريب ١٩٢/٢ ت ٥٤٢ ، الكاشف ٧١/٣ ت ٥١٤٢ ، تهذيب
الاسماء واللغات ٨٧/١ ت ١٨ .

- (١) المراجع السابقة .
- (٢) أ : وقليل .
- (٣) ب : [ساقط] .
- (٤) راجع ص ٣٧٨ من الكتاب .
- (٥) أ ، د : وكان .
- (٦) د : لجميعهم .
- (٧) ب : في بعض ، ج : في بعضهم .
- (٨) ب ، ج : الومايا .
- (٩) أ ، د : وإدخال النقص .
- (١٠) ب : [ساقط] .
- (١١) ب : لإدلائهما .
- (١٢) ب : بسبب .

ولأن الزوج والزوجة والام إن أعطوا مع كثرة الغروض
 وضيق التركة أعلى الغرضين كَمَلًا ، وأدخل النقص على غيرهم^(١)
 ظلم من شاركهم ، وجعلوا أعلى في الحالة الأولى ، وإن أعطوا^(٢)
 أقل الغرضين ، [فقد] حجبوا بغير مَن حجبهم الله [تعالى به] .^(٣)
 وكللا الأمرين فاسد ، وإذا فسد الأمران وجب العول .^(٤)

وأما استدلاله بأن ضعف البنات والأخوات يمنع من أن
 يفضلوا على البنين والأخوة ، فالجواب عنه أن في إعطائهن
 الباقي تسوية بينهن وبين البنين والأخوة ، وقد فرق الله
 تعالى بينهما فيما قدره لأحدهما ، وأرسله للآخر ، فلم يجز^(٥)
 أن يسوّى بين المقدّر والمرسل .^(٦)

وأما ضيق المال عن نصفين وثلاث فلعمري أنه يضيق عن
 ذلك مع عدم العول ويتسع له مع وجود العول فلم يمتنع .

وأما قوله أنه يقدم من قدم الله فكلهم مقدم لأمرين :
 أحدهما : ليس يحجب بعضهم بعضا ، [وفيما قاله ابن
 عباس حجب بعضهم عن بعض] .

والثاني : أن فرض جميعهم مقدّر^(١١) ، وفيما قاله ابن
 عباس إبطال (لتقدير فرضهم / فثبت ما قلناه) .^(١٢) والله أعلم .

-
- (١) (كمل) : الكمال : التمام . وفيه ثلاث لغات : كَمَل ،
 وكَمَّل ، وكَمِل . والكسر أردؤها ... ويقال : اعطه المال
 كَمَلًا أي كله . اهـ الصحاح (كمل) .
 (٢) ب : وانقص النقص .
 (٣) أي جعل الزوج والزوجة والام .
 (٤) ب ، ج : الأدنى .
 (٥) ب : بأقل .
 (٦) ، (٧) ب : [] ساقط .
 (٨) أ ، ب : وكلّ الأمرين .
 (٩) أي جعل نصيب البنات والأخوات عند الانفراد عن من
 يعصيهن من البنين والأخوة مقدرا .
 (١٠) أي جعل نصيب الابن والأخ غير مقدر .
 (١١) ب : [] ساقط .
 (١٢) ب () لتقدم بعضهم فتدبر ذلك وتفهمه ، ج : لتقديم
 بعضهم فتدبر ما قلناه .

مسألة

قال الشافعى : (وليس يعال لاحد/من الاخوة والاخوات مع ج/١٤٧
(١)
الجد إلا فى الاكدرية ، وهى زوج وام واخت [لاب وام أو لاب]
(٢)
وجد ، فلزوج النصف ، وللام الثلث ، وللجد السدس ، وللأخت
(٣) (٤) (٥)
النصف يعال به لها ، ثم يضم الجد سدسه إلى [نصف] الأخت ،
(٦)
فيقسمان ذلك للذكر مثل حظ الانثيين . أمها من ستة ، وتعمل
بنصفها ، وتمتع من سبعة وعشرين ، للزوج تسعة ، وللام ستة ،
(٧)
ولللجد ثمانية ، وللأخت أربعة) .

اعلم أن لزيد بن ثابت فى مسائل الجد ثلاثة أصول :
(٨) (٩)
أحدها : أنه لايفرض للأخوات المنفردات مع الجد . [وحكى
عن على وابن مسعود رضى الله عنهما أنهما فرضا للأخوات
(١٠) (١١)
المنفردات مع الجد] وقد دللنا عليه [فيما تقدم] .
(١٢)
والثانى : أن يُفَقِّلَ أمّا على جد .

-
- (١) ، (٥) ب : [ساقط] .
(٢) أ : وجدة .
(٣) أى بنصف الأخت .
(٤) ب : ثم يضم سدس الجد .
(٥) أى فيقسمان .
(٦) مختصر المزنّى ، الفرائض ، باب ميراث الجد ٢٤٠/٨ .
(٧) ب ، ج : المفردات .
(٨) الا فى الاكدرية ، شرح السنة ٣٤٣/٨ ، المذهب ، فصل
ولايفرض للأخت مع الحد ٣٤/٢ ، تصحيح التنبيه ص ٩٤ .
(٩) ب : [ساقط] .
(١٠) ب ، ج : [ساقط] . قلت : راجع ص ٢٢٧ من الكتاب .
(١١) المصنف لعبد الرزاق ، الفرائض ، باب فرض الحد ٢٧١/١٠
السنن لابن منصور ، الفرائض ، باب قول عمر فى الجد
٦٩٠/٦٨ ، المصنف لابن أبى شيبّة ، الفرائض ، فى زوج
وام وأخت وجد فهذه التى تسمى الاكدرية ٣٠١٠٣٠٠/١١ ،
وفى امرأة تركت زوجها وأما وأخاها لأبيها وجدها
ص ٣٠٨٠٣٠٧ .

وحكى عن عمر وابن مسعود رضى الله عنهما /أنهما كانا ٢٠٠/١
 (١) [لا] يَقْضِيَانِ أُمًّا عَلَى جَدٍّ ، وقد دللنا عليه .
 (٢)
 والثالث : أنه لا يعيل مسائل الجد .
 (٣)

وحكى عن عمر وعلى وابن مسعود رضى الله عنهم أنهم
 يعيلون مسائل الجد .
 (٤)

والدليل على أنها لا تعول شيئان :
 (٥)

أحدهما : أن الجد يرث مع الأخوة والأخوات بالتعميب ،
 ومسائل العميات لا تعول .

/والثانى : أنه لما كان [اجتماع] الأخوة [والأخوات] (٦)
 ٢٠/د (٧)
 يمنع من عول مسائل الجد كان الأفراد الأخوات مانعا من العول ،
 فهذه ثلاثة أصول لزيد قد عمل عليها فى مسائل الجد ، ولم
 يخالف شيئا منها (٨) إلا فى الأكدرية ، فإنه فارق فيها أصليين
 (٩)
 منها .
 (١٠)

(١١) (١٢)
 والأكدرية : هى زوج وأم واخت وجد . اختلف الناس فيها
 على أربعة أقاويل .

-
- (١) ب : [] ساقط .
 (٢) راجع ص ٢٤١ من الكتاب .
 (٣) المذهب ، تصحيح التنبية ، الفرائض ، باب الجد والأخوة
 ص ٩٤ ، المغنى لابن قدامة ، الفرائض ، باب ميراث الجد
 مسألة الأكدرية ٢٢٤،٢٢٣/٦ .
 (٤) لم أجد لهذا مرجعا .
 (٥) أ ، د : أمباب أحدها .
 (٦) ج : [] ساقط .
 (٧) أ : [] ماقط . قلت لأنهم عمية .
 (٨) أى من الأصول الثلاثة .
 (٩) أى فى الأكدرية .
 (١٠) أى من الأصول الثلاثة .
 (١١) ب ، ج : منها الأكدرية .
 (١٢) ب ، ج : وهى .

أحدها : وهو قول أبى بكر المديق رضى الله عنه ومن
(١)
تابعه أن للزوج النصف ، وللام الثلث ، ولجد السدس ، وتسقط
(٢)
الاخت .

وقد حكى هذا القول قَبِيْمَةُ بن دُوَيْب عن زيد .
(٣)
والقول الثانى : وهو قول عمر وعبد الله بن مسعود
(٤)
أن للزوج النصف ، وللام السدس ، ولالاخت النصف ، ولجد السدس ،
لأنهما لا يَفْقِلَانِ أمَّا على جد ، وعالت بثلاثها إلى ثمانية .

والقول الثالث : وهو قول على بن أبى طالب أن للزوج
النصف ، وللام الثلث ، ولالاخت النصف ، ولجد السدس/وتعول ب/٧٨
(٥)
بنصفها إلى تسعة ، [وتقسم بينهما على ذلك .

والقول الرابع : وهو قول زيد بن ثابت المشهور عنه أن
للزوج النصف، وللام الثلث ، ولالاخت النصف ، ولجد السدس ،
(٦)
وتعول بنصفها إلى تسعة] ثم تجمع سهام الاخت والجد ، وهى
(٧)
أربعة ، فتجعلها بينهما على ثلاثة ، فلا تنقسم ، فاضرب ثلاثة فى
(٨)
تسعة تكن سبعة وعشرين : للزوج ثلاثة فى ثلاثة : تسعة ، وللام
(٩)
(١٠)
(١١)

-
- (١) كابن عباس وعائشة وعبد الله بن الزبير الذين جعلوا
الجد منزلة الأب .
(٢) المغنى لابن قدامة ، الفرائض ، مسألة الاكدرية ٢٢٤/٦ .
(٣) ما وجدت له مرجعا .
(٤) بداية المجتهد ، الفرائض ، ميراث الجسد ٣٤٨/٢ ،
المغنى لابن قدامة .
(٥) المصنف لعبد الرزاق ٢٧١/١٠ ، السنن لابن منصور ٦٨/١ ،
المصنف لابن أبى شيبة ، بداية المجتهد ، المغنى لابن
قدامة .
(٦) المراجع الاخيرة ، شرح السنة وفيه : (يتروك نصيب الاخت
فى يدها) الفرائض ، باب فى ميراث الجد ٣٤٤، ٣٤٣/٨ .
(٧) أ ، د : [] ساقط .
(٨) أى فتقسمها .
(٩) ب : ولا .
(١٠) وهى عدد الرؤوس المنكسرة عليها .
(١١) أى أصل المسألة بعد عولها .

سهمان فى ثلاثة ستة ، وتبقى اثنا عشر : للاخت ثلثها : أربعة ،

وللجد ثلثها : ثمانية . ففارق زيد فى هذه المسألة أصليين .

أحدهما : أنه فرض للاخت مع الجد ، وهو لا يرى الفرض لها

والثانى : أنه أعال [فى] مقاسمة الجد ، وهو لا يعيّلها .

وأقام على أصله الثالث فى جواز تفضيل الأم على الجد ،

وإنما فارق فيها أصليه فى الفرض والعول ، لأن الباقي بعد

فرض الزوج والأم السدس ، فإن دفعه إلى الجد أسقط الاخت ،

وهو لا يسقطها ، لأنه قد عصبها ، والذكر إذا عصب أنثى

فأسقطها سقط معها ، كالإخ إذا عصب اخته وأسقطها ، سقط معها .

ولو كان مكان الاخت أخ أسقطه الجد ، [لأنه لم يتعصب

بالجد ، كالاخت ، فجاز أن يسقط] ويورث دونه ، فلهذا المعنى / ج ١٤٨/

لم يفرض للجد وتسقط الاخت ، ولم يجز أن يفرض للاخت ، ويسقط

الجد ، لأن الجد لا يسقط مع الولد الذى هو أقوى من الاخت ،

فلم يجز أن يسقط بالاخت ، فدعته الضرورة إلى أن فرض لهما ،

وأعال ، ثم لم يجز أن يقر كل واحد منهما على ما فرض له ،

لأن فيه تفضيل الاخت على الجد ، والجد عنده كالإخ الذى يعصب

المراجع السابقة ، سنن الدارمى ، الفرائض ، باب

الاكدرية ٣٥٧/٢ .

(٢) أ ، د : [ساقط .

(٣) ب : تفضل .

(٤) ب ، ج : أصله .

(٥) أى الجد .

(٦) كان تكون الغريضة : زوجا ، وأما ، وأولاد أم ، واختا

وأخا لأب فللزوجة النصف ، وللام السدس ، ولأولاد الأم الثلث

فالمسألة من ستة أسهم : للزوج ثلاثة ، وللام سهم ،

ولأولاد الأم سهمان ، والإخ والاخت لأب عصبة ، ولم يبق

لها شيء .

(٧) ب : [ساقط .

(٨) أى ويورث الجد دون الإخ .

(٩) أ : الوالد . قلت : أى مع ولد الصلب أو ولد الابن .

(١٠) قوله : (فدعته) الضمير يعود إلى زيد .

(١١) ب : لها .

(١٢) ب : الإخ .

أخته ، وكل ذكر عمب أنشئ قاسمها للذكر مثل حظ الأنثيين ،
 (١) فلذلك فرض زيد ، وأعال ، وقاسم . وبه قال الشافعي .
 (٢)

واختلفوا في تسمية هذه المسألة الاكدرية :
 (٣)

فقال الأعمش : سميت بذلك ، لأن عبد الملك بن مروان سأل
 (٤)

عنها /رجلا يقال له : الاكدر فإخطأ/ فيها ، فنسبت إليه .
 ٢٠١/١ ، ٢١/د

وقال آخرون : سميت بذلك لأن الجد كثر على الأخت فرضها .

وقال آخرون : سميت بذلك ، لأنها كثر على زيد مذهبه

في أن فارق فيها أصليين له . وقد يلقي الفرضيون هذه
 (٥)

المسألة في معاية الفرائض ، فيقولون : أربعة ورثوا تركة ،
 (٦)

(١) أ ، ج ، د : فلذلك ما فرض .

(٢) مختصر المزي ٢٤٠/٨ ، شرح السنة ٣٤٣/٨ ، المذهب ٣٤/٢ التنبية ص ٩٤ ، وفي روضة الطالبين : فلا يفرض للأخوات مع الجد ، ولا تعامل مسألة بسببهن ، بخلاف الجد حيث فرضنا له وأعلننا ، لأنه صاحب فرض بالجدودة ، فرجع اليه لضرورة . وهذا أصل مطرد إلا في المسألة الاكدرية . الفرائض ، الباب الثالث في ميراث الجد مع الاخوة ٢٥/٦ .

(٣) ب : واختلف .
 (٤) الأعمش هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي ، أبو محمد الكوفي الأعمش ، ثقة حافظ ، عارف بالقراءة ، ورع ، لكنه يدلّس . مات سنة سبع وأربعين بعد المائة ، أو ثمان .

التقريب ٣٣١/١ ت ٥٠٠ ، الكاشف ٣٢٠/١ ت ٢١٥٣ .
 (٥) عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي ، أبو الوليد المدني ، ثم الدمشقي ، كان طالب علم قبل الخلافة ، ثم اشتغل بها ، فتغير حاله ، مات سنة ١٨٦هـ التقريب ٥٢٣/١ ت ١٣٤٧ ، تهذيب الاسماء واللغات ٣٠٩/١ ت ٣٧٢ .

(٦) (عبي) بالامر ، وعن حجته يعيا من باب تعب عيا : عجز عنه . وقد يدغم الماضي فيقال : عى ، فالرجل عى وعيى على فعل وفعليل . وعيى بالامر : لم يهتد لوجهه . اهـ المصباح المنير مادة (عبي) . وعايا صاحبه معاية إذا القى عليه كلاما لايهتدى لوجهه ، وتقول : اياك ومساءل المعاية ، فانها صعبة المعاناة . اهـ أساس البلاغة (عبي) .

وقال النووي : وهذا أصل مطرد ، إلا في المسألة الاكدرية ، وهي زوج وأم وجد وأخت للابوين أو للاب ، فللزوجة النصف ، وللأم الثلث ، وللجد السدس ، ويفرض =

فجاء أحدهم فأخذ ثلثها ، ثم جاء الثانى ، فأخذ ثلث الباقي ،
ثم جاء الثالث فأخذ ثلث الباقي ، ثم جاء الرابع فأخذ
الباقي ، لأن الزوج يأخذ ثلثها ، ثم الأم تأخذ ثلث الباقي ،
(١)
ثم الأخت تأخذ ثلث باقيها ، [ثم الجد يأخذ باقيها] .

= للاخت النصف ، وتعمل من ستة الى تسعة . ثم يجمع نصيب
الأخت والجد ، ويجعل بينهما أثلاثا . وتمتع من سبعة
وعشرين ، للزوج تسعة ، وللأم ستة ، وللأخت أربعة ،
وللجد ثمانية . ويمتحن بها فيقال : وراث أربعة ، أخذ
أحدهم ثلث المال ، والثانى ثلث الباقي ، والثالث ثلث
الباقي ، والرابع الباقي . اهـ روضة الطالبين ٥٢/٦ .
(١) أ ، ج : [ساقط] .

فصل

(١) فلو كان فى الاكدرية مكان الاخت آخا سقط بالجد ،
والفرق بين الاخ والاخت ما قدمناه من أن الاخت تَعَصَّبَتْ بالجد ،
فلم يجز أن يُسْقِطَهَا ، ولا يسقط معها ، والاخ لم يتعصب بالجد
بل بنفسه ، فجاز أن يُسْقِطَهُ الجدُّ ، وياخذ بالرحم (٢) .
فلو كانت زوجا وأما وأخا وجدا وأختا كان للزوج النصف .
وللام السدس ، وللجد السدس ، والباقى وهو السدس بين الاخ
والاخت على ثلاثة .
فلو كانت زوجا وأما وبنتا وأختا وجدا ، كان للزوج
الربع ، وللام السدس ، وللبنت النصف ، وللجد السدس ، وتعمل (٣)
إلى ثلاثة عشر ، وتسقط الاخت ، لأنها تعصبت بالبنت ، فلم
يوجب سقوطها سقوط الجد معها ، ولم يمتنع عولها ، لأن الجد
لم يرث فيها بالتعصيب ، وإثما لاتعمل مسائل الجد التى
يقاسم فيها الاخوة والاختوات ، وهى المنسوبة إلى مسائل الجد . (٤)
وقد تعمل فى غيرها كما تعمل مع الاب (٥) (٦) .

-
- (١) المرجع الأخير .
(٢) أى بالفرض .
(٣) وأصل المسألة من اثنى عشر سهما ، ثم عالت بنصف
سدسها .
(٤) أى مسائل الجد التى لا يعيّلها زيد بن ثابت رضى الله
عنه .
(٥) ب ، ج : فى الاب .
(٦) كزوج وبنتين وأب . وأصلها من اثنى عشر سهما ، للزوج
الربع ثلاثة ، وللبنتين ثلثان ثمانية ، وللاب سدس اثنان
فعالت الى ثلاثة عشر .

فصل فى ملقبات الجد

منها الخرقاء وهى أم وأخت وجد ، واختلف المحابة فيها

على ستة أقاويل :

أحدها : وهو قول أبى بكر ومن تابعه من المحابة رضى^(١)
الله عنهم والفقهاء أن للام الثلث ، لأن الجد بمنزلة الأب^(٢)
فاسقط الأخت والباقي للجد .^(٣)

والثانى : وهو قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن^(٤)
للام السدس وللأخت النصف ، والباقي للجد ، لأنه [لا] يُفَقِّلُ أما^(٥)
على جد .

والثالث : وهو قول عثمان رضى الله عنه أن للام الثلث ،^(٦)
وللأخت الثلث ، وللجد الثلث .

والرابع : وهو قول على أن للام الثلث وللأخت النصف^(٧)
والباقي للجد ، لأنه يُفَقِّلُ أمّا على جد .

والخامس : وهو قول ابن مسعود رضى الله عنه : إنَّ للأخت^(٨)
النصف ، والباقي بين الأم والجد نصفان .

(١) كابن عباس وابن الزبير وغيرهم ، السنن لابن منصور ٦٩،٦٨/١ ، المصنف لابن أبى شيبة ، الفرائض ، فى أم وأخت لأب وأم وجد ٣٠٤،٣٠٢/١١ ، السنن الكبرى ، الفرائض ، باب الاختلاف فى مسألة الخرقاء ٢٥٢/٦ ، المذهب ٣٤٠،٣٣/٢ ، بداية المجتهد ٣٤٩/٢ .

(٢) كابى حنيفة والمزنى وأبى شور واسحاق وداود . راجع ص ٢٨٢ من الكتاب .

(٣) لأن الجد بمنزلة الأب فسقطت به الأخت .

(٤) [] ساقط .

(٥) المصنف لعبدالرزاق ٢٧١/١٠ ، السنن لابن منصور ، السنن الكبرى للبيهقى ، المذهب .

(٦) المراجع السابقة .

(٧) المراجع الأخيرة ، المصنف لابن أبى شيبة .

(٨) المراجع السابقة .

قلت : وفى السنن الكبرى والمذهب وبداية المجتهد رواية أخرى ، وهى أنه جعل للأخت النصف ، وللجد الثلث وللأم السدس .

والسادس : وهو قول زيد بن ثابت رضى الله عنه
للأم الثلث، والباقي بين الأخت والجد على ثلاثة ، ^(١) وتصح من تسعة ،
وبهذا يقول الشافعى . ^(٢)

وقد قدمنا من الدلائل ما / يوضح هذا الجواب . ج ١٤٩/
وسميت هذه المسألة الخرقاء لأن أقاويل الصحابة رضى
الله عنهم تَخَرَّقَتْهَا .
وسميت مثلثة عثمان رضى الله عنه ، لأنه جعل المال ^(٣)
بينهم أثلاثا . ^(٤)
وسميت مربعة ابن مسعود رضى الله عنه ، لأنه جعل المال ^(٥)
بينهم أرباعا . والله أعلم بالصواب .

-
- (١) المراجع السابقة سوى المصنف لعبد الرزاق .
(٢) المذهب .
(٣) وفي المذهب : وتسمى الخرقاء لكثرة اختلاف الصحابة
فيها ٣٤/٢ .
(٤) المذهب .
(٥) المذهب ، روضة الطالبين ، الفرائض ، الباب العاشر فى
المسائل الملقبات ٨٩/٦ .

مسألة

- قال الشافعي/رحمه الله: (١) (والاخوة للاب والام يعادون (٢) (٣) ٢٠٢/١٢٢/د
- الجد بالاخوة والاخوات للاب ، ولايمير في ايدي الذين لاب شيء ،
(٤)
إلا أن تكون أخت واحدة لاب وام ، فيصيبها بعد المقاسمة أكثر
من النصف ، فترت ما زاد على الاخوة للاب ، والاخوة والاخوات
(٥) (٦)
[للاب] [بمنزلة الاخوة والاخوات للاب] والام مع الجد ، إذا لم
(٧) (٨) (٩)
يكن أحد من الاخوة والاخوات [للاب والام] ، وهذا كما قال ،
(١٠)
لاختلاف/بين من قاسم الجد بالاخوة والاخوات أنه متى ٧٩/ب
(١١)
انفرد معه الاخوة والاخوات [للاب والام] قاسموه ، وإذا انفرد
(١٢)
معه الاخوة والاخوات [للاب] قاسموه ، كمقاسمة ولد الاب والام .
(١٣) (١٤)
واختلفوا في اجتماع الفريقين معه : فحكى عن عليّ

- (١) ب : رضى الله عنه .
(٢) أ ، د : والاخوات .
(٣) قال الجوهري : واعتد به يعنى من يعاده فى الميراث . اهـ المحاج (عدد) .
وقال النووي : وقولهم فى كتاب الفرائض : مسألة المعادة : هو بضم الميم وتشديد الدال المفتوحة . اهـ التهذيب (عدد) . وانظر تهذيب اللغة للأزهري (عدد) .
(٤) أ ، ب : أختا . وفى مختصر المزنى : أخت . قلت : كان هنا ثامة .
(٥) أ : [] ساقط .
(٦) ، (٧) ب : [] ساقط .
(٨) مختصر المزنى ، الفرائض ، باب ميراث الجد ٢٤٠/٨ مع الام .
(٩) ج : وهو كما قال .
(١٠) ج : للجد .
(١١) د : [] ساقط .
(١٢) أ ، د : [] ساقط .
(١٣) أى مع الجد .
(١٤) تنبيه : قول المصنف : (إلا أن يكون ولد الاب والام أنثى واحدة ، وولد الاب أنثى ، ولاذكر معهن ، فيفرض لهن السدس ، تكلمة الثلثين ، فإن كان معهن ذكر سقطن به مع ولد الاب والام) فهذا غير صواب فى مذهب على رضى الله عنه . والصحيح أنه يفرض للأخت من الاب والام النصف ثم الباقي يكون بين الجد والأخ للاب ، أو الاخوة =

(١) وابن مسعود : إِنَّ وَلَدَ الْآبِ يَسْقُطُونَ بِوَلَدِ الْآبِ وَالْأُمِّ [فى مقاسمة
الجد ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَلَدُ الْآبِ وَالْأُمِّ ^(٢) أُنْثَى وَاحِدَةً ، وَوَلَدُ الْآبِ
إِنْثَا ، وَلَازَكَرَ مَعَهُنَّ ، فَيَفْرُضُ لِهِنَّ السُّدُسَ ، تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ .
فَإِنْ كَانَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ سَقَطْنَ بِهِ مَعَ وَلَدِ الْآبِ وَالْأُمِّ ، اسْتِدْلَالًا بِأَنَّ
وَلَدَ الْآبِ لَمَّا سَقَطُوا بِوَلَدِ الْآبِ وَالْأُمِّ عَنْ الْمِيرَاثِ مَعَ الْجَدِّ ،
سَقَطُوا فِي مِقَاسِمَةِ الْجَدِّ ، لِأَنَّ الْمِقَاسِمَةَ سَبَبٌ لِلِاسْتِحْقَاقِ ، فَسَقَطَتْ
بِسُقُوطِ اسْتِحْقَاقِ .

(٥) وذهب زيد بن ثابت الى أَنَّ وَلَدَ الْآبِ يِقَاسِمُونَ الْجَدَّ [مع]
وَلَدَ الْآبِ وَالْأُمِّ ، ثُمَّ يَرْتَدُّونَ مَا حَصَلَ لَهُمْ عَلَى وَلَدِ الْآبِ وَالْأُمِّ ، إِلَّا
أَنْ يَكُونَ وَلَدُ الْآبِ وَالْأُمِّ أُنْثَى وَاحِدَةً ، فَلَا تَزَادُ فِيمَا يَرِثُ عَلَيْهَا
عَلَى النِّصْفِ ، فَإِنْ فَضَلَ بَعْدَ النِّصْفِ شَيْءٌ ، تَقَاسَمَهُ وَلَدُ الْآبِ

= وَالْأَخَوَاتِ لِلْآبِ : قَالَ الدَّارِمِيُّ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ شَنَا
سَفِيَّانَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : كَانَ عَلَى
وَلَا يِقَاسِمُ بِنَاخٍ لَابٍ مَعَ أَخٍ لَابٍ وَأُمٍّ ، وَإِذَا كَانَتْ أُخْتُ لَابٍ وَأُمٍّ
وَأَخٍ لَابٍ أُعْطِيَ الْأُخْتُ النِّصْفَ ، وَالنِّصْفُ الْآخَرُ بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأَخِ
نِصْفَيْنِ . وَإِذَا كَانُوا إِخْوَةً وَأَخَوَاتٍ شَرَكَهُمْ مَعَ الْجَدِّ إِلَى
السُّدُسِ . سَنَّ الدَّارِمِيُّ ، الْفَرَائِضَ ، بِأَبٍ قَوْلَ عَلَى فِي
الْجَدِّ ٣٥٥/٢ ، وَفِي الْمَصْنُفِ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ فِي
أُخْتِ لَابٍ وَأُمٍّ وَأَخٍ وَأُخْتِ لَابٍ وَجَدَ فِي قَوْلِ عَلَى : لِلْأُخْتِ مِنَ
الْآبِ وَالْأُمِّ النِّصْفَ ، وَمَا بَقِيَ فَبَيْنَ الْجَدِّ وَالْأُخْتِ وَالْأَخِ مِنَ
الْآبِ عَلَى الْأَخْمَاسِ . أَمَّا أَنْظَرُ فِي هَذِهِ الْفَرَائِضِ الْمَجْتَمِعَةِ
مِنَ الْجَدِّ وَالْأُخُوَّةِ وَالْأَخَوَاتِ ٣١٢/١١ . وَأَنْظَرُ أَيْضًا السَّنَنَ
الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ ، الْفَرَائِضَ ، بِأَبٍ بَيَانُ الْإِخْتِلَافِ فِي
مَسْأَلَةِ الْمَعَادَةِ ٢٥٢،٢٥١/٦ .

(١) الْمَصْنُفُ لِعَبْدِ الرَّزَاقِ ، السَّنَنُ لِابْنِ مَنصُورٍ ، الْفَرَائِضُ ،
بِأَبٍ قَوْلَ عُمَرَ فِي الْجَدِّ ٧٢،٧١/١ ، الْمَصْنُفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ،
الْإِشْرَافُ عَلَى مَسَائِلِ الْخِلَافِ ، الْفَرَائِضُ ، مَسْأَلَةُ إِذَا كَانَ
مَعَ الْأُخُوَّةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلْآبِ وَالْأُمِّ إِخْوَةٌ أَوْ أَخَوَاتُ لِلْآبِ ٣٣٣/٢ ،
السَّنَنُ الْكُبْرَى .

(٢) ب : [] سَاقَطَ .

(٣) ج : بِذَلِكَ .

(٤) أَى الْمِقَاسِمَةِ .

(٥) ب : [] الْمِقَاسِمَةُ .

(٦) ج : يَزَادُ .

بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ^(١) ، وحكى عن عمر نحوه رضى الله
عنه ، وبه قال الشافعى ومالك ^(٢) ^(٣) ^(٤) .

والسدليل على مقاسمة الجد بولد الاب مع ولد الاب والام ^(٥)
هو أن مقاسمة الاخوة للجد إنما كان لإدلاء جميعهم بالاب ،
فلما ضَعُفَ الجد عن دفع الاخوة للاب بانفرادهم ، كان أولى أن
يضعف عن دفعهم إذا اجتمعوا مع من هو أقوى منهم ، فلذلك ^(٦)
استوى الفريقان في مقاسمته . [ثم] لما كان الاخوة للاب والام ^(٧)
أقوى سببا من الاخوة للاب دفعوهم عما صار إليهم ، حين ضَعُفَ ^(٨)
الجد عن دفعهم ، فلذلك عاد ما أخذه الاخوة للاب عليهم . وليس
يمتنع أن يحجب الاخوة شخصا يعود ما حجبوه على غيرهم ، ألا ترى
أن الأخ للاب يحجب الأم مع الأخ للاب والام ، ثم يعود السدس ^(٩) ^(١٠) ^(١١)
الذى حجبها [عنه] على الأخ للاب والام ، فهكذا في مقاسمة
الجد ، وهكذا الإخوان يحجبان الأم مع الأبوين ، ثم يعود ^(١٢) ^(١٣)

-
- (١) المصنف لعبد الرزاق ، المصنف لابن أبي شيبه ، السنن
الكبرى ، شرح السنة ، الفرائض ، باب في ميراث الاب
والجد ٣٤٤/٨ ، المذهب ٣٣/٢ ، بداية المجتهد ٣٤٩/٢ .
(٢) لم أجد لهذا مرجعا .
(٣) المذهب ، التنبيه ، الفرائض ، باب الجد والاخوة ص ٩٤ ،
روضة الطالبين ، الفرائض ، الباب الثالث في ميراث
الجد مع الاخوة ٢٤/٦ .
(٤) الموطأ ، الفرائض ، باب ميراث الجد ٥١٢/٢ ، الاشراف
على مسائل الخلاف ، الكافى لابن عبد البر ، الفرائض ،
باب ميراث الجد ١٠٦٢/٢ .
(٥) أ : وهو .
(٦) أ ، ج : فلذلك ما استوى .
(٧) د : [ساقط] .
(٨) ب : مع .
(٩) ب : يحجبها .
(١٠) ب : به ، ج : [ساقط] .
(١١) كأن تكون الفريضة أما وأخا لاب وام وأخا لاب ، فلام
السدس ، والباقي للأخ الشقيق .
(١٢) ج : الأخوات .
(١٣) من الثلث الى السدس .

(١) الحجب على الأب دون الأخوين .

(٢) فأمّا الجواب عن الاستدلال بجريان المقاسمة إنّما تجب (٣)

للاستحقاق بها ، فهو أن الاستدلال به صحيح ، وقد

استحققه /الأخوة للأب والام ، فماتت المقاسمة للاستحقاق ، د/٢٣ لاغيره .

(١) أي يعود السدس المحجوب عن الأم على الأب ، لأن الأخوين ساقطا بم .

(٢) ب ، ج ، د : الاستدلال بأن المقاسمة .

(٣) ب : تحجب .

١٥٠/ج

فصل

- (١) فعلى هذا لو ترك أخا لأب وأم ، وأخا لأب ، وجداً ، كان المال بينهم أثلاثاً ، ثم يرث الأخ للأب سهمه على الأخ للأب والأم ، فيمير للأخ لأب والأم/سهمان وللد سهم . ٢٠٣/أ
- ولو ترك أخاً لأب وأم ، وأختاً لأب ، وجداً ، كان المال بينهم على أربعة ، ثم ترث الأخت للأب سهمها على الأخت لأب والأم ، [فيمير للأخت لأب والأم] سهمان ، وللد سهمان . ولو ترك أخاً لأب وأم وأختاً لأب وجداً ، كان المال بينهم على خمسة ، ثم ترث الأخت لأب على الأخ لأب والأم سهمها ، فيمير للأخ لأب والأم ثلاثة أسهم ، وللد سهمان .
- [ولو ترك أخاً لأب وأم ، وأختين لأب ، وجداً ، كان المال بينهم على ستة ، ثم ترث الأختان سهمهما على الأخ لأب والأم ، فيمير له أربعة أسهم ، وللد سهمان] .
- ولو ترك أخاً لأب وأم ، وأخاً لأب ، وجداً ، كان المال بينهم على خمسة ، ثم يرث الأخ لأب من سهمه على الأخت لأب والأم [تمام] النصف [سهما ونصفاً ، فيمير مع الأخت لأب والأم] سهمان ونصف ، ومع الأخ لأب نصف سهم ، ومع الجد سهمان ، وتمتع من عشرة .

(١)، (٧) ب : وجد .
 (٢)، (٥)، (٦) أ ، د : سهمين .
 (٣)، (١١) أ ، د : سهمان .
 (٤)، (١٣)، (١٤)، (١٧) ب : [ساقط] .
 (٨) ب ، ج : الأخت .
 (٩) أي سهمها .
 (١٠)، (١٢)، (١٨)، (٢٠) د : سهمين .
 (١٥) ج : سهمان .
 (١٦) ج : ونصف .
 (١٩) د : ونصفاً .

فلو ترك أختا لأب وأم . وأختين لأب وجدا ، كان المال بينهم على خمسة ، ثم ترك الأختان من الأب على الأخت من الأب والأم تمام النصف ، فينتقل إلى عشرة ، وتمح من عشرين .
(١)

فلو ترك أختا لأب وأم . وثلاث أخوات لأب وجدا ، كان المال بينهم على ستة ، ثم ترك الأخوات للأب على الأخت للأب والأم تمام النصف سهمين ، ويقتسمن السهم الباقي ، وتمح من ثمانية عشر .
(٢)

ولو ترك أختين لأب وأم . وأختين لأب وجدا ، كان المال بينهم على ستة ، ثم ترك الأختان للأب سهميهما على الأختين للأب والأم ، لأن ذلك تمام الثلاثين ، فيصير مع الأختين أربعة ، ومع الجد سهمان ، ويرجع إلى ثلثه .
(٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨)

ولو ترك أما وأختا لأب وأم . وأخوين وأختا لأب وجدا ، كان للأب السدس ، وللجد ثلث ما يبقى ، لأنه خَيْرُ له من المقاسمة و [من] سدس جميع المال ، فاضرب ثلاثة في ستة تكن ثمانية عشر ، سدسها للأب [ثلاثة] ، وثلث الباقي للجد خمسة ، وللأخت لأب والأم تمام النصف تسعة ، ويبقى سهم واحد لولد الأب على خمسة ، فاضربها في ثمانية عشر تكن تسعين ، ومنها تمح .

-
- (١) ج : أختا .
(٢) أ ، د : فلو .
(٣) ب : سهميهما .
(٤) ب : الثلاثين .
(٥) ب ، ج : سهمين .
(٦) ب ، ج : فيرجع .
(٧) ب : ثلاثة .
(٨) ب ، ج : فلو .
(٩) أ : في .
(١٠) أ : [ساقط] .
(١١) ب : تبلغ .
(١٢) ب : [ساقط] .

(١)

وهذه المسألة يسميها الفرزيون تسعينية زيد .

ولو ترك أما واختا لآب وام . وأخا واختا لآب وجدا ،

كان للام السدس ، والباقي بينهم على ستة ، لأن المقاسمة

وثلث الباقي سواء ، فإن عملتها على المقاسمة كملت للاخت^(٢)

للآب والام النصف ، وجعلت الباقي بين ولد الآب على ثلاثة ،

ويصح عملها من مائة وثمانية . وإن عملتها على إعطاء الجد

ثلث الباقي [أخذت عددا تمح منه مخرج السدس ، وثلث الباقي،

وأقله ثمانية عشر ، للام منها السدس ، ولجد ثلث الباقي]^(٣) ،

وللاخت للآب والام النصف تسعة ، والباقي وهو سهم بين ولد الآب

على ثلاثة ، فأضربها/فى ثمانية عشر تكن أربعة وخمسين ، ج/١٥١

فتمح منها على هذا العمل المختصر

(٤)

وهذه المسألة يسميها الفرزيون/مختصرة زيد . ب/٨٠

والجواب فى هذه المسائل كلها على قول زيد الذى يذهب

اليه ، ويعمل عليه .

(٥)

وقد/حذفنا الجواب على قول من سواه كراهة الإطالة . ٢٠٤/١

وبالله التوفيق .

(١) روضة الطالبين ، الفرائض ، الباب العاشر فى المسائل الملقبات ٩٠/٦ .

(٢) أ : عملها .

(٣) أ ، د : [ساقط] .

(٤) روضة الطالبين .

(٥) أ ، د : كراهية .

مسألة

(١) قال الشافعي : (وأكثر ماتعول به الغريفة ثلثاها) .
 اعلم أنّ هذا الكتاب مقصور على فقه الفرائض دون العمل ،
 غير أننا لانحب أن نُخْلِيه من فصول تشتمل على أصول الحساب ،
 وطريق العمل ، ليكون الكتاب كافيا ، ولما قمدنا حاويا .
 فأول الفصول أصول المسائل .
 قد ذكرنا جمعا وتفصيلا أن الفروض ستة : النصف ،
 والرابع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسدس . ومخرج
 حسابها من سبعة أصول ، أربعة منها لاتعول ، وثلاثة تعول .
 فالأربعة التي لاتعول ما أصله من اثنين ، ومن ثلاثة ،
 ومن أربعة ، ومن ثمانية ، فإذا كان في المسألة نصف وما بقي
 أو نصفان فاصلها من اثنين ، ولاتعول ، لأنه لابد أن يرث
 [فيها] عمبة ، إلّا في فريفة واحدة : وهي زوج وأخت .
 وإذا كان في المسألة ثلث أو ثلثان ، أوهما ، فاصلها
 من ثلاثة ، ولاتعول ، لأنه لابد أن يرث فيها عمبة ، إلّا في
 فريفة واحدة : وهي أختان لأب ، وأختان لأم .

-
- (١) مختصر المعزى ، الفرائض ، باب ميراث الجد ٢٤٠/٨ .
 (٢) ب : ليكون الكتاب كله .
 (٣) كزوج وأخ شقيق أو لأب .
 (٤) كزوج وأخت شقيقة أو لأب .
 (٥) ب : ترث .
 (٦) ب ، ج : [] ساقط .
 (٧) أي أخت شقيقة أو لأب .
 (٨) أي ثلث وما بقي كما في أم وأخ شقيق أو لأب .
 (٩) كبنتين ، وابن ابن .
 (١٠) كأختين شقيقتين وولدين لأم وأخ لأب . ولكن لايبقى
 للعاصب شيء .

(١) وإذا كان فى المسألة ربع ، أو كان مع الربع نصف ،
فأصلها من أربعة ، ولا تعمل ، لأنه لابد أن يرث فيها عمبة .
(٢)
(٣)
(٤) وإذا كان فى المسألة ثمن أو كان مع الثمن نصف ،
فأصلها من ثمانية ، ولا تعمل ، لأنه لابد أن يرث فيها عمبة .
فهذه أربعة أصول لا تعمل .

وأما الثلاثة التى تعمل : فما أصله من ستة ، ومن اثنى
عشر ، ومن أربعة وعشرين .

(٥) فإذا كان فى المسألة سدس ، أو كان مع السدس ثلث ، أو
نصف ، فأصلها من ستة ، وتعمل إلى سبعة ، وإلى ثمانية ،
وإلى تسعة ، وإلى عشرة . وهو أكثر العمل ، وله أراد
الشافعى بقوله : وأكثر ما تعمل به الفريضة ثلثاها ، لأنها
عالت بأربعة هى ثلثا الستة ، فأنتهى عولها إلى عشرة .

(٧) وكل فريضة عالت إلى عشرة لم يكن الميت إلا امرأة ،
لأنه لابد أن يرث فيها زوج ، ولا يرث فيها أب ، لأنه لابد أن
يرث فيها أخوات ، ولا يرث/فيها جد ، لأنه لابد أن يرث/فيها
ولد الأم .
(٨)
(٩)
(١٠)
(١١)

-
- (١) كزوج وابن .
(٢) كزوجة وأخت شقيقة وأخ لأب .
(٣) كزوجة وأخ شقيق أو لأب .
(٤) كزوجة وبنت وابن ابن .
(٥) ب ، ج : وكان .
(٦) ب : وإياه .
(٧) المغنى لابن قدامة ، مسألة قال : وما فيه نصف وسدس أو
نصف وثلث ١٩١/٦ .
وقال النووى : ومتى عالت إلى أكثر من سبعة ، لا يكون
الميت إلا امرأة . اهـ روضة الطالبين ٦٣/٦ .
(٨) ب ، ج : منها .
(٩) ب : معها ، ج : منها .
(١٠) ب ، ج : أخوان .
(١١) كزوج ، وأختين لأب وأم ، وأخوة وأخوات لام ، وأم .

وهذه الفريضة التى تعول إلى عشرة يسميها الفرضيون أم
(١)
الفروع .

وماتعول إلى تسعة فلا يكون الميت إلا امرأة ، ولا يرث
فيها أب ، ويجوز أن يرث فيها جد ، وهو أكثر ماتعول إليه
مسائل الجد .

(٢)
ويسميها الفرضيون الغراء .

وماتعول إلى ثمانية فلا يكون الميت [إلا] امرأة ،
(٣)
(٤)
ولا يجوز أن يرث فيها أب ولا جد ، ويسميها الفرضيون
(٥)
المباهلة . فهذا أحد الأصول الثلاثة التى تعول .

(١) أ ، د : أم الفروع .

قال ابن قدامة : وتسمى أم الفروع ، لكثرة عولها .
شبهوا أصلها بالأم ، وعولها بفروعها . وليس فى
الفرائض مسألة تعول بثلاثيها سوى هذه وشبهها ، ولابد
فى أم الفروع من زوج ، واثنين فصاعداً من ولد الأم ،
وأم أو جدة ، واثنين من ولد الأبوين أو الأب ، أو
أحدهما من ولد الأبوين والأخرى من ولد الأب . فمتى
اجتمع فيها هذا عالت إلى عشرة . اهـ المغنى ، كتاب
الفرائض ، مسألة قال : وإذا كان زوج وأم ، وأخوة
وأخوات لأم ، وأخت لأب ١٨٤/٦ .

قال النووى : سميت أم الفروع لكثرة سهامها ، وتسمى
أيضا : الشريحية ، لأن شريحا القاضى قضى فيها . اهـ
روضة الطالبين ٦٣/٦ .

(٢) قال النووى : الغراء هى زوج ، وأختان لأب ، وولداً أم
وتسمى : مروانية ، لأنه يقال : أنها وقعت فى زمن بنى
أمية ، واشتهرت فى الناس فسميت غراء . اهـ روضة
الطالبين ٩١/٦ .

(٣) ب : [ساقط] .

(٤) قال ابن قدامة : عول ثمانية : زوج ، وأخت ، وأم ،
للزوج النصف ، وللأخت النصف ، وللأم الثلث سهمان تعول
إلى ثمانية ، وهى مسألة المباهلة . فإن كان معهم أخت
أخرى من أى جهة كانت ، أو أخ من أم فهى من ثمانية
أيضا . اهـ المغنى ، مسألة قال : وما فيه نصف وسدس أو
نصف وثلاث ١٩١/٦ .

(٥) قال النووى : ومنها مسائل المباهلة ، وهى مسائل
الأصول ، لأن ابن عباس رضى الله عنهما قال : من شاء
بأهله أن لاتعول . اهـ روضة الطالبين .

- (١) والثانى : أن يكون فى المسألة ربع مع سدس ، أو ثلث
(٢) أو ثلثين فاصلها من اثني عشر ، ولا تعول [إلا] إلى الأفراد :
(٣) إلى ثلاثة عشر ، وإلى خمسة عشر ، وإلى سبعة عشر ، ولا تعول
(٤) إلى أكثر من ذلك ، ولا إلى الأزواج دون ذلك ، وماعال إلى
(٥) سبعة عشر لم يكن الميت فيه إلا رجلا ، ولا يرث فيه أب ، ولا جد .
(٦) وماعال إلى خمسة [عشر] وإلى ثلاثة عشر جاز أن يكون / ٢٠٥/١
(٧) الميت رجلا أو امرأة ، وجاز أن يرث فيه أب أو جد . فهذا
(٨) شانى الأصول التى تعول .
(٩) (١٠) (١١) (١٢)

والثالث : أن يكون فى المسألة ثمن مع سدس ، أو ثلث ،

- (١) أ ، د : ربع وسدس .
(٢) أ ، د : وثلثين . ب ، ج : أو ثلثان . قلت : والصواب : أو ثلثين ، لأنه معطوف على سدس ، والمعطوف على المجزور مجزور .
(٣) ب : [ساقط] .
(٤) لأن فيها فرضا يباين ، وهو الربع فإنه ثلاثة ، وهى فرد وسائر فروضها يكون زوجها فالسدس اثنان ، والثلث أربعة . والثلثان ثمانية ، والنصف ستة . اهـ المغنى لابن قدامة ، الفرائض ، مسألة ومافيه ربع وسدس أو ربع وثلث ١٩٢/٦ .
(٥) أى لا تعول إلى أربعة عشر ، وإلى ستة عشر .
(٦) المغنى لابن قدامة ، مسألة قال : ومافيه ربع وسدس أو ربع وثلث ١٩٢/٦ ، روضة الطالبين ٦٣/٦ .
(٧) لأنه يرث فيها ولد الأم . ومن صورها المسألة التى تسمى أم الأراامل وهى ثلاث زوجات ، وجدتان ، وأربع أخوات لأم ، وثمان لأب ، فهن سبع عشرة أنثى ، أنصباؤهن سواء . اهـ النووى . روضة الطالبين ، المغنى لابن قدامة .
(٨) أ : [ساقط] . قوله : (وماعال إلى خمسة عشر) مثالها : زوجة ، وأم ، وأختين لأب ، وأخ لأم .
(٩) كزوجة ، وأم ، وأختين لأب . اهـ روضة الطالبين .
(١٠) (١١) كزوج ، وبنتان ، فاصلها من اثني عشر : للزوج ربع ثلاثة وللبننتين ثلثان ثمانية ، ولأب سدس اثنان ، فقد عالت إلى ثلاثة عشر .
(١٢) تنبيه : فى النسخ كلها : أو ثلث . والصواب : أو سدسان ، لأن الثمن والثلث لا يجتمعان فى فريضة . وقال ابن قدامة : ولم نقل ثمن وثلث ، لأن الثلث لا يجتمع مع الثمن ، فإنه لا يكون إلا للزوجة مع الولد ، ولا يكون =

أو ثلاثين ، فأصلها من أربعة وعشرين ، وتعمل إلى سبعة
 وعشرين ، وهي المنبرية ، ولا يكون الميت فيها إلا رجلاً ، ولا بد
 أن يرث فيها الأبوان مع البنات .^(٤)

وكل مسألة عالت فلا يجوز أن يورث فيها بالتعميب .

والله أعلم بالصواب .

- =
 الثالث في مسألة فيها ولد ، لأنه لا يكون إلا لولد الأم ،
 والولد يسقطهم ، أو الأم بشرط عدم الولد . المغنى ،
 الفرائض ، مسألة قال وما كان فيها شمن وسدس ، أو شمن
 وسدسان ، أو شمن وثلاثان ١٩٢/٦ ، ١٩٣ .
 (١) قال ابن قدامة : ولا يمكن أن يعمل هذا الأصل إلى أكثر
 من هذا ، الأعلى قول ابن مسعود ، فإنه يحجب الزوجين
 بالولد الكافر ، والقاتل ، والرقيق ، ولا يورثه ، فعلى
 قوله إذا كانت امرأة ، وأم ، وست أخوات مفترقات ،
 وولد كافر ، فللأخوات الثلث والثلثان أربعة وعشرون ،
 وللأم السدس أربعة وللأمراة الشمن ثلاثة ، فتعمل إلى
 أحد وثلاثين . المغنى .
 (٢) لأن علياً سئل عن فريضة فيها زوجة ، وأبوان ، وبناتان ،
 وهو على المنبر فقال : صار شمنها تسعا ، ومضى في
 خطبته . راجع المصنف لعبد الرزاق ، الفرائض ٢٥٨/١ ،
 السنن لابن منصور ، الفرائض ، باب في العول ٦١/١ ،
 المصنف لابن أبي شيبة ، الفرائض ، في ابنتين ، وأبوين
 وامراة ٢٨٩/١١ ، المغنى لابن قدامة .
 وتسمى أيضا البخيلة ، لأنها أقل الأصول عولا . لم تعمل
 إلا بثمنها . المغنى .
 (٣) المرجع السابق ، رومة الطالبين .
 (٤) كالفريضة التي سئل عنها على رضى الله عنه .

الفصل الثانى

(١) فى تصحيح المسائل

(٢) ووجه تصحيحها : اذا اجتمع فى سهام الفريضة عددان (٣) فانه لا يخلو من أن يكون جنسا واحدا ، أو أجناسا .
(٤) فإن كانوا جنسا واحدا ، لم تخل سهام فريضتهم المقسومة على أعداد رؤوسهم من ثلاثة أقسام ، إما أن تكون منقسمة عليهم ، أو موافقة لعددتهم ، أو غير منقسمة ، ولاموافقة .

فالقسم الأول : أن تكون سهام فريضتهم منقسمة على عدد رؤوسهم ، فالمسألة تصح من أصلها ، مثاله : زوج وثلاثة بنين، أصلها من أربعة ، للزوج الربع سهم ، ومابقى وهو ثلاثة أسهم بين البنين الثلاثة . وهكذا زوجة ، وابنان ، وثلاث بنات ، أصلها من ثمانية ، للزوجة الثمن [سهم] ، ومابقى وهو سبعة (٦) (٧)

-
- (١) هو أن تؤخذ السهام من أقل عدد يمكن ، على وجه لا يقع الكسر على واحد من الورثة . اهـ شرح الشريفة على السراجية ، باب التصحيح ص ٢١٣ .
(٢) أ : الفرائض .
(٣) أ ، ج ، د : () يعتبر .
(٤) قال ابن جزى :
فأما الانكسار على فريق فيكون فى الموافقة والمباينة ، فإن تبين عدد السهام والرؤوس ضربت عدد الرؤوس فى أصل الفريضة ، وصحت من المجموع .
وإن توافقا ضربت وفق عدد الرؤوس ، وهو الراجع فى أصل المسألة ، وصحت من المجموع .
ولو ضربت عدد الرؤوس بجمليتها كالمبتابين لصح ، ولكن المقمود الاختصار الى أقل عدد صحيح تصح منه . اهـ
كتاب قوانين الأحكام الشرعية ، الفرائض ، الباب السادس فى الانكسار والتصحيح ص ٤٣٠ ، ٤٣١ مطبعة دار العلم للملايين ، بيروت سنة ١٩٧٩ م .
(٥) ب : ثلاث .
(٦) أى من عدد رؤوسهم .
(٧) ب : [] ماقط .

(١) أسهم بين الابنين والبنات للذكر مثل حظ الانثيين ، على سبعة أسهم ، منقسمة عليهم ، لكل ابن سهمان ، ولكل بنت سهم .
فهذا قسم .

(٢) والقسم الثانى : أن لاتنقسم سهامهم عليهم ، ولاتوافق
عدد رؤوسهم لعدد سهامهم ، إمّا لزيادة عدد الرؤوس على عدد
السهم ، وإمّا لزيادة السهم على عدد الرؤوس ، فتضرب عدد
الرؤوس فى أصل المسألة ، فما خرج صحت منه المسألة ، مثاله
أم وثلاثة أخوة ، أصلها من ستة ، للام السدين سهم ، والباقي
وهو خمسة أسهم ، بين الأخوة الثلاثة /لاتنقسم عليهم ، ولاتوافق د/٢٦
عدددهم ، فاضرب/عدد رؤوسهم ، وهو ثلاثة ، فى أصل المسألة ، ب/٨١
وهو ستة ، تكن ثمانية عشر ، فتصح منها . فهذا قسم ثان .
(٤)

والقسم الثالث : أن لاتنقسم سهامهم على عدددهم ، ولكن
يوافق عدد سهامهم لعدد رؤوسهم ، والموافقة أن يناسب أحد
العددين الآخر [بجزء] صحيح ، من نصف ، أو ثلث ، أو ربع ،
أو خمس ، أو سدس ، أو سبع ، أو ثمن ، أو غير ذلك من
الاجزاء الصحيحة على ما سذكركه ، فالطريق إلى معرفتك إما
يوافق به أحد العددين الآخر ، فَرَدَّ عدد الرؤوس إلى ما يوافق
(٦)
(٧)

-
- (١) أ ، د : البنين .
(٢) ب : توافقن .
(٣) لأن بين السهم وعدد الرؤوس تباين .
(٤) د : ثانى .
(٥) ب : [ساقط] .
(٦) أ ، د : من الطرق ، ب : فى الطريق .
(٧) ج : للآخر .
قال أبو الخطاب : وأعلم أن الموافقة بين العدد
والسهم لاتقع إلا بأحد تسعة أجزاء : ستة قبل العشر
وهى : الانصاف ، والاثلاث ، والأرباع ، والاعماس ،
والاسباع ، والاثمان . وثلاثة بعد العشر وهى أجزاء ثلاثة
عشر ، ومئة عشر ، وسبعة عشر . =

به عدد سهامها من نصف ، أو ثلث ، أو ربع ، ثم تضرب وفق عددها في أصل المسألة ، [وعولها إن عالت ، فتصح منه ، ويجعل كل من كان له شيء من أصل المسألة] مضروباً في وفق^(١) العدد الذي ضربته في أصل المسألة ، مثاله : زوج وستة بنين ،

فأصلها من أربعة ، للزوج منها الربع سهم ، ويبقى ثلاثة / ج ١٥٣ / على ستة لاتنقسم // ولكن الستة توافق الثلاثة بالاثلاث ، لأن كل واحد منها ثلث صحيح ، فترد الستة إلى وفقها ، وهو اثنان ، ثم تضرب الاثنين في أصل المسألة وهو أربعة ، تكن ثمانية ، ومنه تمح . فهذا إذا كانت [السهام] المنكسرة على جنس واحد .

فأما إذا انكسرت السهام على أجناس [مختلفة] ، فأكثر^(٢) [ما] تنكسر على أربعة أجناس .^(٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩)

= ومتى كان العدد والسهام جميعاً زوجين لم تقع الموافقة بينهما إلا بالنصف أو الربع أو الثمن ، أو أجزاء ستة عشر .

وهذه الموافقة تختص بالفروض ، إلا النصف والربع فإنه يشترك فيه الفروض والعميات .

فمتى وجدت الأقل من هذه الأجزاء لم تستعمل الأكبر منها وإذا لم يكن العدد والسهام زوجين لم يتفقا إلا بالثلث أو الخمس أو السبع أو أجزاء ثلاثة عشر أو سبعة عشر . وهذه الموافقة تختص بالعميات ، فسأعرف ذلك . اهـ الهداية ، كتاب الفرائض ، باب تصحيح المسائل ١٦٥/٢ .

(١) ، (٣) ، (٥) ، (٧) ب : [ساقط .

(٢) أ ، د : ثلثاً صحيحاً .

(٤) ب ، ج : المنكسر بجنس .

(٦) ب : فإن كان .

(٨) ب : المنكسر .

(٩) قال النووي : الكسر على أكثر من صنف ، فيمكن أن يقع

على صنفين ، أو ثلاثة ، أو أربعة ، ولاتتصور الزيادة ، لأن الوارثين في القرينة لايزيدون على خمسة أنصاف عند اجتماع من يرث من الرجال والنساء ، ولا بد من صحة نصيب أحد الأنصاف عليه ، لأن أحد الأنصاف الخمسة الزوج والابوان ، والواحد يصح عليه نصيبه قطعاً . فلزم الحصر روضة الطالبين ، كتاب الفرائض ، الباب التاسع في حساب الفرائض ، الفصل الثاني في طريق التصحيح ٦٥/٦ .

(١) فإن كان المنكسر على جنسين فلا يخلو عدد الجنسين الذين
قد انكسر عليهما سهامهما من أربعة أقسام :

أحدها : أن يكون كل واحد منهما مساويا للآخر .

والثاني : أن لا يساويه ، ولكن يدخل فيه .

والثالث : أن لا يساويه ، ولا يدخل فيه ، ولكن يوافق (٣)

والرابع : أن لا يساويه ولا يدخل فيه ، ولا يوافق (٤) (٥) .

قامسا القسم الاول : وهو أن يكون أحد العددين مساويا

للآخر ، فيقتصر على أحد العددين ، وتضربه في أصل المسألة ،

وعولها ، فتحص منه ، وينوب أحد العددين عن الآخر ، مثاله :

أم وخمس أخوات لأب وأم وخمس أخوات لأم ، أصلها من ستة ،

وتعول إلى سبعة ، للام السدس سهم ، وللخمس الأخوات من الأب (٦)

والأم الثلثان أربعة ، لاتنقسم عليهن ، ولأولاد الأم الثلث سهمان

لاتنقسمان عليهن ، فاضرب أحد الجنسين في أصل المسألة ، (٧) (٨)

وعولها ، وهو سبعة ، تكن خمسة وثلاثين ، ومنه تصح ، للام (٩)

(١) قال ابن جزى : وأما الانكسار على فريقين فتتظر بين
سهام كل فريق ورؤوسه كما تقدم ، فما تباين مع السهام
أثبت عدده ، وماتوافق أثبت وفقه ، ثم تتنظر بين
العددين المثبتين من الرؤوس أو وفقها : فإن تماثلا
اكتفيت بأحدهما ، وضربته في أصل الفريضة ، وإن تداخلا
اكتفيت بالكبير ، وضربته في أصل الفريضة ، وإن توافقا
ضربت وفق أحدهما في كل الآخر ، ثم ضربت المجموع في أصل
الفريضة ، وإن تباينا ضربت أحدهما في الآخر ، ثم ضربت
المجموع في أصل الفريضة .
ثم ضربت ما بيد كل وارث فيما ضربت فيه أصل الفريضة ،
ثم المجموع نصيب كل فريق من الفريضة . انظر المرجع
السابق ص ٤٣١ ، ٤٣٢ .

(٢) ب : الذان .

(٣) ب : يوفقها بجز .

(٤) ب : يساويها .

(٥) ب : فيها .

(٦) أ ، د : عليهم .

(٧) ب ، ج : الخمستين .

(٨) أي مع عولها وزيادتها . انظر شرح الشريفة على
السراجية .

(٩) ب ، ج : منها .

سهم من سبعة مضروب [لها] ^(١) في خمسة ^(٢) وللاخوات من الاب والام
اربعة [من سبعة] مضروب [لهن] ^(٣) في خمسة ^(٤) تكن عشرين ، وللاخوات
من الام سهمان مضروبان [لهن] ^(٥) في خمسة ^(٦) تكن عشرة .

والقسم الثاني : ان يكون احد العددين لايساوى الآخر ،
لكن/يدخل فيه ، كدخول الاثنين في الاربعة والستة ، وكدخول د/٢٧
الثلاثة في الستة والتسعة ، وكدخول العشرة في العشرين
والثلاثين .

ومعرفتهما بدخول احدهما في الآخر ، يصح من [احد] ^(٧) ثلاثة
أوجه : ^(٨) إما ان يقسم الاكثر على الاقل ، فتمح القسمة ، وإما ^(٩)
ان يضاعف الاقل ، فيفنى به الاكثر ، وإما ^(١٠) ان ينقص الاقل من
الاكثر ، [فلايبقى شيء من الاكثر] ^(١١) .

فإذا دخل أحد العددين في الآخر ، كان الاقل موافقا
للاكثر بجميع اجزائه ، كدخول الثمانية في الستة عشر ،
توافقها بالاثمان ، والارباع ، والانصاف ، وكدخول الاثنى عشر
في الستة والثلاثين ، توافقها بأجزاء ^(١٢) (١٣) (١٤) (١٥)
والارباع ، والاثلاث ، والانصاف ، فيجعل ذلك ، وتوافق عدد ^(١٦) (١٧)

-
- (١) ، (٣) ، (٧) ب : [] ساقط .
(٢) ب : فلها خمسة .
(٤) ج : [] ساقط .
(٥) ب ، ج : مضروب .
(٦) ا ، د : [] ساقط .
(٨) ب : احدها .
(٩) ب : والثاني .
(١٠) ب : والثالث .
(١١) ب ، ج : [] ساقط .
(١٢) ب : بالآخر ، ج : بالاجزاء .
(١٣) ج : الاثنا .
(١٤) ب : () : يدخله .
(١٥) ا ، د : وبالاداس .
(١٦) ب ، ج : فيحصل . د : فتفعل .
(١٧) ا : ويعاصر . ب : ويقاس . ج : ويقايس .

الرءوس وعدد السهام بأقل الأجزاء ، ولا يستعمل ذلك فى
 الجنسيتين من رؤوس الورثة ، لأن دخول أحدهما [فى الآخر] يغنيك^(١)
 عن الوفق بينهما ، فاقصر على ضرب العدد الأكثر فى أصل
 المسألة ، وعولها إن عالت . مثاله : زوجتان ، وأربعة أخوة ،
 للزوجتين الربع سهم ، لا ينقسم عليهما ، والباقى وهو ثلاثة
 أسهم بين الأخوة على أربعة ، لا ينقسم عليهم ، و/الأثنان ٢٠٧/١
 يدخلان فى الأربعة ، فاضرب الأربعة التى هى عدد الأخوة فى
 الأربعة التى هى أصل المسألة تكن ستة عشر ، ومنها تصح .

والقسم الثالث : أن يكون/أحد العددين لا يساوى الآخر ، ج/١٥٤
 ولا يدخل فيه ، ولكن يوافق بجزء صحيح : من نصف ، أو ثلث ،
 أو ربع ، ومعرفتك لما بين العددين من الموافقة يكون من
 وجهين :

أحدهما من دخول أحدهما فى الآخر ، فيصير العددان
 متفقين بجميع أجزاء الأقل منهما ، غير أنك لاتستعمله فى وفق
 ما بين الجنسيتين ، لما ذكرنا من استغنائك عنه بالاقصر على
 ضرب الأكثر فى الأصل .^(٢)

والوجه الثانى : [أن] لا يدخل الأقل فى الأكثر ، فينبغى^(٣)
 أن تعدّ به الأكثر ، ثم تنظر الباقى من الأكثر ، فتعدّ به^(٤)
 الأقل ، فإن عدّه عدّا صحيحا [حتى] صار داخلا فيه ، فالباقى^(٥)
 من عدد الأكثر هو الوفق بين العددين ، فإن كان ثلاثة ، كان^(٦)
 اتفاقهما بالاثلاث ، وإن كان أربعة فبالارباع ، وإن خمسة^(٧)

(١) ، (٢) ب : [] ساقط .
 (٢) أ ، ب : الأقل .
 (٤) ب : فى .
 (٥) أ ، د : [] ساقط .
 (٦) أ : والباقى .
 (٧) ب : باثلاث .

فبالاخصاس . مثل أن يكون أحد العددين ثمانية ، والآخر
ثمانية وعشرين، فإذا عددت الثمانية والعشرين بالثمانية / بقى ٨٢/ب
(١)
منها أربعة ، فإذا عددت الثمانية بالأربعة استوفتها ،
(٢)
ودخلت فيها، [فتعلم انهما متفقان بالأربع ، فإن كان بقية
(٣)
الأكثر لاتعدّ الأقلّ عددا صحيحا تستوفيه] ، وبقيت بقية عَدَدَتَ
بها بقية الأكثر ، فإن عددها عدا صحيحا ، واستوفتها ،
(٤) (٥) (٦)
فبقية الأقل هو وفق العددين ، [فإن بقيت منها بقية عَدَدَتَ
(٧) (٨) (٩) (١٠)
بها البقية] التي/قبلها تفعل [ذلك] أبدا بعدد كل بقية ٢٩/د
(١١)
مابقى قبلها، حتى تجد عددا يعد ساقبله ، ويستوفيه عددا
(١٢)
صحيحا ، فيكون ذلك العدد هو الوفق بين العددين ، إلّا أن
يكون الباقي واحدا فردا ، فيعلم به أنّ العددين لايتفقان
(١٣)
بشيء .

فعلى هذا لو كان أحد العددين ستة وخمسين والآخر سبعة
(١٤)
وسبعين ، فيبقى بعد إسقاط الأقلّ من الأكبر أحد وعشرون ،
(١٥)
فتعده بها الأقلّ ، يبقى أربعة عشر ، فتعد الأحد والعشرين

-
- (١) ب ، ج : فان .
(٢) ب : انها .
(٣) أ ، د : [ساقط .
(٤) ب : بقية .
(٥) ب : أقاويل .
(٦) أ ، د : وان .
(٧) ب : [ساقط .
(٨) ب : أبدا كذلك .
(٩) ج : [ساقط .
(١٠) ب : بعد .
(١١) د : عدا .
(١٢) ب : من .
(١٣) انظر الهداية لأبى الخطاب ، الفرائض ، باب الكسر على
جنسين ١٦٥/٢ ، ١٦٦ .
(١٤) د : وعشرين .
(١٥) ب ، د : فتعد بها .

(١) بالاربعة عشر يبقى سبعة ، فتعد الاربعة عشر بالسبعة ، تعد
(٢) بها وتستوفيها ، فيعلم انهما يتفكان بالاسباع ،
(٣)
(٤) ولو كان أحد العددين أحدا وعشرين ، والآخر خمسة
(٥) وعشرين ، فإذا أسقطت الأحد والعشرين من الخمسة والعشرين
(٦) بقيت أربعة ، فتعد بالاربعة الأحد والعشرين يبقى واحد ،
(٧)
(٨) فتعلم أن العددين لايتفكان ، [فهذا أصل] فافهمه ، ثم عددنا
(٩) إلى جواب القسم الثالث : فإذا كان أحد العددين موافقا
للآخر ضربت وفق أحدهما في الآخر : فإن شئت ضربت وفق الأقل في
الأكثر ، وإن شئت ضربت وفق الأكثر في الأقل ، فهما سواء ، ثم
ضربت ما حمل بيدك في أصل المسألة وعولها إن عالت ،
مثاله : زوج وست جدات وتسع أخوات ، تعول إلى ثمانية ،
للزوج النصف ثلاثة ، وللجدات السدس سهم على ستة ، لاتنقسم
(١٠)
(١١) عليهن ، وللأخوات الثلثان أربعة على تسعة ، لاتنقسم عليهن ،
(١٢) (١٣) (١٤)
(١٥) ولاتوافقهن ، وعدد الجدات وهن ستة يوافق عدد الأخوات ، وهو
تسعة بالاثلاث/فاضرب وفق أحدهما في الآخر ، فإن شئت ضربت وفق
أحدهما في الآخر ، فإن شئت ضربت وفق الستة وهو اثنان في

-
- (١) ب ، ج ، د : تعدها .
(٢) ب : فتستوفيها .
(٣) ب ، ج : العددين .
(٤) ب : إحدى .
(٥) ب : وعشرين .
(٦) ب : وعشرين .
(٧) ج : ويبقى .
(٨) ب : [ساقط] .
(٩) ب ، ج : يوافق الآخر .
(١٠) ب : تسع .
(١١) ب ، ج : عليهما .
(١٢) ب ، ج : يوافقها . قلت : وبينهما تباين .
(١٣) ب ، ج ، د : وهو .
(١٤) ب ، ج : ست .
(١٥) ب : تسع .

(١) التسعة تكن ثمانية/عشر ، وإن شئت ضربت وفق التسعة وهو ج/١٥٥
(٢) ثلاثة ، فى الستة تكن ثمانية عشر ، ثم اضربها فى أصل
المسألة وعولها وهو ثمانية ، تكن مائة وأربعة وأربعين ،
ومنها تمح .

ولو كان بين الرؤوس والسهام موافقة ، وبين عدد
الجنسين موافقة ، رَدَدَت عدد كل جنس إلى وفق سهامه ، ثم
وافقت بين وفق العددين ، ثم ضربت ما حمل من وفق أحدهما فى
الآخر ، ثم ما اجتمع فى أصل المسألة ،

(٣) مثاله : أم وست عشرة اختا لأب وأم وثنى عشرة اختا لأم ،
تعول الى سبعة ، للام منها السدس سهم ، وللأخوات الثلثان
أربعة ، على ستة عشر لا تنقسم ، ولكن توافق بالأرباع [برد]
(٤) (٥) (٦) وللأخوات إلى الأربعة ، وللأخوات للام الثلث سهمان ، على اثنى
(٧) عشر لا تنقسم ، ولكن توافق بالانصاف [برد عددهم] إلى ستة ، ثم
(٨) الأربعة توافق الستة بالانصاف ، فاضرب نصف أحدهما فى الآخر
(٩) تكن اثنى عشر ، ثم اضرب ذلك فى أصل المسألة وعولها ، وهو
(١٠) سبعة تكن أربعة وثمانين ، [ثم تضرب] كل من له/شئ من سبعة
(١١) [أخذه مضروباً] فى اثنى عشر ، فيكون للام اثنا عشر ،
(١٢)

-
- (١) ب : السبعة .
(٢) ب : تقديم وتأخير .
(٣) أ : ثلاث . ب ، ج : اثنا .
(٤) أ : [] ساقط .
(٥) د : أربعة .
(٦) ب ، ج ، د : من الام .
(٧) أ ، ج : [] ساقط .
(٨) ب : أن الأربعة . ج : الى أربعة .
(٩) د : عشرة .
(١٠) ب : [] ساقط .
(١١) أ ، ج ، د : [] ساقط .
(١٢) ب ، د : اثنى .

وللاخوات من الاب والام ثمانية وأربعون على ستة عشر ينقسم ،
لكل واحدة ثلاثة أسهم ، وللاخوات من الام أربعة وعشرون على
اثني عشر ، ينقسم ، لكل واحدة سهمان .

والقسم الرابع : أن يكون أحد العديدين لاياوى الآخر ،
ولايدخل فيه ، ولايوافقه ، فتضرب أحدهما فى الآخر ، ثم ما
اجتمع فى أصل المسألة وعولها

مثاله : زوج وخمس بنات وثلاث أخوات ، أصلها من اثني
عشر ، للزوج الربع ثلاثة ، وللبنات الثلثان ثمانية ، على
خمس لاتنقسم ، ولاتوافق ، وللاخوات مايبقى وهو سهم ، على
ثلاثة ، فاضرب خمسة هى عدد البنات فى ثلاثة هى عدد الاخوات ،
لأنهما لايتفقان ، تكن خمسة عشر ، ثم اضرب الخمسة عشر فى
اثني عشر ، هى أصل المسألة ، تكن مائة وثمانين

فاذا أردت أن تعرف مالكل واحد من الجنس ، ضربت
[عدد] سهام ذلك الجنس فى عدد رؤوس الجنس الآخر ، فما خرج ،
فهو مالكل لواحد .

مثاله : إذا أردت فى هذه المسألة أن تعرف مالكل ابنة
ضربت عدد سهام البنات ، وهى ثمانية فى رؤوس الاخوات ، وهى
ثلاثة ، تكن أربعة وعشرين ، فيكون هو القدر الذى تستحقه كل

(١) ب ، ج ، د : وأربعين .

(٢) ب ، د : وعشرين .

(٣) ولكن يباينه .

(٤) ب ، ج : بقى .

(٥) لاتنقسم .

(٦) ولايتماثلان ، ولايدخل أحدهما فى الآخر ، بل يتباينان .

(٧) ب ، ا : [ساقط] .

(٨) ب ، ج : بنت .

(٩) ب ، ج ، د : هذا .

(١٠) د : يستحقه .

بنيت ، وهن خمس ، فيكون لهن مائة وعشرون سهما ، وإذا أردت
 أن تعرف مالكل أخت ضربت عدد سهامهن ، وهو واحد في عدد
 رؤوس البنات وهو خمسة تكن خمسة ، فيكون هو القدر الذي
 تستحقه كل أخت/وهن ثلاث ، فيكون لهن خمسة عشر .
 فهذا حكم الجنسين إذا كان الجبر من كل جنس ، لاتنقسم
 عليهم سهامهم .

فأمّا إذا كانوا ثلاثة/أجناس ، وكان كل جنس لاتنقسم
 عليهم سهامهم ، فإن كان عدد كل جنس مساويا لعدد الجنس
 الآخر ، اقتصرت على ضرب أحد الأعداد/في أصل المسألة ، فما
 خرج ، فمنه تصح المسألة

مثاله : ثلاث جدات وثلاث بنات وثلاث أخوات ، فتضرب ثلاثة
 في أصل المسألة ، وهو ستة ، تكن ثمانية عشر ، وسنها تصح .
 وإن كان بعض الأعداد يدخل في بعض ، اقتصرت على ضرب
 الأكثر في أصل المسألة

مثاله : زوجتان وست أخوات لأب وأم واثنان عشر أخا لأب ،

- (١) د : وعشرين .
 - (٢) ب : منها .
 - (٣) أ ، د : سهامهم .
 - (٤) ب ، ج ، د : وهن .
 - (٥) ب ، ج : خمس .
 - (٦) قال النووي :
- وان وقع الكسر على ثلاثة أصناف ، أو أربعة ، نظرنا
 أولا في سهام كل صنف وعدد رؤوسهم ، فحيث وجدنا
 الموافقة ، رددنا الرؤوس الى جزء الوفق . وحيث لم
 نجد بقيناه بحاله ، ثم يجيء في عدد الأصناف الأحوال
 الأربعة ، فكل عددين متماثلين نقتصر منهما على واحد ،
 وان تماثل الكل اكتفيننا بواحد ، وضربناه في أصل
 المسألة بعولها ... روضة الطالبين ٦/٦٥ .
- (٧) قال النووي : وكل عددين متداخلين نقتصر على أكثرهما .
 وان تداخلت كلها اكتفيننا بأكثرها وضربناه في أصل
 المسألة بعولها . اهـ المرجع السابق .
 - (٨) ج : أختا .

فيكون عدد الزوجتين [والأخوات] داخلين في عدد الاخوة ، لأن
 الاثنيين يدخلان في الستة (١) و [في] الاثنى عشر ، والستة تدخل
 في الاثنى عشر ، فالعرب عدد الاخوة ، وهو اثنا عشر في أصل
 المسألة ، وهو اثنا عشر ، تكن مائة [وأربعة] وأربعين ، ومنه ٣٠/د
 تمح .

فإن كان بعض الرؤوس يوافق بعضا ، وقفت أحدها ، ثم
 رَدَدَتْ إليه وفق رؤوس كل واحد من الجنسين ، ثم ضربت أحد
 الوافقين في الآخر ، ثم ضربت ما اجتمع في عدد الجنس الموقوف ،
 فما اجتمع ضربته في أصل المسألة
 مثاله : احدى وعشرون جدة وخمس وثلاثون بنتا وثلاثون
 اختا لآب ، أمها من ستة ، [و] سهام الجميع لاتنقسم عليهن ،
 ولاتوافقهن ، لأن للجداث سهما على احدى وعشرين ، وللبناث
 أربعة [أسهم] على خمس وثلاثين ، وللأخوات الباقي ، وهو سهم

-
- (١) ب : الزوجين .
 (٢) ، (٤) ب : [] ساقط .
 (٣) ب : داخلا .
 (٥) ، (٧) د : اثني عشر .
 (٦) ب : وهي .
 (٨) أ ، د : [] ساقط .
 (٩) وقف يقف وقوفا . ويقال : وقفت الدابة تقف وقوفا ،
 ووقفتها أنا وقفا . ووقف الأرض للمساكين وقفا : حبسها
 وقفت الدابة والأرض وكل شيء . وهو فعل لازم ويتعدى
 بنفسه أيضا . راجع لسان العرب ، مادة (وقف) .
 ومعنى وقفت أحدها : أي جعلته في ناحية والله أعلم .
 (١٠) النسخ كلها : أحدهما ، وهو خطأ .
 (١١) ب : وضرب . ج : وضربت .
 (١٢) ب : ما اجتمع من عدد الجنسين في الموقوف .
 (١٣) النسخ كلها : أحد ، وهو خطأ .
 (١٤) ب : وعشرين .
 (١٥) ب ، ج : خمسة .
 (١٦) أ ، د : [] ساقط .
 (١٧) النسخ : أحد .
 (١٨) ج ، د : [] ساقط .
 (١٩) النسخ : خمسة .

على ثلاثين ، لكن أعداد الرؤوس يوافق بعضها بعضا ، فإن
وقفت عدد الجدات وهو أحد وعشرون ، كان عدد البنات وهو
خمسة وثلاثون موافقا له بالأسباع ، [فتردها] ^(١) إلى خمسة ، وعدد ^(٢)
الأخوات وهو ثلاثون موافقا له بالاثلاث ، [فترده] ^(٣) إلى عشرة ،
والخمسة التي خرجت من وفق البنات داخلية في العشرة ، التي
رجعت من وفق الأخوات ، فاضرب العشرة في الواحد والعشرين ،
تكن مائتين وعشرة ، ثم في أصل المسألة ، وهو ستة ، تكن
ألفا ومائتين وستين ، ومن له شيء من ستة [أخذه] ^(٤) مضروبا ^(٥)
[له] ^(٦) في مائتين وعشرة ^(٧) . ^(٨)

وإن وقفت عدد البنات وهن خمس وثلاثون ، وافقها عدد ^(٩) ^(١٠)
الأخوات وهو ثلاثون بالآخماس إلى ستة ، [ووافقها عدد الجدات ^(١١) ^(١٢)
[وهو أحد وعشرون] بالأسباع إلى ثلاثة] ^(١٣) ^(١٤) ^(١٥) والثلاثة الراجعة من
وفق الجدات تدخل في الستة ، فاضرب ستة في خمسة وثلاثين تكن
مائتين وعشرة ، ثم في ستة هي أصل المسألة تكن ألفا ^(١٦)
ومائتين وستين .

-
- (١) ، (٤) أ ، ج : [ساقط] .
(٢) ب ، ج : خمس .
(٣) أ : البنات .
(٥) أ ، ج ، د : [ساقط] .
(٦) أ ، ج ، د : مضروب .
(٧) ب : [ساقط] .
(٨) ب : ثلاثين .
(٩) أ ، د : وهم . ب : وهي .
(١٠) أ ، د : خمسة .
(١١) ج : عدد الأخوات والجدات .
(١٢) ب : وهي .
(١٣) أ : [ساقط] .
(١٤) ج ، د : [ساقط] .
(١٥) ج : الثلاثة وثلاثون .
(١٦) أ ، د : مائة .

(١) وإن وقفت عدد الأخوات وهو ثلاثون ، ووافقها عدد الجدات (٢)
وهو أحد وعشرون بالاثلاث إلى سبعة ، ووافقها عدد البنات وهو (٣)
خمسة وثلاثون بالآخماس إلى سبعة ، وإحدى السبعتين تنوب عن
الأخرى ، فاضرب احدهما فى ثلاثين ، تكن مائتين وعشرة ، (٤)
[ثم] فى ستة هى أصل المسألة ، تكن ألفاً ومائتين وستين .

فإذا أردت معرفة مالكل جنس ضربت عدد سهامه/فى مائتين ٢١٠/١
وعشرة . وإذا أردت أن تعرف مالكل واحد من كل جنس ضربت
سهمه فيما عاد من وفق الجنس المصروب فى عدد جنسه ، فما (٥)
خرج فهو سهم كل واحد .

فعلى هذا يكون لكل جدة عشرة ، لأن سهم الجدات واحد ،
ومارجع من وفق عدد الجنس المصروب فى عددهن عشرة ، فلكل (٦)
[بنت] أربعة/وعشرون ، لأن سهام البنات أربعة ، ومارجع من (٧)
(٨)

١٥٧/ج وفق عدد الجنس المصروب فى عددهن ستة ، وإذا ضربت الأربعة
فى الستة كان أربعة وعشرين ، ولكل أخت سبعة ، لأن سهم (٩)
(١٠) (١١) (١٢)
الأخوات واحد ، ومارجع من وفق عدد الجنس المصروب فى (١٣)
٣١/د عددهن سبعة ، فصار [سهم] كل واحدة منهن/سبعة .

-
- (١) أ ، د : فان .
(٢) أ : وهى .
(٣) ب ، ج : خمس .
(٤) ب : [] ماقط .
(٥) أ ، د : الجنس .
(٦) ج : ولكل ، وفيها تكرار .
(٧) د : [] ساقط .
(٨) ب ، ج : فان .
(٩) ب : كانت .
(١٠) ب : وعشرون .
(١١) أ : فلكل .
(١٢) أ ، ب : سهام .
(١٣) ب : [] ساقط .

(١) ولو اتفقت الرؤوس [مع السهام ، واتفقت الرؤوس مع
(٢) (٣)
الرؤوس] رددت [الرؤوس] إلى وفق سهامها ، ثم وافقت بين
(٤) (٥) (٦)
[وفق] الرؤوس [مع السهام] بعضها لبعض ، ثم ضربت وفق بعضها
في بعض ، فما اجتمع ضربته في اصل المسألة ، وعولها

مثاله : اثنتا عشرة جدة ، واثنان وثلاثون اختا لآب ،
(٧) (٨)
وعشرون اختا لأم ، فعول بسدسها إلى سبعة ، للجداث سهم على
(٩) (١٠)
اثنتي عشرة منكسر ، وللأخوات لآب أربعة على اثنتين وثلاثين،
(١١)
توافق بالارباع الى ثمانية ، وللأخوة لأم سهمان ، على عشرين،
(١٢)

يوافقه بالانصاف إلى عشرة ، فإن وقفت عدد الجدات وهو اثنا
(١٣) (١٤)
عشر ، كان وفق الأخوات لآب وهو ثمانية موافقا [لها]
بالارباع إلى اثنين ، وكان وفق الأخوة لأم وهو عشرة، يوافقها
بالانصاف إلى خمسة ، فاضرب اثنين في خمسة تكن عشرة ، ثم
(١٥)

اضرب العشرة في الاثنى عشر ، تكن مائة وعشرين، ثم/في اصل ب/ ٨٤
(١٦) (١٧)
المسألة وعولها، وهو سبعة تكن ثمان مائة وأربعين ، ومنه

تمح .

-
- (١) ب ، ج : فلو .
(٢)، (٣) ب ، ج : [باقط .
(٤) ب : [باقط .
(٥) ج : [باقط .
(٦) أ : بعض .
(٧) ا ، ب : اثنا عشر .
(٨) ا ، ب : اختا .
(٩) ب ، ج : اثني عشر .
(١٠) ب : وثلاثون .
(١١) ب : والأخوة .
(١٢) ب ، ج ، د : يوافقها .
(١٣) ب ، د : موافق .
(١٤) ب : [باقط .
(١٥) ا ، ج : اثني .
(١٦) ا : ثمانى .
(١٧) ا : وعنه .

وإن وقفت وفق الأخوات للاب ، وهو شمانيّة ، ووافقها عدد
 الجدات وهو اثنا عشر بالارباع إلى ثلاثة ، ووافقها وفق
 الأخوة من الام وهو عشرة بالانصاف إلى خمسة ، فاضرب ثلاثة في
 خمسة ، تكن خمسة عشر ، ثم في شمانيّة وفق الأخوات ، تكن مائة
 وعشرين ، ثم في سبعة هي أصل المسألة ، [و]عولها تكن ثمان
 مائة وأربعين .

(٢)
 وإن وقفت وفق الأخوة من الام وهو عشرة ، ووافقها عدد
 الجدات وهو اثنا عشر بالانصاف إلى ستة ، ووافقها وفق
 الأخوات وهو شمانيّة بالانصاف إلى أربعة ، والاربعة توافق
 الستة بالانصاف ، فاضرب نصف أحدهما في الآخر تكن اثني عشر ،
 [ثم] في عشرة [و] هي [الموقوف من وفق الأخوة] تكن مائة
 وعشرين ، [ثم] في [سبعة هي أصل] المسألة وعولها ، تكن ثمان
 مائة وأربعين .

(١٠)
 ومتى وقفت أحد الأعداد ، فصحت المسألة من عدد ، ثم
 وقفت [غير] ذلك العدد ، فصحت من عدد آخر ، فالعمل خطأ حتى
 يصح العملان من عدد واحد .
 (١١) (١٢) (١٣)
 فإذا أردت في هذه المسألة أن تعرف مالكل واحدة من
 (١٤)

-
- (١) ب : [] ساقط .
 (٢) ب : فان .
 (٣) ب ، ج : اثنا .
 (٤) ، (٥) ب ، د : [] ساقط .
 (٦) ج : الموقوفة .
 (٧) ، (٩) ، (١٢) ب : [] ساقط .
 (٨) أ ، ج ، د : [] ساقط .
 (١٠) أ ، ج : أوقفت ، وهذا لغة رديئة كما في الصحاح ولسان
 العرب ، وبدون همزة هي اللغة الفصحى .
 (١١) أ ، د : أوقفت .
 (١٣) ب : عمل .
 (١٤) ب ، ج : واحد .

- الجدات ، فاضرب سهم الجدات وهو واحد فيما ضربته/من وفق ٢١١/أ (١)
الجنسين [لوفق] عددهن حين وقفته ، وهو عشرة ، تكن عشرة ، (٢)
وهو ماتستحقه كل واحدة .
- وإن أردت أن تعرف مالكل أخت ضربت وفق سهامهن لرؤوسهن (٣)
وهو واحد ، لانهما اتفقا بالأرباع ، فيما ضربته من وفق (٤)
الجنسين لوفق عددهن حين وقفته ، وهو خمسة عشر ، تكن خمسة عشر ، وهو ماتستحقه كل أخت .
- وإن أردت أن تعرف مالكل أخ ضربت وفق سهامهم لرؤوسهم (٥)
وهو واحد ، لانهما اتفقا بالانصاف ، فيما ضربته من وفق (٦) (٧) (٨)
الجنسين لوفق عددهم/وهو اثنا عشر [تكن اثني عشر] ، وهو ٣٢/د
مايستحقه كل أخ .
- فهذا أصل ، قد/أوضحت لك فيه مايسهل العمل عليه ، إن ج ١٥٨/ (٩)
شاء الله [تعالى] . (١٠)

-
- (١) أ ، د : [] ساقط .
(٢) ب : وما .
(٣) ج : سهامهم .
(٤) ب ، ج : فما .
(٥) ب : فما .
(٦) ج ، د : اثنا .
(٧) ب : [] ساقط .
(٨) ب : فهو .
(٩) ب ، ج ، د : منه .
(١٠) أ ، ب ، د : [] ساقط .

(١) فصل فى المناسخت

وإنما قيل مناسخة ، لأن الميت الثانى لما مات قبل
القسمة ، كان موته ناسخا لما صحت منه مسألة الميت الاول .
فإذا مات ميت ، فلم تنقسم ورثته تركته حتى مات أحدهم ،
وخلّف ورثة ، فلا يخلو حال ورثته [من] أن يكونوا شركاءه
فى الميراث ، أو غير شركائه فيه ، فإن كانوا غير شركائه
فيه ، عملت مسألة الميت الاول ، ونظرت سهام الميت الثانى
منها ، ثم عملت مسألة الميت الثانى ، وقسمتها على سهامه ،
فستجدها لاتخلو من ثلاثة أقسام : إمّا أن تنقسم عليها ، أو
توافقها ، أو لاتنقسم عليها ولاتوافقها ، فإن انقسمت عليها ،
صحت المسألتان مما صحت منه المسألة الاولى ،
مثاله : زوج وثلاث أخوات مفترقات ، لم تقسم التركة
بينهم حتى ماتت الأخت للاب والام ، وخلّف ابنا وبنتا ،
فمسألة الميت الاول من ثمانية أسهم ، [لعلها بثلاثها] ،

-
- (١) قال أبو الخطاب : معنى المناسخة : أن يموت الانسان ،
فلاتنقسم تركته حتى يموت بعض ورثته . اهـ الهداية ،
الفرائض ، باب المناسخت ١٨٩/٢ .
- (٢) ب ، ج : يقسم .
(٣) د : بتركته .
(٤) ب ، ج : ورثته .
(٥) ا ، د : [ساقط] .
(٦) د : شركاؤه .
(٧) ب : علمت .
(٨) أى سهامه من مسألة الميت الاول .
(٩) ا ، ب : بما .
(١٠) ا : الاول .
(١١) ب : مفترقات .
(١٢) ج : بينهم .
(١٣) ا : ابنتين . د : ابنان .
(١٤) ب : [ساقط] .

للاخت للاب والام منها ثلاثة أسهم ، بين ابنها وبنتها على
(١) (٢)
ثلاثة ، تنقسم ، فصحت المسألتان من ثمانية .

(٣)
وإن كانت مسألة الميت الثانى لاتنقسم على سهامه ،
(٤)
ولكن توافقهما ، وافقت بينهما ، ثم ضربت وفق مسئلته فى
سهام المسألة الاولى ، فما اجتمع صحت منه المسألتان ، فمن
كان له شئ من المسألة الاولى ضربته فى وفق الثانية
(٥) (٦)
[لسهامها] ، ومن له شئ من المسألة الثانية ، ضربته فيما
(٧) (٨)
رجع من وفق سهامها

[مثاله : ابنان وبنتان ، مات أحد الابنين ، وخلف زوجة
وبنتا وثلاثة بنى ابن ، فالمسألة الاول من ستة ، لكل ابن
سهمان ، ولكل بنت سهم . ومسألة الابن من ثمانية ، توافق
سهميه بالانصاف إلى أربعة ، فاضربها فى سهام المسألة الاولى
وهى ستة ، تكن أربعة وعشرين ، ومنها تصح المسألتان ، فمن
(٩) (١٠)
كان له من [المسألة] الاولى شئ ضربته له فى أربعة ، هى
الراجعة من وفق المسألة الثانية لسهام ميتها ، ومن له شئ
(١١) (١٢)
من المسألة الثانية ضربته [له] فى واحد ، هو الراجع من

-
- (١) أ ، ب : فتقسم . د : منقسم .
(٢) د : قمحة .
(٣) أى سهامه من مسألة الميت الاول .
(٤) أ ، د : وضربت .
(٥) ب ، ج : الاولى . قلت : وكلاهما صحيح . أساس البلاغة
(اول) ، المحاج (وأل) .
(٦) ب : [] ساقط .
(٧) ب : فى .
(٨) أى من وفق سهام الميت الثانى من مسألة الميت الاول .
(٩) ج : [] ساقط .
(١٠) أ ، د : الاولى .
(١١) أ ، د : [] ساقطة .
(١٢) ج : وهو .

- (١) وفق سهم الميت الثانى لسهام/مسأله .
 (٢) وإن كان مسألة الميت الثانى لا تنقسم على سهامه ،
 ولا توافقها ، ضربت سهام المسألة الثانية فى سهام المسألة
 الاولى ، فما اجتمع صحت منه المسألتان ، فمن كان له شيء من
 المسألة الاولى ضربته له فى سهام المسألة الثانية ، ومن
 كان له شيء من المسألة الثانية ضربته له فى سهام الميت
 الثانى من المسألة الاولى (٥) (٦)
 (٧) مثاله : زوجة وبنت وأخت ، ماتت الأخت ، وخلفت زوجا
 وبنتًا وعمًا ، المسألة الاولى من ثمانية ، مات الأخت عن ثلاثة
 أسهم منها ، ومسألتها من أربعة ، لا تنقسم عليهما ،
 ولا توافقها ، فاضربها فى سهام المسألة الاولى ، تكن اثنين
 وثلاثين ، ومنها تصح المسألتان ، فمن كان له شيء من
 المسألة الاولى ، ضربته [له] فى أربعة ، هن سهام المسألة
 الثانية ، ومن كان له شيء من المسألة الثانية ، ضربته له
 فى ثلاثة ، هن سهام الميت الثانى من المسألة الاولى .
 وهكذا لو مات ثالث ، قسمت مسأله على سهامه ، فإن ج/١٥٩
 انقسمت صحت المسألة الثالثة مما صحت منه المسألتان .
 وإن لم تنقسم ، ووافقت ، ضربت وفقها فى سهام المسألتين ،

-
- (١) ج : سهمى .
 (٢) ج : فان .
 (٣) ، (٤) د : الاولى .
 (٥) ا ، د : الاولى .
 (٦) ، (١٠) ب : [باقت .
 (٧) ج : زوج .
 (٨) ج : الاولى .
 (٩) ب : فى .
 (١١) ج : الأربعة .
 (١٢) ب ، ج : هى .
 (١٣) ب ، ج : هى .

ثم ما اجتمع صحت منه المسائل الثلاث ، وإن لم توافق ، ضربت سهامها في سهام المسالتين ، فما اجتمع صحت منه المسائل الثلاث ، ثم هكذا لو مات رابع وخامس .

فأما إن كان ورثة [الميت] ^(١) الثاني هم شركاؤه في الشركة ، فذلك ضربان :

أحدهما : أن يكونوا عصبة ، ليس فيهم ذو فرض ، فتجعل الشركة مقسومة على سهام الباقيين ، ولا تعمل مسألة الثاني ، وهكذا لو مات ثالث ورابع .

مثاله : أربعة بنين وأربع بنات ، مات أحد البنين ، وخلف أخوته وأخواته ، كانت مسألة الأولى بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين من اثني عشر سهما ، ثم مات أحد البنين عن سهمين ، فعاد سهامه للذكر مثل حظ الأنثيين على عشرة أسهم ،

[فصار المال كله بينهم على عشرة أسهم] . فإن ماتت بنت/عن ٨٥/ب ^(٦)

سهم من عشرة ، (وخلفت أخوتها الباقيين) ، صار سهمها بينهم ^(٧) للذكر مثل حظ الأنثيين [على تسعة] ^(٨) فصار المال كله بينهم ^(٩)

على تسعة أسهم . فإن مات ابن آخر عن سهمين من تسعة ، صار ^(١٠) المال كله بينهم على سبعة . وإن ماتت [بنت] أخرى عن سهم ^(١١)

من سبعة ، صار المال كله بينهم على ستة . فإن مات ابن آخر ^(١٢) عن سهمين من ستة ، صار المال بينهم على أربعة ، وهكذا

(١) ، (٦) ، (١١) ب : [] ما قط .

(٢) د : منهم .

(٣) د : ذا فرض .

(٤) ب : وكانت .

(٥) ب ، ج ، د : الأول .

(٧) ب ، ج : [] وخلفتهم .

(٨) ب ، ج : [] ساقط .

(٩) ب : كانه .

(١٠) أ : تسعة .

(١٢) ب : صار المال مقسوما بينهم .

أبدا حتى إن لم يبق إلا ابن وبنت ، صار المال بينهما على
ثلاثة للذكر مثل حظ الأنثيين ، لأن المال صار إليهما من
الجماعة على وجه واحد ، فكأنَّ الذين ماتوا لم يكونوا .
وإن كان فيهم ذو فرض ، فإن كان فرض ذى الفرض عن
الميت الأول كفره من الميت الثانى ، كالأم أو الجدة ، إذا
ورثت كل واحدة منهما السدس - بأنها أم أو جدة - فالجواب
كذلك .

وإن كان الفرض من الميت الأول مخالفا للفرض من
[الميت] الثانى كالزوجة ، تراث الأول بأنها زوجة ، وتراث
الثانى إذا كان ابنا بأنها أم/فإنك تعطيهما فرضها من
التركتين ، ثم تقسم الباقي [بين العمبة ، إذا كانوا للأول
بنتين وبنيات] ، وللثانى أخوة وأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين،
لأن سبيل ميراثهم من التركتين واحد .

وربما كانت مسائل المناسخات بعد التصحيح ترجع
بالاختصار إلى موافقة بعض السهام لبعض ، فينظر وفقها من

-
- (١) أى لم يوجدوا .
(٢) أ ، ج : فإن .
(٣) ب ، ج : من .
(٤) أ : وجدة .
(٥) أ : ورث .
(٦) أ ، ب : واحد .
(٧) د : منهم .
(٨) ب ، ج : [باقط .
(٩) ب ، ج : تراث من الأول .
(١٠) ب ، ج : من الثانى .
(١١) ج : كان .
(١٢) ب : [باقط .
(١٣) ب : والثانى .
(١٤) أ ، د : الرجوع .
(١٥) ب : إلى أقل عددها .
(١٦) ب ، ج : الموافقة .
(١٧) ب : فسقطت .

نصف ، أو ثلث ، أو ربع ، فترد سهام المسائل كلها إلى ذلك^(١)
الوفق ، وتردّ سهام كل واحد من الورثة / إلى مثله ، فإن د/٣٤
[كان]^(٢)^(٣)الوفق نصفاً ، رددت الجميع إلى النصف ، وإن كان ثلثاً^(٤)
رددت الجميع إلى الثلث . [وبالله التوفيق] .

-
- (١) ب : ترد . ج : فرد .
(٢) أ : [] ساقط .
(٣) ب : الوافق .
(٤) ب ، ج : [] ساقط .

(١) فصل فى قسمة الشركات

وإذا أردت قسمة الشركة لم يخل حالها من أحد أمرين ،
(٢)
إمّا أن تكون مما يكال أو يوزن ، كالدراهم [والدينانير
(٣)
والبر والشعير] ، وإمّا أن تكون مما لا يكال ولا يوزن كالعقار
(٤)
(٥)
والضياع .

(٦)
[فإن كانت الشركة دراهم أو دنانير] أو ما قُومَ
بالدراهم والدينانير/ نظرت مبلغ الشركة وسهام الفريضة ، ولك
(٧)
فى قسمها عليها أربعة أوجه :

(٨)
أحدها : أن تقسم عدد الشركة على سهام الفريضة ، فما
خرج لكل سهم ، ضربته فى سهام كل وارث ، فيكون ذلك مبلغ
حقه منها

مثاله : زوج وأبوان وبنتان ، والشركة خمسون
دينارا ، فالفريضة تصح مع عولها بالربع من خمسة عشر سهما ،

-
- (١) الشركات جمع الشركة .
والشركة ما تركه الميت من الأموال صافيا عن تعلق حق
غيره بعينه . التعريفات للجرجاني ، وعند المالكية :
حق يقبل التجزئ ، يثبت لمستحق بعد موت من كان ذلك له
الخرش على مختصر خليل ، الفرائض ١٩٦/٦ .
(٢) ب : ما .
(٣) ، (٦) ب : [ساقط .
(٤) كل ملك ثابت له أصل كالدار والنخل . ويطلق على
المتاع ، ويقال : فى البيت عقار حسن أى متاع وأداة .
انظر الصحاح والمصباح المنير ، مادة (عقر) .
(٥) يقال : ضياع وضيعة وهو جمع ضيعة ، ومعناه العقار
والأرض . انظر الصحاح . وقال الأزهري : الضيعة عند
الحاضرة : الكرم والنخل والأرض . اهـ مختار الصحاح .
والضيعة يطلق أيضا على الحرفة .
(٦) ب : قسمتها . ومعناها واحد . وفى المصباح المنير :
الاسم القسم بالكسر ، والجمع أقسام مثل حمل واحمال ،
والاسم القسمة ، وجمعها قسم مثل سدره وسدر . وتجب
القسمة بين النساء ، مادة (قسم) .
(٨) أو ما صحت منه المسألة . اهـ روضة الطالبين ٧٦/٦ .

(١) فتقسم الخمسين عليها ، يخرج لكل سهم من سهامها ثلاثة وثلاثون (٢)
 فتضرب سهام كل وارث في ثلاثة وثلاثون ، فللزوجة ثلاثة أسهم في
 ثلاثة وثلاثون تكن عشرة ، وهو حقه من الشركة ، ولكل واحد من
 الأبوين سهمان ، في ثلاثة وثلاثون . تكن ستة وثلاثين ، وهو حق (٣)
 كل واحد منهما ، [ولكل بنت أربعة أسهم في ثلاثة وثلاثون ، تكن (٤)
 ثلاثة عشر وثلاثون ، وهو حق كل واحدة منهما] ، [فهذا وجه] . (٥)
 (٦) (٧)

والوجه الثانى : أن تضرب سهام كل وارث في عدد الشركة
 (٨)
 فما اجتمع قسمته على سهام الفريضة ، فما خرج بالقسمة فهو (٩)
 نصيبه

مثاله في هذه المسألة أن تأخذ سهام الزوج وهى ثلاثة ،
 (١٠)
 فتضربها في عدد الشركة ، وهو خمسون ، تكن مائة وخمسين ،
 ثم تقسمها على سهام الفريضة ، وهى خمسة عشر تكن عشرة ، وهو
 (١١)
 حق الزوج ، ثم تضرب سهام كل واحد من الأبوين وهى سهمان ،
 (١٢)
 فى الخمسين تكن مائة ، ثم تقسمها على الخمسة عشر ، تكن
 (١٣)
 ستة وثلاثين ، ثم تضرب سهام كل [بنت] وهى أربعة فى الخمسين (١٤)

-
- (١) ب ، ج : خرج .
 (٢) أى ثلاثة دنائير وثلاث دينار .
 (٣) أ : وثلاثين . ب : ثلثى .
 (٤) ب : ثلاث .
 (٥) ب ، ج : وثلاث .
 (٦) أ : [ساقط] .
 (٧) ب : [ماقط] .
 راجع روضة الطالبين ، الفرائض ، الباب التاسع فى
 حساب الفرائض ، المقمود الثانى قسمة التركات ٧٦/٦ .
 (٨) أ : بالقسم . ب : بالقسمة على سهام الفريضة .
 (٩) المرجع السابق .
 (١٠) ب : أن تكن .
 (١١) ب : فهى .
 (١٢) ب : فاقسمها على ما صحت منه المسألة وهو خمسة عشر .
 (١٣) أ ، ب ، د : وثلاثين .
 (١٤) أ : [ساقط] .

تكن مائتين ، ثم تقسمها على الخمسة عشر ، تكن ثلاثة عشر
(١)
وثلاثا ، فهذا وجه ثان .

والوجه الثالث : أن تنسب سهام كل وارث من عدد سهام
الفريضة ، فما خرج بالنسبة جعلته له من عدد التركية ،
مثاله في هذه المسألة أن تنسب سهام الزوج من سهام الفريضة ،
وهي ثلاثة من خمسة عشر ، تكن خمسة ، فأعطه به ^(٢) ^(٣) ^(٤) خمس التركية ،
وهو عشرة ، ولكل واحد من الأبوين سهمان ، هما ثلاثا/خمسة ، ٢١٤/١
^(٥)
فتعطيه ثلثي خمس التركية ، وهو ستة وثلاثان ، ولكل بنت
^(٦) ^(٧) ^(٨)
أربعة هي خمس وثلاث [خمس] فتعطيهما خمس التركية وثلاث خمسها ،
تكن ثلاثة عشر وثلاثا ، فهذا وجه ثالث .

والوجه الرابع أن يوافق بين سهام الفريضة وعدد
التركة، ثم تضرب سهام كل وارث في وفق التركية ، وتقسم ما
٣٥/د ^(٩)
اجتمع على وفق الفريضة ، فما خرج فهو حقه ، مثاله في هذه
^(١٠)
المسألة إن سهام الفريضة فيها وهي خمسة عشر، توافق عدد
^(١١)
التركة ، التي هي خمسون [بلاخماس] ، فأردد كل واحد
منهما إلى وفقه ، تجد الخمسين ترجع بلاخماس إلى عشرة ،
والخمس عشرة إلى ثلاثة .

(١٢)
فإذا أردت أن تقسم للزوج ، فأضرب عدد سهامه وهي ثلاثة

-
- (١) المرجع السابق .
(٢) أ ، ج ، د : خمسها .
(٣) أ ، ب : فأعط .
(٤) ج : بها .
(٥) ب ، ج ، د : فهما .
(٦) ج : فتعطى .
(٧) أ ، ج ، د : هو .
(٨) ، (١١) ب : [] ما قط .
(٩) المرجع السابق .
(١٠) ب ، ج : منها .
(١٢) أ ، ب : وهن .

فى وفق التركية وهو عشرة ، تكن ثلاثين ، ثم اقسام الثلاثين
(١)
على وفق الفريضة ، وهو ثلاثة ، يكن الخارج بالقسم عشرة ،
وهو حق الزوج .

(٢)
ولكل واحد من الابوين [سهم] ان تضرب فى وفق التركية وهى
عشرة تكن عشرين ، ثم تقسم على وفق الفريضة وهو ثلاثة تكن ب/٨٦
(٣)
سنة وثلاثين ، وهو حق كل واحد من الابوين .

ولكل بنت اربعة ، تضرب فى وفق التركية وهو عشرة تكن ج/١٦١
(٤)
اربعين ، ثم تقسم على وفق الفريضة وهو ثلاثة تكن ثلاثة عشر
وثلاثا ، وهو حق كل بنت . فهذا وجه رابع .

(٥)
وقد لاتجتمع هذه الالوجه الاربعة فى كل تركة ، لانه قد
لاتوافق الفريضة لعدد التركية ، فيسقط الوجه [الرابع] . وقد
(٦)
لاتناسب سهام كل وارث لسهام الفريضة ، فسقط الوجه [الثالث] .

وامّا الوجهان الاولان فيمكن العمل بهما فى كل تركة .
(٧)
فأما ان كانت التركية عقارا او مياعا ، فلك فى قسمة
ذلك احد وجهين ، إما ان تجعله بين الورثة على سهام
(٨)
الفريضة ، فتستغنى عن ضرب وقسمة ، وهذا أولى الوجهين فيما
(٩)
قُلَّتْ سهام الفريضة [فيه] .

وامّا ان تجزى السهام على اجزاء الدراهم ، وذلك أولى

-
- (١) ب : فى .
(٢) ب : [] ساقط .
(٣) أ : وثلاثين .
(٤) ب : وهى .
(٥) ب : الالوجه .
(٦) ب : [] ساقط .
(٧) ب ، ج : قسم .
(٨) ب ، ج : قسم .
(٩) ب : [] ساقط .

من اجزاء الدينار ، لاتفاق الناس على قراريطه وحبّاته ،^(٢)
 فتقسم سهام الغريفة على دَوَانِيْق الدرهم وهى ستة ،^(٣) ثم على^(٤)
 قراريطه وهى أربعة وعشرون ، ثم على حبّاته وهى ثمانية^(٥)
 واربعون ،^(٦) ثم على اجزاء حبّاته بما تجزأت، وهذا أولى^(٧)
 الوجهين فيما كثرت سهام الغريفة فيه عند المناسخات ، فإذا

- (١) ب : الدنانير .
 (٢) ب ، ج : قراريطه .
 والقراريط جمع قيراط ، وأصله قراط بالتشديد ، فأبدل
 من احدى حرفى تضعيفه ياء ، ولهذا يرد فى الجمع الى
 أصله فيقال قراريط . المصاح ، لسان العرب ، المصباح
 المنير (قرط) .
 وقال ابن منظور : القراط والقيراط : وزن معروف ، وهو
 نصف دانق ، وقال ابن دريد : أصل القيراط من قولهم :
 قرط عليه اذا أعطاه قليلا قليلا .
 والقيراط : جزء من اجزاء الدينار ، وهو نصف عشره .
 وأما القيراط الذى جاء فى حديث ابن عمر وأبى هريرة
 فى تشييع الجنائز فقد جاء تفسيره فيه أنه مثل جبل
 أحد . وراجع أيضا المصباح المنير مادة (قرط) .
 والضمير فى (قراريطه) يرجع الى الدرهم .
 (٣) الدانق والدانق بكسر النون وفتحها ، ويجمع على دوانق
 ودوانيق . ويقال لمفرده : داناق ، كما قالوا للدرهم
 درهام .
 والدانق من الاوزان ، وهو سدس الدرهم . المراجع
 السابقة .
 قال الدكتور محمد اسماعيل الخاروف :
 الدانق يعنى الحصة أو الجزء أو القسم من أى شىء .
 وهو وحدة وزن صغيرة من اجزاء كل من الدينار ،
 والمثقال ، والدرهم . وهو جزء من ستة اجزاء من كل
 منها . راجع تحقيق الايضاح والتبيان فى معرفة الكيل
 والميزان لابن رفة ص ٦١ مطبعة جامعة أم القرى ،
 مكة .
 (٤) أى ستة دوانق . كتاب الاموال لأبى عبيد القاسم بن سلام
 ص ٦٣٠ ، مطبعة دار الفكر ، القاهرة ، ط (٢) ١٣٩٥ هـ ،
 الايضاح لابن رفة ، المراجع السابق .
 (٥) أى قراريط الدرهم .
 وفى المصباح المنير مائمه : والحساب يقسمون الاشياء
 أربعة وعشرين قيراطا ، لأنه أول عدد له ثمن وربع ونصف
 وثلاث صحيحات من غير كسر .
 (٦) وفى الايضاح والتبيان :
 وزن كل درهم من الشعير خمسين حبة وخمسة حبة . اهـ
 ص ٥٤ .
 (٧) ب : تحذب . ج ، د : تجزت .

كانت الفريضة ألفاً ومائتى سهم ، كان النصف ستمائة سهم ،
والثلث أربعمائة [سهم] ^(١) ، والرابع ثلاثمائة سهم ، والسادس
مائتى سهم ، ونصف السدس مائة سهم ، والقيراط خمسون سهماً ،
والحبّة خمسة وعشرون سهماً ، لأن قيراط الدرهم حبّتان ، ثم
تتجزأ الخمسة والعشرون على الحبّة ، فالواحد خُمسُ خُمسها ^(٢) ،
ثم تتضاعف إلى أن يستكملها . فإذا عرفت ذلك نظرت إلى سهام
الواحد من الورشة وقسّطها ^(٣) من أجزاء الدرهم فأوجبته له ^(٤) ،
وبالله التوفيق .

-
- (١) ج : [] ساقط .
(٢) ب ، ج ، د : مائتا .
(٣) ، (٤) ج : والنصف سدس .
(٥) ب : تجزأ .
(٦) ب : عرف .
(٧) ب ، ج : وبسطها .
(٨) أ ، ج ، د : الدراهم .

مسألة

(١)
قال الشافعي : (وميراث المرتد لبيت مال المسلمين ، ٢١٥/١
(٢)
إلى آخر الفصل) وهذا كما قال ، لاختلاف بينهم / أن المرتد (٣)
(٤)
لا يرث .

واختلفوا هل يُورَث أم لا على ستة مذاهب :
(٥)
أحدها : وهو مذهب الشافعي أن المرتد لا يرث ، ويكون
(٦)
جميع ماله قِيْثًا لبيت مال المسلمين ، وسواء الزنديق وغيره (٧) (٨)
(٩)
وبه قال ابن أبي ليلى وأبو شور . (١٠)

-
- (١) المرتد : من صرح من المسلمين بالكفر وأعلن به . شرح
الموطأ لأبي الوليد الباجي ٢٥٠/٦ .
- (٢) قال : (وميراث المرتد لبيت مال المسلمين . ولا يرث
المسلم الكافر . واحتج الشافعي في المرتد بأن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا يرث المسلم الكافر
ولا الكافر المسلم . واحتج على من ورث ورثته المسلمين
ماله ، ولم يورثه منهم فقال : هل رأيت أحدا لا يرث
ولده إلا أن يكون قاتلا ويرثه ولده . وإنما أثبت الله
المواريث للأبناء من الآباء حيث أثبت المواريث للآباء
من الأبناء) . اهـ مختصر المزن ، الفرائض ، باب ميراث
المرتد ١٥٠/٣ ، وانظر الام ، الفرائض ، ميراث المرتد
١٣/٤ .
- (٣) ب : خلاف .
- (٤) شرح النووي على صحيح مسلم ، الفرائض ٥٢/١١ ، المغنى
لابن قدامة ، الفرائض ، ارث المرتد ٢٩٨/٦ .
- (٥) ب : انه لا يرث .
- (٦) المراجع السابقة ، المذهب ، الفرائض ، فصل ولا يرث
المسلم من الكافر ٢٤/٢ ، شرح السنة ، الفرائض ، باب
الاسباب التي تمنع الميراث ٣٦٥/٨ ، روضة الطالبين ،
الفرائض ، الباب الخامس في بيان مانع الميراث ، المانع
الأول ٣٠/٦ .
- (٧) الزنديق : هو الذي يظهر الاسلام ويستتر الكفر ، وهو
المنافق ، وكان يسمى في عصر النبي صلى الله عليه
وسلم منافقا ، ويسمى اليوم زنديقا . روضة الطالبين ،
المغنى لابن قدامة .
- (٨) روضة الطالبين .
- (٩) المحلى ، أحكام المواريث ، مسألة ولا يرث المسلم
الكافر ٣٠٥/٩ ، شرح السنة ، المغنى لابن قدامة .
- (١٠) المحلى ، المغنى لابن قدامة .

(١)

وأحمد بن حنبل .

والمذهب الثاني : وهو مذهب مالك أن مال المرتد يكون

(٢)

فينا في بيت المال ، إلا الزنديق فإنه يكون لورثته

(٣)

[المسلمين] أو يقصد برده زى^(٤) ورثته في مرض موته ، فيكون

(٦)

ماله ميراثا لهم .

(١) قال أبو الخطاب :

فاما المرتد فلا يرث بحال ، وما الذي يصنع بمال المرتد اذا هلك ؟ على ثلاث روايات :

أحدها : يكون فينا في بيت المال . وهو اختيار عامة أصحابنا .

والثانية : يكون لورثته من المسلمين .

والثالثة : يكون لأقاربه من أهل دينه الذي اختاره . اهـ

الهداية ، الفرائض ، باب مواريث أهل الملل ١٧٤/٢ ، كتاب المسائل الفقهية لأبى يعلى ، الفرائض ، ميراث المرتد ٦١/٢ ، المغنى لابن قدامة ، وقال : فصل

والزنديق كالمترد ، الفرائض ٣٧٣/٦ .

ج : بيت مال المسلمين .

(٢)

شرح الموطأ لأبى الوليد الباجي ، الفرائض ، ميراث أهل

الملل ٢٥٠/٦ ، الكافي لابن عبد البر ، كتاب المواريث

١٠٤٤/٢ ، رسالة ابن أبى زيد ، الساب لأبى أو ملك

ص ٢٢١ ، بداية المجتهد ، الفرائض ، سباب في الحجب

٣٥٣/٢ ، كتاب قوانين الاحكام الفقهية ، الفرائض ،

الباب الرابع في موانع الميراث ص ٤٢٧ ، كتاب الحاج

والاكلييل لمختصر خليل لأبى عبد الله الشهير بالمواق ،

باب الردة ٢٨٢/٦ مطبعة السعادة ، مصر ط (١) ١٣٢٩ هـ .

ب : [] ساقط .

(٣)

أ ، د : أزوا . ب ، ج : ان وا . وهو خطأ ، والمواب

(٤)

ما أشبهه ، لأنه مصدر .

زوى أى صرف ورثته من الميراث . قال الجوهري : وثقول

زوى فلان المال عن وارثه زيا . مادة (زوى) وانظر أماس

البلاغة ولسان العرب ، وفيه : زوى اذا عدل كقولك :

زوى عنه كذا أى عدله وصرفه عنه ، وزوى اذا قبض ،

وزوى جمع ، ومصدره كله الزى .

ب : ورثه ، وهو خطأ .

(٥)

قال الباجي : وأما الزنديق فهل يرثه ورثته اختلف قول

(٦)

مالك في ذلك ، فروى عنه ابن القاسم يرثه ورثته .

وروى عنه ابن نافع وابن الماجشون لا يرثه ورثته . اهـ

المنتقى .

وقال ابن جزى :

وأما الزنديق فيرثه ورثته من المسلمين ، ان كان يظهر

الاسلام ص ٤٢٧ وفي أقرب المسالك مع بلغة السالك كالاتى

ومال الزنديق لو ارثه ان تاب بعد الاطلاع عليه ، أو مات

قبل الاطلاع ، ثم ثبتت زندقته . =

والمذهب الثالث : وهو مذهب أبى يوسف ومحمد إنَّ جميع
(١)

ماله الذى كسبه فى إسلامه وبعد رده يكون موروثا لورثته
(٢) (٣) (٤)
المسلمين ، وهو قول على بن أبى طالب وعبد الله بن مسعود
(٥) (٦) (٧) (٨) (٩)
وسعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز والحسن وعطاء .

والمذهب الرابع : وهو مذهب أبى حنيفة أنَّ ما كسبه قبل

رده يكون [لورثته المسلمين ، وما كسبه بعد رده يكون فيثا
(١٠) (١١) (١٢)
لبيت المال] إلا أن يكون [المرتد] امرأة فيكون [جميعه
(١٣) (١٤) (١٥)
موروثا ، وبه قال سفيان الثوري وزفر [بن الهذيل] .

= أما لو اطلع عليه فلم يتب حتى قتل أو مات فماله
لبيت المال . اهـ

باب تعريف الردة وأحكامها ٣٨٨/٢ .

- (١) ب ، ج : فى الاسلام .
- (٢) المبسوط ، كتاب السير ، باب المرتدين ١٠١/١ ، تحفة
الفقهاء ، كتاب السير ، حكم ميراث المرتد ٥٣٤،٥٣٣/٣
- (٣) الهداية ، كتاب السير ، باب أحكام المرتدين ٨٨١،٨٨٠/٥
المصنف لعبد الرزاق ، كتاب أهل الكتاب ، باب ميراث
المرتد ١٠٤/٦ ، كتاب الفرائض ، باب ميراث المرتد
٣٤٠/١٠ ، السنن لابن منصور ، الفرائض ، باب ميراث
المرتد ٨١/١ ، المصنف لابن أبى شعبة ، الفرائض ، فى
المرتد عن الاسلام ٣٥٥/١١ ، السنن للدارمى ، الفرائض ،
باب فى ميراث المرتد ٣٨٤/٢ ، المحلى ، كتاب أحكام
الموارث ، مسألة ولا يرث المسلم الكافر ٣٠٥/٩ ، شرح
السنة ، الفرائض ، المغنى لابن قدامة .
- (٤) المراجع السابقة .
- (٥) المراجع السابقة .
- (٦) المراجع السابقة ماعدا الدارمى .
- (٧) المراجع السابقة موى الدارمى .
- (٨) د : والحسن بن عطاء ، وهو خطأ .
- (٩) المغنى لابن قدامة .
- (١٠) المبسوط ، تحفة الفقهاء .
- (١١) ج : [ساقط] .
- (١٢) ب : [ساقط] .
- (١٣) قال الموصلى : والمرتدة إذا ماتت أو لحقت بدار الحرب
فكسبها لورثتها إذا ملكها ثابت فيهما ، فينتقلان إلى
ورثتها . ولأميراث لزوجها ، لأنها بانت بالردة ، ولم
تكن مشرفة على الهلاك ، فلا تكون فارة . اهـ الاختيار ،
كتاب السير ، فصل فى الردة وأحكامها ١٤٩/٤ .
- (١٤) المصنف لعبد الرزاق ، شرح السنة للبخارى ، المحلى ،
والمغنى لابن قدامة .
- (١٥) ب : [ساقط] . ولم أجد له مرجعا .

والمذهب الخامس : وهو مذهب داود بن علي أن ماله

(١) لورثته الذين إرتد إليهم ، دون ورثته المسلمين .
(٢)
(٣) (٤)
والمذهب السادس : وهو مذهب علقمة وقتادة وسعيد بن

(٥)
أبي عروبة أن ماله ينتقل إلى أهل الدين الذين إرتد إليهم . ج/١٦٢
(٦)
واستدل من جعل ماله موروثا على [اختلاف] مذاهبهم
(٧)
بقوله تعالى : {وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ} . وبما
روى (أن علي بن أبي طالب أتي بالمستورد العجلي ، وقد
(٨)
ارتد ، فعرض عليه الإسلام ، فأبى أن يسلم ، فضرب عنقه ،
(٩)
وجعل ميراثه لورثته من المسلمين) .
(١٠)

- (١) قال ابن قدامة : أن كان فيه من يرثه ، والا فهو في .
وفي فتح الباري : يختص بورثته من أهل الدين الذي
انتقل إليه ، ولم يفصل . الفرائض ، باب لا يرث المسلم
الكافر ٥١/١٢ من المغنى .
وجعل ابن قدامة داود وعلقمة في مذهب واحد ٣٧٢/٦ .
وقال الحافظ ابن حجر : فالحاصل من ذلك ستة مذاهب ،
حررها الماوردي . فتح الباري .
(٢) ج : ورثته من المسلمين .
(٣) المرجعين الأخيرين .
علقمة بن قيس بن عبد الله ، النخعي ، البصري ،
أبوشبل الفقيه ، ثقة ثبت ، عابد ، مات سنة ٩٢ هـ .
الكاشف ٢٤٢/٢ ت ٣٩٣ ، التقريب ٣١/٢ ت ٢٨٦ .
(٤) المصنف لعبد الرزاق .
(٥) المغنى لابن قدامة .
سعيد بن أبي عروبة ، مهران ، اليشكري ، أبو النضر
البصري ، أحد الأعلام ، ثقة حافظ ، له تمانيف ، لكنه
كثير التدليس ، واختلط ، وكان أشبه الناس في قتادة .
الكاشف ٢٩٢/١ ت ١٩٥٢ ، التقريب ٣٠٢/١ ت ٢٢٦ .
(٦) ب : [ساقط] .
(٧) الأنفال : ٧٥ .
(٨) المستورد العجلي : كان نمرانيا أسلم ، ثم ارتد .
المصنف لعبد الرزاق ، السنن لابن منصور .
(٩) د : وعرض .
(١٠) المصنف لعبد الرزاق ، كتاب أهل الكتابيين ، ميراث
المرتد ١٠٥/٦ ، كتاب الفرائض ، باب ميراث المرتد
٣٤٠، ٣٣٩/١٠ ، السنن لابن منصور ، الفرائض ، ميراث
المرتد ٨١/١ ، المصنف لابن أبي شيبة ، الفرائض ، فسي
المرتد عن الإسلام ٣٥٥/١١ ، السنن الكبرى للبيهقي ،
الفرائض ، باب ميراث المرتد ٢٥٤/٦ .

وبما روى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : (بعثنى
 أبوبكر رضى الله عنه - عند رجوعه - إلى أهل الردة - [أن]
 أقسم أموالهم بين ورثتهم المسلمين) .^(٢)

فسئلوا : ولأن كل من لا يرثه وارثه المشرك ، ورثه وارثه
 المسلم ، كالمسلم طردا ، وكالمشرك عكسا . قالوا : ولأنه^(٣)
 [مال] كسبه مسلم ، فلم يجز أن يكون فيثا . كمال المسلم .^(٤)
 قالوا : ولأنه مال كسبه في حال حقن دمه ، فلم يمر^(٥)
 فيثا بإباحة دمه ، كمال القاتل ، والزانى المحصن .^(٦)

قالوا : ولأن ورثته من المسلمين قد ساووا بإسلامهم^(٧)
 جميع المسلمين ، وفضلوهم بالرحم والتعصيب ، فوجب أن
 [يكونوا] أولى منهم بقوة سببهم .^(٨) ^(٩) ^(١٠)

-
- (١) ب : [] ساقط .
 (٢) وأورده ابن قدامة فى المغنى ، ولم أجد له مرجعا .
 ولكن ورد فى السنن الكبرى للبيهقى عن زيد بن ثابت
 قال : أمرنى أبوبكر أن أورث الأحياء من الأموات ،
 ولا أورث بعضهم من بعض . كتاب الفرائض ، باب ميراث من
 عمى ٢٢٢/٦ .
 (٣) ج : [] ساقط .
 (٤) ب : فيه .
 (٥) حقن الشيء يحقنه ويحقنه حقنا فهو محقون وحقين : حبسه
 يقال : حقنت له دمه إذا منعت من قتله وأراقته أى
 جمعته له وحبسته عليه . اهـ لسان العرب ، (حقن) .
 (٦) د : الزان .
 (٧) أى زادوهم .
 والفضل والفضيلة خلاف النقص والنقيصة . وفضل يفضل مثل
 دخل يدخل . وفيه لغة أخرى : فضل يفضل مثل حذر يحذر .
 وفيه لغة ثالثة مركبة منهما فضل بالكسر يفضل بالضم ،
 وهو شاذ ، لانظير له . اهـ الصحاح ، اللسان .
 وفضل يفضل فضلا أى زاد ، والفضل الزيادة . ويقال :
 لا يملك درهما فضلا عن دينار . اهـ المصباح المنير ،
 مادة (فضل) .
 (٨) ب : [] ساقط .
 (٩) ب ، ج : لقوة .
 (١٠) ب : شبههم .

- (٢) واستدل من جعل ماله لأهل الدين ، الذى ارتد إليه
بقوله تعالى : {وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ} (٣) .
والدليل على أن المرتد لا يؤزرت ، ويكون ماله فينا
رواية أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
(لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم) (٤) .
(٥)
فإن منعوا/من انطلاق اسم الكفر/على المرتد . دللنا د/١٣٧/٢١٦
عليه بقوله تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا} ، وبقوله
صلى الله عليه وسلم : (لا يحل دم امرئ مسلم إلا [بإحدى] ثلاث :
(٦) (٧) (٨)
(٩) كفر بعد إيمان) .

- (١) ب : الذين .
(٢) ب : اليهم .
(٣) المائدة : ٥١ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ
وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ، بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ
مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ} ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ .
(٤) راجع ص ٥٠، ٤٩ من الكتاب .
(٥) ج : اطلاق .
(٦) النساء : ١٣٧ .
(٧) أ ، د : مال .
(٨) ج : [ساقط] .
(٩) عن عثمان بن عفان رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول : (لا يحل دم امرئ مسلم إلا
بإحدى ثلاث : رجل كفر بعد اسلامه أو زنى بعد احصائه ،
أو قتل نفسا فيقتل بها ...) هذا لفظ المسند للإمام
أحمد ١/٦١ ، وأخرجه النسائي في كتاب تحريم الدم ،
الحكم فى المرتد ٧/١٠٣ ، وأبوداود فى السنن ، كتاب
الديات ، باب الامام يأمر بالعفو فى الدم ٤/١٧١، ١٧٠ ،
والترمذى ، كتاب الفتن ، باب ما جاء لا يحل دما مرء
مسلم إلا بإحدى ثلاث ٦/٣٧٢، ٣٧٣ ، وابن ماجة ، كتاب
الحدود ، باب لا يحل دم امرئ مسلم ٢/٨٤٧ .
قلت : وحسنه الترمذى . ورواه عبد الله بن مسعود أيضا
وروايته متفق عليها . البخارى ، كتاب الديات ، باب
قول الله تعالى : {ان النفس بالنفس} ... ١٢/٢٠١ من
الفتح . ومسلم ، القسامة ، باب ما يباح به دم المسلم
٣/١٣٠، ٢/١٣٠ .

(١) وروى معاوية بن قرة^(٢) عن أبيه (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ أَبَاهُ - جَدَّ مَعَاوِيَةَ - إِلَى رَجُلٍ عَرَسَ بِامْرَأَةِ أَبِيهِ ، فَأَمَرَنِي بِضَرْبِ عُنُقِهِ ، وَبِخَمْسِ مَالِهِ) . فجعله النبي صلى الله عليه وسلم باستحلال مَأْتَمَرٍ اللَّهُ عَلَى تَحْرِيمِهِ / مرتدا ، وجعل ب/ ٨٧ ماله بتخميسه إِيَّاهُ فَيُنَا .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (أَيُّمَا قَرْيَةٍ عَمِتَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَخَسَمَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ) .
(٧)
(٨) وَإِنَّمَا أَشَارَ (إِلَى مَنْ) حَدَّثَ عَمِيَانَهَا بِالْكَفْرِ ، بَعْدَ تَقَدُّمِ طَاعَتِهَا بِالْإِيمَانِ ، لِأَنَّ حُكْمَ مَنْ لَمْ يَزَلْ كَافِرًا مُسْتَفَادًا بِنَصِّ^(٩) (١٠)

- (١) معاوية بن قرة بن أياس بن هلال المزني ، أبو أياس البصري ، ثقة عالم ، مات سنة ١١٣هـ .
التقريب ٢/ ٢٦١ ت ١٢٤٢ ، الخلاصة ص ٣٢٧ .
- (٢) قرة بن أياس بن هلال المزني ، أبو معاوية ، صحابي ، نزل البصرة ، مات سنة ٦٤هـ .
التقريب ٢/ ١٢٥ ت ١٠١ .
- (٣) اسم جده : أياس بن هلال بن وشاب بن عبد الله المزني ، أبو قرة ، ولقرة وأبيه صحبة ، كما ذكره الحافظ في الإصابة في ترجمة أياس رضي الله عنه ٩١/ ١ ت ٣٨٨ .
- (٤) في رواية ابن ماجه (تزوج امرأة أبيه) .
- (٥) ب ، ج : وتخميس . وفي ابن ماجه : (وأصفي ماله) وفي البيهقي : أن أضرب عنقه وأخذ ماله .
- (٦) أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب الحدود ، باب من تزوج امرأة أبيه من بعده ٨٧٠/ ٢ ، البيهقي في السنن الكبرى كتاب المرتد ، باب مال المرتد إذا مات أو قتل على الردة ٢٠٨/ ٨ ، ابن حزم في المحلى ، كتاب الحدود ، مسألة من وطئ امرأة أبيه ٢٥٣/ ١١ .
- (٧) وقال يحيى بن معين : هذا الحديث صحيح . وحسنه الحافظ ابن حجر . اهـ الإصابة . وفي زوائد سنن ابن ماجه : أسنده صحيح .
- (٨) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير ، باب حكم الفئ ١٣٧٦/ ٣ ، وأحمد في المسند ٣١٧/ ٢ ، وأبو داود في السنن كتاب الخراج والإمارة ، باب إيقاف أرض السواد وأرض العنوة ١٦٦/ ٣ ، شرح السنة للبغوي ، كتاب السير والجهاد ، باب حل الغنيمة لهذه الأمة ٩٥/ ١١ .
- (٩) ب : () لمن .
- (١٠) ب ، ج : كل .
- (١١) ب : مستفادا .

الكتاب . ولأن كل من لم يرث بحال لم يُورَث ، كالمكاتب . ولأن كل من لم يُورَث عنه مَمْلُكُهُ [فى إباحة دمه ، لم يُورَث عنه مَمْلُكُهُ] ^(١) فى حَقِّن دمه ، كالدَّمِيِّ طَرْدًا ، والقاتل عَكْسًا . ولأن كل مال مَلَكُهُ بَعُودُهُ إِلَى الإسلام ، لم يُورَث عنه بِقَتْلِهِ عَلَى ^(٢) الرِّدَّة ، قِياسًا عَلَى مَا كَسَبَهُ بَعْدَ الرِّدَّة .

فَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ الْآيَةِ فَإِنَّهُ قَالَ : {بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ} ^(٣) ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْمُرْتَدُّ أَوْلَى بِالْمُسْلِمِ ، لِقَطْعِ الْمَوَالَةِ بِالرِّدَّةِ ، لَمْ يَصِرِ الْمُسْلِمُ أَوْلَى بِالْمُرْتَدِّ لِهَذَا الْمَعْنَى .

وَأَمَّا دَفْعُ عَلَى رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِ مَالُ الْمُسْتَوْدِعِ إِلَى وَرَثَتِهِ ، فَلَمَّا رَأَى مِنَ الْمَصْلُحَةِ بِاجْتِهَادِهِ ، وَهُوَ إِمَامٌ ، يَمْلِكُ التَّمَرُّفَ فِي أَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ بِرَأْيِهِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ تَمْلِيكًا [مِنْهُ] ^(٤) ^(٥) ابْتِدَاءً عَطِيَّةً ، لَاعْلَى جِهَةِ الْإِرْثِ .

وَأَمَّا تَوْرِيثُ زَيْدِ بْنِ شَابَتٍ بِأَمْرِ أَبِي بَكْرٍ [الصَّدِيقِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِ] ، وَدَفْعُ أَمْوَالِ الْمُرْتَدِّينَ إِلَى وَرَثَتِهِمْ [مِنَ الْمُسْلِمِينَ] ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مِثْلِ مَا فَعَلَهُ / عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ فِي مَالِ الْمُسْتَوْدِعِ عَلَى طَرِيقِ الْمَصْلُحَةِ ، أَوْ يَحْمِلُ [عَلَى] الْمُرْتَدِّينَ عَنْ

(١) ب ، ج : تقديم وتأخير .

(٢) ب : قتل .

(٣) د : فهو أنه قال .

(٤) ب : أولياء بعض . يعنى قوله تعالى : {وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض}

(٥) أ ، ج ، د : إنما كان لما .

(٦) ب : بيت مال المسلمين .

(٧) ج : [ساقط] .

(٨) ج : وأبتداء .

(٩) ب : فأما .

(١٠) ب : [ساقط] .

(١١) أ ، د : [ساقط] .

(١٢) ب : دفعه .

(١٣) ج : [ساقط] .

بذل الزكاة حين لم يحكم بكفرهم بالمنع ، لتأولهم ،^(١)
 ومقامهم على الإسلام ، واشتباه الأمر قبل الإجماع .
 وأما قياسهم على المسلم بعلّة أنه لا يرثه المشرك^(٢)
 فمنتقض بالمكاتب ، ثم المعنى في المسلم بقاء الولاية بينه
 وبين المسلمين .

وأما قياسهم على القاتل فهو دليلنا ، لأنه لما كان^(٣)
 مملّكته في إباحة دمه موروثة ، كان مملّكته في حقن دمه^(٤)
 موروثة ، ولما كان المرتد لا يورث عنه (مملّكته في إباحة)^(٥)
 دمه [لم يورث عنه مملّكته في حقن دمه] .^(٦)
 وأما استدلالهم بأن ورثته [من] المسلمين قد جمعوا^(٧)
 الإسلام والقراصة ، (فكانوا أولى من) بيت المال المنفرد^(٨)
 بالإسلام ففاسد (بالذمّي لا) يرثه المسلم ، وإن كان بيت^(٩)
 المال أولى بماله .

ثم ليس يصير مال المرتد إلى بيت المال ميراثا ،
 فيجعل ورثته أولى ، وإنما يصير إليه قينا ، كما أنهم
 يجعلون ما كسبه بعد الردة قينا ، ولا يجعلون ورثته أولى د/ ٣٨
 [به] .^(١٠)

-
- (١) ب ، ج : فالمنع .
 (٢) ج : لتأولهم .
 (٣) ب : المرتد .
 (٤) ب ، ج : الكافر .
 (٥) ب ، ج : يملكه .
 (٦) ب : من .
 (٧) ج () : ما يملكه في حقن .
 (٨) ب : يملكه .
 (٩) ، (١١) ج : [] ماقط .
 (١٠) ب : استدلاله .
 (١٢) ب () : فكان أولى في .
 (١٣) ب () : بالذمّي لم .
 (١٤) د : [] ماقط .

فصل

فإذا ثبت أن ماله يكون [قِيًّا] غير موروث ، فهو مُقَرَّرٌ^(١)
 على ملكه ، مالم يمت/أو يُقْتَلَ ، سواء أقام في دار الإسلام ، ٢١٧/١^(٢)
 أو لحق بدار الحرب .
 وقال أبو حنيفة : إذا لحق [المرتد] بدار الحرب قسم^(٣)
 الحاكم ماله بين ورثته المسلمين ، واعتق أمهات أولاده^(٤)
 ومُدَبَّرِيه ، وقضى بحلول ديونه المؤجلة ، فإن رجع مسلماً ، رجع^(٥)
 بما وجد من أعيان ماله مع ورثته ، ولم يرجع [بما استهلكوه] ،^(٦)
 ولا يرجع [في عتق أمهات أولاده ومُدَبَّرِيه ، استدلالاً] بما روى عن^(٧)
 عمر بن عبد العزيز أنه كُتِبَ إليه في أسير تَنَمَّرَ بأرض الروم ،^(٨)
 فكَتَبَ إن جاء بذلك الخَبَرُ ، فَاقْسِمَ مَالَهُ بين ورثته . ولأنه^(٩)
^(١٠)
^(١١)
^(١٢)
^(١٣)
^(١٤)
^(١٥)

-
- (١) أي مال المرتد .
 (٢) ب : يصير .
 (٣) أ : [] ساقط .
 (٤) الأم ، الفرائض ، ميراث المرتد ١٥/٤ ، كتاب الحكم في قتال المشركين وممالة مال الحربى من الأم ، في المرتد ٢٠٢/٤ ، كتاب الاقناع ، كتاب المرتد ص ١٧٥ ، روضة الطالبين ، الفرائض ، الباب الخامس في مانع الميراث ٣٠/٦ .
 (٥) ب : أن .
 (٦) ب ، ج : [] ماقط .
 (٧) ب : حالة ، وفيها تقديم وتأخير .
 (٨) ج : ما استهلكوه .
 (٩) ب : [] ساقط .
 (١٠) مختصر الطحاوى ، كتاب المرتد ص ٢٦١ ، المبسوط ، كتاب السير ، باب المرتد ١٠٣/١٠ ، الاختيار ، كتاب الحدود أحكام المرتد ٢٠٧/٤ .
 (١١) ب ، ج : بن الخطاب . وهو خطأ .
 (١٢) ب : في أرض .
 (١٣) ب ، ناز . ج : جاز .
 (١٤) ب : الثلث . وفي المصنف لعبد الرزاق : إذا علم بذلك .
 (١٥) أخرجه سعيد بن منصور في سننه ، وهذا لفظه ، الفرائض ميراث المرتد ١٢٣/١ ، عبد الرزاق في المصنف ، كتاب أهل الكتاب ، المرتدان ٨٢/٦ ، وفي ميراث المرتد ١٠٥/٦ ، كتاب الجامع ، باب ميراث المرتد ٣٣٨/١٠ .

(١) بالردة قد صار غيره يَمْلِكُ التمرّف في ماله ، فجري مجرى (٢)
الموت . ولأن ما أوجب زوال الملك أوجب انتقاله ، كالموت .
ودليلنا هو أن كل من جرت عليه أحكام الحياة في [غير] (٥)
الأموال [قياساً] جرت عليه أحكام الحياة في الأموال ، قياساً (٦)
على غير المرتد . ولأن المرتد لا يخلو أن يكون معتبراً بحال
المسلم أو بحال المشرك ، وليس يحكم بموت واحد منهما في (٧)
حياته ، فكذلك المرتد . ولأن الله تعالى جعل الميت مورثاً (٨)
والحي وارثاً ، فلو جاز أن يميز الحي مورثاً ، لجاز أن
يميز الميت وارثاً . ولأن كلما أوجب إباحة الدم لم يحكم فيه (٩)
بالموت مع بقاء الحياة كالقتل . ولأن حدوث الردة لا توجب (١٠)
أحكام الموت ، كالمقيم في دار الإسلام ، ودخول دار الحرب
لا يوجب ذلك ، كالمسافر إليها .
فأما الاثر المحكى عن عمر بن عبد العزيز [فليس فيه] أن (١١)
الأسير كان مسلماً فتنصّر ، ولو كان ذلك لجاز أن يكون قسمه (١٢)
بينهم ليتولوا حفظه إلى أن يتبين أمره ، على أنه مذهب له (١٣)
(١٤) (١٥)

-
- (١) ب : غير مالك .
(٢) أ ، د : أملك بالتصرف .
(٣) د : حرت .
(٤) ب : كلما .
(٥) أ ، ب : [] ساقط .
(٦) ج ، د : [] ساقط .
(٧) ج : في موته .
(٨) ج : وكذلك .
(٩) ب : يحكم له . ج : يحكم .
(١٠) ب ، ج : له .
(١١) ب : وأما .
(١٢) ب : فقد حكى . ج : فحكى .
(١٣) ب : عمر . ج : بن الخطاب . وهو خطأ .
(١٤) ب : [] ساقط .
(١٥) أ ، ج ، د : أنه .
(١٦) ج ، د : كذلك .

(١) وليس يلزمنا قوله . (٢)

واما الجواب عن انتقال ملكه ، وَتَصَرُّفٍ غَيْرِهِ فِيهِ [مع ان
(٣) (٤) (٥)] انتقال ملكه اختلاف ، وليس هذا موضع ذكره ، ثم ليس

انتقال الملك بموجب لحكم الموت ، لان مال الحي قد ينتقل ج/١٦٤
بأسباب غير الموت .

-
- (١) ب : فلا .
(٢) ب ، ج : قبوله .
(٣) ب ، ج : [] ساقط .
(٤) ب ، ج : على الخلاف فيه .
(٥) ج : زيادة : ففي انتقال ماله اختلاف .

فصل

(١) قال المزنى : (قد زعم الشافعى رضى الله عنه أن نصف العبد إذا كان حراً يرثه أبوه^(٢) إذا مات ، ولا يرث هذا النصف من أبيه ، إذا مات أبوه ، فلم يُورثه من حيث ورث منه ، والقياس على قوله أنه يرث من حيث يورث^(٣)) .
(٤) وهذا اعتراض من المزنى على الشافعى فى تعليقه بإبطال ميراث المرتد بأن الله تعالى أثبت المواريث للأبناء من الآباء ، حيث أثبت المواريث للآباء من الأبناء ، فأبطل المزنى هذا التعليل عليه بالعبد إذا كان نصفه حراً ، أنه يُورث عنه بنصفه الحر^(٥) ، [ولا يرث هو بنصفه الحر] فجعل ذلك إبطالا لتعليقه ، واحتجاجا لنفسه فى أنه يرث بقدر حريته ، [كما يُورث بقدر حريته] .
(٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤)

(١٥) والجواب عنه من وجهين : أحدهما : رد اعتراضه / والثانى : د / ٣٩ / فساد استدلاله .
(١٦) ب / ٨٨

-
- (١) ب ، ج : وقد .
(٢) ب ، ج : وإن .
(٣) مختصر المزنى : أبوه المنسخ : مولاة ، وما أثبتته من مختصر المزنى
(٤) أ ، د : هذا النصف قرابته . وفى مختصر المزنى : من أبيه .
(٥) مختصر المزنى ، الفرائض ، باب ميراث المرتد ١٥٠ / ٣ .
(٦) ب ، ج : الاعتراض .
(٧) ب : عن .
(٨) ب : أرث .
(٩) ب : قال الله . ج : فإن الله .
(١٠) ب : ميراث الأبناء . ج : الميراث .
(١١) ب ، ج : لأنه .
(١٢) أ ، ج ، د : عنده . ب : عنه مملكه .
(١٣) ، (١٤) ب ، ج ، د : [ساقط] .
(١٥) أ ، ج ، د : لاعتراضه .
(١٦) ج : لاستدلاله .

فأما رد اعتراضه فمن وجهين :

أحدهما : أن في ميراث المُعْتَق نصفه قولان ، أحدهما لا يُوْرَث ، كما لا يَورَثُ ، فعلى هذا يَسَلَم الاستدلال ، ويسقط الاعتراض .

والثاني : أن تعليل الشافعي إنما تَوَجَّهَ/إلى السبب الذي يشترك فيه الوارث والموروث ، إذا منع من أن يكون وارثا منع من أن يكون موروثا ، كالكفر والردة ، لأن المعنى في قطع التوارث به قطع الموالاة بينهما ، وهذا معنى يشترك فيه الوارث والموروث .

(١)
فأما المعنى الذي يختص به الموروث وحده (فلا ، ألا ترى)
أن القاتل لا يرث ، وهو يورث ، لأن المعنى الذي منعه من (٢)
الميراث مختص به ، وغير متعمد إلى وارثه ، وهكذا الذي نصفه (٤)
حر ، قد اختص بالمعنى المانع دون وارثه ، فجاز أن يكون (٥)
موروثا ، ولم يجز أن يكون وارثا .

وأما فساد استدلاله في أنه يجب أن يرث بقدر حرية ،
كما يرث بقدر حرية ، فهو أن الكمال يجب أن يكون مراعا
في الوارث دون الموروث ، فلذلك جعلناه موروثا ، لأن وارثه (٦)
كامل ، ولم نجعله وارثا ، لأنه ليس بكامل . والله أعلم (٧)
بالمصواب . (٨)

-
- (١) ج : () فلا أرى .
(٢) أ ، د : ويورث . ج : ولا يرث .
(٣) ج : منع .
(٤) ب : التوارث .
(٥) ب : فإن .
(٦) ب : ولذلك .
(٧) ب : لأنه .
(٨) ب : وارث .
(٩) ب : غير .

مسألة

(١) قال المزنى : [و] قال الشافعى [رحمهما الله] : فى
 المرأة يطلقها زوجها ثلاثا مريضا ، فيها قولان :
 أحدهما : ترثه ، والآخر : لا ترثه . والذي يلزمه أن لا يُورثها
 لأنه لا يرثها بإجماع ، لارتفاع النكاح الذى به يتوارثان ،
 فكذلك لا ترثه ، كما لا يرثها ، لأن الناس عنده إنما يرثون من
 حيث يُورثون ، ولا يرثون من حيث لا يُورثون .
 وهذه المسألة أوردها المزنى فى جملة اعتراضه على
 الشافعى [فى ميراث] المرتد ، وهذا الموضع يقتضى شرحها ،
 وذكر ما تفرع عليها ، والانفعال عن اعتراض المزنى بها
 ما قدمناه عن نمفه حر ونمفه عبد .
 وأصل هذه المسألة أن الطلاق على ضربين : طلاق فى الصحة
 وطلاق فى المرض .

فأما الطلاق فى الصحة فضربان : بائن ، ورجعى .
 فأما البائن فلا توارث فيه بين الزوجين ، سواء كان فى
 المدخول بها ، أو دون الثلاث فى غير المدخول بها ، وهذا
 إجماع .

-
- (١) ب : [] ساقط . ج : قد قال .
 (٢) أ ، ج ، د : [] ساقط .
 (٣) ب ، ج : ففيها .
 (٤) ، (٥) ب : يورثون .
 (٦) مختصر المزنى ، الفرائض ، باب ميراث المرتد ١٥١/٣ ،
 كتاب الطلاق أيضا ، باب طلاق المريض ٨٤/٤ ، كتاب الام ،
 كتاب الطلاق ، طلاق المريض ٢٣٥/٥ .
 (٧) ب : فيمن يرث .
 (٨) ب : شرحا .
 (٩) ب : بمن . ج : لمن .
 (١٠) أ ، ج ، د : مملوك .
 (١١) ب ، ج : بائنا فى المدخول .
 (١٢) مراتب الاجماع لابن حزم ، الفرائض ص ١١٠ .

وأما الرجعى فهو دون الثلاث فى المدخول بها ، فإنهما
يتوارشان فى العدة ، فإن مات ، ورشته ، واعتدت عدة الوفاة^(١)
وان ماتت ورثها .^(٢)

وإن كان الموت بعد انقضاء العدة ، ولو بطرفة عين لم
يتوارشا .

وحكى عن أبى بكر وعمر رضى الله عنهما أنهما ترثه ،
مالم تغتسل من الحيضة الثالثة .^(٣)

وليس يخلو [قولهما] ذلك من أحد أمرين : إما أن يجعل
الغسل (من بقايا) العدة ، فيكون ذلك مذهباً لهما فى العدة^(٤)
دون الميراث ، ولا وجه له ، لأن العدة استبراء ، وليس الغسل^(٥)
مما يقع به الاستبراء .^(٦)

وإما أن يجعل انقضاء العدة بانقضاء الحيض ، ويوجب^(٧)
الميراث مع بقاء الغسل ، فيكون ذلك مذهباً لهما فى الميراث^(٨)

الميراث مع بقاء الغسل ، فيكون ذلك مذهباً لهما فى الميراث د / ٤٠

(١) لأنه توفى منها وهى زوجته . اهـ المذهب ، كتاب العدد
فصل ومن مات عنها زوجها ١٤٥/٢ ، روضة الطالبين ،
كتاب الطلاق ، باب اجتماع عدتين ٣٩٨/٨ ، منهج
الطالبين ، كتاب الطلاق ٣٩/٣ من مغنى المحتاج .

(٢) قال ابن حزم : واتفقوا أن المطلقة طلاقاً رجعياً فى صفة
أو مرض وقد وطئها فى ذلك النكاح ، ثم مات أحدهما
قبل انقضاء العدة أنهما يتوارشان . اهـ مراتب الاجماع
ص ١٢٨ ، كتاب الاجماع لابن المنذر ص ١٠٠ .

(٣) فى الممنسف لابن أبى شيبه عن مكحول أن أبابكر وعمر
وعلياً وابن مسعود وأبا الدرداء وعبادة بن الصامت
وعبد الله بن قيس الأشعرى كانوا يقولون فى الرجل يطلق
أمراته تطليقة أو تطليقتين أنه أحق بها مالم تغتسل
من حيضتها الثالثة ، يرثها مادامت فى العدة ، كتاب
الطلاق ، من قال هو أحق برجعتها مالم تغتسل من الحيضة
الثالثة ١٩٣/٥ .

(٤) ب ، ج : [ساقط] .

(٥) ب () : مع بقا .

(٦) ب : ما .

(٧) استبراء الجارية طلب براءة رحمها من الحمل . ثم قيل
استبراء الشئ إذا طلبت آخره لتعرفه ويقطع الشبهة
عنه . اهـ المغرب فى ترتيب المعرب (برىء) .

(٨) أ ، د : تعمى .

(٩) ب ، ج : بقايا .

دون العدة ، ولا وجه له ، لأن انقضاء العدة ^(١) يوجب انقضاء ^(٢) علق
النكاح والميراث بينهما ^(٣) ، فارتفع بارتفاعها ، ولو جاز
اعتبار ذلك لماحب الميراث موقوفا على خيارها ، إن شاءت
تأخير الغسل .

فلو مات أحد الزوجين في الطلاق الرجعي ، ثم اختلف
الباقي منهما وارث الميت ، فقال وارث الميت : مات بعد
انقضاء العدة ، فلاتوارث ، وقال الباقي منهما : بل كان
الموت/قبل انقضاء العدة ، فلى الميراث ، فالحول قول ٢١٩/١
الباقي من الزوجين مع يمينه في استحقاق الميراث ، سواء
كان هو الزوج أو الزوجة ، لأمرين :
أحدهما : أن الأمل استحقاق الميراث ، حتى يعلم سقوطه .
والثاني : أننا على يقين من بقاء العدة ، حتى يعلم
^(٤) نقيضها .

(١) النسخ : تقضى .
(٢) أى لزوم النكاح ... وقال النووي : علق الشيء علقا
وعلق به : لزمه . اهـ تهذيب الاسماء واللغات ، (علق) .
(٣) أ ، ب ، د : منها .
(٤) أ ، د : نقيضها . ب : نقيضها .

فصل

- (١) وإن كان الطلاق في المرض ، فعلى ضربين :
أحدهما أن يكون غير مخوف ، فحكمه حكم الطلاق في الصحة
على ما مضى .
- (٢) والفرب الثاني أن يكون مخوفاً ، فعلى ضربين :
أحدهما : أن يتعقبه صحة ، فيكون حكمه حكم الطلاق في
الصحة ، وبه قال أبو حنيفة ومالك . (٣) (٤) (٥)
وقال زُفَرٌ [بن الهذيل] : هو طلاق في العرض ثوث فيه ، (٦)
وهذا خطأ ، لأن ما تعقبته الصحة فليس بمخوف ، وإنما ظنَّ به
الخوف .
- والفرب الثاني : أن لا يتعقبه الصحة ، فهذا على ضربين :

- (١) ب : فان .
(٢) قال النووي : المرض المخوف والمخيف هو الذي يخاف فيه
الموت لكثرة من يموت به . فمن قال مخوف قال لأنه يخاف
فيه الموت . ومن قال : مخيف ، لأنه يخيف من رآه . اهـ
تصحيح التنبيه ص ٨٧ مع التنبيه .
- (٣) المذهب ، الفرائض ، فصل وان طلقها في المرض ثم صح
٢٥/٢ ، روضة الطالبين ، كتاب الطلاق ، فصل طلاق المريض
في الوقوع كطلاق الصحيح ٧٥/٨ .
- (٤) مختصر الطحاوي ، كتاب الطلاق ، طلاق المريض ص ٢٠٣ ،
الهداية ، الطلاق ، طلاق المريض ، اذا طلقها ثلاثاً وهو
مريض ، ثم صح ، ثم مات ٨٥٦/٤ مع البناء ، المبسوط ،
كتاب الطلاق ، باب طلاق المريض ١٥٧/٦ .
- (٥) الاشراف على مسائل الخلاف ، كتاب الطلاق ، فصل اذا صح
من مرضه ثم مات فلاترثه خلافاً لزفر ١٣٤/٢ .
- (٦) ب : [ساقط .
زفر بن الهذيل بن قيس ، العنبري ، البصري ، أبو
الهذيل ، صاحب أبي حنيفة ، فقيه ، حافظ ، ولد سنة
١١٠هـ ، ومات سنة ١٥٨هـ .
تاج التراجم ص ٢٨ ت ٧٨ ، المعارف لابن قتيبة ص ٤٩٦ ،
الفوائد البهية ص ٣٤ طبع في المطبعة اليوسفية ،
لكهنو .
(٧) لأنه قصد الفرار حين أوقع الطلاق في المرض وقد مات ،
وهي في العدة . اهـ الهداية ، كتاب الاشراف على مسائل
الخلاف ، المبسوط ، المحلى ٢١٩/١٠ .

أحدهما : أن يكون الموت حادثا عن غيره ، كمريض غرق ،

(١)

أو احترق ، أو سقط عليه حائط ، أو اختبرته سبعة ، فهذا حكم

(٢)

الطلاق فيه حكم الطلاق في المحنة ، وبه قال أبو حنيفة .

(٣)

وقال مالك : هو طلاق [في] المرض ترث فيه ، وهذا خطأ ،

(٤)

لأن حدوث الموت من غيره يرفع حكمه .

والضرب الثاني أن يكون حدوث الموت منه ، فهو الطلاق

في المرض ، فإن كان الطلاق رجعيا توارثا في العدة ، سواء

(٥)

مات الزوج أو الزوجة . وإن كان الطلاق بائنا ، فإن ماتت

الزوجة لم يرثها إجماعا .

وإن مات الزوج فقد اختلف الفقهاء في ميراثها على

مذاهب شتى ، حكى الشافعي منها أربعة مذاهب ، جعلها

(٦)

أصحابنا أربعة أقاويل/له ، [قولان منها نمنا] ، وقولان منها ٨٩/ب

(٧)

تخريجا .

(١) أ ، ج ، د : احرق .

(٢) المذهب ، الفرائض ، فصل واختلف قول الشافعي في من بت

طلاق امرأته ٢٥/٢ ، وقال النووي : قطع صاحب المذهب

وغيره بأنها لا ترث على القديم . وقال صاحب "الشامس"

و"التتمة" : ترث . والله أعلم .

(٣) ما وجدت مرجعا لهذا .

(٤) ب : [] ساقط .

(٥) د : يرث .

(٦) ب ، ج : رفع .

(٧) قال ابن حزم : واتفقوا أن المطلقة طلاقا رجعيا في

صحّة أو مرض وقد وطئها في ذلك النكاح ، ثم مات أحدهما

قبل انقضاء العدة أنهما يتوارثان . اهـ مراتب الإجماع

ص ١٢٨ .

(٨) ج : [] ساقط .

(٩) قال أبو الحاق الشيرازي :

واختلف قول الشافعي فيمن بت طلاق امرأته في المرض

المخوف ، واتصل به الموت فقال في أحد القولين أنها

ترث لأنه متهم في قطع أرثها فورثت ، كالقاتل لما كان

متهما في استعجال الميراث لم يرث .

والثاني أنها لا ترث ، وهو الصحيح ، لأنها بينونة قبل

الموت فقطعت الارث كالطلاق في الصحّة .

- (١) أحدهما: لاميراث لها منه ، كما لاميراث له منها ، وبه
 قال من الصحابة على [بن أبي طالب] وعبدالرحمن بن عوف
 (٢) (٣) (٤)
 (٥) /وابن الزبير رضى الله عنهم ، ومن التابعين ابن أبى ج/ ١٦٦

= فإذا قلنا أنها ترث ، فالى أى وقت ترث ؟
 فيه ثلاثة أقوال : أحدها أن مات وهى فى العدة ورثت ،
 لأن حكم الزوجية باق وان مات .
 والثانى أنها ترث مالم تتزوج ، لأنها اذا تزوجت علمنا
 أنها اختارت ذلك .
 والثالث أنها ترث أبدا ، لأن توريثها للفرار ، وذلك
 لايزول بالتزويج ، فلم يبطل حقها . اهـ المذهب ،
 الفرائض ، فصل واختلف قول الشافعى ٢٥/٢ ، التنبية ،
 كتاب النكاح ، باب الشك فى الطلاق وطلاق المريض ص ١٠٨
 روضة الطالبين ، الطلاق ، فصل طلاق المريض فى الوقوع
 ٧٣٠٧٢/٨ .
 معنى التخريج : قال أبو القاسم الرافعى :
 (٩) اذا ورد ضمان عن صاحب المذهب مختلفان فى صورتين
 متشابهين ، ولم يظهر بينهما ما يملح فارقا فالأصحاب
 يخرجون منه فى كل واحدة من الصورتين فى الصورة الأخرى
 لاشتراكهما فى المعنى ، فيحمل فى كل واحدة من
 الصورتين قولان : منصوص ، ومخرج .
 المنصوص فى هذه هو المخرج فى تلك . والمنصوص فى تلك
 هو المخرج فى هذه . فيقولون : فيهما قولان بالنقل
 والتخريج أى نقل المنصوص من هذه الصورة الى تلك
 الصورة وخارج منها ، وكذلك بالعكس .
 ويجوز أن يراد بالنقل الرواية ، ويكون المعنى فى كل
 واحدة من الصورتين قول منقول أى مروى عنه وآخر مخرج
 ثم الغالب فى مثل هذا عدم اطباق الاصحاب على هذا
 التصرف ، بل ينقسمون غالبا فريقين : منهم من يقول .
 ومنهم من يمتنع ، ويستخرج فارقا بين الصورتين ،
 يستند اليه اقتراح النعمين . اهـ فتح العزيز شرح
 الوجيز ٢٠٦/٢ مع المجموع ، مطبعة دار الفكر ، تهذيب
 الاسماء واللغات ٨٩/٣ .

- (١) أ : أحدها .
 (٢) أ : فيها .
 (٣) ب : [ساقط .
 لم أجد من نسب اليه هذا .
 (٤) السنن لابن منصور ، الطلاق ، باب من طلق امرأته مريضا
 ٦٨٠٦٧/٢ ، شرح السنة ، الفرائض ، باب توريث المبتوتة
 ٣٧٤/٨ .
 (٥) المصنف لعبدالرزاق ، الطلاق ، باب طلاق المريض ٦٢/٧ ،
 المصنف لابن أبى شيبة ، الطلاق ، ما قالوا فى الرجل
 يطلق امرأته ثلاثا وهو مريض هل ترثه ؟ ٢١٧/٥ ، السنن
 الكبرى ، الخلع والطلاق ، باب ما جاء فى توريث
 المبتوتة فى مرض الموت ٣٦٢/٧ ، شرح السنة ٣٧٤/٨ .

(١) مُلَيْكَة . ومن الفقهاء المزنى وداود ، ونسّ عليه الشافعى فى
(٢) (٣)
(٤) الجديد .

والمذهب الثانى أن لها الميراث ، مالم تنقض عدّتها ،
فإن انقضت فلأميراث لها ، وبه قال من المحابة عمر وعثمان
(٥) (٦)
رضوان الله عليهما ، ومن التابعين عروة وشريح ، ومن
(٧) (٨) (٩) (١٠) (١١)
الفقهاء أبوحنيفة وصاحباه [وسفيان] الثورى ، وهو القول
(١٢)
الثانى للشافعى ، قاله نصّا .

- (١) لم أجد من نسب هذا اليه .
ابن أبى مليكة هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله
ابن أبى مليكة بالتمغير بن عبد الله بن جدعان ، أبوبكر
الخيلى ، ثقة فقيه ، مات سنة ١١٨هـ .
التقريب ٤٣١/١ ت ٤٥٢ ، الكاشف ٩٥/٢ ت ٢٨٧٠ .
- (٢) لم أجد منصوما .
- (٣) لم أجد من نسب هذا اليه .
- (٤) الأم ٢٣٥/٥ ، السنن الكبرى ٣٦٣/٧ ، شرح السنة ٣٧٤/٨ ،
المهذب ٢٧/٢ ، روضة الطالبين ٧٤٠٧٣/٨ .
- (٥) المصنف لعبد الرزاق ، كتاب الطلاق ، باب طلاق المريض
٦٤/٥ ، السنن لابن منصور ٦٨٠٦٧/٢ ، المصنف لابن أبى
شيبه ٢١٧/٥ ، السنن الكبرى للبيهقى ٣٦٣/٧ ، المحلى
٢١٩/١٠ .
- (٦) المصنف لعبد الرزاق ٦٢/٥ .
قال ابن عبد البر فى الاستذكار : اختلفت الروايات عن
عثمان ، هل ورث زوجة عبد الرحمن بن عوف فى العدة أم
بعدها ؟
وأصح الروايات أنه ورثها بعد انقضاء العدة . اهـ
أرواء الفليل ١٦٠/٦ .
- (٧) المصنف لعبد الرزاق ٦٤/٥ ، السنن لابن منصور ٧١٠٦٩/٢ ،
المصنف لابن أبى شيبه ٢١٨/٥ ، المحلى ٢١٩/١٠ .
- (٨) المصنف لعبد الرزاق ٦٤/٥ ، السنن لابن منصور ٦٧٠٦٦/٢ ،
المحلى ٢٢٠/١٠ .
- (٩) المبسوط ، كتاب الطلاق ، طلاق المريض ١٥٤/٦ ، الهداية
كتاب الطلاق ، طلاق المريض ٥٦٩/٤ مع البناء ، الاختيار
كتاب الطلاق ، طلاق المريض ٢٠٥/٣ .
- (١٠) ب : [] ساقط .
- (١١) المصنف لعبد الرزاق ٦٥/٥ .
- (١٢) ب ، ج : أيضا .
هذا قوله فى القديم ، كذا نص عليه النووى فى الروضة
٧٥/٨ ، وانظر أيضا المهذب ٢٧/٢ ، التنبيه ص ١٠٨ ، شرح
السنة ٣٧٤/٨ .

والمذهب الثالث: أن لها الميراث مالم تتزوج/وإن انقضت د/٤١

عدتها ، فإن تزوجت فلاميراث لها ، وبه قال من المحابة أبي^(١)
ابن كعب رضي الله عنه ومن التابعين عطاء ، ومن الفقهاء^(٢)

ابن أبي ليلى ، وجعله أصحابنا قولاً ثالثاً للشافعي تخريجاً .
والمذهب الرابع: أن لها الميراث أبداً وإن تزوجت ، وهو^(٣)

قول مالك وكثير من فقهاء المدينة ، وجعله أصحابنا قولاً^(٤)
[رابعاً] للشافعي تخريجاً .^(٥)
^(٦)

فإذا قيل : لا تترك ، فدليله ما رواه بعض أصحابنا
البغداديين عن الشافعي في بعض أماليه في كتاب الرجعة^(٧)
^(٨)

(١) المصنف لابن أبي شيبه ٢١٧/٥ ، السنن الكبرى للبيهقي
٣٦٣/٧ .

(٢) المصنف لعبد الرزاق ٦٣/٥ .
(٣) لأن توريثها إنما ثبت عقوبة له لقصد الفرار منه ،
فلم يتعلق ذلك بالعدة حسماً للباب . اهـ كتاب الاشراف
١٣٤/٢ ، المذهب ٢٧/٢ .

(٤) شرح الموطأ للبخاري ، كتاب الطلاق ، طلاق المريض ،
الكتاب في حكم طلاق المريض ٨٥/٤ ، كتاب الاشراف على
مسائل الخلاف ، كتاب الطلاق ، مسألة المطلقة المبتوتة
في المرض ١٣٤/٢ ، كتاب الكافي ، كتاب الطلاق ، باب
طلاق المريض ٥٨٤/٢ ، مختصر خليل مع الخرشى ، فصل في
الخلع وما يتعلق به ١٩٠١٨/٤ ، كتاب أقرب المسالك مع
بلغه السالك ، كتاب الطلاق ، فصل الكلام على الخلع
٤١٣/١ .

(٥) كتاب الكافي .

(٦) ب : أصحابنا أيضا .

(٧) ب : [] ساقط . ج : أيضا .

(٨) ومن أصحاب الامام الشافعي البغداديين المشهورين :
الامام أحمد بن محمد بن حنبل ، وأبو ثور إبراهيم بن
خالد الكلبي ، والحسن بن محمد بن المباح الزعفراني
والحسين بن علي الكرابيسي . مناقب الامام الشافعي
للبيهقي ٣٢٩،٣٢٦/٢ ، المجموع للنووي ٩/١ ، مع فتح
العزیز والتلخيص ، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة
١٤٠١٢،٤٠٣/١ مطبعة مجلس دائرة المعارف ، حيدر آباد ،
الهند .

(٩) قال البيهقي : ... وقال الشافعي في الاملاء : ورث
عثمان بن عفان امرأة عبد الرحمن بن عوف ، وقد طلقها
ثلاثاً بعد انقضاء العدة ... اهـ السنن الكبرى ٣٦٢/٧ ،
مناقب الامام الشافعي للبيهقي ٢٥٧،٢٥٤/٢ . =

(١) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تترك ميثقة (وهذا الحديث إن كان ثابتاً سقط به الخلاف . ولأنها فرقة تمنع من الميراث في حال / الصحة ، (فوجب أن تمنع من الميراث في حال ٢٢٠/١ المرض) كاللعان . ولأن كل طلاق صنع من ميراث الزوج صنع من ميراث الزوجة ، كالطلاق في الصحة ، ولأن استحقات الميراث فرع على ثبوت العقد ، فلما ارتفع العقد بطلاق المريض ، كان سقوط الميراث أولى .

(٥) وإذا قيل : تترك ، فدليله ما روى أن (عبد الرحمن بن عوف

(٦) طلق زوجته تَمَاضِرَ بنت الأَصْبَغ الكلبية في مرضه ثلاثاً ، قال

(٧) أبوسلمة بن عبد الرحمن : ثم مات بعد تسعة أشهر ، فَوَرَّثَهَا

(٨)

- = وقال النووي في ترجمة الامام الشافعي ... فان مصنفاته كثيرة مشهورة كالام نحو عشرين مجلدا ... والامالي والاملاء ، وغير ذلك مما هو معلوم من كتبه . اهـ المجموع ٩/١ .
- وقال صاحب كشف الظنون : امالي الامام الشافعي في الفقه ٦٤/١ .
- وقال أيضا : الامالي هو جمع الاملاء . وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس ، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ، ويكتبه التلامذة ، فيمير كتابا ، ويسمونه الاملاء والامالي ، وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم ... فاندurst لذهاب العلم والعلماء والى الله المصير .
- وعلماء الشافعية يسمون مثله : التعليق . اهـ ٦١/١ .
- (١) لم أقف على هذا مرفوعا . ولكنه ورد عن عبد الله بن الزبير موقوفا عليه . المنن الكبرى ٣٦٢/٧ .
- (٢) ب () : فمنعت منه في حال المرض .
- (٣) ب : وان .
- (٤) ج : يمنع .
- (٥) ج : فإذا .
- (٦) ب ، ج : تماطر . وهو تحريف .
- قال ابن حجر : تماضر : بضم التاء المثناة . والاصبغ : بغين معجمة . وهي أم أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، صحابية . اهـ
- الاصابة ٢٥٥/٤ ت ٢٠٠ ، التلخيص الحبير ٢١٧/٢ ، وانظر المنن لابن منصور ٦٦/٢ ، المحلى ٢٢٣/١٠ .
- (٧) أ : أبوظلحة . وهو خطأ .
- (٨) وفي المصنف لعبد الرزاق : (ثم مات بعد سنتين) ٦٣/٧ .

- (١) عثمان بن عفان . وروى إبراهيم [التيمي] (٢) (أن عبد الله بن
(٣) مكمّل طلق امرأته ، وكان به الفالج ، فمات بعد سنة ،
(٤) فَوَرَّثَهَا عثمان بن عفان رضي الله عنه . (٥)
(٦) وهاتان القضيتان [كانتا] من عثمان عن ارتيساء
(٧) واستشارة الصحابة ، لاسيما زوجة عبدالرحمن مع اشتهاار أمرها
(٨) (٩)

- (١) المصنف لعبدالرزاق ، السنن لابن منصور ٧٠٠٦٦/٢ ، المصنف لابن أبي شيبة ، كتاب الطلاق ، ما قالوا في الرجل يطلق امرأته ثلاثا وهو مريض ، هل ترثه ؟ ٢١٧/٥ موطأ مالك ، الطلاق ، طلاق المريض ٧١/٢ ، المحلى لابن حزم ٢٢٢،٢٢١/١٠ ، السنن الكبرى للبيهقي ٣٦٢/٧ .
- (٢) أ : [ساقط] .
إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي ، أبو أسماء الكوفي ، العباد ، ثقة ، يرسل ويدلس ، مات سنة ٩٢هـ ، وقيل ٩٤هـ وله أربعون سنة ، هذا ولم يدرك زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وانما أرسل القصة .
تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ جمال الدين المزي ٢٣٢/٢ ت ٢٦٤ مطبعة مؤسسة الرسالة ، الكاشف ٥٠/١ ت ٢١٩ ، التقريب ٤٥/١ ت ٣٠٠ ، الخلاصة ص ٢٣ .
- (٣) عبد الله بن مكمّل بن عوف بن الحارث بن زهرة بن كلاب . اهـ الإصابة ٣٧٢/٢ ت ٤٩٨٠ .
تنبيه : ورد في المصنف لعبدالرزاق ٦٣/٧ ، والمحلى ورد اسمه : عبدالرحمن بن مكمّل ، بدل عبد الله . قال الحافظ ابن حجر في الإصابة : قال ابن فتحون : وأكثر ما يأتى في الرواية (ابن مكمّل) غير مسمى ، وسماه بعضهم عبدالرحمن ، وهو وهم . وانما عبدالرحمن ابنه ، وهو شيخ الزهري . اهـ الإصابة .
- (٤) وهى أم حكيم بنت قارظ ، واسمها جويرية كما في المصنف لعبدالرزاق والسنن الكبرى للبيهقي . وفي المصنف لعبدالرزاق (وكان عنده ثلاث نسوة طلق منهن ثنتين) وفي المنتقى للباجي : أحدهن جويرية بنت قارظ ٨٦/٤ .
- (٥) الفالج مرض يحدث في أحد شقي البدن طولا فيبطل احساسه وحركته ، وربما كان في الشقين ، ويحدث بغتة . المصباح المنير (فلج) .
- (٦) وفي المصنف لعبدالرزاق والمحلى ٢١٩،٢١٨/١٠ : (ثم مكث بعد طلاقها سنتين) .
- (٧) أخرجه مالك في الموطأ عن الأعرج ، كتاب الطلاق ، باب طلاق المريض ٥٧٢/٢ ، وعبدالرزاق في المصنف ، كتاب الطلاق ، باب طلاق المرض عن الأعرج وعن ابن شهاب الزهري وابن حزم في المحلى ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٦٣/٧ .
- (٨) ب : هذان .
- (٩) ب : [ساقط] .

ومناظرة المحابة فيها .

فإن قيل فقد روى ابن أبي مُلَيْكة عن عبد الله بن الزبير
أنه قال : (أما أنا فلا أرى أن تُورَثَ مَبْتُوتَةٌ) ، قلنا : ما
ادَّعينا في المسألة إجماعاً ، فيرتفع بخلاف ابن الزبير ،
وإنما قلنا: هو قول الأكثرين . ولأنه لما كان المريض ممنوعاً
من التصرف ، فيما زاد على الثلث ، لما فيه من إضرار
الوارث ، كان أولى أن يكون ممنوعاً من إسقاط الوارث . ولأن
التهمة في الميراث تهمتان ، تهمة في استحقاقه ، وتهمة في
إسقاطه ، فلما كانت التهمة في استحقاقه ، وهى تهمة القاتل
رافعة لاستحقاقه الميراث ، وجب أن تكون التهمة في إسقاطه
بالاتفاق رافعة لإسقاط الميراث .

-
- (١) المصنف لعبد الرزاق ٦٢/٧ ، المصنف لابن أبي شيبة ،
كتاب الطلاق ، ما قالوا في الرجل يطلق امرأته ثلاثاً وهو
مريض ، هل ترثه ؟ ٢١٧/٥ ، كتاب الأم ، كتاب الطلاق ،
طلاق المريض ٢٣٦/٥ ، المحلى ، السنن الكبرى للبيهقي .
- (٢) ب : بكلام . ج : كلام .
- (٣) أ : الثلاث .
- (٤) كان يومى بأكثر من ثلث ماله .
- (٥) أ : فكان .
- (٦) ، (٧) ج : استحقاق .

فصل

(١) فأتى إذا أقر في مرضه بوقوع الطلاق في صحته ، لم ترثه ،
 وكان إقرارا في المرض لاطلاقا .
 وقال أبو حنيفة ومالك (٣) (٤) : هو طلاق في المرض ، وترث . (٥)

وهذا ليس بمصحح ، لأن الإقرار بالعقد/لا يكون عقدا ، وإن صار
 بالإقرار لازما ، فذلك الإقرار بالطلاق لا يكون طلاقا ، وإن صار
 بالإقرار لازما ، ولو أنه حلف لا يطلقها ، فأقر بتقديم طلاقها
 لم يحنث ، لأن الإقرار ليس بطلاق ، فذلك الإقرار به في المرض
 لا يكون طلاقا/في المرض .

٤٢/د

فلو كان له زوجتان ، فقال في صحته : إحداهما طالق
 ثلاثا ، ثم بيّن المطلقة منهما في مرضه ، فهذا على ضربين :
 أحدهما أن يكون قد عيّن الطلاق عند لفظه ، فلا ترث ، لأنه (٦) (٧)
 مقر في المرض [بطلاق وقع في الصحة .
 والضرب الثاني] : أن يكون قد أبهم الطلاق عند (٨)

-
- (١) ج : في مرض .
 (٢) كتاب الأم ، كتاب الطلاق ، طلاق المريض ٢٣٧/٥ ، مختصر
 المسنى ، كتاب الطلاق ، طلاق المريض ٨٤/٤ مع الأم ،
 روضة الطالبين ، كتاب الطلاق ، طلاق المريض ٧٥/٨ .
 (٣) وفي الهداية : وإن قال لها في مرض موته : كنت طلقتك
 ثلاثا في صحي وانقضت عدتك ، فصدقته ، ثم أقر لها
 بدين أو أوصى لها بوصية قلها الأقل من ذلك ومن
 الميراث . اهـ ٥٧٦/٤ ، كتاب الطلاق ، طلاق المريض مع
 شرحها البناية .
 (٤) قال الباجي : مسألة ولو أقر في مرضه أنه طلق البتة
 في صحته لم يصدق وورثته امرأته إذا أنكرت ذلك ، ووجه
 ذلك عندي أنه يدعى ما يسقط ميراثها ، ولا يقبل ذلك منه
 في حالة ليس له إخراجها من جملة الورثة . اهـ المنتقى
 شرح الموطأ ، الطلاق ، الباب الثاني في حكم طلاق
 المريض ٨٦/٤ .
 (٥) ب ، ج ، د : فترث .
 (٦) أي قصد واحدة بعينها . اهـ روضة الطالبين ١٠٣/٨ .
 (٧) ج : ترثه .
 (٨) ب : [ساقط .

(١) لفظه ، ثم عيّنه عند بيانه ، ففيه وجهان ، بناء على اختلاف
(٢) أصحابنا في المعيّنة بالطلاق عند البيان ، هل يقتضى وقوع

الطلاق عليها وقت اللفظ أو وقت البيان ؟

(٣) فأحد الوجهين: أن الطلاق يقع عليها عند وقت لفظه ،
ومنه تبتدئ بالعدّة ، فعلى هذا لاميراث لها ، لأنه في وقت
لفظه كان صحيحا .

(٤) و [الوجه] الثانى: أن الطلاق يقع عليها وقت البيان ،
(٥) فعلى هذا ترث ، لأنه عند بيانه مريض .

-
- (١) أى أرسل اللفظ ولم يقصد معينة . اهـ المرجع السابق .
(٢) ب ، ج ، د : يقتضى وقوع .
(٣) ب : عليهما عند اللفظ .
(٤) ب : [] باق .
(٥) وفى روضة الطالبين : ولو طلق احدى امرأتيه ، ثم مرض
مرض الموت فقال : عنيت هذه ، قبل قوله ، ولم ترث .
وان كان قد أبهم ، فعين في المرض واحدة فقال اسماعيل
البوشنجى : يخرج على أن التعيين ايقاع للطلاق في
المعينة أم بيان لمحل الطلاق الواقع ؟ ان قلنا بالثانى
لم ترث . اهـ كتاب الطلاق ، فصل طلاق المريض في الوقوع
كطلاق الصحيح ٧٥/٨ .

فصل

(١) فاما إذا طلقها في المحلة بمصفا وجدت في المرض ، كقوله (٢)
 في محته : أنت طالق إن قدم/زيد ، فقدم زيد والزوج مريض ، ٢٢١/١
 أَوْ قَالَ : أنت طالق بعد شهر ، فجاء الشهر وهو مريض ،
 فلاميراث لها على قول الشافعي وأبي حنيفة . (٣) (٤)
 وقال مالك : لها الميراث ، لأنه طلاق وقع في المرض . (٥)
 وهذا غير صحيح ، لأن التهمة عنه في هذا الطلاق مرتفعة ،
 وإنما وجب لها الميراث للتهمة في زيّه [إياها] عن ميراثه . (٦) (٧) (٨)
 فاما إذا قال في محته : إن دخلت أنا هذه الدار ،
 فأنت طالق ، ثم دخلها في مرضه ، كان كالطلاق في المرض في (٩)
 استحقاق الميراث ، لأنه دخلها باختياره في مرضه ، فصار (١٠) (١١)

-
- (١) ج : وإذا .
 (٢) قال أبو اسحاق الشيرازي : وان علق طلاقها في المحلة على صفة تجوز أن توجد قبل المرض ، فوجدت الصفة في حال المرض . اهـ المذهب ، كتاب الفرائض ، فصل واختلف قول الشافعي فيمن بت طلاق امرأته ٢٥/٢ .
 (٣) لأنه غير متعم بالفرار من الميراث . المرجع السابق . التنبيه ، الطلاق ، باب الشك في الطلاق وطلاق المريض ص ١٠٨ ، روضة الطالبين ٧٤/٨ .
 (٤) الهداية ٥٨٢،٥٨١/٤ مع البناية ، وفي الاختيار : وان كان التعليق في المحلة والشرط في المرض لم تثر . اهـ كتاب الطلاق ، طلاق المريض ٢٠٧/٣ .
 (٥) الكافي لابن عبد البر ، الطلاق ، طلاق المريض ٥٨٥/٢ .
 (٦) أ ، ج ، د : أزوائها . ب : أزوائه .
 (٧) أ ، ج ، د : [ساقط] .
 (٨) أ ، ج ، د : عنه . بدل : عن ميراثه .
 (٩) ب ، ج : فدخلها .
 (١٠) ب : طلاقا . ج : الطلاق .
 (١١) ب : فتستحق .

(١) (٢) (٣)
متهما في زيها عن الميراث .

ولكن لو وَكَّلَ في محته وكيلها في طلاقها ، فلم يطلقها

الوكيل حتى مَرَضَ الزوج ، ثم طلقها ، فقد اختلف أصحابنا في (٤)

[هذا] الطلاق/هل يكون حكمه حكم الطلاق في الصحة ، أو حكم ب/٩٠

الطلاق في المرض على وجهين :

أحدهما : أنه في حكم الطلاق في الصحة ، لأن عقد

الوكالة كان في الصحة ، فصارت التهمة عنه عند عقده مرتفعة (٥) (٦)

والوجه الثاني : أنه في حكم الطلاق في المرض ، لأنه قد

كان قادرا على فسخ وكالته في مرضه ، فصار بترك الفسخ (٧)
(٨)
متهما .

(١) أ ، د : متھوما .

(٢) في النسخ : أزوائھا ، وهو خطأ .

(٣) روضة الطالبين ٧٣/٨ .

(٤) ب ، ج : [] ساقط .

(٥) ج : فكانت .

(٦) والتهمة بالتحريك ، والسكون لغة حكاها الفارابي . اهـ
الممباح المنير . وأصل التاء واو (وهم) .

(٧) فسخت العود فسخا من باب نفع : أزلته عن موضعه بيدك

فأنفسخ . وفسخت العقد فسخا رفعتہ . وتفاسخ القوم

العقد توافقوا على فسخه . اهـ الممباح المنير (فسخ) .

(٨) أ ، د : متھوما .

فصل

ولو قال لها في صحتها : أنت طالق في مرض موتي ، وقع
 (١) (٢)
 طلاقها فيه ، وكان لها الميراث ، لأنه متهم بعقد يمينه .
 (٣) (٤) (٥)
 ولو [كان] قال لها : إن مت من مرض فأنت طالق لم تطلق
 لارتفاع العقد بموته ، فلم يلحقها بعد ارتفاع العقد طلاق .
 (٦)
 ولو قال [لها] وهو في الصحة : أنت طالق في آخر أوقات
 صحتي المتمل بأول أسباب موتي ، ثم مرض ، ومات ، فلاميراث
 لها ، لأن وقوع طلاقه كان قبل مرضه ، فصار طلاقا في الصحة ،
 (٧)
 لا ترى [أنه] لو قال لعبدته : أنت حر في آخر أوقات صحتي
 المتمل بأول أسباب موتي ، كان/عتقه إن مات من رأس المال ج/١٦٨
 (٨)
 [دون الثلث] .

-
- (١) ج : ميراث .
 (٢) أ ، د : متهم . روضة الطالبين ٧٣/٨ .
 (٣) ب ، د : [ساقط] .
 (٤) ، (٥) ب ، ج : في مرضي .
 (٦) ب : [ساقط] .
 (٧) أ ، ج ، د : [ساقط] .
 (٨) ب ، ج : [ساقط] .
 الممذهب ، كتاب العتق ، فصل ويجوز تعليق العتق على
 مدة ٩/٢ .

فصل

- (١) وإذا طلق في مرضه باختيارها مثل أن يجعلها ، أو
(٢) تسأله الطلاق ، فيطلقها ، أو يعلق الطلاق بمشيئتها ، فتشاء
(٣) الطلاق ، فلاميراث لها في هذه الأحوال كلها ، وبه قال
(٤) أبوحنيفة .
(٥)
(٦) وقال مالك : لها الميراث [وإن اختارت الطلاق ، لأنه
(٧) طلاق في المرض . وهذا فاسد ، لأن توريتها إنما كان لاثامه
في حرمانها ، وقصد الإضرار بها ، وهذا المعنى مرتفع
باختيارها وسؤالها .
(٨) فلو علق طلاقها في مرضه بمعة من صفات أفعالها ، ففعلت
(٩) ذلك نظرت ،
(١٠)

- (١) ب ، ج : خالعهما .
قال النووي : الخلع : مفارقة المرأة بعوض . مأخوذ من
خلع الثوب وغيره ، قال تعالى : {هن لباس لكم وأنتم
لباس لهن} فإذا فارقها فقد خلعها منه ونزع اللباس
وفارق بدنه بدنها . يقال : خلعها وخالعهما ، واختلعت
نفسها اختلاعا . اهـ تصحيح التنبيه ص ١٠٢ .
(٢) د : طلاقها .
(٣) كأن يقول : إن شئت فانت طالق ثلاثا فشاءت . اهـ الام ،
كتاب الطلاق ، طلاق المريض ٢٣٧/٥ .
(٤) وقال أبوعلی بن أبي هريرة : ثرت وإن طلقها بسؤالها ،
لأن عثمان بن عفان ورث تماضر بنت الاصبع من عبدالرحمن
ابن عوف وقد سألته الطلاق . اهـ الممذهب ٢٥/٢ ، روضة
الطالبين ٧٣/٨ .
(٥) كتاب الهداية ٥٧٥/٤ مع شرحه البناية ، الاختيار ،
الطلاق ، فمّل ومن أبان امرأته في مرضه ٢٠٦/٣ .
(٦) ب ، ج : [باقط .
(٧) الاشراف على مسائل الخلاف ، الطلاق ، مسألة وإن سألت
الطلاق وهو مريض ١٣٤/٢ ، المنتقى شرح الموطأ ٨٦/٤ ،
الكافي لابن عبد البر ٥٨٥/٢ .
(٨) ب ، ج : ولو .
(٩) ب : ممة . ج : معة .
(١٠) في النسخ : ففعلت ذلك وطلقت .

فإن كان ذلك الفعل مما لا بد لها منه كقوله [لها] : إن^(١)
 أكلت أو شربت فأنت طالق ، ولا تجد بدا من الأكل والشرب ،^(٢)
 فإذا فعلت ذلك ، لم يدل على اختيارها الطلاق ، فيكون لها^(٣)
 الميراث . وهكذا لو قال [لها] : أنت طالق إن صليت الفرض ،^(٤)
 أو صمت شهر رمضان ، فمليت ، وصامت ، كان لها الميراث ،
 [لأنها] لا تجد بُدًا من الصلاة والصوم .^(٥) ^(٦) ^(٧)

ولكن لو قال لها : إن أكلت هذا الطعام أو لبست هذا
 الثوب/أو كلمت هذا الرجل ، أو دخلت هذه الدار ، أو تطوعت ٢٢٢/١
 بملة أو صيام ، فأنت طالق ، ففعلت ذلك طلقت ، ولاميراث لها ،
 لأن لها من ذلك كله بُدًا ، فصارت مختارة لوقوع الطلاق ، إلا^(٨) ^(٩) ^(١٠)
 أن لا تعلم بيمينه ، فترث ، لأنها غير مختارة للطلاق .

-
- (١) ، (٤) ، (٥) ب : [ساقط .
 (٢) أ ، د : فلا .
 (٣) ب ، ج : اختيارها في الطلاق .
 (٦) ج : لم .
 (٧) أ ، ج : الصيام .
 راجع الأم ٢٣٧/٥ ، المذهب ، الفرائض ، فملى واختلف قول
 الشافعي فيمن بت طلاق امرأته في المرض ٢٦/٢ ، التنبية
 ص ١٠٨ ، روضة الطالبين ٧٣/٨ .
 (٨) ب : يمينه .
 (٩) ج : ترث .
 (١٠) المرجع الأخير .

فصل

وإذا طلق المريض زوجته ، وكانت ذمّية ، فأسلمت ، أو
أمة ، فأعتقت ، لم ترث ، لأنه لو مات وقت طلاقها لم ترث ،
(١)
فصار غير متهم .

(٢) (٣) (٤) (٥)
[ولو طلقها بعد إسلامها وعتقها ورثت ، لأنه متهم] ، إلا
(٦)
أن لا يعلم بإسلامها ولا بعتقها حين طلقها ، [فلترث] ، لأنه غير
(٧) (٨)
متهم .

فلو قال لها السيد : أنت حرة في غد ، وطلقها الزوج في
(٩) (١٠)
يومه ، ورثته ، لأنه متهم حين علم بعتقها ، فإن لم يعلم ،
(١١)
فلاميراث [لها] .

ولو قال لها الزوج : أنت طالق في غد ، فأعتقها السيد
(١٢) (١٣)
في يومه ، فلاميراث لها ، لأنه غير متهم حين طلقها .
(١٤)

ولو قال لها السيد : أنت حرة في غد ، فلما علم الزوج
(١٥)
بذلك قال لها : أنت طالق في غد ، ففيه وجهان :

-
- (١) ، (٤) ، (٧) ، (١٠) ، (١٢) ، أ ، د : متهم .
روضة الطالبين ٧٤/٨ .
(٢) ب : وان .
(٣) ب : الاسلام والعتق .
(٥) ج : [ساقط] .
(٦) ب : [ماقط] .
(٨) روضة الطالبين ٧٣/٨ .
(٩) أ ، د : ورثت .
(١١) أ ، د : [ماقط] .
المرجع السابق .
(١٣) المرجع السابق .
(١٤) أ ، ج ، د : فلو .
(١٥) أ : جوابات .

أحدهما لها الميراث ، لاثامه فيه .
والثاني لاميراث لها ، لأن العتق والطلاق يقعان معا في
حال واحدة ، فلم تستحق الميراث بطلاق لم تتقدم عليه
الحرية .

-
- (١) د : حالة .
(٢) ب ، ج : واحد .
(٣) ب : بطلان .

فصل

وإذا طلقها في مرضه ، فارتدت عن الإسلام ، ثم عادت إليه ، لم ترثه ، وبه قال أبو حنيفة . وقال مالك : ترثه . وهذا خطأ لأمرين :

أحدهما ما قدمناه من أن اختيارها للطلاق مانع من ميراثها ، وهي بالردة مختارة له .

والثاني : أنها بالردة قد ماتت إلى حال لو مات لم ترثه .

فأما إذا ارتد الزوج [دونها] بعد طلاقه في مرضه فمذهب الشافعي لا ترثه .
وقال أبو حنيفة ومالك : ترثه .

-
- (١) الأم ، كتاب الطلاق ، طلاق المريض ٢٣٨/٥ ، المذهب ٢/٢٥ . ولكن في روضة الطالبين مانعه : ولو ارتدت بعد ما بانها في المرض ثم عادت إلى الإسلام ، فهو قار للثمة ٧٤/٨ .
- (٢) الهداية ، الطلاق ، طلاق المريض ٥٨٧/٤ مع البناية .
- (٣) تنبيه : قال البغدادي : إذا صح من مرضه ثم مات فلا ترثه ، لأنه إذا صح فقد زال عنه الحجر ، وصار كالمطلق في الصحة ، فيمرض ثم يموت في العدة فلا ترث . ولأنها قد أتت عليها حال قطعت أرثها وهي حال صحة المطلق فلم يعد أرثها من بعد كما لو ارتدت في العدة ثم أسلمت فإنها لا ترثه . اهـ الإشراف على مسائل الخلاف ١٣٤/٢ .
- (٤) ب : الطلاق .
- (٥) أ ، د : [] ساقط .
- (٦) أ ج : وفي .
- (٧) الأم ٢٣٨/٥ .
- (٨) المبسوط ، كتاب الطلاق ، طلاق المريض ١٦٤/٦ .
- (٩) تنبيه : قال الباجي : مسألة فإن طلقها بنشوز منها أو لعان أو خلع فإن حكم الميراث باق لها فإن ارتد في مرضه ، ثم راجع الإسلام ، فمات من مرضه ذلك لم ترثه ، لأن بارتداده انفسخ النكاح بينهما ، ورجوعه إلى الإسلام ليس برجعة . اهـ المنتقى شرح الموطأ ، كتاب الطلاق ، الباب الثاني في حكم طلاق المريض ٨٦،٨٥/٤

وفرق أبو حنيفة بين ردتها وردته / بأن ردتها اختيار د/ ٤٤
منها للفرقة ، وليس ردتها اختياراً منها لذلك . وهذا الفرق
فاسد ، لاستواء الردين في إفضائها إلى حال لو مات فيها لم
ترثه ، فاستوت ردتها في ذلك وردته .^(١)

ولو ارتدت الزوجة في مرضها ، ثم ماتت ، لم يرثها^(٢)
الزوج .

وقال أبو حنيفة : يرثها ، لأنها متهممة [بذلك] في زيتها^(٣)
^(٤) ^(٥)

عن الميراث ، كما يتهم الزوج في الطلاق/ في المرض . وهذا ج/ ١٦٩
خطأ من وجهين :

أحدهما : ما قدمناه من أن المرتد لا يورث .

والثاني : أنه لا ينسب العاقل (أنه قصد بالردة) زيتها^(٦) ^(٧)

وارث ، وضرره عليه أعظم من ضرره على الوارث ، وليس كالطلاق
الذي لا ضرر عليه فيه .

-
- (١) ب : ردتها .
(٢) لم أجد لهذا مرجعاً .
(٣) المبسوط ١٦٣/٦ .
(٤) ج : [ما قط .
(٥) أ ، ب ، د : أزوانه . ج : أزوانها .
(٦) ب () : في قصده الردة .
(٧) ب : لأنه . في النسخ : أزواء .

فصل

ولو قال لها في صحته : إن لم أدفع إليك مهرک ، فانت طالق ثلاثا ، ثم لم يدفعه إليها حتى ماتت ، لم يرشها ، لأنها قد بانت منه بالحنث^(١) ، ولو مات قبلها ورثته ، لأنها مطلقة في المرض^(٢) .

ولو ماتت ، فاختلف الزوج ووارثها ، فقال الزوج : قد كنت دفعت إليها مهرها في حياتها ، فقد برئت منه ، ولي الميراث ، وقال وارثها : مادفعته إليها ، وهو باق عليك ،

ولاميراث/لك ، فالقول قول الزوج في/أن لاتقع الطلاق ، والقول ٩١/ب/٢٢٣/١ قول الوارث في بقاء المهر .

فإذا حلف الزوج أنه قد دفع المهر ، لم يلزمه الطلاق ، لأن الأصل أن لاطلاق . وإذا حلف الوارث ، حكم له بالمهر ، لأن الأصل بقاء المهر .

-
- (١) ب ، ج : عنه .
 (٢) حنث في يمينه بكسر الحون يحنث حنثا بكسر الحاء إذا لم ينف بموجبها فهو حانث . والحنث هو الاثم والذنب . وتحنث إذا فعل ما يخرج به من الحنث . مختار المصاح ، المصباح المنير ، مادة (حنث) .
 (٣) قال المؤلف : ولو قال : إن لم أطلقك فانت طالق لم تطلق الا أن يفوته طلاقها بموته أو بموتها ، ويثوارشان أن كان الطلاق أقل من ثلاث ، وهي مبتوتة في المرض أن كان الطلاق ثلاثا . اهـ الاقناع ، كتاب الطلاق ، باب الطلاق بشرط وعلى صفة ص ١٥٠ ، التنبيه للشيرازي ، كتاب الطلاق ، باب الشرط في الطلاق ص ١٠٦ وقال : وإن علق طلاقها على صفة تفوت بالموت بأن قال : إن لم أتزوج عليك فانت طالق ثلاثا ، فمات ، فهل ترثه على قولين . اهـ باب الشك في الطلاق وطلاق المريض من التنبيه ص ١٠٨ .
 (٤) ب : واختلف .
 (٥) أ : دفعت .

فصل

- (١) وإذا لَاعَنَ الزوج من امراته في مرضه ، لم ترثه ، سواء (٢)
كان لعانه عن قذف في الصحة ، أو عن قذف في المرض .
وقال أبو يوسف : ترثه ، كالمطلقة ، سواء كان عن قذف (٣)
في الصحة أو في المرض .
وقال الحسن بن زياد اللؤلؤي : (٤) إن كان عن قذف في
الصحة ، لم ترثه ، وإن كان عن قذف في المرض ورثته . (٥)
ومذا فاسد من وجهين :
أحدهما : أن الفرقة في اللعان تتبع لنفي النسب ، (٦)
وسقوط الحد ، وذلك مما يستوى [فيه] حال الصحة والمرض . (٧)

- (١) اللعن في اللغة هو الطرد والابعاد .
واللعان والملاعنة والتلاعن بمعنى واحد وهو ملاءنة
الرجل امرأته وهو معروف ، ويقال : تلاعنا ، والتعننا
ولاعن القاضي بينهما ، وسمى لعانا لما فيه من قول
الرجل : وعلى لعنة الله أن كنت من الكاذبين . اهـ
النووي في كتاب الاسماء واللغات ، مادة (لعن) ، كتاب
تصحيح التنبيه على التنبيه ص ١١٢ .
(٢) الام ٢٣٧/٥ ، المذهب ٢٥/٢ ، التنبيه ص ١٠٨ ، روضة
الطالبين ٧٤/٨ .
(٣) وفي الهداية مانعه : ومن قذف امراته وهو صحيح ، ولاعن
في المرض ورثت . وقال محمد : لا ترث .
وان كان القذف في المرض ورثته في قولهم جميعا ، وهذا
ملحق بالتعليق بفعل لابد لها منه ، اذ هي ملجأة الى
الخصومة لدفع الزنا عن نفسها ٥٨٨/٤ . وراجع أيضا
المبسوط ١٦٥، ١٦٤/٦ .
(٤) الحسن بن زياد اللؤلؤي ، صاحب أبي حنيفة ، الفقيه ،
ولي القضاء بالكوفة ، من كتاب المقالات ، مات سنة
٢٠٤هـ .
تاج التراجم ص ٢٢ ، الفوائد البهية في تراجم الحنفية
ص ٢٨ .
(٥) لم أجد لهذا مرجعا .
(٦) ا ، ب ، د : ذاك .
(٧) د : [] ساقط .

[والفرقة في الطلاق مقصودة ، فجاز أن يفترق حكمها في
(١)
الصحة والمرض] .

والثاني : أن سقوط الميراث بنفي النسب أغلظ من سقوطه
بوقوع الطلاق ، فلما كان نفي النسب باللعان في الصحة
والمرض سواء في سقوط الميراث به ، وجب أن يكون وقوع
الفرقة [به] في الصحة والمرض سواء في سقوط الميراث .
(٢)

فإن قيل : فلم إذا كان نفي النسب باللعان في حال
المرض [غير] مانع من الميراث كان الطلاق في المرض لا يمنع
(٣) (٤) (٥) (٦) (٧)
[من] الميراث ؟ (٨)

قيل : الفرق بينهما [أنه قد يدخل عليه من ضرر اللعان
ماينفي عنه التهمة] (٩) ، ولا يدخل عليه من ضرر الطلاق ماينفي
(١٠)
عنه التهمة ، فافترقا .

-
- (١) ب : [ساقط] .
(٢) أ ، د : كان في نفي .
(٣) ، (٨) ب ، ج : [ساقط] .
(٤) ب ، ج : لا .
(٥) أ ، د : [ساقط] .
(٦) أ : مانعا .
(٧) ب ، ج : كالطلاق .
(٩) ب : [ساقط] .
(١٠) ب : اللعان .

فصل

- (١) (٢) (٣) فاما إذا آلى من زوجته في مرضه ، ثم طلقها فيه ، لأجل
(٤) إيلائه ورثت ، كما تراث بالطلاق في غير إيلاء ، بخلاف اللعان .
(٥) (٦) (٧)
(٨) ولو كان آلى منها في الصحة ، ثم طلقها في المرض ، د/٤٥
(٩) لما تقدم من إيلائه في الصحة ، فهذا على ضربين :
- أحدهما : أن يكون طلاقه قبل مُضي أربعة أشهر ،
(١٠) ومطالبته بحكم الإيلاء من فيئة ، أو طلاق ، فهذه تراث ، لأنه
(١١)
(١٢) طلقها مختارا ، فصار متهما .

- (١) آلى بالمد يولى إيلاء ويقال : آلى وانثلى أى حلف .
والإلية بكسر اللام وتشديد الياء ، والآوة بفتح الهمزة
وفمها وكسرها واللام ساكنة فيهن : اليمين . هذا في
اللفة .
- والإيلاء في الشرع : الحلف على ترك وطء الزوجة في
القبيل مطلقا أو مدة تزيد على أربعة أشهر . تهذيب
الاسماء واللغات ، تصحيح التنبيه للنووى ص ١٠٩ ، مادة
(آلى) .
- (٢) ب ، ج : من .
(٣) ب ، ج : المرض . د : فيه .
(٤) أ ، د : الآية .
(٥) ج : من .
(٦) أ ، د : الإيلاء .
(٧) ب ، ج : يخالف ، وبخلاف .
(٨) قال الامام الشافعى : ولو آلى رجل من امرأته وهو صحيح
فمضت الأربع الأشهر وهو مريض ، فمات قبل أن يوقف فهي
زوجته . وان وقف فقاء بلسانه وهو لا يقدر على الجماع
فهي زوجته .
وان طلق والطلاق يملك الرجعة ، فان مات في العدة
ورثته وان ماتت ورثها .
وان مات وقد انقضت العدة لم يرثها ، ولم تراثه . اهـ
الام ، كتاب الطلاق ، طلاق المريض ٢٣٦/٥ .
- (٩) ب : لم .
(١٠) ب : فيه .
والفيئة : الجماع الا من عذر . الام ٢٥٦/٥ ، الاقناع
للماوردى ص ١٥٥ .
(١١) ب : لا تراث .
(١٢) أ ، د : متھوما .

والضرب الثانى : أن يكون طلاقه بعد أربعة أشهر ، فهذا
على ضربين :

أحدهما : أن يكون قبل مطالبة الزوجة له بالفئة ، أو
الطلاق ، فهذه تراث أيضا ، لأنه مختار لوقوع الطلاق ، فصار
متهما .^(٢)

والضرب الثانى : أن يكون طلاقه بعد مطالبته بالفئة ،
أو الطلاق ، ففيه إذا ورثت المطلقة فى المرض وجهان مخرجان
من اختلاف قوله فى المولى ، إذا امتنع بعد أربعة أشهر من
الفئة أو الطلاق ، هل يطلق الحاكم عليه جبرا أم لا .^(٣)

فأحد القولين / يطلق عليه جبرا ، فعلى هذا لاميراث ج / ١٧٠
لها ، لأن طلاقها كان واجبا ، لأنه لو لم يفعله لوقعه الحاكم
جبرا .^(٤)

والثانى : لا يطلق [عليه] ، فعلى هذا لها الميراث ، لأنه
أوقع الطلاق مختارا . والله أعلم بالمواب .^(٥)

-
- (١) ب : مختارا .
(٢) أ ، د : متهموا .
(٣) ب : [ساقط] .
(٤) قال أبو اسحاق الشيرازى : فإن امتنع ولم يفى ولم
يطلق ففيه قولان . قال فى القديم : لا يطلق عليه الحاكم
لقوله صلى الله عليه وسلم : (الطلاق لمن أخذ بالباقي) .
وقال فى الجديد : يطلق الحاكم عليه ، لأن مادخلت
النيابة فيه وتعين مستحقه وامتنع من هو عليه قام
الحاكم فيه مقامه كقضاء الدين ، فعلى هذا يطلق عليه
طلقة ، وتكون رجعية . اهـ المذهب ، كتاب الايلاء ، فصل
وان طلق سقط حكم الايلاء ١١١/٢ ، التنبيه ، كتاب الطلاق
باب الايلاء ص ١١٠ .
(٥) أ : لأوجه .
(٦) ب : [ساقط] .
الروضة ، كتاب الايلاء ٢٥٦/٨ .

فصل

(١) وإذا فسخ الزوج نكاح امرأته في مرضه بإحد العيوب ٢٢٤/١
 التي توجب فسخ النكاح لم ترثه ، بخلاف الطلاق ، لأن الفسخ
 بالعيوب مُسْتَحَقٌّ عَلَى الْفَوْرِ ، وفي تأخيرهِ إسقاطه ، فلم يَتَّهِمُ ،
 وليس كالطلاق ، لأن تأخيرهِ لا يُسْقِطُهُ .

ولو أرضعت أم الزوج امرأته الصغيرة خمس رضعات في
 الحولين انفسخ نكاحها ، ولم ترثه ، سواء أرضعتها بأمره
 أو غير أمره ، لأن وقوع الفرقة تبع لتحريم النكاح بالرضاع
 [وشبوت المحرم] .

-
- (١) فسخت العقد : رفعته . وفسخت البيع : نقضته . اهـ
 الممباح المنير ، مادة (فسخ) . والفسخ : الفرقة .
 راجع المذهب ٤٩/٢ .
- (٢) أ ، د : بإحدى .
- (٣) قال الممبش : وإذا تزوج امرأة ، فوجد بها أحد خمسة
 عيوب : جنونا ، أو جذاما ، أو برصا ، أو رتقا ، أو
 قرنا فله الخيار إذا علم به لوقته في فسخ نكاحها أو
 تركه . اهـ كتاب الاقناع ، النكاح ، باب العيب في
 المنكوحه ص ١٣٨ .
- (٤) روضة الطالبين ، كتاب الطلاق ، فصل طلاق المريض في
 الوقوع ٧٤/٨ .
- وقال أبو اسحاق الشيرازي : ... ففيه وجهان :
 أحدهما : أنه كالطلاق في المرض .
 والثاني : أنها لا ترث ، لأنه استند الى معنى من جهتها
 ولأنه محتاج الى الفسخ ، لما عليه من الضرر في المقام
 معها على العيب ، المذهب ٢٥/٢ .
- (٥) خيار العيب في البيع . اهـ المذهب ٤٩/٢ ، التنبيه
 ص ٩٨ .
- (٦) لأنها صارت أخته . اهـ المذهب ، كتاب الرضاع ، فصل
 وان كان لرجل زوجة صغيرة ١٥٨/٢ ، فصل إذا ارتضعت
 الصغيرة ١٥٩/٢ .
- (٧) ب : لم ترها .
- (٨) ج : تحريم .
- (٩) أ ، ج ، د : لتحريم الرضاع .
- (١٠) ب : [] ساقط .

وهكذا لو كان الزوج قد وطئ (١) [أم] زوجته بشبهة ، وهو
مريض بطل نكاحها ، ولم ترثه . (٢) (٣)

-
- (١) د : [ساقط .
(٢) قال أبو إسحاق : فعل ومن حرم عليه بنكاحه أو بنكاح
أبيه أو ابنه حرم عليه بوطئه أو وطئ أبيه أو ابنه في
ملك أو شبهة ، لأن الوطئ معنى تصير به المرأة فراشا
... اهـ المذهب ، كتاب النكاح ٤٣، ٤٢/٢ .
(٣) أ ، د : ترث .

فصل

(١) وإذا طلق المريض أربع زوجات [له] ثلاثا ثلاثا ، ثم
 تزوج أربعاً سواهن ، ثم مات ، فإن قيل بمذهبه [فى] الجديد (٢)
 إن المطلقة فى المرض لا ترث ، فالميراث للأربع اللاتى تزوجهن .
 وإن قيل : إن المطلقة فى المرض ترث ، ففيه وجهان :
 أحدهما أن الميراث بين الأربع المطلقات والأربع
 المنكوحات على ثمانية أسهم ، لأن كلا الفريقين وارث . (٣)
 والوجه الثانى : [أن الميراث] للأربع المطلقات دون (٤)
 المنكوحات ، لأنه لما لم يكن له إسقاط ميراثهن ، لم يكن له
 إدخال النقص عليهن ، وليس يمتنع ثبوت النكاح مع عدم الارث ، (٥)
 كالأمة والذمية . (٦)
 فعلى هذا لو كان له أربع زوجات ، فقال فى مرضه :
 أحداكن طالق ثلاثا ، ثم تزوج خامسة ، ومات ، ففيه ثلاثة
 أوجه :

- (١) ب : فإذا .
 (٢) ، (٦) ب ، ج : [ساقط] .
 (٣) د : أربع .
 (٤) أ ، د : [ساقط] .
 قال النووى : وصنف فى العراق كتابه القديم ، ويسمى
 كتاب الحجة ويرويه عنه أربعة من جلة أصحابه ، هم أحمد
 ابن حنبل وأبو شور والزعفرانى والكرابيسى . ثم خرج
 الى مصر وصنف كتبه الجديدة كلها بمصر . اهـ المجموع
 ١٧، ١٦/١ .
 وفى مغنى المحتاج : الجديد : مقاله الشافعى فى مصر
 تصنيفاً أو افتاء . اهـ ٣/١ .
 (٥) أ ، ب ، د : كل .
 (٦) ج : بعد .
 (٨) قال النووى : وإن أبان فى مرضه أربع نسوة ، ونكح
 أربعاً ، ثم مات فهل يكون الارث للأوليات لسبقهن أم
 للأخريات ، لأنهن الزوجات أم يشترك الشمان ؟ فيه أوجه .
 أصحها الثالث . اهـ روضة الطالبين ٧٣/٨ .

أحدهما : أن للمذكوحة ربع الميراث ، ويوقف ثلاثة أرباعه بين الأربع ، حتى يصطلحن عليه ، وهذا إذا قيل : إن المطلقة في المرض لا ترث .

/والوجه الثاني : أن الميراث بينهما أخماسا ، وهذا د/٤٦ إذا قيل: إن المطلقة في المرض ترث مع المذكوحة .^(١)

والوجه الثالث : أن الميراث للأربع أرباعا دون المذكوحة الخامسة ، [وهذا إذا قيل : إن المطلقات يدفعن^(٢) المذكوحات عن الميراث] .

(١) المرجع الأخير .

(٢) ب : [ساقط .
المرجع الأخير .

فصل

وإذا ورثت المطلقة في المرض اعتدت [بالاقراء] عدة (٢)
الطلاق ، وبه قال مالك . (٣) (٤)

وقال أبو حنيفة : تعتد بأكثر الأجلين : من عدة الطلاق (٥) (٦) (٧) (٨)
بالاقراء أو عدة الوفاة بأربعة أشهر وعشر . وهذا ليس بمصحح ،
لأن المرض لا يغيّر من أحكام الطلاق شيئا إلا الميراث ، الذي هو
فيه متهم ، وماسواه فهو على حكمه في الصحة . والله أعلم .

-
- (١) ب : اعتدت .
(٢) ب ، ج : [] ساقط .
والاقراء جمع قرء بفتح القاف وضمها أيضا : الوقت ،
يطلق على الحيض ، ويطلق على الطهر أيضا ، لأنه من
الاضداد . الصحاح للجوهري ، المغرب للمطرزي ، المصباح
المنير ، مادة (قرأ) .
(٣) المذهب ، كتاب العدد ، باب الاحداد ١٥٠/٢ ، روضة
الطالبين ، كتاب العدد ، الباب الثاني في اجتماع
العدتين ٣٨٥/٨ .
(٤) المنتقى شرح الموطأ ، كتاب الطلاق ، طلاق المريض ٨٨/٤ ،
الإشراف على مسائل الخلاف ، كتاب العدة ، مسألة
المبتوتة في المرض عدتها عدة المطلقات ١٧٠/٢ .
(٥) أ : أو الاقراء .
(٦) ب ، ج : وعدة .
(٧) ج : أربعة .
(٨) د : وعشرا .
راجع كتاب الاختيار ، كتاب الطلاق ، باب في العدة
٢٤٨/٣ .
وكذلك مذهب الإمام أحمد أنها تعتد بأبعد الأجلين .
كتاب الهداية لأبي الخطاب ، كتاب العدة ٦٠/٢ ، المغنى
لابن قدامة ، كتاب العدد ، عدة من مات زوجها ٤٧٢/٧ .

(١) باب ميراث المشتركة

- قال الشافعي رحمه الله : (٢) قلنا في المشتركة : زوج وأم (٣)
(٤) وأخوان لأم وأخوان لأب وأم ، للزوج النصف ، وللام السدس ، (٥)
(٦) وللأخوين للام الثلث ، يشركهم [فيه] بنو الأب والام ، لأن الأب (٧) (٨) (٩)
(١٠) لما سقط حكمه ، صار كمن لم يكن/ وصاروا بنى أم معا . (١١) (١٢)
٢٢٥/١ وهذه المسألة تسمى المشتركة/ لاختلاف الناس في التشريك (١٣)
٩٢/ب فيها بين ولد الأم وولد الأب والام ، وتسمى الحمازية ، لأن (١٤)
رجلا قال لعلى حين منع من التشريك : أعظمهم بأهمهم ، وهَبَّ (١٥)
أن أباهم كان حمارا . (١٦)
وشروط المشتركة أن يجتمع فيها أربعة أجناس : زوج وأم / ج ١٧١/
أو تكون مكان الأم جدة ، وولد الأم : أقلهم اثنان : أخوان ،

- (١) ج : المشتركة .
وفى المصباح المنير : المسألة المشتركة اسم فاعل
مجازا لأنها شركت بين الأخوة . وبعضهم يجعلها اسم مفعول
ويقول : هي محل التشريك والاشتراك ، والأصل شرك فيها
وهذا يقال : مشتركة بالفتح أيضا على هذا التأويل .
مادة (شرك) .
(٢) ب : رضى الله عنه .
(٣) ج : المشتركة .
(٤) د : وأخوين .
(٥) الاقناع ص ١٢٧ ، المذهب ٣٠/٢ .
(٦) ب : من الأم .
(٧) ب : شاركهم .
(٨) أ ، ج ، د : [ساقط] .
(٩) ب : وللام .
(١٠) د : تكرار .
(١١) أ ، د : فكان . ج : فمار .
(١٢) الأم ، الفرائض ، ميراث المشتركة ١٦/٤ ، مختصر المزنى
الفرائض ، باب ميراث المشتركة ١٥١/٣ .
(١٣) ج : المشتركة .
(١٤) ب : ولد الأب والام .
(١٥) أ : عليه السلام .
(١٦) أ ، ج ، د : المشتركة .

(١) أو اختان ، أو أخ وأخت [ذو فرض] ، ومن لا فرض له من ولد الأب والام : أخ ، أو أخوان ، أو أخ وأخت ، فإذا استكملت شروطها على ما ذكرنا كان للزوج النصف ، وللأم أو الجدة السدس ، وللأخوين من الأم [الثلث] ، واختلفوا هل يشاركون فيه ولد الأب والام أم لا ؟ فمذهب الشافعي إن ولد الأب والام يشاركون ولد الأم [في] ثلثهم ، ويقتسمونه بالسوية بين ذكورهم وإناثهم ، وبه قال من الصحابة عمر بن الخطاب وعثمان [بن عفان رضوان الله عليهما] ، ومن التابعين : عمر بن عبد العزيز وشريح وسعيد بن المسيب وطاوس وابن سيرين ، ومن الفقهاء مالك

- (١) ب ، ج ، د : [] ساقط .
 (٢) ج : [] ساقط .
 المذهب ، الفرائض ، فصل ولا يشارك أحد من العميات ٣٠/٢ روضة الطالبين ، الفرائض ، فصل في الأخوة والأخوات ١٤/٦ .
 (٣) أ ، ج ، د : الأخوان من الأب والام .
 (٤) ب : [] ساقط .
 (٥) الأم ١٦/٤ ، مختصر المزنى ١٥١/٣ ، الاقناع ص ١٢٧ ، المذهب ، روضة الطالبين .
 (٦) السنن لابن منصور ، الفرائض ، باب المشتركة ١٦،١٥/٢ ، المصنف لابن أبي شيبة ، الفرائض ، في زوج وأم وأخوة لأب وأم وأخوة لأم من شرك بينهم ٢٥٨،٢٥٦،٢٥٥/١١ ، السنن للدارمي ، الفرائض ، باب المشتركة ٣٤٨،٣٤٧/٢ ، السنن الكبرى للبيهقي ، الفرائض ، باب المشتركة ٢٥٥/٦ .
 (٧) المراجع السابقة سوى الدارمي .
 (٨) ب ، ج ، د : [] ساقط .
 (٩) المصنف لابن أبي شيبة ٢٥٧/١١ .
 (١٠) السنن لابن منصور ١٦/١ ، المصنف لابن أبي شيبة ٢٥٧/١١ .
 (١١) المصنف لابن أبي شيبة ٢٥٦/١١ .
 (١٢) المرجع الأخير .
 (١٣) السنن لابن منصور ١٦/١ .
 (١٤) الموطأ ، الفرائض ، باب ميراث الأخوة للأب والام ٥٠٨/٢ ، المنتقى ، الفرائض ٢٣١/٦ ، الاشراف على مسائل الخلاف ، الفرائض ، مسألة التشريك بين ولد الأب والام ٣٣٣/٢ ، الكافي ، الفرائض ، باب ميراث الأخوة والأخوات ١،٥٨/٢ ، بداية المجتهد ، الفرائض ، ميراث الأخوة للأب والام أو للأب ٣٤٦/٢ ، الخرشى ، الفرائض ٢٠٦/٨ .

(١) (٢) (٣)
والنخعي والثوري واسحاق .

وقال أبو حنيفة : ولد الأم يختصمون بالثلث ، ولا يشاركونهم فيه ولد الأب والأم ، وبه قال من المحابة على بن أبي طالب (٥) (٤)
وأبي بن كعب وأبو موسى الأشعري رضي الله عنهم ، ومن (٦) (٧) (٨)
التابعين الشعبي ، ومن الفقهاء ابن أبي ليلى وأبويوسف (٩) (١٠) (١١)
ومحمد وأحمد بن حنبل وأبو ثور وداود . (١٢) (١٣) (١٤) (١٥)
وروي [عن] زيد وابن مسعود وابن عباس [رضي الله عنهم] (١٦) (١٧) (١٨) (١٩)
القولان معا ، أما زيد فروى الشعبي عنه أنه لم يشرك . وروي (٢٠) (٢١)
النخعي عنه أنه شرك ، وهو المشهور عنه . (٢٢)

-
- (١) لم أجد له مصدرا .
(٢) بداية المجتهد .
(٣) المغنى لابن قدامة ، الفرائض ١٨١/٦ .
(٤) مختصر الطحاوي ، الفرائض ، المشتركة ص ١٤٥ ، المبسوط الفرائض ، باب الاخوة والاختوات ١٥٤/٢٩ .
(٥) السنن لابن منصور ١٦/١ ، المصنف لابن أبي شيبة ٢٥٦/١١ ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠ ، سنن الدارمي ٣٤٧/٢ ، السنن الكبرى للبيهقي ، الفرائض ، باب المشتركة ٢٥٦/٦ .
(٦) بداية المجتهد ، المغنى لابن قدامة .
(٧) د : وأبي موسى .
(٨) المصنف لابن أبي شيبة ، الفرائض ، من كان لا يشرك بين الاخوة والاختوات لأب وأم مع الاخوة للأم في ثلثهم ، ويقول هو لهم ٢٥٩/١١ ، السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٧/٦ ، بداية المجتهد ، المغنى لابن قدامة .
(٩) المغنى لابن قدامة .
(١٠) بداية المجتهد .
(١١) مختصر الطحاوي ، المبسوط .
(١٢) المرجعين الأخيرين .
(١٣) مختصر الخرقى ، الفرائض ص ١١٩ ، المغنى لابن قدامة .
(١٤) بداية المجتهد ، المغنى لابن قدامة .
(١٥) بداية المجتهد .
(١٦) ب : [ساقط] .
(١٧) السنن لابن منصور ١٧، ١٦، ١٥/١ ، المصنف لابن أبي شيبة ٢٥٦، ٢٥٥/١١ ، السنن للدارمي ٣٤٧/٢ .
(١٨) السنن لابن منصور ، المصنف لابن أبي شيبة .
(١٩) المبسوط ، المغنى لابن قدامة .
(٢٠) ب ، ج ، د : [ساقط] .
(٢١) السنن لابن منصور ١٦/١ ، السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٦/٦ .
(٢٢) المرجع الأخير ، المصنف لابن أبي شيبة ٢٥٥/١١ .

وقال وكيع بن الجراح : ما وجد أحدنا من الصحابة رضى
 الله عنهم / إلا وقد اختلف عنه فى المشركة ^(٢) إلا على بن أبى
 طالب فإنه لم يختلف عنه أنه لم يشرك ، وأتى عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه فى العام الأول فلم يشرك ، وأتى فى [العام]
 الثانى فشرك ، وقال : تلك على ما قضينا ، وهذه على ما نقضى ^(٦)
 فأما من منع من التشريك فاستدل عليه بما روى عن
 النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : (اقسم المال على أهل
 الفرائض على كتاب الله ، فما تركت الفرائض فلاولى [عمبة]
 ذكر) ^(٨) فمنع من مشاركة العمبة لذوى الفروض ، وأعطاهم ما فضل
 عنها إن فضل ، وليس فى المشتركة بعد الفروض فضل ، فلم تكن
 لهم مشاركة ذى فرض . ولأنهم عمبة . فلم يجوز أن يشاركوا ذوى
 الفروض ، كالأخوة للأب . ولأن من كان عمبة سقط عند استيعاب
 الفروض للتركة ، قياسا على زوج وأم وجد وأخ ، لما استوعب
 الزوج والأم والجد المال فرضا ، سقط الأخ ، ولأن كل أخ حاز

-
- (١) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسى ، أبو سفيان الكوفى
 ثقة حافظ عابد ، مات سنة ١٩٧هـ .
 التقريب ٣٣١/٢ ت ٤٠ ، الكاشف ٢٠٨/٣ ت ٦١٦٤ .
- (٢) ج : المشتركة .
 (٣) ب : لا .
 (٤) ب : فى أنه .
 (٥) أ ، ج : [ساقط] .
 (٦) أ ، ج ، د : قضينا . وفى المصنف لابن أبى شيبة :
 (وقال : تلك ما قضينا ، وهذه على ما نقضى) ٢٥٥/١١ ،
 السنن الكبرى للبيهقى ٢٥٥/٦ .
- (٧) ج : [ساقط] .
 (٨) راجع ص ١٥٨ من الكتاب .
 (٩) ب : لذى .
 (١٠) د : الفرض .
 (١١) ب ، ج : لذوى .
 (١٢) أ ، ج ، د : لأنهم .
 (١٣) ب : فروض .
 (١٤) ب ، ج : وان .

- (١) جميع المال إذا انفرد ، جاز أن يكون بتعصيبه موجبا
 لحرمانه ، قياسا على زوج واخت/لاب وأم ، لو كان معها أخ لآب (٢) (٣) (٤) (٥)
 سقط ، ولو كان مكانه أخت لآب كان لها السدس ، فكان تعصيب (٦)
 الأخ موجبا لحرمانه سدس الأخت ، كذلك تعصيب ولد الآب والام (٧)
 يمنعهم من مشاركة ولد الام .
 (٨) [ولأنه لما جاز أن يفضل ولد الام على ولد الآب والام] مع
 إبداء جميعهم بالام جاز أن يختصوا بالفرض دونهم ، وإن أدلى
 جميعهم بالام ، ألا ترى لو كانت الفريضة زوجا وأما وأخا لأم
 وعشرة أخوة لآب وأم ، [أن] لآخ من الام السدس ، ولجميع (٩)
 الأخوة للآب والام وهم عشرة السدس ، فلما لم يمتنع أن [يفضل
 عليهم لم يمتنع] أن يختص بإلارث دونهم . (١٠) (١١)
 قالوا : [ولأنه] لو جاز أن يكون ولد الآب والام (١٢)
 [يشاركوا ولد الام في فريضة] ، إذا لم يرثوا بأنفسهم (١٣)
 لمشاركتهم لهم في الإبداء بالام لجاز إذا كانت الفريضة بنتا (١٤)
 واختا لآب وأم واختا لآب أن يكون للبنات النصف، و[يكون (١٥)
 (١٦) (١٧) (١٨)

-
- (١) أ : بعصبته .
 (٢) أ ، د : للآب .
 (٣) ب : والام .
 (٤) أ ، ج ، د : معها .
 (٥) د : أخا .
 (٦) أ ، د : للآب .
 (٧) ب ، ج : يعصب .
 (٨) ، (٩) ب : [] ساقط .
 (١٠) د : وجميع .
 (١١) ، (١٣) ب ، ج : [] ساقط .
 (١٢) المبسوط ١٥٥/٢٩ ، المغنى لابن قدامة ١٨٢/٦ .
 (١٤) ج : يشاركون .
 (١٥) ب : [] ساقط .
 (١٦) ب : شاركهم .
 (١٧) ب : كان .
 (١٨) ج : للاخت .

(١) النصف [الباقي بين الأخت للأب والام والأخت للأب ، لا شراكهما
(٢) في الإدلاء بالأب ، ولا تفضل تلك بالام ، لأن ولد الام لا يرث [مع]
البنت .

وفي الإجماع على إسقاط هذا القول دليل على إسقاط
التشريك بين ولد الام وولد الاب والام .
(٣)
(٤) قالوا : ولأنه لو جاز أن يرث ولد الاب والام [بالفرض
(٥) إذا لم يرثوا بالتعميب] لجاز أن يجمع لهم بين الفرض
والتعميب ، فيشاركون ولد الام في فرضهم ، ويأخذون الباقي
(٦)
(٧) بعد الفروض بتعميبهم . (وفي هذا إبطال لفرضهم) .
ودليلنا على التشريك عموم قوله تعالى : {لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ
مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ} .
(٨) فاقضى ظاهر هذا العموم
(٩) استحقاق الجميع ، إلا من خمه الدليل . ولأنهم ساووا ولد الام
في رحمهم ، فوجب أن يشاركوهم في ميراثهم ، قياسا على
(١٠) مشاركة بعضهم لبعض . ولأنهم بنو أم واحدة ، فجاز أن
يشتركوا في الثلث ، قياسا عليهم ، إذا لم يكن فيهم ولد أب .
ولأن كل من أدلى بسببين يرث بكل واحد منهما على الانفراد ،
جاز إذا لم يرث بأحدهما أن يرث بالآخر ، قياسا على ابن

(١) ب ، ج : [] ساقط .

(٢) أ : [] ساقط .

(٣) النسخ : تكرار بين قوله (قالوا ، ولأنه لو جاز أن
يكون ولد الاب والام يشاركون الى قوله : وفي
الإجماع على إسقاط هذا القول دليل على إسقاط التشريك
بين ولد الام وولد الاب والام .

(٤) ب : يكون .

(٥) ب () : يشاركون ولد الام في فرضهم إذا لم يرثوا
بأنفسهم لمشاركتهم لهم في الإدلاء .

(٦) أ ، د : فيشاركوا .

(٧) ب ، ج () : في إبطال هذا إبطال لفرضهم .

(٨) النساء : ٧

(٩) الإشراف على مسائل الخلاف ٣٣٣/٢ .

(١٠) ب ، ج : من بعض .

(١) (٢)
العم إذا كان أخا لأم .

ولأن كل من فيه معنى التعميب [والفرض جاز إذا لم يرث
بالتعميب] أن يرث بالفرض، قياسا على الأب . ولأن أصول
المواريث موضوعة على تقديم الأقوى على الأضعف . وأدنى

الأحوال/ مشاركة الأقوى للأضعف/ وليس في أصول المواريث سقوط ب/ ٢٢٧/ ١٩٣

الأقوى بالأضعف ، وولد الأب والأم أقوى من ولد الأم لمشاركتهم
[في الأم] وزيادتهم بالأب ، فإذا لم يزداهم الأب قوة لم يزداهم
ضعفا ، واسوا حاله أن يكون وجوده كعدمه، [كما قال السائل]
هَبْ أَنْ أَبَاهُمْ كَانَ حَمَارًا .

فأما الجواب عن قول النبي صلى الله عليه وسلم : (فما
أبقت الفرائض فلأولسى [رجل] ذكر) فهو أن ولد الأب والأم
ياخذون بالفرض ، لا بالتعميب ، فلم يكن في الخبر دليل على
منعهم .

وأما قياسهم على الأخوة للأب ، فالجواب عنه أنهم
لا يأخذون بالفرض ، لعدم إدلائهم بالأم ، وخالفهم ولد الأب
والأم .

-
- (١) ب ، ج : إذا لم يكن أخا من أم .
(٢) الإشراف على مسائل الخلاف .
(٣) ، (٦) ب : [] ساقط .
(٤) المرجع الأخير .
(٥) ب : وأدنى .
(٦) ب ، ج : فإن .
(٨) المنتقى ٢٣١/٦ .
(٩) ب ، ج : [] ماقط .
(١٠) أي أحسب . قال الجوهري : هب زيدا مطلقا : بمعنى
أحسب ، يتعدى إلى مفعولين ، ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل
في هذا المعنى . مادة (وهب) .
(١١) ب ، ج : والجواب .
(١٢) ب : قوله عليه السلام . ج : قوله صلى الله عليه وسلم .
(١٣) النسخ : [] ساقط .
(١٤) راجع ص ١٥٨ من الكتاب .

وأما استدلالهم بأن من كان عصبة سقط عند استيعاب
 الفروض لجميع التركة ، فالجواب عنه إن تعصيب ولد الأب والأم
 قد سقط ، وليس سقوط تعصيبهم يوجب سقوط رحمهم ، كالأب إذا
 سقط أن يأخذ بالتعصيب لم يوجب سقوط أخذه بالفرض . فإن
 كانت المسألة زوجا وأما وجدا وأخا ، سقط الأخ/لأن الجد يأخذ
 فرضه برحم الولادة ، فجاز أن يسقط معه الأخ لفقد هذا
 المعنى [فيه] ، وخالف ولد الأم لمشاركته له في الأم .
 وأما استدلالهم بأن من حاز جميع المال بالتعصيب ، جاز
 أن يكون تعصبيه سببا لحرمانه ، كزوج وأخت لأب [وأم ، وأخت
 لأب] لو كان مكانها أخ لأب سقط ، فالجواب أن الأخ للأب ليس له
 سبب يرث به إلا بالتعصيب وحده ، فلم يجز أن يبدل بمجرد
 التعصيب على ذوى الفروض ، ألا ترى أنه لو اجتمع في هذه
 المسألة مع الأخت لأب [الأخ لأب] أسقطها ، لأنه نقلها عن
 الفرض إلى التعصيب ، وليس كذلك الأخوة لأب والأم ، لأن لهم
 رحما بالأم ، يجوز أن يشاركوا بها ولد الأم ، ألا ترى أنهم لو
 اجتمعوا معهم [لم يسقطوهم ، فكذلك] لم يسقطوا بهم .

- (١) ب : الفرض .
 (٢) ب : بعضهم . ج : تعصبيه .
 (٣) أ : من فرضه .
 (٤) ب : مع .
 (٥) أ : [] ساقط .
 (٦) ب ، ج : لهم .
 (٧) أ ، د : من جهة الأم .
 (٨) حاز يحوز حوزا وحيازة أى جمع وقبض وملك واستبد به .
 وحاز يحيز حيزا من باب سار . اهـ النهاية ،
 المصباح المنير ، (حاز) .
 (٩) ج : [] ساقط .
 (١٠) ج ، د : [] ساقط .
 (١١) ج ، د : الأب .
 (١٢) ج : الفروض .
 (١٣) ب ، ج : [] ساقط .

(١) وأما استدلالهم بأنه لما جاز أن يفضل ولدالأم على ولد
الاب والام ، جاز أن يسقطوا بهم ، فالجواب عنه أنه إنما جاز
أن يفضلوا عليهم ، لأنهم ورثوا بتعميبهم دون أمهم ،
وميراثهم بالتعميب أقوى ، لأنهم قد يأخذون به الأكثر ، فجاز
أن يأخذوا به الأقل ، فإذا سقط تعميبهم لم يسقطوا برحمهم
لأنهم أقل حالتهم ، فلهذا المعنى جاز أن يفضلوه ، ولم يجر
أن يسقطوهم .

(٢) وأما استدلالهم بالبنت والأخت للاب [والأم والأخت للاب] ،
فالجواب عنه أن البنت إنما تسقط من الإخوة والأخوات من تفرد
إدلاؤه بالأم ، فإذا اجتمع الأمران في واحد لم يسقط ، ثم
رأينا من جمع الإدلاء بالابوين أقوى ، فجاز أن يكون أحق ،
وهذا بخلاف المشتركة ، لأن المخالف فيها جعل الأضعف [أقوى]
وأحق ، فأين وجه الجمع مع المفادة ، وكيف طريق الاستدلال مع
التباين .

وأما استدلالهم بأنهم لو ورثوا بالفرض لجمعوا بين
التعميب والفرض/كالاب، فالجواب عنه أن الفرض فيهم أضعف من
التعميب ، لأن الميراث به عن اجتهاد ، لا عن نص ، فلم يجر أن
يجمع لهم بين التعميب الأقوى والفرض الأضعف ، وليس كذلك فرض
الاب لقوته ومساواته التعميب الذي فيه ، فجاز أن يجمع له
الميراثان به .

(١) ب ، ج : استدلاله .

(٢) ب : بتعميبهم .

(٣) ب ، ج : حالاتهم .

(٤) ، (٧) ب ، ج : [ساقط] .

(٥) ب : أولاده .

(٦) ب : المشتركة .

(٨) أ : بين .

(٩) د : الأم .

فصل

فإذا ثبت وجوب التشريك بين ولد الأم [وبين] ولد الأب (١)
والأم [فى المشتركة] ، وجب أن يسوّى فيه بين ذكورهم وإناثهم ، (٢)
لأن ولد الأم [لايفضل ذكورهم على إناثهم] . فلو كانت المسألة (٣)
زوجا وأما واختين لأم وأخوين لأب وأم ، [كان الثلث بين الاختين (٤)
من الأم] والأخوين من الأب والأم بالسوية . (٥)
فلو كان مكان الأخوين للأب والأم اختين لأب وأم لم تكن (٦)
مشركة ، لأن لالأخوات فرضا ، فيكون للزوج النصف ، ولأم السدس ، (٧)
[وللاختين من الأم الثلث] ، وللأختين من الأب والأم الثلثان ، (٨)
تعمل إلى عشرة . (٩)
ولو كان مع الأختين للأب والأم أخ صارت مشركة ، [لأن (١٠)
مشاركة] الأخ [لهما] أسقط فرضهما ، فأخذوا جميعا (١١)
بالتشريك . (١٢)

-
- (١) ب ، ج : [] ساقط .
(٢) ب : يستوى .
(٣) أ : ذكورهم .
(٤) د : [] ساقط .
(٥) ب : [] ساقط .
(٦) ب : من الأب .
(٧) ب : [] ساقط .
(٨) أ ، ج ، د : للأب .
(٩) ب : الأخوة .
(١٠) ب : أختان .
(١١) ب : الأخوات .
(١٢) ب ، ج : وللاخوين .
(١٣) أ : [] ساقط .
(١٤) أ ، د : وتعمل .
(١٥) ج : مشتركة .
(١٦) ، (١٧) ب : [] ساقط .
(١٨) ب : فرضها .
(١٩) ب : وياخذون .

فلو كان ولد الأم واحدا سقط التشريك ، لأنه يبقى من
الفروض سدس ، يأخذه ولد الأب والأم بالتعميب . والله أعلم
بالمواب .

(١) ب : أسقط .
(٢) د : الفرض .

١٧٤/ج

باب ميراث ولد الملعنة /

(١)
[وولد الزنا]

- (٢) قال الشافعي رحمه الله عليه ([قلنا] إذا مات ولد الملعنة [وولد الزنا] ورثت أمه حقها وإخوته لأمه حقوقهم ، ونظرنا مابقي ، فإن كانت أمه مولاة / ولاء عتاقة ، كان مابقي ٥٠/د ميراثا لموالى أمه [إن كان] ، وإن كانت [أمه عربية أو لا ولاء لها] ، كان مابقي لجماعة المسلمين) وهو كما قال .
- (٣) ولد الملعنة ينتفى عن أبيه ، ويلحق بأمه ، لرواية مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم (ألق الحق ولد الملعنة بأمه) .
- (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦)

- (١) ب ، ج : [ساقط .
(٢) أ ، د : [ساقط .
(٣) ب ، ج : [ساقط .
(٤) ج : وأبويه .
(٥) ب : أبيه .
(٦) ب ، ج : [ساقط .
(٧) أ ، د : [ساقط .
(٨) مختصر المزي ، الفرائض ، باب ميراث ولد الملعنة ١٥٢/٣ مع الام ، الام ، الفرائض ، ميراث ولد الملعنة ١٢/٤ .
(٩) ب ، ج : ينتفى .
(١٠) نافع ، أبو عبد الله المدني ، مولى ابن عمر ، ثقة ثبت فقيه ، مات سنة ١١٧ هـ أو بعد ذلك .
التقريب ٢٩٦/٢ ت ٣٠ ، الكاشف ١٧٤/٣ ت ٥٨٩٣ .
(١١) ب ، ج : عن .
(١٢) ب ، ج : أنه .
(١٣) ب : لحق .
(١٤) ب ، ج : ابن .
(١٥) ومعنى الحق ولد الملعنة بأمه أي مرف نسبه الى أمه ، لأنه كان قبل ذلك ينتسب الى أبيه . اهـ المنتقى ٧٦/٤ .
(١٦) نص الحديث في البخاري : عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا لاعن امرأته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانتفى من ولدها ، ففرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما ، والحق الولد بالمرأة . كتاب الفرائض ، باب ميراث الملعنة ٣٠/١٢ مع فتح الباري ، الام ٢٨٠/٥ ، السنن لابن منصور ٣٦٢/٢ ، المصنف لابن أبي شيبه ٣٤/١١ .

واختلفوا في نفيه عن أبيه بماذا يكون من اللعان على

ثلاثة مذاهب :

أحدها : وهو مذهب الشافعي أنه بلعان الزوج وحده تقع
الفرقة ، وينتفى عنه الولد .^(١)

والثاني : وهو مذهب مالك أن بلعانهما جميعا تقع
الفرقة ، وينتفى عنه الولد .^(٢)

والثالث : وهو مذهب أبي حنيفة : أن بلعانهما وحكم
الحاكم تقع الفرقة ، وينتفى عنه الولد .^(٣)

ب/٩٤

(١) ١ : أن .
(٢) الأم ، كتاب اللعان ، باب ما يكون بعد التلعان الزوج
٢٨٠/٥ ، مختصر المزني ، كتاب اللعان ، باب ما يكون
بعد التلعان الزوج ١٦٢، ١٦١/٤ ، الاقناع ، كتاب اللعان
ص ١٥٨ ، التنبيه ، كتاب النكاح ، باب اللعان ص ١١٢ ،
روضة الطالبين ، كتاب اللعان والقذف ، الطرف الخامس
في أحكام اللعان ٣٥٦/٨ .

(٣) ب : بلعانهما .
(٤) تنبيه : قال الباجي : مسألة : فإذا التعن الرجل ،
وسقط عنه الحد ، فإنه يتعلق بلعانه أحكام : منها
سقوط الحد عنه وتوجهه على المرأة ، وانتفاء الولد
أن كان اللعان يتضمن ذلك ... اهـ المنتقى ، كتاب
الطلاق ، ما جاء في اللعان ٧٧/٤ . وقال البغدادي :
مسألة : من أحكام اللعان ما يتعلق بلعان الزوج وحده ،
وذلك هو وجوب الحد عليها ، وانتفاء النسب . ومنها
ما يقتصر على لعانهما وهو الفرقة والتحريم المؤبد .
اهـ الاشراف على مسائل الخلاف ، كتاب اللعان ١٦٠/٢ ،
مختصر خليل ، باب اللعان ص ٢٣٤ مع الاكلیل ، اقرب
المسالك ، باب حقيقة اللعان وأحكامه ٤٦٠/١ مع بلغة
السالك ، قوانين الأحكام الشرعية ، الباب العاشر في
اللعان ، الفصل الثاني ص ٢٦٩ .

(٥) مختصر الطحاوي ، كتاب الطلاق ، باب اللعان ص ٢١٥ ،
الهداية ، كتاب الطلاق ، باب اللعان ٧٤٠/٤ مع البناية
الاختيار ، كتاب الطلاق ، باب اللعان ٢٤٢/٣ .
والى هذا ذهب الامام أحمد رحمه الله . مختصر الخرقى ،
كتاب اللعان ص ١٦٢، ١٦٣ ، الهداية ، كتاب الظهار ،
باب في من يصح لعانه ٥٦/٢ ، المغنى لابن قدامة ،
الفرائض ، مسألة قال : وابن الملاعة ترشه أمه ٢٥٩/٦ .

- (١) وحجاج هذا الخلاف يأتى فى كتاب اللعان إن شاء الله .
 فإذا انتفى الولد باللعان عن الزوج ، ولحق بالأم ،
 وانتفى تعميب النسب ، فقد اختلفوا هل تميمير الملاعة او
 عصبتها عصة له أم لا ؟
 فمذهب الشافعى أنه لا تكون له عصة ، ولا تميمير أمه
 ولا عصبتها له عصة ، وبه قال من المحابة زيد بن ثابت ،
 وابن عباس فى إحدى الروايتين عنه ، ومن التابعين سعيد بن
 المسيب ، وعروة بن الزبير .

- (١) الحجة : البرهان . وقيل : الحجة مادوقع به الخصم .
 وجمع الحجة : حجج وحجاج . وجهه يحجه حجا : غلبه على
 حجته . اهـ لسان العرب ، مادة (حج) .
 ب : تعالى .
 ب ، ج : وفاته .
 ا ، ب ، د : أنها .
 وفى الام : قلنا اذا مات ولد الملاعة وولد الزنا ورثت
 أمه حقا فى كتاب الله عزوجل واخوته لأمه حقوقهم ،
 ونظرنا مابقى ، فان كانت أمه مولاة عتاقة كان مابقى
 ميراثا لموالى أمه . وان كانت (أمه حرة) أو عربية أو
 لاولاء لها كان مابقى لجماعة المسلمين . اهـ كتاب
 الفرائض ، ميراث ولد الملاعة ١٢/٤ ، مختصر المزنى ،
 الفرائض ، باب ميراث ولد الملاعة وولد الزنا
 ١٥٢/٣ مع الام ، شرح السنة ، الفرائض ، باب الرجل
 يموت ولا وارث له ٣٦٢/٨ ، روضة الطالبين ، الفرائض ،
 الباب السابع فى ميراث ولد الملاعة ٤٣/٦ .
 المصنف لعبد الرزاق ، كتاب الطلاق ، باب ادعاء المرأة
 الولد وباب ميراث الملاعة ١٢٥/٧ ، المصنف لابن أبى
 شيبة ، الفرائض ، من قال : للملاعة الثلث ، ومابقى
 فى بيت المال ٣٣٧/١١ ، السنن للدارمى ، الفرائض ، باب
 ابن الملاعة ٣٦٢/٢ ، شرح السنة ، السنن الكبرى
 للبيهقى ، الفرائض ، باب ميراث ولد الملاعة ٢٥٨/٦ ،
 فتح البارى ٣١/١٢ .
 المصنف لعبد الرزاق ١٢٥/٧ .
 وفى السنن للدارمى أنه قال : ترشه أمه واخوته لأمه
 وعصبة أمه ٣٦٤/٢ ، شرح السنة ٣٦٢/٨ .
 المغنى لابن قدامة ٢٦١/٦ .
 الموطأ ، كتاب الطلاق ، ميراث ولد الملاعة وولد الزنا
 ٥٧٠ ، ٥٦٩/٢ ، المصنف لابن أبى شيبة ٣٣٨/١١ ، شرح السنة
 ٣٦٣/٨ ، السنن الكبرى للبيهقى ٢٥٩/٦ .

(١) ومن الفقهاء الزهري ، ومالك .
(٢)

وقال أبو حنيفة : تصير أمه عمبة له ، ثم عمبتها من بعدها ، وبه قال ابن مسعود . وقال أحمد بن حنبل : تصير عمبة الأم عمبة له ، ولأن فرضها ، وبه قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٧) واستدل من جعل أمه وعمبتها عمبة له بما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم

- (١) المصنف لعبد الرزاق ١٢٥/٧ ، المصنف لابن أبي شيبة ٣٣٧/١١ ، السنن للدارمي ٣٦٤،٦٦٣/٢ ، شرح السنة ٣٦٣/٨ الموطأ ، المنتقى ، الفرائض ، ميراث ولد المملعة ٣٣٤/٢ ، الكافي ، المواريث ١٠٤٤/٢ ، بداية الجتهد ، الفرائض ، باب الحجب ٣٥٥/٢ ، قوانين الاحكام الشرعية الفرائض ، الباب الرابع في موانع الميراث ص ٤٢٨ .
- (٢) تنبيه : قال الطحاوي : وإذا مات ولد المملعة وولد الزنا ورثت أمه حقها في كتاب الله عز وجل ، وورثت أخوته لأمه حقوقهم في كتاب الله ، فإن كانت أمه مولاة لقوم ولأه عتاقة كان ما بقي لمواليها ، وإن لم تكن كذلك كان ما بقي ردا على أمه وعلى أخوته لأمه على مقادير فرائضهم . اهـ المختصر ص ١٤٩ ، المبسوط ، الفرائض ، باب ولد المملعة ١٩٨/٢٩ .
- (٣) المصنف لعبد الرزاق ١٢٥،١٢٤/٧ ، المصنف لابن أبي شيبة الفرائض ، في ابن المملعة مات وترك أمه ، مالها من ميراثه ٣٣٧،٣٣٦/١١ ، السنن للدارمي ٣٦٣،٣٦١/٢ ، شرح السنة ٣٦٢/٨ ، السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٨/٦ .
- (٤) ب ، ج : فريضة .
- (٥) هكذا في مختصر الخرقى ، الفرائض ، باب مسائل شتى في الفرائض ص ١٢٦ .
- (٦) ولكن له رواية أخرى وهي : أن أمه عمبته ، ثم عمبتها من بعدها . اهـ الهداية ، الفرائض ، باب في المتلاعنين وولد المملعة ١٧٢/٢ ، المغنى لابن قدامة ، الفرائض ، مسألة قال وابن المملعة ترثه أمه وعمبتها ٢٦٠،٢٥٩/٦ .
- (٧) المصنف لعبد الرزاق ١٢٥،١٢٤/٧ ، السنن للدارمي ٣٦٥،٣٦٣،٣٦٢/٢ ، السنن الكبرى ٢٥٨/٦ .
- وروى عن علي أيضا مثل قول زيد بن ثابت . السنن الكبرى ٢٥٩،٢٥٨/٦ ، فتح الباري ، الفرائض ، باب ميراث المملعة ٣١/١٢ .
- ب ، ج : رواه .

(١) جعل ميراث [ابن] الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها (٢) ، وبما
رواه عبدالواحد بن عبد الله النضري عن واثلة بن الأسقع عن (٣)
النخعي ملى الله عليه وسلم [أنه] قال : المرأة تحوز (٤)
ثلاثة موارِيث : عتيقها ، ولقيطها ، ولدها الذي لاعنت عليه (٥) ، وروى
داود بن أبي هند عن عبد الله بن عبيد بن (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠)

- (١) ب : [] باقط .
(٢) سنن أبي داود ، كتاب اللعان ، باب ميراث ابن الملاعنة ١٧٩/٤ مع شرح الخطابي ، السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٩/٦ .
(٣) عبدالواحد بن عبد الله بن كعب بن عمير النضري بالنون أبوبسر - يضم الموحدة وسكون المهملة - الدمشقي ، ويقال : الحمصي ، ثقة .
التقريب ٥٥٦/١ ت ١٣٨٧ ، الكاشف ١٩١/٢ ت ٢٥٥٢ ، الخلاصة ص ٢٤٧ .
(٤) واثلة بن الأسقع بن كعب بن عامر ، من بنى ليث بن عبد مناة ، صحابي ، أسلم قبل غزوة تبوك ، وشهدها ، مات سنة ٨٥هـ .
الاصابة ٦٢٦/٣ ت ٩٠٨٧ ، الاستيعاب ٦٤٣/٣ .
(٥) أ : [] باقط .
(٦) أ ، د : ثلاث .
(٧) اللقيط : الطفل الذي يوجد مرميا على الطريق ، لا يعرف أبوه ولا أمه . جامع الأصول لابن الأثير ٦١٤/٩ .
(٨) أخرجه أبو داود في سننه ، الفرائض ، باب ميراث ابن الملاعنة ٨٤/٣ مع عون المعبود ، والترمذي في السنن الفرائض ، باب ميراث ولد الملاعنة ٢٩٩/٦ مع تحفة الاصول . وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، وابن ماجة ، الفرائض ، باب تحوز المرأة ثلاثة موارِيث ٩١٦/٢ والحاكم في المستدرک ، الفرائض ، عمبة ولد الملاعنة أمه ٣٤١/٤ ، وصححه ، ووافقه الذهبي . وقال الحافظ ابن حجر : قال البيهقي : ليس بشايت .
قلت : وحسنه الترمذي ، وصححه الحاكم ، وليس فيه سوى عمر بن روبة - يضم الراء وسكون الواو بعد موحدة - مختلف فيه ، قال البخاري : فيه نظر ، ووثقه جماعة . وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المنذر ، ومن طريق داود بن أبي هند عن عبد الله بن عبيد بن عمير ...
وهذه الطرق يقوى بعضها ببعض . اهـ فتح الباري ٣١/١٢ (٩) أ ، د : وروى عن داود .
(١٠) داود بن أبي هند ، القشيري مولاها ، أبوبكر أو أبو محمد البصري ، ثقة ، متقن ، كان يهتم بآخره ، مات سنة ١٤٠هـ ، وقيل ١٣٩هـ .
التقريب ٢٣٥/١ ت ٤٥ ، الخلاصة ص ١١١ .

(١) عمير الليثي قال كتبت إلى صديق لي من أهل المدينة من بنى
 (٢) زريق أسأله عن ولد الملامنة لمن قضى به رسول الله صلى الله
 (٣) عليه وسلم ؟ فكتب إليّ أنّي سألت فأخبرت (أنّه قضى به لأمّه ،
 (٤) هي بمنزلة أبيه وأمّه) . وروى [عن] الشعبي قال : (بعث أهل
 (٥) الكوفة رجلاً إلى الحجاز في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه
 (٦) مابعثوه إلّا في ميراث [ابن] الملامنة ، يسأل عنه ، فجاءهم
 (٧) الرسول أنه لأمّه ، وعصبتها) .

ولأن الولاء كالنسب في التعصّب والعقل ، فلما ثبت عليه
 (٨) الولاء من جهة الأم ، إذا لم يكن عليه ولاء من جهة الأب ، جاز

- (١) أ ، د : عمر . وهو خطأ .
 عبد الله بن عبيد - بالتصغير - بن عمير بن سعد بن
 عامر بن ليث الليثي ، أبو هاشم المكي ، شقة ، مات
 سنة ١١٣هـ .
 قال الحافظ ابن حجر : قال أبو حاتم : عبد الله بن
 عبيد الانصاري قال : كتب إلى رجل من بنى زريق في
 المتلاعنين .
 قلت : وكذا قال البخاري ، وذكر الخطيب أنه وهم . قال
 وإنما هو عبد الله بن عبيد بن عمير ، بين ذلك سفيان
 الثوري في روايته عن داود بن أبي هند هذا الحديث .
 والله أعلم . اهـ .
 تهذيب التهذيب ٣٠٨/٥ ت ٣٠٩ ، ٥٢٤ ، الكاشف ٩٥/٢ ت
 ٢٧٨١ ، الخلاصة ص ٢٠٥ .
 (٢) النسخ : الانصاري . وهو خطأ أيضاً ومخالف لما جاء في
 كتب الآثار والرجال .
 (٣) النسخ : صديق لي ، المراجع : أخ لي .
 (٤) بنو زريق - بزاي فراء ممفرا - بطن من الانصار ، أولاد
 عامر بن زريق . اهـ المقنن في ضبط أسماء الرجال
 ومعرفة كنى الرواة ص ١١٩ .
 (٥) ب : اليه .
 (٦) المصنف لعبد الرزاق ١٢٣/٧ ، المصنف لابن أبي شيبة
 ٣٣٩/١١ ، السنن للدارمي ٣٦٣/٢ ، السنن الكبرى ٢٥٩/٦ .
 (٧) ب : [] ساقط .
 (٨) ج : تكرر .
 (٩) أ ، د : [] ساقط .
 (١٠) ب : عنهم .
 (١١) المصنف لعبد الرزاق ١٢٥/٧ .
 (١٢) أ : المولى .

أن يثبت له التعميب من قبل الأم ، [إذا لم يثبت له التعميب
(١)
من جهة الأب] .

(٢)
ويحترر منه قياساً :

أحدهما : أن كل جهة جاز أن يثبت عليها الولاء منها
(٣)
جاز أن يثبت عليه التعميب منها كالأب .
(٤)

والثاني : أن ما حيز به الميراث من جهة الأب جاز أن
(٥)
يحاز به من جهة الأم كالولاء .

٥١/د

ودليلنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
(٦)
(ألقوا الفرائض بأهلها ، فما أبقت الفرائض فلاولى ذكر) .

وقد فرض الله تعالى [لأم الثلث ، فلايجوز أن يزاد عليه .
(٧)
وروى الزهري عن شريك بن سعد أن النبي صلى الله عليه

وسلم (لأعن بين الزوجين ، وكانت حاملاً ، فانتفى من ولدها ،
(٨)
فكان يُدعى إليها . ثم جرت السنة أن يرثها ، وترث منه
(٩) (١٠)
ما فرض الله تعالى لها) .

وهذا نص . ولأن كل من أدلى بمن لاتعميب له ، لم يكن له

(١) ب ، ج : [ساقط .

(٢) ج : فيه .

(٣) ب ، ج ، د : عليه .

(٤) أ ، ج ، د : له .

(٥) ب : كالولادة .

(٦) راجع ص ١٥٨ من الكتاب .

(٧) صحيح البخاري : عن ابن جريج أخبرني الزهري عن سهل بن
سعد أخى بنى ساعدة ... كتاب الطلاق ، باب التلاعن فى
المسجد ٤٥٢/٩ مع الفتح ، وهكذا فى السنن الكبرى
للبيهقى ٢٥٨/٦ .

قلت : ولم أجد من المحابة من اسمه : شريك بن سعد ،
ولعل ذلك تحريف من النسخ والله أعلم .

(٨) ب : يدها .

(٩) المرجعين الأخيرين . المصنف لعبد الرزاق ١٢٥/٧ .

(١٠) ب : [ساقط .

تعميب ، كابن العم للام . ولأنها قرابة يُقَدَّمُ عليها المُعْتَق (١) ، فلم يستحق بها الإرث ، كالرضاع . ولأن كل من أحرز معه المولى المُعْتَق جميع التركة ، لم يستحق الإرث بالقرابة ، كالعبد [و] الكافر . ولأن التعميب قد يُعَدُّ بالموت مع معرفة النسب ، كما يُعَدُّ باللعان ، للجهل بالنسب ، فلما كان عدمه بالموت لا يوجب انتقاله إلى الأم ، وجب أن يكون عدمه باللعان لا يوجب انتقاله إلى الأم . (٢)

وتحريره [قياسا] : أن عدم التعميب من جهته لا يوجب انتقاله إلى غير جهته ، كالموت . (٣)
ولأن الأم لو صارت عمبة كالأب ، لوجب أن تحجب الأخوة ، كما يحجبهم الأب ، وفي إجماعهم على توريث الأخوة معها دليل على عدم تعميبيها . (٤)

ولأن استحقاق العمبة للميراث في مقابلة تحملهم للعقل وولاية النكاح ، فلما لم تعقل عمبة الأم ، ولم يزوجوا ، لم يرثوا ، وتحريره قياسا ([أن] سافر عن النسب) لم يشبث إلا بثبوت النسب ، قياسا على العقل . (٥)

(١) أحرزت الشيء أحرزا إذا ضمته . ومنه قولهم : أحرز قصب السبق إذا سبق إليها فضمها دون غيره . اهـ
المصباح المنير ، مادة (حرز) .

(٢) أ ، د : [] ساقط .

(٣) أ ، د : [] ساقط .

(٤) ب ، ج : كالأخت . وهو خطأ .

(٥) أي الأم .

(٦) أي لم يرثوا بالتعميب .

(٧) د : [] ساقط .

(٨) ب : من .

(٩) أ ، د : () أنه حكم يختص بالعمبة .

(١٠) أ ، ج ، د : فلم .

فَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ فَهُوَ أَنَّهُ مَرْسَلٌ ، لَأَنَّ
لَهُ جَدَّيْنِ ، الْأَوَّلَ مِنْهُمَا تَابَعِي ، وَالثَّانِي مَحَابِسِي ، فَإِذَا لَمْ
يَعْتَنِ أَحَدُهُمَا /لِحَقِّ بِالْمَرَّاسِيلِ، فَلَمْ يَلْزَمْ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ ، عَلَى أَنَّهُ ٢٣٠/١
مُحْتَمَلٌ أَنَّهُ جَعَلَ مِيرَاثَهُ لَأُمِّهِ ، إِذَا كَانَ لَهَا عَلَيْهِ وِلَاءٌ ، ثُمَّ
لِوَرَثَةِ وَلَائِهَا مِنْ بَعْدِهَا . (١) (٢) (٣) (٤) (٥)

وَبِمِثْلِهِ يَجَابُ عَنْ حَدِيثِ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ ، أَوْ يَحْمِلُ عَلَى
أَنَّهُمَا تَحَوَّزَ مِيرَاثَهُ ، وَهُوَ قَدَرُ فَرَضِهَا ، وَيَسْتَفَادُ بِهِ أَنَّ لِعَانَهَا
عَلَيْهِ لَا يُوَثِّرُ فِي سَقُوطِ مِيرَاثِهَا مِنْهُ . (٦)

وَأَمَّا حَدِيثُ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ فَمَرْسَلٌ . ثُمَّ لِادِّلِيلٍ فِيهِ ،
لَأَنَّهُمْ سَأَلُوا عَنْ وَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ لِمَنْ قَضَى بِهِ ، فَقَالُوا : قَضَى بِهِ
لَأُمِّهِ ، هِيَ بِمَنْزِلَةِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فِي كِفَالَتِهِ وَالْقِيَامِ بِحِفْظَانَتِهِ ،
لَأَنَّهُ لَمْ يَجَزْ لِلْمِيرَاثِ فِيهِ ذِكْرٌ . (٧)

وَأَمَّا قِيَاسُهُمْ عَلَى الْوِلَاءِ ، فَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ مِنْ
جِهَةِ الْأُمِّ ، كَثْبُوتِهِ مِنْ جِهَةِ الْآبِ ، وَهُوَ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ أَقْوَى ،
وَخَالَفَ النَّسَبَ الَّذِي لَا يَثْبُتُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْآبِ ، فَكَذَا مَا تَفَرَّعَ [عَنْهُ] (٨) (٩) (١٠)
مِنَ التَّعْمِيصِ .

-
- (١) ب : يتعين .
(٢) د : الحق .
(٣) ب : تقديم وتأخير .
(٤) ب ، ج ، د : يحتمل .
(٥) ب : لورثته .
(٦) ب : لعانه .
(٧) ب : يجز .
(٨) ب ، ج ، د : ان .
(٩) ب : غير واضح . ج : وكذا . د : وكذا .
(١٠) ب : [] ساقط .

فصل

في إذا تقرر ما وصفنا ، ومات ابن الملاعنة ، وترك أمه
وخالا .

فعلى قول أبى حنيفة وهو قول ابن مسعود المال كله
لامه (١) .

وعلى قول أحمد بن حنبل وهو قول/على بن أبى طالب لامه (٢)
الثلث ، والباقي للخال ، لأنه عصبة الأم (٣) (٤) .

وعلى قول الشافعي وهو قول زيد بن ثابت رضي الله عنه
لامه الثلث ، والباقي لمواليها ، إن كان على الأم ولاء ، لأن
الولد داخل في ولاء أمه ، فإن لم يكن على الأم ولاء فالباقي
بعد فرضها لبيت المال .

فلو ترك ابن الملاعنة أمًا وأخًا وأختًا .

فعلى قول أبى حنيفة/وهو قول ابن مسعود المال كله للأم (٥) (٦)
وعلى قول أحمد بن حنبل وهو قول عليّ لامه السدس ،
ولاخيه وأخته الثلث بينهما بالسوية ، والباقي/بينهما للذكر (٧) (٨)
مثل حظ الأنثيين (٩) .

(١) مذهب أبى حنيفة مخالف لما نقله المؤلف . راجع ص ٣٩٠
من الكتاب .

(٢) أ : عليه السلام .

(٣) وروى عن علي رضي الله عنه أن الباقي لبيت المال .
راجع ص ٣٩٠ من الكتاب .

(٤) ب : لأن الخال .

(٥) أ : عليه السلام .

(٦) ب : للأم .

(٧) ب : ولاخته .

(٨) د : لهما .

(٩) هذا خطأ . والصواب أن يقال : والباقي بينهم على قدر
سهامهم ، لأن عليا رضي الله عنه يرى رد الباقي على
الأم ولدها على قدر سهامهم لما ورد في المصنف لابن =

وعلى قول الشافعى وهو قول زيد بن ثابت للام السدس ،
وللاخ والاخت الثلث بينهما بالسوية ، والباقى للمولى ، فان
لم يكن ، فلبيت المال . (١)

(٢)
فلو كان ولد الملاعة ثوامين ابنيين ، فمات أحدهما ،
وترك أمه وأخاه ، فقد اختلف أصحابنا فى أخيه هل يرثه
ميراث أخ لأم ، أو ميراث أخ لآب وأم على وجهين :

(٤)
أحدهما : وهو قول الأكثرين من أصحابنا أنه يرثه ميراث
أخ لأم ، لأنهما لما عُدَّما الآب ، عدما الإدلاء بالآب ، فعلى هذا
يكون لأمه الثلث ، ولأخيه السدس ، والباقى للمولى إن كان ،
أو لبيت المال .

(٦)
والوجه الثانى حكاه أبو اسحاق المروزى وأبو الحسين
ابن القطان ، وهو مذهب مالك أنه يرثه ميراث أخ لآب
(٨)

= أبى شعبة عن الشعبى عن على وابن مسعود فى ابن
الملاعة مات ، وترك أمه وأخاه لأمه ، قال : كان على
يقول : للام الثلث وللأخ السدس ويرد الباقى
عليهما [الثلثان والثلث ٣٤١/١١ وكذلك فى الدارمى ٣٦٢/٢
وفيه أيضا عن قتادة أن عليا وابن مسعود قالا : فى
ابن الملاعة ترك جدته وأخوته لأمه : للجدّة الثلث
وللأخوة الثلثان . شرح السنة ٣٦٣/٨ .

- (١) ج : قببت .
- (٢) ج : ولو .
- (٣) أ : فترك .
- (٤) ب : يرث .
- (٥) ج : للموالى .
- (٦) أ ، د : حكى عن أبى اسحاق المروزى وأبى
- (٧) ب : وأبو الحسن ، وهو خطأ .
- أبو الحسين بن القطان : أحمد بن محمد بن أحمد بن
القطان البغدادى ، من أصحاب الوجوه ، من أصحاب أبى
سريج ، وله ممنوعات فى أصول الفقه وفروعه ، مات سنة
٣٥٩هـ .
- تهذيب الاسماء واللغات ٢/٢١٤ ت ٣٢٧ .
- (٨) المنتقى ٦/٢٥٥ ، الكافى ، المواريث ٢/١٠٤٤ ، كتاب
قوانين الاحكام الشرعية ، الفرائض ، الباب الرابع فى
موانع الميراث ص ٤٢٨ .

(١) وأم ، لأن التوأمين من حمل واحد ، والحمل الواحد لا يكون إلا
من أب واحد ، ألا ترى أن أيهما اعترف به المعلن تبعه الآخر
في الحقوق ، فعلى هذا يكون لأمه الثلث ، والباقي للأخ ، لأنه
أخ لأب وأم ، فكان أولى من الموالى وبيت المال .

-
- (١) المذهب ، الفرائض ، فصل وان لاعن الزوج ٣٠/٢ ، ورجح الوجه الأول ، الوجيز للغزالي ، الفرائض ١٦٠/١ واقتصر على الوجه الأول . روضة الطالبين ، الفرائض ، الباب السابع في ميراث ولد الملعنة وولد الزنا والمجوس ٤٣/٦ . ورجح أيضا الوجه الأول .
(٢) ولأن اللعان يؤشر في حق المتلاعنين فقط ، المذهب ، روضة الطالبين ٤٤/٦ .
(٣) الأم ، كتاب اللعان ، ما يكون قذفا وما لا يكون ٢٨٤/٥ ، المغنى لابن قدامة ، الفرائض ، فصل وان كان المنفى باللعان توأمين ٢٦٤/٦ .